المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة




سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها
« ٢٣ »

كتاب
ترشيح العلل في شرح الجمل

تصنيف

صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي
(ت ٦١٧ هـ)

إعداد

عادل محسن سالم العميري

١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة

سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها
" ٢٣ "

كتاب
ترشيح العلل في شرح الجمل

تصنيف

صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)

إعداد

عادل محسن سالم العميري

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

ح جامعة أم القرى ، ١٤١٨ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الخوارزمي ، القاسم بن الحسين

كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل / تحقيق عادل محسن سالم العميري - مكة المكرمة .

٥٢٨ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٤ - ٢٦٠ - ٠٣ - ٩٩٦٠

١ - اللغة العربية - النحو أ - العميري ، عادل محسن سالم (محقق) ب - العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٨ / ١٩٩١

رقم الايداع : ١٨ / ١٩٩١

ردمك : ٤ - ٢٦٠ - ٠٣ - ٩٩٦٠

الطبعة الأولى



أصل هذا العمل رسالة ماجستير بعنوان (كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل) من جامعة أم القرى بمكة المكرمة كلية اللغة العربية . قسم :الدراسات العليا .

أوصت لجنة المناقشة بطبعها ..

وبالله التوفيق

المقدمـــة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أمّا بعد :

فإن من الأمور المسلّمات الواضحات أنّ ما خلّفه السلف من علومٍ ومعارف وتراث عظيم لا غنى عنه لكل طالب علمٍ ولا سيّما الباحثون الذين يعشقون هذا التراث الأصيل .

ولمّا كان الاشتغال بالتراث والعناية به من أهمّ ما يجب لأولئك السّلف علينا نحن الخَلَفَ أحببت أن أشارك في تحقيق شيء من كتب التراث النحوي علّي أسدّد بعض ما يجب عليّ تجاه سلفنا الصالح، فقد أخبرت شيخي وأستاذي ووالدي الدكتور / محسن سالم العميري ـ حفظه الله وأنسأ في عمره ـ بهذه الرغبة الملحّة فما كان منه حفظه الله إلاّ أن أهدى إليّ إحدى مصوراته النحوية ، التي تحمل عنوان (ترشيح العلل في شرح الجمل) من تصنيف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ) .

وبعد اطلاع شيخي المشرف سعادة الأستاذ الدكتور / رياض حسن الخوام ـ حفظه الله ورعاه ـ على هذه النسخة وافق على أن تكون بحثًا لنيل درجة الماجستير ، فاستعنت بالله عز وجل على ذلك ، وسألته التوفيق والسداد لذلك .

وكم كانت سعادتي عظيمةً وفرحتي غامرةً حين بدأت في تحقيق هذا الكتاب ودراسته فقد وجدت فيه مادة علميّة رائعة دفعتني وأسبابًا أخرى إلى المضيّ في تحقيقه من هذه الأسباب :

١ ـ أن كتاب (الجمل) للشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ـ وهو متن هذا الكتاب ـ يعدّ من المختصرات المفيدة في علم النحو على صِغَرِ حجمه ،

فقد ضمنّه مؤلفه عُصارة فكره النحوي ، وخلاصة تجاربه في هذا العلم ، ممّا دفع كثيراً من النحاة إلى النظر فيه وشرحه وتحليله .

٢ ـ أن صدر الأفاضل الخوارزمي من النحاة المشهورين ، وإذا نظرنا إلى كتابه (التخمير في شرح المفصل) عرفنا مكانته البارزة بين مراتب النحويين .

٣ ـ أن هذا الكتاب اهتم بالعلل النحوية اهتماماً عظيماً كما هو واضحٌ من عنوانه (ترشيح العلل) ، ولا شكّ أن الكتب التي عُنيت بالعلّة النحوية قليلة ، فلذلك يعدّ هذا الكتاب مهماً في هذا الجانب .

كلُّ ذلك وغيره دفعني لتحقيق هذا الكتاب محاولاً إخراجه في أقرب صورة أرادها المؤلف . وقد قمت بتقسيم الكتاب إلى بابين اثنين :

الباب الأول : « الدراسة » :

وينقسم خمسة فصول :

الفصل الأول :

أ ـ عرّفت بالشارح فذكرت : اسمه ونسبه ، وولادته ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومؤلفاته ، وأدبه وشعره ، وصفاته ، ورحلاته العلميّة ، ثم وفاته .

ب ـ عرّفت كذلك بصاحب المتن وهو عبد القاهر الجرجاني تعريفًا موجزًا يتضمّن نشأته وحياته العلميّة ومؤلفاته ثم وفاته .

الفصل الثاني :

عرضت في هذا الفصل ما يأتي :

١ ـ توثيق نسبة الكتاب لصاحبه ، فذكرت فيه الأدلّة التي تُثبت أن الكتاب لصدر الأفاضل الخوارزمي .

٢ ـ منهج المؤلف : وضحت فيه منهج المؤلف في شرحه لجمل الجرجاني ، وطريقة عرضه للمسائل النحوية .

٣ ـ مصادره : ذكرت فيه المصادر التي استَقى منها المؤلف مادته العلميّة في شرحه لجمل الجرجاني .

٤ ـ شواهده : وضحت فيه شواهد المؤلف التي اعتمدها في شرحه ، وفصّلت فيها خاصّةً الشواهد القرآنية لكثرتها في كتابه واهتمامه بها تخريجًا وتفسيرًا وإعرابًا .

٥ ـ مذهبه النحوي : سردت فيه الأدلة التي تثبت نزعته البصريّة وتمسُّكه بآراء أصحابه البصريين .

٦ ـ موقفه من العلماء : بيّنت في هذا المبحث موقفه من العلماء الذين تناولهم في شرحه سواء أكان موافقًا لهم في آرائهم أم مخالفًا .

الفصل الثالث : (الموازنات) :

في هذا الفصل قمت بموازنة (ترشيح العلل) مع كتابين شرحا جمل الجرجاني وهما : شرح الجمل للجرجاني ، والمرتجل لابن الخشاب ، ثم عقدت موازنةً بين (ترشيح العلل) و (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي .

الفصل الرابع :

قمت في هذا الفصل بكتابة مبحثٍ خاصٍ بالعلّة وهو (العلّة وتاريخها في النحو العربي) .

الفصل الخامس :

وفيه تناولت :

١ ـ وصف المخطوط : من حيث عدد أوراقه ، ونوع خطِّه ، وعدد أسطره ، وغير ذلك .

٢ ـ عملي في التحقيق : شرحت فيه المنهج الذي اتبعته في تحقيق هذا الكتاب ، وهو المنهج الذي اتفق المحققون عليه .

الباب الثاني :

جعلته للنص المحقق الذي احتوى على متن جمل الجرجاني وشرح صدر الأفاضل الخوارزمي عليه ، مع التعليقات التي وضعتها في هوامش التحقيق توضيحًا لهذا الكتاب ، وتبيانًا لما غُمض منه .

وبعد : فأسأل الله عز وجل أن أكون قد وفِّقت في إخراج هذا الكتاب على الصورة التي أرادها المؤلف أو قريبةٍ منها .

وما أبرِّىء نفسي من الخطأ والنسيان، فما كان من صواب فمن الله تعالى ، وما كان من خطأ فمنِّي ومن الشيطان .

كما أسأله عز وجل أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم ، ونافعًا لطلبة العلم ممن يهتم بهذه اللغة الشريفة اللغة العربية لغة القرآن الكريم .

وختامًا لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي الكريم الأستاذ الدكتور رياض حسن الخوام الذي ما فتىء يرشدني ويقوِّمني بآرائه

النيِّرة وتوجيهاته القيِّمة ، فجزاه الله خير الجزاء ، وأجزل له المثوبة في الدنيا والآخرة .

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكر من له الفضل الأول عليَّ بعد الله عز وجل ، ومن شملني بعطفه وكرمه والدي الأستاذ الدكتور / محسن سالم العميري الذي أسأل الله عز وجل أن يُعظم أجره ويكرِّم منزلته في الدنيا والآخرة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة أم القرى ولمعالي مديرها ، وسعادة كل من عميد كلية اللغة العربية ، ورئيس قسم الدراسات العليا بها .

كما يسرّني أن أقدم شكري لكلّ من قدّم لي المساعدة والعون في عملي هـذا .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الباب الأول
الدراسة

الفصل الأول :

أولاً : التعريف بالمؤلف .

ثانياً : التعريف بصاحب المتن .

الفصل الثاني :

أولاً : توثيق نسبة الكتاب . ثانياً : منهج المؤلف .

ثالثاً : مصادره . رابعاً : شواهده .

خامساً : مذهبه النحوي . سادساً : موقفه من العلماء .

الفصل الثالث : الموازنات .

الفصل الرابع : العلّة وتاريخها في النحو العربي .

الفصل الخامس :

أولاً : وصف المخطوط .

ثانياً : عملي في التحقيق .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفصل الأول

أولاً : التعريف بالمؤلف (صدر الأفاضل الخوارزمي) :

١ ـ اسمه ونسبه .

٢ ـ ولادته .

٣ ـ شيوخه .

٤ ـ تلاميذه .

٥ ـ مؤلفاته .

٦ ـ أدبه وشعره .

٧ ـ صفاته .

٨ ـ رحلاته العلمية .

٩ ـ وفاته .

ثانياً : التعريف بصاحب المتن (الجرجاني) .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

أولاً : التعريف بصدر الأفاضل الخوارزمي :

١ - اسمه ونسبه[١] :

هو القاسم بن الحسين بن محمد ، وقيل : أحمد[٢] ، أبو محمد ، وقيل أبو الفضل[٣] ، صدر الأفاضل ، مجد الدين ، الطرائفي[٤] ، الخوارزمي[٥] .

٢ - ولادته :

ولد صدر الأفاضل في الليلة التاسعة من شعبان سنة خمس وخمسين وخمسمائة للهجرة ، بخوارزم ، كما نقل ذلك ياقوت الحموي[٦] حين قابله في خوارزم. ولم تذكر لنا المصادر التي ترجمت له شيئاً عن أخبار أسرته أو عن مراحل نشأته الأولى، فلا نعلم شيئاً عن هذه المرحلة من عمره، وإنما اهتمت المصادر به حين طلبه للعلم فذكرت لنا جملة من شيوخه، وهو ما سنتحدث عنه فيما يأتي .

(١) أوجزت في ترجمة المؤلف لأن أستاذنا الدكتور / عبدالرحمن العثيمين قدّم ترجمة وافية للمؤلف سجلها في مقدمة كتاب (التخمير) ٩/١ – ٣٩ وقد أفدت منها وأغنتني عن الاتساع في الترجمة .

(٢) انظر عقود الجمان الورقة ٢٩٨ (مخطوط) .

(٣) انظر طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة الورقة ٤٧٦ .

(٤) انظر مقدمة كتاب التخمير ١٤/١ .

(٥) لمعرفة المزيد عن صدر الأفاضل ينظر :

أ - معجم الأدباء لياقوت (وهو المصدر الأول) ٢٣٨/١٦ فما بعدها .

ب - عقود الجمان لابن الشعار الورقة ٢٩٨ فما بعدها .

جـ - تاريخ الإسلام للذهبي : وفيات سنة ٦١٧ هـ .

د - البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي ١٤١ .

هـ - طبقات ابن قاضي شهبة الورقة ٤٧٦ فما بعدها .

و - بغية الوعاة للسيوطي ٢٥٢/٢ فما بعدها .

(٦) وانظر معجم الأدباء ٢٣٨/١٦ .

٣ ـ شيوخه :

أ ـ المطرزي الخوارزمي :

هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي المطرزي الفقيه الحنفي النحوي الأديب الخوارزمي ، ولد سنة ٥٣٨ هـ ، كان رأسًا في الاعتزال وداعيًا إليه ، ولقّب بخليفة الزمخشري ، قرأ ببلده على أبيه ، وعلى أبي المؤيد الموفق بن أحمد بن محمد المكي خطيب خوارزم ، وسمع الحديث من أبي عبدالله محمد بن علي بن أبي السعد التاجر وغيره .

وله مؤلفاتٌ عديدةٌ في الفقه والنحو واللغة ، منها : المـُغْرِبُ في شرح ألفاظ فقهاء الحنفية، والمصباح في النحو ، والإقناع في اللغة، ومختصر إصلاح المنطق ، وغير ذلك من المؤلفات .

وقد أخذ عنه : صدر الأفاضل[١] ، وأبو المعالي بن العجمي ، وإسماعيل بن الحسين عزيز الدين الحسيني ، وغيرهم .

توفي سنة ٦١٠ هـ ، ورُثي بأكثر من ثلاثمائة قصيدة عربية وفارسية[٢] .

ب ـ فخر الدين الرازي :

هو أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسين الطبرستاني الرازي الملقب بفخر الدين، صاحب التفسير المشهور، قال عنه ابن خلكان : « فريدُ عصرِه، ونسيجُ وَحْده، فاقَ أهلَ زمانِه في علمِ الكلام والمعقولات وعلم الأوائل ... »[٣] ، وقد أخذ الرازيُّ عن والده ، والكمال السمناني ، والمجد الجيلي ، وغيرهم .

---

(١) أشار إلى ذلك ابن الشعار في عقود الجمان الورقة ٢٩٨ .

(٢) وانظر ترجمة المطرزي في وفيات الأعيان ٣٦٩/٥ ، وإنباه الرواة ٣٣٩/٣ ، والبلغة ٢٧٢ ، وبغية الوعاة ٣١١/٢ .

(٣) وانظر وفيات الأعيان ٢٤٨/٤ .

صرّح صدر الأفاضل في كتابه (الإيضاح) بأنه سمع من الرازي حيث قال : « أنشدني الأستاذ العالم فخر الدين الرازي بجخنذة »[١] ، كذلك أورد ابن الشعار مقطوعة لصدر الأفاضل في مدحه[٢] .

توفي فخر الدين الرازي سنة ٦٠٦ هـ ، بمدينة هراة[٣] .

جـ - برهان الدين الرشتاني :

هو شيخ الإسلام أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل بن الخليل الرشتاني المرغناني ، الفقيه الحنفي .

من تصانيفه : بداية المبتديء في الفروع ، وشرح الجامع الكبير للشيباني ، وغير ذلك من الكتب .

وقد رثاه صدر الأفاضل بقصيدة مطولة ، أولها[٤] :

فديتُ إمامًا صيغَ من عزّةِ النفسِ   أناملُه والسحبُ نوعان من جنسِ

فلعله قد تتلمذ على يديه[٥] .

توفي الرشتاني سنة ٥٩٣ هـ[٦] .

---

(١) وانظر مقدمة كتاب التخمير ١٧/١ ، ولعلها بلدة « خُجَنْدة » بضم أوله وفتح ثانيه ، ونون ثم دال مهملة، وهي بلدة مشهورة بما وراء النهر على شاطيء سيحون ، بينهما وبين سمرقند عشرة أيام مشرقًا ، انظر معجم البلدان ٢٤٧/٢.

(٢) انظر عقود الجمان الورقة ٢٩٩ .

(٣) لمعرفة المزيد عن فخر الدين الرازي ينظر : وفيات الأعيان ٢٤٨/٤ ، والتكملة لوفيات النقلة ١٨٦/٢ ، والوافي بالوفيات ٢٤٨/٤ .

(٤) انظر معجم الأدباء ٢٤١/١٦ .

(٥) وانظر مقدمة كتاب التخمير ٢١/١.

(٦) انظر ترجمة الرشتاني في هدية العارفين ٧٠٢/١ .

د ـ الأنماطي :

هو أبو المؤيد عبد الكريم بن عبد الواحد الأنماطي . وقد قرأ عليه صدر الأفاضل كتاب (المقامات) للحريري ، كما نقل ذلك في مقدمة كتابه « التوضيح » في شرح مقامات الحريري الورقة ٢٥[1] ، ولم أجد له ترجمة .

هـ ـ العارض السرخسي :

ذكره صدر الأفاضل في كتابه (اليمني شرح اليميني للعتبي) الورقة ٨٠ ، حيث قال : « أخبرني العارض السرخسي ... » ، فلعله قد تتلمذ على يديه[2] ، ولم أجد له ترجمة .

و ـ رضيُّ الدين النيسابوري :

صرَّح صدر الأفاضل بأنه قصد بخارى للقراءة على الرضيِّ، كما هو مذكور في ترجمته في معجم الأدباء[3] ، ولعله هو المذكور في كتابه (التخمير) ٣٧١/١، حيث قال : « وحكي لي الأستاذ منشئ النظر رضي الدين النيسابوري ... » .

وذكره كذلك في كتاب (التوضيح) في عدة مواضع[4] ، لم أجد له ترجمة .

ز ـ أفضلُ الدين الغيلاني :

مدحه صدر الأفاضل بأبيات ذكرها في كتابه (بدائع الملح) الورقة ٥٥ ، منها :

---

(١) انظر مقدمة كتاب التخمير ٢٠/١ .

(٢) انظر مقدمة كتاب التخمير ٢٠/١ .

(٣) انظر معجم الأدباء ٢٥١/١٦ .

(٤) انظر مقدمة كتاب التخمير ٢١/١ .

يقولون رسطاليسُ في العلمِ واحدٌ وذا خطـأٌ منهـم فـأفـضـلُ أفـضلُ
فـلا عجب أن فـاقَهُ وهو آخـــرٌ أتى بـعـــد أزمـــانٍ وذلــــك أوّلُ

لم أجد له ترجمة[1] .

٤ - تلاميـــــذه :

لم تذكر المصادر التي اطّلعت عليها شيئًا عن تلاميذ صدر الأفاضل، غير أنه ذكر في بعض كتبه أسماء من أجاز لهم، فلعل أولئك قد درسوا على يديه، وهم:

أ - موفق الدين أبو المفاخر بن طاهر بن أبي سهل بن عصام بن محمد المفسري الفريابي، ناسخ كتاب (بدائع الملح) لصدر الأفاضل، أجازه وكتب له بخطه سنة ٥٩٥ هـ كما هو مدوّن على نسخة الكتاب، ولم أجد له ترجمة[2] .

ب - الإمام أبو البركات المبارك بن أبي الفتح أحمد بن المبارك المعروف بابن المستوفي الإربلي ، صاحب كتاب (تاريخ إربل) ، قال عنه ابن خلكان : « وكان جمّ الفضائلِ عارفًا بعدة فنون ، منها الحديثُ وعلومُه ... ، وكان ماهرًا في فنون الأدب من النحو واللغة والعروض »[3] .

وله عدة مؤلفات منها : تاريخ إربل ، والنظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام ، وإثبات الموصل في نسبة أبيات المفصل ، وغيرها من الكتب .

ذكر ابن المستوفي إجازة صدر الأفاضل له في أول كتابه (إثبات المحصل) الورقة ٥[4] .

توفي ابن المستوفي سنة ٦٣٧ هـ[5] .

---

(١) انظر مقدمة كتاب التخمير ٢١/١ - ٢٢ .

(٢) انظر مقدمة كتاب التخمير ٢٢/١ .

(٣) انظر وفيات الأعيان ١٤٧/٤ .

(٤) وانظر مقدمة كتاب التخمير ٢٣/١ .

(٥) لمعرفة المزيد عن ابن المستوفي ينظر وفيات الأعيان ١٤٧/٤ ، والتكملة لوفيات النقلة ٥٢٢/٣ ، وبغية الوعاة ٢٧٢/٢ .

جـ - المَلْخي : ذكره ناسخ كتاب (التوضيح) في هامش الورقة ٣٠ حين أشار إلى كتاب «اليمني» لصدر الأفاضل حيث قال الناسخ : « اليمني بسكون الميم وكسر النون بخط المصنف في إجازة مولانا الملخي رحمه الله » ، ولم أجد له ترجمة [1] .

د - أبو المؤيد محمد الخاصي الخوارزمي : لعله من تلاميذ صدر الأفاضل ، حيث قال ابن الشعار : « أنشدني أبو المؤيد محمد الخاصي الخوارزمي قال أنشدنا أبو محمد لنفسه ... »[2] .

هذا ما استطعتُ جمعه عن شيوخه وتلاميذه ، ولعلَّ الأيامَ تساعدُنا في معرفة المزيد عنهم وعن غيرهم فتُستكملُ صورةُ هذا العالم الجليل ، وتتضحُ مدى مشاركتِه في العلومِ المختلفةِ التي سنعرفُها من عرضِ مؤلفاته .

٥ - مؤلفاتـــــــه :

بلغت مؤلفات صدر الأفاضل قرابة العشرين مؤلَّفاً ، تنوعَت في مواضيعها وعلومها ، فمنها مؤلفاتٌ في النحوِ ، ومنها في اللغةِ ، وأخرى في الأدبِ ، والفقهِ ، ممّا يُظهر ما كان يمتازُ به صدرُ الأفاضل من علمٍ غزيرٍ ، وثقافةٍ واسعةٍ .

وقد برعَ صدرُ الأفاضل في النحو أكثرَ من غيره من العلوم وبه اشتهرَ ونُقِلَ عنه ، والدليل على ذلك مؤلفاتُه التي خصَّ أكثرها علم النحو . وقد ذكر هذه المؤلفات صاحبُ معجم الأدباء في كتابه[3] ، وهي على النحو الآتي :

١ - بدائع الملح .

٢ - (التخمير) في شرح المفصل . مطبوع[4] .

---

(١) وانظر مقدمة كتاب التخمير ١/٢٣ .

(٢) انظر عقود الجمان الورقة ٢٩٩ ، ومقدمة كتاب التخمير ١/٢٣ .

(٣) انظر معجم الأدباء ١٦/٢٥٣ .

(٤) حققه د/ عبد الرحمن العثيمين .

٣ ـ ترشيح العلل في شرح الجمل ، وهو كتابنا هذا .

٤ ـ التوضيح في شرح مقامات الحريري .

٥ ـ خلوةُ الرياحينِ في المحاضرات .

٦ ـ زوايَا الخبايَا في النحو .

٧ ـ (السُّبيكة) وهو شرحٌ متوسطٌ للمفصل .

٨ ـ السرُّ في الإعراب .

٩ ـ شرحُ الأبنية .

١٠ ـ شرحُ الأحاجي النحوية ، وهي أحاجي الزمخشري .

١١ ـ شرحُ الأنموذج .

١٢ ـ شرحُ المفردِ والمؤلَّفِ ، مطبوع .

١٣ ـ ضِـرَامُ السَّقطِ في شرحِ سقطِ الزند ، مطبوع .

١٤ ـ عجائبُ النحو .

١٥ ـ عُجَالةُ السَّفَرِ في الشِّعر .

١٦ ـ لُبابُ الاعتِصَار[١] .

١٧ ـ لَهْجَةُ الشَّرع في شرحِ ألفاظِ الفقه .

١٨ ـ (المَجْمَرَةُ) وهو شرح صغير للمفصل .

١٩ ـ المحصَّل للمُحَصَّلَةِ في البيان .

٢٠ ـ اليَمْني في شرح اليميني .

---

(١) لم يرد في معجم الأدباء ، وقد وقف عليه د/ عبدالرحمن العثيمين ، انظر مقدمة كتاب التخمير ٣٢/١.

٦ ـ أدبـه وشـعره :

امتاز صدر الأفاضل بالإجادة والبراعة في الشعر والنثر ، وقد ذكر ياقوت الحموي في معجمه بعضاً من القطع الشعرية والنثرية التي أنشأها ، وهي تتسم بالرصانة والجزالة والعذوبة ، وإليكم بعضاً من رسائله وأشعاره :

أ ـ كتب إلى الخليفة العباسي[1] مايلي :

« رايَاتُ مولانا ـ الصَّوّامِ القوّامِ أميرِ المؤمنين وإمامِ المتقين ، وخليفةِ ربِّ العالمين الإمامِ الذي ليس للتابعين غيره إمامٌ ، ولو دون عتَبَتِهِ متمسَّكٌ واعتصامٌ ـ هي التي لم أزلْ أدعوُ اللهَ أن يعقدَ بعَذَبَاتها[2] النصرَ ، ويجعلَ من أشياعِها الذئبَ والنسرَ ، تسايرُها الآمالُ وتحلُّ حيثما رُفِعت الآجالُ ، ويَحْتَفُ بها الجدودُ ، ويُرَفرِفُ عليها السُّعودُ ، ... »[3] .

وهي رسالة طويلة امتلأت بألوان كثيرة من المعاني والبيان والصناعة اللفظية ، وهي بحق تدل على تمكن قائلها من علوم البلاغة .

ب ـ ومن شعره ما قاله في المدح :

سَنا جبينِك مهما لاحَ في الظُّلَمِ ... بِتْنَا نطالعُ منه نُسخةَ الكرمِ
إن يزرع الناسُ في أخلاقهم كَرَمًا ... فالبِذْرُ من جُودكَ الظَّنَّانِ بالدِّيمِ
تبدو على أشْقَرٍ خُضْرٍ حوافِرُهُ ... بحراً يلاطمُ أمواجًا على ضَرَمِ[4]

---

(١) لعله الناصر لدين الله الذي حكم من ٥٧٥ هـ إلى ٦٢٢ هـ ، انظر البداية والنهاية ١٣/٩٠ .

(٢) أي : أطرافها ، وانظر اللسان في (عذب) .

(٣) انظر معجم الأدباء ١٦/٢٤٨ .

(٤) انظر معجم الأدباء ١٦/٢٥٠ .

وقال في شيخ الإسلام الرشتاني وأبنائه :

فديتُ إماماً صيغَ من عزّةِ النفسِ ... أناملُه والسحبُ نوعان من جِنْسِ

أشدُّ ارتياحًا نحو طَلْعَةِ مُعْتَفٍ[1] ... مِن المفْلِسِ الخاوي اليدينِ إلى الفَلْس

وأفْقَهُ في تدريسه من محمدٍ ... وأجودُ من كعبٍ وأخطبُ من قسٌ

إلى أن قال :

لأربعةٍ شادوا الهدَى بعد شيخِهِمُ ... فقد بُنِيَ الإسلامُ منهُمْ على خَمْسِ

بنورِ إلهيٍّ عليهِمْ وزُهْدِهِمُ ... وعِلْمِهِمُ أضْحَوْا ملائكَةَ الإنْسِ

فعاشوا لتَرْشيحِ الهدَى وَيَرَاعُهُم[2] ... بصائبَةِ الأحكام يَقْطُرُ في الطِّرْس[3]

وقال في افتخاره بنفسه :

تكسَّبتُ من كدِّ اليمين مآثراً ... كفتني أن أعزَى إلى الأبِ والجدِّ

وإن كنتُ في كلِّ الفضائلِ واحداً ... فإني على رغم العِدا أمَّةٌ وحدي

ولستُ بمن يبغي نوالاً من امرئ ... وإن سالَ من جدواه أوْدِيَةُ الرِّفدِ[4]

وقال يرثي ولده :

دفنتُكَ ما بين الحجارةِ والتُّربِ ... ولو أنني أنصَفْتُ صُنْتُك في قلبي

أقرَّةَ عيني مذ تسترتَ في الثَّرى ... فأنوارُ عيني قد تستَّرن بالحُجْبِ[5]

---

(١) أي : طالب المعروف .

(٢) اليراع : القلم .

(٣) انظر معجم الأدباء ٢٤٢/١٦ .

(٤) انظر مقدمة كتاب التخمير ٣٨/١ .

(٥) انظر المرجع نفسه ٣٩/١ .

هذه أمثلةٌ لبعض أشعار صدر الأفاضل ، ولو أردنا أن نعرف رأي العلماء حولها لرأينا رأيين متناقضين لاثنين من العلماء ، فقد قال ابن الشعار في شعره : « وله شعرٌ كثيرٌ ليس بالرائقِ المستحسنِ يظهرُ فيه التعجرفُ والرُّكاكةُ »[1] في حين قال عنه ياقوت الحموي : « صدر الأفاضل حقاً ، وواحدُ الدهرِ في علم العربية صدقًا ، ذو الخاطرِ الوقّادِ ، والطَّبْعِ النقّاد ، والقريحةِ الحاذقةِ ، والنُّحيزة[2] الصّادقة ، برعَ في الأدب ، وفاقَ في نظم الشعر ونَثْر الخُطب ، فهو إنسانُ عين الزمان ، وغرّةُ جبهة هذا الأوان ... »[3] .

وأعتقد أن ابن الشعار قد قسا في حكمه على شعر صدر الأفاضل حين قال عنه : « فيه التعجرفُ والركاكـةُ » حيث رأينا من الأمثلة السابقة مدى براعته وتمكّنه من ناصية الشعر مما يجعله يحتلّ مكانة مرموقة بين مراتب الشعراء الجيدين .

٧ ـ صفاتـــــــه :

ذُكِرتْ في ترجمة صدر الأفاضل صفاتُه الخَلْقيّة والخُلقية وذلك في كتاب (معجم الأدباء) حين قابله ياقوت الحموي في بلده خوارزم ، وكان قد تجاوز الستين من عمره ، ويعدّ كتابُ (معجم الأدباء) المصدرَ الأولُ الأساسي في ترجمة صدر الأفاضل ، فممّا قاله ياقوت عن صفات صدر الأفاضل الخَلقية ما نصه :

« رأيته شيخًا بهيَّ المنظر ، حسنَ الشيبة كبيرَها ، سمينًا بدينًا عاجزًا عن الحركة ، وكان له في حلقه حَوْصَلةٌ كبيرة »[4] .

---

(١) انظر عقود الجمان الورقة ٢٩٩ .

(٢) أي : الطبيعة الصادقة .

(٣) انظر معجم الأدباء ٢٣٨/١٦ .

(٤) انظر معجم الأدباء ٢٣٩/١٦ .

أما عن صفاتهِ الخُلقيَّـةِ فقد اتَّصفَ صدرُ الأفاضل بالأخلاق الكريمة والسجايا الجليلة ، يتضح ذلك من القصَّةِ التي نقلها ياقوتُ في كتابه وقد قصَّها عليه صدر الأفاضل بنفسه حيث قال :

« لا أعرفُ أحداً أفضلَ عليَّ إلا مرَّةً واحدةً ، فإن الغُرْبَةَ أحوجتني إليه فلَعَنَ اللهُ الغربةَ ، قلت له : وكيف ذلك ؟ قال : إني مضيتُ إلى بخارى طالبًا للعلم وقاصداً للقراءة على الرضيّ ، فاجتمع إليّ صَدْرُ جيهان وغيره فقد أُنسيت القصة ، فلمّا حَذِقُوا الأدبَ برَّني بسبعين ديناراً ركنيَّة [1] ، ووعدني بوعودٍ جميلةٍ ، ولولا الحاجةُ والغربةُ ما قبلتُها منه »[2] .

يتضح لنا من هذه القصة ما كان يتّصف به صدر الأفاضل من حرصٍ شديدٍ على التعفف ، والبُعْدِ عن سؤال الناس .

كذلك تظهر لنا صفةٌ أخرى من صفات صدر الأفاضل النبيلةِ ، وهي بُعْدُه عن المناصبِ والشهرةِ والتَّقرُّبِ من السلاطين ، وذلك حين عرضَ عليه الشِّهاب الحوفي أحد صدور خوارزم المقربين من السلطان منصبًا ومجلسًا إلى جانبه على أن يعطيه كل شهر عشرة دنانير ليقرأ الأدب ، فلم يفعل ولم يقبل ذلك[3] .

وقد سأله ياقوت عن مادة حياته ، فقال :

« خلّف لي والدي قدراً يسيراً لا يقنع بمثله إلا أصحابُ الزوايا ، فأنا أنفِقُه بالميسور ، وأتلذّذ بالغِنَى عن الجمهور »[4] .

---

(١) أي من ضرب ركن الدولة البويهي .

(٢) انظر معجم الأدباء ٢٥١/١٦ .

(٣) انظر المصدر نفسه .

(٤) نفسه .

وهذا القول يُعطينا صورةً واضحةً عن حياةِ صدرِ الأفاضل القليلةِ الكُلْفة ، ومدى زُهدِه في الدنيا وقناعتِه بما كُتب له .

مما يضاف إلي هذا المبحث ما ذكره ياقوت عن مَذْهبِ صدر الأفاضل ، حيث سأله ياقوتُ عن مَذْهبه فقال : « حنفيٌ ، ولكن لست خوارزمِيًا لست خوارزميًا » وقد استنتج ياقوت من ذلك أنه نَفَى عن نفسه أن يكون معتزليًا [1] .

٨ ـ رحلاته العلمية :

حين اطلعتُ على سيرةِ صدر الأفاضل لاحظتُ أنه لم يتعدَّ حدودَ بلادِ المشرق وبالتحديدِ بلاد خراسان وما جَاورَها ، فقد أخبرَ عن نفسه بأنه رحل إلى بخارى طلبًا للعلم [2] ، وذكر أيضًا في كتابه (الإيضاح) ما يشير إلى أنه رحل إلى « جَخَنْدَة » وهي قرية من قرى سمرقند حيث قال : « أنشدني الأستاذ العالم فخر الدين الرازي بـ (جَخَنْدَة) » [3]، وجاء في كتابيه (الإيضاحِ) و (ضِرَام السَّقط) ما يوضح سفره لسمرقند [4] .

وقد وجدت في آخر مخطوط كتابه (ترشيح العلل) بخط الناسخ ما يثبت هذا ، ويبين فيه سبب سفره لسمرقند ، حيث جاء فيه :

« نَثَرَ الناسُ نُضَارًا ورِقَهْ	ونَثَرْنَا نحن وُدًّا ومِقَهْ
لو قَدِرْنا لنثرنا روحنَا	إنَّما الروحُ لِمَنْ قدْ خَلَقَهْ

---

(١) انظر معجم الأدباء ٢٣٩/١٦ .

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٥١/١٦ .

(٣) انظر مقدمة كتاب التخمير ١٧/١ .

(٤) انظر المصدر نفسه ١٧/١ .

قاله رجلٌ من جُملةِ أصحاب صدر الأفاضل ، وسبب هذا أن المطرزي كان معلمًا لصدر الأفاضل وبعد تعلمه صار أفضل منه ، فماناه[1] ممانأة عظيمة ، فأخذ في إخْرَاجِهِ عن بلده وطَرْدِهِ إلى سمرقند ، ومتعلمو سمرقندَ كلُّهم جلسوا في جَنْبِهِ طلبًا للبحث ، فنثروا ذهبًا وفضة ، ولم ينْثُرْ واحدٌ منهم ، فلهذا قال هذا الشِّعر »[2] .

هذا كل ما يُعرفُ عن رحلاتِ صدر الأفاضل ، وبهذا يتضحُ أن عالمَنَا الجليل صدر الأفاضل لم يسافرْ ويشدَّ رحاله إلى البلدان المشهورةِ ، والأمصارِ المعروفةِ التي كانت رائدةَ العلمِ وقتئذٍ ، كبغدادَ ودمشقَ ومصرَ والحجازَ ، فلعلَّ هذا من أحد أسباب عدم شُهْرتِهِ وانتشارِ ذِكرِهِ في كُتُبِ النُّحاةِ والأدبِ ولا أبْعُدُ عن الصَّواب إذا ما قلت إنه لولا مقابلةُ ياقوت الحموي له في بلده بخوارزم وذكر سيرته في كتابه (معجم الأدباء) لضاعت أخبارُ هذا العالمِ في عالمِ النسيان ، وما عرفه أي إنسان .

٩ - وفاته :

دخلت جَحَافلُ التُّتار خوارزمَ وما جاورها من المناطق سنة ٦١٧ هـ ، قال ابن كثير في أخبار هذه السنة : « في هذه السنة عمَّ البلاءُ وعَظُمَ العزاءُ بجنكيز خان المسمى بتموجين لعنه الله تعالى ومن معه من التتار قبَّحهم الله أجمعين ، واستفحلَ أمرهُم واشتدَّ إفسادهم من أقصى بلاد الصين إلى أن وصلوا بلاد العراق وما حولها حتى انتهوا إلى إربل وأعمالها، فملَكُوا في سنة واحدة – وهي هذه السنة – سائرَ الممالك إلا العراق والجزيرة والشام ومصر ... »[3] .

---

(١) أي : جازاه ، انظر اللسان مادة (منى) .

(٢) انظر ترشيح العلل الورقة ٦٢ .

(٣) انظر البداية والنهاية ٧٤/١٣ .

قتل التتار كلَّ من قابلهم ، ودمّروا كلَّ ما واجههم ، وكان منهم صدر الأفاضل رحمه الله تعالى، وذلك في الثاني عشر من ربيع الأول لعام ٦١٧ هـ[1] .

ثانياً : التعريف بصاحب المتن عبد القاهر الجرجاني[2] :

هو عبد القاهر بن عبدالرحمن الجرجاني أبو بكر النحوي ، الإمام المشهور صاحبُ التصانيفِ المعروفةِ في النحوِ والبلاغةِ حيث برَّز فيهما خاصَّة في البلاغة الذي وضع فيها قواعدَ علميْ المعاني والبيان فصار أشهرَ عالمٍ في البلاغة ، وكان شافعيّاً أشعريّاً .

أخذ النحو عن أبي الحسين محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت أبي علي الفارسي ، وذلك بجرجان ، ولم يأخذ عن غيره .

أخذ عنه علي بن زيد الفصيحي الذي يعدّ من أبرز تلاميذه .

للجرجاني مؤلفات مشهورة معروفة منها :

المقتصدُ في شرح الإيضاح ، والجملُ (وهو متن هذا الكتاب) ، ودلائلُ الإعجاز ، وأسرارُ البلاغة ، وغير ذلك .

توفي الجرجاني سنة ٤٧١ هـ ، وقيل ٤٧٤ هـ .

---

(١) انظر طبقات النحاة لابن قاضي شهبة الورقة ٤٧٦ ، ومقدمة كتاب التخمير ١/١٧.

(٢) لمعرفة المزيد عن الجرجاني ينظر إنباه الرواة ٢/١٨٨ ، وطبقات الشافعية للأسنوي ٢/٤٩١ ، وبغية الوعاة ٢/١٠٦ ، ومقدمة محقق كتاب الجمل ٦ – ١٣ .

الفصل الثاني

أولاً : توثيق نسبة الكتاب .

ثانياً : منهج المؤلف .

ثالثاً : مصادره .

رابعاً : شواهده .

خامساً : مذهبه النحوي .

سادساً : موقفه من العلماء .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

أولاً : توثيق نسبة الكتاب :

خلَتْ كتبُ المصادر من ذِكْرِ هذا الكتابِ ونسبتِه لصدر الأفاضل ، وذلك لأنها اقتصرت في تَرْجَمتِها لصدر الأفاضل على ما ذكره ياقوت الحموي ، وهذا لا ينفي نسبةَ هذا الكتابِ لصدر الأفاضل إذ يحتملُ أن ياقوت لم يكن مهتمّاً بذكر كلُ كتبه ، وهذا الإغفالُ جعلَ بعض الباحثين[1] ينفي نسبةَ هذا الكتابِ عن صدر الأفاضل الخوارزمي وإثباتِها لناصرِ بن هادي بن ناصر الحسيني ، وهو الاسمُ الذي وجدَه على غِلافِ المخطوط ، فقد جاء على الغلافِ ما نصُّه :

« كتابُ ترشيحِ العللِ في شَرْحِ الجُملِ تصنيفُ الشيخِ الإمامِ الأجلُ الهمامِ صدرُ الأفاضلِ برَّد الله مضجعَه وطيَّبَ مهجعَه بحقُ محمدٍ وآله الأكرمين صاحبُه ومالكُه وكاتبُه أشرفُ الأنامِ سيّدُ الأقوامِ سيدنا ناصرُ بن هادي بن ناصر الحسيني طيَّبَ الله ضريحه » .

ويبدو لي أن هذا المخطوطَ هو لصدرِ الأفاضل الخوارزمي للأسبابِ الآتية:

١ ـ أنَّ غلافَ المخطوطِ الذي ذكرناه آنفاً قد ذُكر فيه ما نصه : « تصنيفُ الشيخِ الإمامِ الأجلِ الهمامِ صدرُ الأفاضل » .

وأما ناصرُ بن هادي فهو « صاحبُه ومالكُه وكاتبُه » وفرقٌ كبيرٌ بين تصنيفِ الكتاب ، وامتلاكِه ونسخه .

---

(١) انظر مقدمة كتاب التخمير ١٦/١ تحقيق د/عبدالرحمن العثيمين ، ومقدمة كتاب في التصريف للجرجاني ١٦ تحقيق د/ محسن العميري .

٢ ـ أن المشهورَ بلقب (صدر الأفاضل) عند كُتُبِ التراجمِ وعند النحاةِ هو القاسم بن الحسين الخوارزمي ، وليس هو ناصر بن هادي ، بل إن ناصراً هذا رجلٌ مجهولٌ لم تذكره كتب التراجم التي اطّلعتُ عليها ، ولم أستطع العثورَ عليه في كُتُبِ النحوِ المعروفةِ .

٣ ـ مما يؤنس ويفيد أن هذا الكتاب لصدر الأفاضل الخوارزمي مايلي :

أ ـ ذكر الناسخ في آخر المخطوط القصة التالية :

« نثر الناس نضاراً ورقه　　ونثرنا نحن وداً ومِقَه

لو قدرنا لنثرنا روحنا　　إنما الروح لمن قد خلقه

قاله رجلٌ من جُملةِ أصحابِ صدر الأفاضل ، وسببُ هذا أن المطرّزي كان معلماً لصدر الأفاضل، وبعد تعلُّمه صار أفضلَ منه ، فمَاناهُ مُمَانَاةً عظيمة، فأخذ في إخراجه عن بلده وطرده إلى سمرقند ، ومتعلمو سمرقند كلهم جلسوا في جنبه طلباً للبحث ، فنثروا ذهباً وفضة ، ولم ينثر واحد منهم ، فلهذا قال هذا الشعر »[1] .

فقولُ الناسخِ : « ... قاله رجل من جملة أصحاب صدر الأفاضل ... » يفيد أن الناسخَ رجلٌ آخرُ غيرُ المصنف ، لذا فجَعْلُ النّاسخِ هو المصنفُ فيه بُعدٌ عن الصّوابِ ، فلا يبقى إذن إلا القول بأنّ مؤلفَ هذا الكتابِ هو صدرُ الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي .

ب ـ مما يعين على إثبات نسبة هذا الكتاب لصدر الأفاضل الخوارزمي هو ذلك التشابه الواضح الموجود في كتابيه (التخمير) وهذا الكتاب ، وقد تتبعت

(١) انظر ترشيح العلل الورقة ٦٢ .

هذا التشابه فوجدته في أكثر من عشرين موضعًا ، أثبت بعضًا منها في هوامش التحقيق ، وهذه أمثلة منها :

١ ـ جاء في التخمير ٣/٢٩٣ - ٢٩٤ : « ينبغي أن تعلمَ أن ما زالَ ، وما برحَ ، وما فتيءَ ، وما انفكَّ ، أربعتُها بمعنًى ، وهو استغراقُ الزمانِ كلِّه » .

وجاء في ترشيح العلل ٨٢ : « وما زالَ ، وما برحَ ، وما فتئ وما انفكَّ كلها متفقةٌ في اقتضاءِ استغراقِ الزمانِ كلِّه » .

٢ ـ جاء في التخمير ٢/١٩ ما نصه : « وَسْطها : هاهنا بسكون السين مثلُ داخلِ الدائرةِ ، وبالتحريك مثلُ مركزِ الدائرةِ » .

وجاء في ترشيح العلل ١٠٧ : « وأما (وَسْطُ) بالسكون فهي جهةٌ غيرُ معنيةٍ، فإذا قلت: جلستُ وسْطِ الدارِ يكون بمنزلة قولك: خلالِ الدارِ، و (وَسَطُ) بتحريك السين : جهةٌ معينةٌ بمنزلةِ المركزِ من الدائرة » .

٣ ـ ورد شاهد نحوي برواية واحدة في الكتابين وهو قول القطامي :

كَمْ نَالني منهُمُ فضلاً على عَدمٍ إذ لا أكادُ من الإقتارِ أحْتَوِلُ

وهذه الرواية لم ترد في مصدر من المصادر كما ذكر ذلك أستاذنا د/ عبدالرحمن العثيمين محقق كتاب التخمير ، حيث قال في هامش الكتاب ٢/٣٠٩ : « تنبيه : لم أجد من رواه (أحتول) إلا الخوارزمي والمثبت في المصادر (أحتمل) وهي رواية الديوان » .

وقد ورد هذا الشاهدُ بالرواية نفسِها في ترشيح العلل ص ٢٨٧ .

هذا التشابه البيّن في هذه الأمثلة وغيرها[1] ممّا أثبته في هوامش التحقيق يدفعنا إلى القول بأن الكتابين لمؤلف واحد .

جـ ـ ذكرَ صدرُ الأفاضل بعض المسائل الفقهية في هذا الكتاب ، فإذا عرفنا أن له كتابًا في الفقه وهو (لهجةُ الشَّرعِ في شرح ألفاظ الفقه)[2] فإنّ هذا ممّا يؤنس بأن مؤلفَ الكتابين قد يكون واحدًا ، وإليكم مثالاً على ما ورد من المسائل الفقهية :

« ... مثال الأول : إنْ دخلتِ الدارَ أنتِ طالقٌ ، فالطلاقُ في الحال واقعٌ قبلَ دخولِ الدار ، لأن قولك « أنتِ طالقٌ » كلام مبتدأ غير متعلّق بشرط ، وقوله : «إنْ دخلتِ الدارَ » لغوٌ ، حيث لم يدخل عليه الحرف الرابطة للجزاء بالشرط ، واستفتيت فقهاء العصر فأفتوا بموقفي هذا »[3] .

د ـ ومما ساعد على إثبات نسبة الكتاب لصدر الأفاضل ما ذكره المحشي في هامش الورقة ٥٤ ب ، حيث جاء فيه : « جمع سَنَةٍ [يقصد سنون] بكسر جميعها ذكره في التخمير إلا أَرَضُون » .

فقوله « ذكره » يريد صدر الأفاضل ، والسياقُ العامُّ يفيدُ أنّ المحشي يذهب إلي أن المؤلف واحد ، ولو كان ثمّة مؤلف آخر للكتاب لميّزه بقوله : ذكرَ صدرُ الأفاضل ، هذا ما أحسبُه . والله أعلم .

---

(١) انظر أمثلة أخرى على ذلك في هوامش هذا الكتاب في : ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٤٢ ، ٢٤٠ ، ٢٦٢ .

(٢) انظر ص ٩ .

(٣) انظر ترشيح العلل ١٦٢ ، وانظر أمثلة أخرى في : ٦١ ، ٢٦٧ ، ٢٨٨ .

هذا ما استطعتُ جمعَهُ من الأدلّةِ التي تثبتُ نسبةَ هذا الكتابِ لصدر الأفاضل الخوارزمي ، ولم أجدْ ما يدحضُ أو يدفعُ القولَ بأنّ هذا المخطوطَ ليس لصدر الأفاضل ، فلعلّ فيما جمعتُ من الأدلّةِ ما يؤكد أنّ المؤلف هو صدر الأفاضل الخوارزمي ، والله أعلم .

ثانياً : منهج المؤلف :

يعدُّ كتابُ (الجمل) للجرجاني من كتبِ المتونِ النحويةِ المختصرةِ التي حَوَتْ أغلبَ موضوعات النحوِ ، وقد حُقِّقَ هذا الكتاب[1] وطُبِعَ في مجلَّدٍ صغيرٍ . وقد أوضحَ الجرجاني مقصدَه من هذا المختصرِ بقولِه في بدايةِ الكتابِ :

« ... هذه جملٌ رتبتها ترتيبًا قريبَ المتناولِ ، وضمّنتُها جميعَ العواملِ ، تهذّبُ ذهنَ المبتدئ وفهمَه ، وتعرِّفه سمتَ الإعرابِ ورسمَه ، وتقيِّدُ في حفظِ المتوسطِ الأصولَ المتفرقةَ والأبوابَ المختلفةَ ، لنظمِها في أقصرِ عِقْدٍ ، وجَمْعِها في أقربِ حدٍّ »[2] .

ولمّا كان مؤلفُ هذا الكتاب وهو عبد القاهر الجرجاني علمٌ من أعلامِ العربيةِ وإمامٌ من أئمتِها كثُرت الشروح على كتاب (الجمل) حتى بلغت تسعة عشر شرحًا[3] ، من بينها هذا الكتاب .

---

(١) حققه أولاً علي حيدر ، ثم د/ عبد الحليم عبد الباسط ثانياً وهو الذي اعتمدت عليه في توثيق متن هذا الكتاب لخلوِّه من النقص والتحريف .

(٢) انظر ترشيح العلل ١ .

(٣) لمعرفة أسماء هذه الشروح ينظر مقدمة كتاب (شرح الجمل) للجرجاني ، رسالة ماجستير ص ١٨ .

قامَ صدرُ الأفاضل بشرحِ جملِ الجرجاني في كتابٍ سماه « ترشيحُ العللِ[1] في شرحِ الجمل » وهو كتابنا هذا متميزًا بمنهجٍ يختلف عن غيره من الكتب التي شرحت كتاب (الجمل) ، وهذا المنهج يتضح لنا مما يأتي :

١ ـ يبدأ المؤلف بإيراد متن الجمل ، ويصدّرُ ذلك بالقول : قال رحمه الله ، ثم يوردُ المتنَ ويتبعُه بالشرح ، مثال ذلك :

« قال رحمه الله : « والاثنان الباقيان مرفوعهما قبل المنصوب وهما (لا) و (ما) بمعنى ليس ، تقول : ما زيدٌ منطلقًا ، ولا رجلٌ أفضلَ منك ، ويبطلُ عملُهما بتقديم الخبر نحو قولك : ما فاضلٌ زيدٌ ، وما منطلقٌ عمرٌو ، فلا يجوز : ما منطلقًا زيدٌ ، ولا أفضلَ منك رجلٌ » .

الشرح : تشبيه هذين الحرفين بـ (ليس) وإعمالهما مذهب الحجازيين ، وأما بنو تميم فإنهم لا يعملونهما ، ويقرأون (مَا هَذَا بَشَرٌ) بالرفع ... »[2] .

وهكذا يمضي المؤلف على هذا المنهج في شرحه للمتن ، وقد تميّز شرحه بما يأتي :

أ ـ يقدّم غالبًا شرحه على طريقة السؤال والجواب ، وهي طريقة تتعلّق بغرض الشارح وقصده وهو إيراد العلل والأسباب في المسائل النحوية وتوضيحها

---

(١) جاء في الصحاح في مادة (رشح) : « الترشيح : أن تُرشّح الأم ولدها باللبن القليل ، تجعله في فيه شيئاً بعد شيء » . وذكر صاحب اللسان معنًى آخر فقال : « والترشيح أيضًا : التربية والتهيئة للشيء » .

والظاهر أن مراد صدر الأفاضل هو المعنى الأول ، حيث إنه يدلّ على التقليل من الشيء ، وهذا واضح من منهج المؤلف الذي قام على الإيجاز والاختصار في شرحه .

(٢) انظر ترشيح العلل ١٢٤ .

كما هو واضح من عنوان الكتاب « ترشيح العلل في شرح الجمل » ، وسوف أتحدث عن العلل لاحقًا .

من أمثلة هذه الطريقة ما ذكره عن الممنوع من الصرف بقوله :

« فإن قيل : لِمَ جُعلت علامةُ غيرِ المنصرفِ امتناعُ دخولِ التنوينِ والجرِّ ؟

قيل : لأنّ الاسمَ متى اجتمعَ فيه سببان من الأسبابِ التسعةِ أو تكرّر فيه سببٌ ، كلّ سببٍ ثانيَ أصلٍ ثقُل ، وشابَه الفعلَ فمُنِع التنوينَ والجرَ ، لأنهما لا يدخلان الفعل .

فإن قيل : وما تلك الأسبابُ ؟

قيل : هي : وزنُ الفعل، والصفةُ، والألفُ والنونُ المضارعتان لألفي التأنيث ، والعدلُ ، والتأنيثُ ، والجمعُ ، والعجمةُ ، والتعريفُ ، والتركيبُ ...»[1] .

وقال في موضع آخر عن المبتدأ والخبر :

« المعنى الرافع للمبتدأ وخبره هو تجردهما للإسناد ، وهذا معنًى يرفعهما معًا لتناوله إيّاهما ، لأن الإسناد يقتضي الطرفين ، وهذا كما أنّ التشبيه الحاصل في (كأنّ) لمّا كان يستدعي مشبَّهاً ومشبَّهاً به كانت عاملةً في الجزأين .

فإن قيل : لِمَ وجبَ ارتفاعُهما لهذا المعنى ؟

قيل : حملاً لهما على الفاعل .

فإن قيل : ما الوَجْه في حملِهما عليه ؟

---

(١) انظر ترشيح العلل ٣٣ .

قيل : أما المبتدأ فإنّه يماثِلُه في كَوْنه مخبراً عنه ، وأما الخبرُ فلأنه يماثله في كونه جزءاً ثانياً عن الجملة ، أو لأنّ الخبرَ هو المبتدأُ فحُمِلَ على الفاعل بواسطته »[1] .

هذه الطريقةُ ـ أعني طريقةَ السؤالِ والجوابِ ـ قد اقتفاها فيما أحسبُ عمن سبقه ، فقد سَلَكها من قبلُ الزجاجي في (إيضاح العلل) ، وابن الأنباري في (أسرار العربية) ، وغيرهما ممَّن كتبَ في العلل من النحاة والفقهاء الذين كانت غايتُهم ومقصدُهم من هذه الطريقةِ توضيحَ المسائل وتسهيلَ فهْمِ عللِها وموضوعاتها .

ب ـ أحيانًا يعقد فصولاً داخل الشرح يتوسّع فيها عمّا ذكره الجرجاني في المتن، وهذا جانبٌ تنظيمي يدل على اهتمام الشارح وعنايته بترتيب كتابه في أبوابٍ وفصولٍ تعملُ على توضيحِ مراده ومقصدِه ، ومثالُ ذلك ما ذكره عند حديثه عن (لا) و (ما) المشبهتين بـ (ليس) قال : « فصل : ويكثر استعمال (ما) دون (لا) ومن اختصاصها أيضًا أنه تدخل (الباء) المؤكدةُ للنفي في خبرها دون خبر (لا) ، فلا يجوز دخولها في خبر (ليس) وخبر (ما) عند انتقاض النفي لخروج الكلام إلى الإثبات ، وموضوعها لتأكيد النفي فلا يجوز : ليس زيد إلا بخارج »[2] .

جـ ـ مما يلاحظ على الشارح في شَرْحِه أيضًا أنه يُكثرُ الإحالاتِ في بعض المواطن خشيةَ الوقوعِ في التكرارِ والإعادةِ ، وهي إحالات دقيقة تنبيء عن دقّة الشارح وإحاطته ومحاولة ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض ، من ذلك :

---

(١) انظر المصدر نفسه ٦٥ .

(٢) انظر ترشيح العلل ١٢٥ ، وانظر كذلك : ٩ - ١٧ - ٦٧ - ١٠٦ - ١٣٩ - ١٥٠ .

١ ـ قوله عن تأنيث الأعداد :

« قد ذكرنا العلةَ في وقوع تأنيث الأعدادِ بالعكسِ من تأنيثِ جميعِ الأشياء وما يتعلق بتمييزها مفردةً ومركبةً في الضرب الثاني من الفصل الرابع من الكتاب فلا نعيدها »[١] .

وقال أيضًا : « قد بيّنا في باب (الإعراب الأصلي وغير الأصلي) المراد بالجرِّ غير الحقيقي ووَجْهِ حَمْلِه على الحقيقي فلا نُعيده »[٢] .

وغير ذلك من الأمثلة[٣] التي تشهدُ على رغبةِ الشارحِ في الاختصارِ وعدم التطويل ، وأيضًا تُظهر مدى ترابُطِ كتابِه وتماسكِه .

د ـ غلبَ على شرحِ صدر الأفاضل الإيجازُ الواضحُ والاختصارُ البيّنُ في شرحه لمتن الجمل ، وهي طريقةٌ سارَ عليها في أكثر كتابه ، إلا أن ذلك لم يمنعه من الإسهاب والتفصيل في بعض المواضع .

من أمثلة اختصار الشارح رغبته الصريحة بذلك حيث قال في نهاية (جمع المذكر السالم) : « ... وفي استقصاءِ جميعِ ما يتعلقُ بهذا الفصل طولٌ ، وفيما ذكرناه كفايةٌ والله وليُّ التوفيق »[٤] .

وعند حديثِه عن حروفِ العلةِ في الفعل المضارعِ المعتلِ الآخرِ قال : « تلخيصُ هذا المعنى أن يقالَ : إن هذه الحروف ساكنةٌ في الرفع ، ساقطةٌ في الجزم ، متحركةٌ في النصب إلا (الألف) لامتناعها من الحركة »[٥] .

---

(١) انظر ترشيح العلل ٢٧٧ .

(٢) انظر ترشيح العلل ٢٨٩ .

(٣) انظر أمثلة أخرى في ١٨٨ - ٢٢٩ - ٢٧٩ .

(٤) انظر ترشيح العلل ٢٥ .

(٥) انظر المصدر نفسه ٣١ .

كذلك يظهرُ اختصارُه في شرحهِ للمتن حيث إنه لا يوردُ اختلافاتِ النحاة كثيرًا بل يقتصرُ على المشهورِ من الأقوال التي غالبًا ما توافقُ المذهبَ البصريَّ ، من ذلك قولُه عن خبر كان وأخواتها :

« فإن قيل : هل يجوزُ تقديمُ الخبرِ عليها ؟

قيل : لا ، في اللاتي في أوائلهن (ما) ، ويجوزُ في سائرِهن إلا في (ليس) فإن فيها خلافًا »[1] .

نتبين مما سبق ميلَ صدرِ الأفاضلِ للإيجازِ وعدمِ الإسهاب غير أنه توسَّعَ في بعض المواضعِ كما ذكرت آنفًا . من ذلك ما قاله عن (واو) العطف وذِكْرِهِ للأدلةِ التي تثبتُ أنها لمطلقِ الجمع ، فقد قال ما نصه :

« (الواو) للجمع على الإطلاق ، ولا نعني بالجمع في قولنا : جاءني زيدٌ وعمرٌو ، أنهما جاءا معًا في حالةٍ واحدةٍ ، وإنما نعني المشاركةَ بينهما في المجيءِ سواءٌ حصل منهما في حالةٍ واحدةٍ أو لم يحصلْ ولا يوجبُ الترتيبَ كالفاءِ، والدليل على ذلك استعمالهم إيّاها في فعلٍ يقتضي أكثر في حصوله من واحد كاشتركَ ، واجتمعَ ، واختصمَ ، نحو: اشتركَ زيدٌ وعمرٌو ، ولا يتصور الاشتراكُ من زيدٍ وحده حتى تزعم أن عمرًا تأخر عنه ، ولما كان (الفاء) للترتيب استحال استعمالها في هذه الأفعال .

دليلٌ ثانٍ : وهو قوله تعالى في سورة البقرة :

﴿ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ ﴾[2] .

---

(١) انظر ترشيح العلل ٨٣ .

(٢) سورة البقرة الآية ٥٨ .

وفي سورة الأعـراف :

﴿ وَقُولُواْ حِطَّـةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا ﴾[1]

والقصةُ واحدةٌ .

دليلٌ ثالثٌ : وهو قوله تعالى :

﴿ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾[2]

ولا شـك في أن الركوع قبل السـجود .

دليلٌ رابعٌ : وهو قوله تعالى :

﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾[3]

ولا شك في أن خلق حواء كان قبل خلق المخاطبين في (خلقكم) .

دليلٌ خامسٌ : وهو استـحـالةُ استـعمـاله ـ في المسـببـات نحـو : أعطاني فشكرتُه ، والمجازات نحو : إن دخلتِ الدارَ فأنت طالقٌ ـ مكان (الفاء) »[4].

نخلصُ مما سبق أن الكتاب يعدُّ من الكتبِ المتوسطةِ التي لا تقع في إيجاز مخلّ ولا تطويل مملّ .

هـ ـ لم يكن صدر الأفاضل مقتصراً في شرحه على ما في متن الجمل بل كان يضيف أحيانًا بعضًا ما لم يذكرُه الجرجانيُّ ، من ذلك عند حديثه عن الأفعال

---

(1) سورة الأعراف الآية ١٦١ .

(2) سورة آل عمران الآية ٤٣ .

(3) سورة النساء الآية ١ .

(4) انظر ترشيح العلل ٢٥٠ – ٢٥١ .

التي تنصبُ ثلاثةَ مفاعيلٍ فقد أضافَ مما لم يذكره الجرجاني حيث قال : « وقد يلحقُ ثلاثة أفعال وهي : أخبرتُ ، وخبرّتُ ، وحدّثتُ »(١) .

و ـ نقل الشارح بعضًا من أقوال العلماء في شرحه ، وهي نقولٌ قليلةٌ وذلك رغبةً من الشارح في الاختصار كما ذكرنا ذلك سابقًا ، وهذه النقولُ تكونُ غالبًا حولَ اختلافِ النحاةِ في بعض المسائلِ النحوية ، وبعضُها حولَ إعرابِ كلماتٍ معينةٍ في القرآن وهو ما سنذكره لاحقًا إن شاء الله .

من أمثلة إيرادِ أقوالِ العلماء ما ذكرَه الشارح عن بناءِ اسم (لا) النافيةِ للجنسِ إذا كان نكرةً مفردةً واختلافهم فيها حيث قال :

« فإن قيل : كونُ النكرةِ المفردةِ المبنية فيه متفقٌ أم لا ؟

قيل : لا ، قال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب : « اختلفَ أصحابُنا في فتحة الاسم المبني مع (لا) فقال أبو العباس محمد بن يزيد إنها بناءٌ ، وقال أبو إسحاق الزجاج إنها إعرابٌ ، واستدل بقولهم : لا رجلَ وغلامًا عندك ، ولا رجل ظريفًا عندك ، وقال – يعني الزجاج – : « وإنما حُذف التنوينُ للفرق بين ما هو جوابٌ : هل منْ رجلٍ ؟ وبين ما هو جواب : هل رجلٌ ؟ ، قال أبو سعيد : « والذي عندي أن الفتحةَ في الاسم بعد (لا) إعراب، وهو مذهبُ سيبويه ؛ لأنه قال : « نَصْبُها لما بعدَها كنَصْبِ (إنّ) لما بعدها ، وتَرْكُ التنوينِ لازمٌ لمعموله » ، وقال الشيخ : « ولفظ صاحب الكتاب في هذا أن يقول : فنصبوه نصبًا بغير تنوين »(٢) .

---

(١) انظر المصدر نفسه ١٠٠ ، وانظر أمثلة أخرى في ١٠٧ – ٢٠٥ .

(٢) انظر ترشيح العلل ١٢٩ ، وانظر أمثلة أخرى في ١٦٥ – ٢٥٤ –٢٦٢ .

٢ ـ مما تميّز به الشارح في منهجه اهتمامُه بإيرادِ القراءاتِ القرآنية وتوجيهها ـ إن أمكنَ ذلك ـ ، وإعرابُ بعضِ الألفاظِ المشْكِلَةِ في إعرابها .

من أمثلة ذلك :

أ ـ ما قاله عن قراءة حمزة لقوله تعالى :

﴿ ... وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾[1] :

« فلمّا عطف حمزة (الأرحام) على الهاء في (به) من غير إعادة العامل استضعفوا قراءته ، أما إذا كانت « الواو » للقسم فلا طعن عليه »[2] .

ب ـ وقال أيضاً حول عن حمل المعطوف على محلّ (إن) المكسورة ورفعُه بعد اكتمال الجملة :

« فإن قيل : أليس يقرأ ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ ﴾[3] بالرفع ؟

قيل : بلى ، ولكن التقدير : إن الله يصلّي وملائكتُه يصلون : حُذِفَ الخبرُ لدلالة الثاني عليه »[4] .

جـ ـ وفي الاستثناء ذكر أن الإبدال أحسن من النصب في الاستثناء التام المنفي ، ثم أورد التساؤل التالي :

---

(١) سورة النساء الآية ١ .

(٢) انظر ترشيح العلل ٢٦٦ .

(٣) سورة الأحزاب الآية ٥٦ .

(٤) انظر ترشيح العلل١٢٣ .

« فإن قيل : القول بأن من قرأ ﴿ إلا امرأتَـك ﴾[1] ترك الأحسنَ ؟

قيـل : لا ؛ لأنه له أن يقول : إنا استثنينَاها من قوله :

﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾[2]

والمستثنى من الموجب واجب النصب »[3] .

والأمثلة السابقة تدلّ على اهتمامِه بالقراءاتِ والدفاعِ عنها إلا أنّ ذلك ليس دائماً حيث إنه قد ردّ بعضاً من هذه القراءات كما فعلَ كثيرٌ من نحاةِ البصرةِ المتقدمين ، من ذلك :

ما نقلـه عن ابن جني في قراءةِ الكسائيّ ولم يعترضْ عليه حيث قال : « قال أبو الفتح عثمان بن جني : « وقراءةُ الكسائي ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُـوا ﴾[4] بسكون اللام قراءةٌ مردودةٌ ، قال : لأن (ثُمَّ) حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليها » ، وإذا أمكنك الوقوفُ لزمك الابتداءُ بالساكنِ وهذا غيرُ جائزٍ بالإجماع »[5] .

وقال عن قراءة ابن عامر : « ولا يجوزُ الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه إلا بالظرفِ في ضرورةِ الشعرِ ، وقراءةُ ابن عامر :

---

(1) سورة هود الآية ٨١ .

(2) سورة هود الآية ٨١ .

(3) انظر ترشيح العلل ١٣٧ .

(4) سورة الحج الآية ٢٩ .

(5) انظر ترشيح العلل ١٥٩ .

﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ (١)

بنصب (أولادَهم) وجرّ (شركائِهم) قراءةٌ مردودةٌ »(٢) .

٣ ـ ومما يلحظ على منهج الشارح اهتمامه ببيان العلل النحوية اهتمامًا عظيمًا جعله من أوضح مميزات هذا الكتاب ، ولا غرابة في ذلك حيث جعل عنوان كتابه دالاً على ذلك حين سماه « ترشيح العلل » ، والعلل النحويّة لها مبحث خاص سوف أتحدث عنه لاحقًا .

وقد أكثرَ الشارحُ من العللِ في كتابِهِ كثرةً دالّةً على فهمِهِ وتعمّقِهِ في المسائلِ النحوية ، وهذا – فيما أعتقدُ– يزيدُ من قيمة الكتاب ويُعلي من شأنه .

من أمثلة تعليلات الشارح مايلي :

أ ـ قال عند حديثه عن الفعل المضارع :

« فإن قيل : لِمَ خُصّ المضارعُ بزيادةِ هذه الحروفِ ؟

قيل : لأنّ أولى ما يزادُ حروفُ اللينِ ، لأن الكلمةَ لا تخلو منها ومن أبعاضِها ، إلا أن (الواو) أُبدِلَت منه (التاء) كما في « تراث » و« تجاه » والأصل : وُراث ووُجاه ؛ لأنها إذا وقعت في أول الكلام أصليةً تُبدَلُ نحو : « اقّتت » و« أرّخَ الكتابُ » . الأصل : ورّخ الكتابُ ، ووقّتت ، فأولى أن يُقلبَ حيث وقعتْ زائدةً ، و (الألف) لا تحتملُ الحركةَ فقلبت « همزة » واحتيجت إلى رابعٍ فزيدت « النون » لقُرْبِها من حروف المدّ »(٣) .

---

(١) سورة الأنعام الآية ١٣٧ .

(٢) انظر ترشيح العلل ٢٠٩ .

(٣) انظر ترشيح العلل ١١ .

ب ـ وقال في (التعجب) :

« فإن قيل : لِمَ لا يدخلُ التعجبُ فيما زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ ؟

قيل : لأن ما زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ لا يمكنُ بناءُ فعلِ التعجبِ - وهو « أفعَل » و « أفعِل » إلا من بعد أن يحذف منه شيء حتى يعود إلى ثلاثة أحرف .

أما الألوانُ والعيوبُ فالعلّة فيها أن الأصلَ فيها أن تكون على أكثر من ثلاثة أحرف ، والحذف يخلُّ بالمعنى ... »[1] .

٤ ـ أوردَ الشارحُ في شرحِه لغاتٍ في بعضِ الكلماتِ وهي قليلةٌ ليست بالكثيرة .

وهذا مثال على ذلك :

ما ذكره حول (إنّ) في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ هـذان لساحران ﴾[2]

حيث قال : « والذي جعل (إنْ) بمعنى « نعم » في قوله : ﴿ إِنَّ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ .

قيل له : هلاّ كان : إن لهذان ساحران ؛ لأن الحرفَ عندك ليس للتأكيدِ ومحلُّ « اللام » المبتدأُ ما لم يدخلْ عليه (إنّ) المؤكدة ، فلهذا كانَ أقوى الوجوهِ في الآية أنها لغةُ بني الحارث بن كعب »[3] .

---

(١) انظر المصدر نفسه ٩٤ ، وهناك أمثلة كثيرة على العلل انظر بعضًا منها في : ٨٨ - ١٠٥ - ١٣٥ - ١٣٧ .

(٢) سورة طه الآية ٦٣ .

(٣) انظر ترشيح العلل ١٨٧ .

وقال أيضاً في « هيهات » :

« وأما (هَيْهَاتَ) قال عبدالرحمن الدهان : « معناه بَعُدَ الأمر جداً » ، وأكثر ما يستعمل مكررة . قال الله تعالى :

﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[1]

عن ابن عباس : « بعيدٌ بعيدٌ ما توعدون » ، وفيه لغات كثيرة : فتح « التاء » لغةُ أهلِ الحجاز ، وكسرها لغةُ أسدٍ وتميمٍ ، وفيهم من يضمُّها ، وقُرِئَ بهنَّ »[2] .

وقال عن (لا) و (ما) المشبهتين بـ (ليس) :

« تشبيهُ هذين الحرفين بـ (ليس) وإعمالُهما مذهبُ الحجازيين ، وأما بنو تميمٍ فإنهم لا يُعملونهما »[3] .

٥ ـ مما يلاحظ على الشارح في كتابه اهتمامُه بالحدودِ والتعريفاتِ التي قد ينْقُدُ بعضها ويعتقدُ أنَّها ليست بجامعةٍ مانعةٍ فيبدّلُ أو يضيفُ عليها ، ومن ذلك ما قاله عن حدّي المعربِ والمبني حيث قال :

« قيل في حدِّ المعرب : هو ما اختلفَ آخرُه باختلافِ العواملِ ، والمبني : ما لزم وجهاً واحداً فلم يختلف باختلاف العوامل .

وليس هذان الحدان بجامعين لجميع ما يدخلُ تحت لفظةِ المعربِ والمبني ...»
ثم قال بعد ذلك : « والحدُّ ينبغي أن يدخلَ فيه جميعُ ما هو منه فيخرجُ منه ما

---

(١) سورة المؤمنون الآية ٣٦ .
(٢) انظر ترشيح العلل ٢٠٣ .
(٣) انظر المصدر نفسه ١٢٤ .

ليس منه ، وإذا كان كذلك فلا بدّ من إدْرَاجِ لفظةِ (التقدير) عند تحديدِ الإعرابِ والمعربِ ، وذلك قولنا المعربُ : ما اختلفَ آخرُه باختلافِ العوامل لفظًا أو تقديرًا، والمبنيُّ : ما كان آخرُه على وجهٍ مخصوصٍ لا لعاملٍ ، ويمكنُ أن يقالَ المعربُ : هو ما يكون آخرُه على وجهٍ مخصوصٍ من الحركةِ والسكونِ أو ما ينوبُ منابَها لعاملٍ لفظي أو معنوي ، وهذا الحدّ شاملٌ للأسماءِ والأفعالِ المعربةِ بالحركة، والسكون ، وبالحروفِ ، وبما لا يظهرُ فيه الإعرابُ ، ويدخلُ فيه ما ليس له عاملٌ لفظي كالمبتدأ وخبرِه ، والفعلِ المضارعِ حالةَ الرفع فتأمّل ذلك تعرفه »[(١)] .

وقال أيضًا في موضعٍ آخرَ حول تعريف النكرة :

« وأما النكرةُ فهو : كلّ اسمٍ يقع على واحدٍ من الجنس لا بعينه ، هذا هو الذي أشارَ إليه الشيخ حدًا للنكرة ، والأحسنُ في تحديدها أن يقال : النكرةُ كلّ اسمٍ عَرِي عن معاني التعريف ... »[(٢)] .

٦ ـ لم يُخْلِ صدر الأفاضل شرحَه من إيرادِ بعضِ المسائلِ الفقهية التي يتضحُ المرادُ منها في تركيبِ الجملة وما يتبع ذلك من الأحكام الفقهية، وإذا عرفنا أنّ للمؤلف كتابًا في الفقه وهو « لَهْجَةُ الشّرعِ في شَرْحِ ألفاظِ الفقه » فلا نستبعدُ ورودَ هذه المسائل في كتابه ، ومن ذلك ما قاله عن (كَذا) وتمييزِها حيث جاء ما نصه :

« ويتعلّقُ بها مسائلُ تذكرُ في كتبِ الفقه في « الأقَارير » منها قولهم : عليّ كذا درهمًا ، لم يَصَدَّقْ في أقلّ من عشرين درهمًا ؛ لأن أقلّ ما يكون تمييزُ غير

---

(١) انظر ترشيح العلل ٣٣ .

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٢٩ ، وانظر أمثلة أخرى على الحدود والتعريفات في ٢ – ٧ – ١٣ – ١٥ – ١٠٩ – ١١١ – ٢٣٥ وغير ذلك .

المركب مفرداً منصوبًا (عشرون) وهذا يؤيد تشبيه « كم » بعشرين دون أحد عشر ، ولو قال : كذا كذا درهمًا ، لم يَصْدُقْ في أقل من أحد عشر درهمًا ؛ لأن أقل ما يكون مركبًا من الأعداد مع مفرد التمييز (أحد عشر) ، ولو قال : كذا وكذا درهمًا ، لم يَصْدُقْ في أقل من واحد وعشرين درهمًا ؛ لأن أقلَّ ما يكون العطفُ حاصلاً في الأعداد مع إفراد التمييز (واحد وعشرون) والله أعلم »[1] .

هذه أهم الخصائص التي امتاز بها شرح صدر الأفاضل ، فلعلَّها تعطينا صورةً واضحةً لطريقةِ ومنهجِ الشارح في تأليفه لهذا الكتاب ، وما امتازَ به عن غيره من الشروحِ التي شرحت كتابَ (الجُمَلِ) للجرجاني .



(١) انظر ترشيح العلل ٢٨٨ ، وانظر أمثلة أخرى على هذه المسائل في ١٦٢ - ٢٥٩ .

ثالثاً : مصادره :

تنوّعت المصادرُ التي استقى منها الشارحُ شرحه فمنها كتبٌ نحويةٌ وأخرى تتعلّقُ بتفسيرِ القرآن الكريم وإعرابه ، يتضحُ ذلك من كثرةِ الشواهدِ القرآنية التي ذكرها في كتابه ، وهو ما سنتحدثُ عنه في المبحث القادم .

وهذه المصادر أشار في أغلبِها إلى أسماءِ مؤلفيها ، ومنها :

١ ـ الكتاب لسيبويه : وقد نقل عنه في ثمانية مواضع[١] .

٢ ـ معاني القرآن للفراء : وقد نقل عنه في موضعين[٢] .

٣ ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى: ونقل عنه في موضع واحد[٣] .

٤ ـ معاني القرآن للزجاج : نقل عنه في خمسة مواضع[٤] .

٥ ـ شرح الكتاب للسيرافي : نقل عنه في سبعة مواضع[٥] .

٦ ـ علل النحو لابن الوراق : نقل عنه في ثلاثة مواضع[٦] .

٧ ـ سر الصناعة لابن جني : نقل عنه في خمسة مواضع[٧] .

---

(١) انظر : ٦ – ٢٤ – ٣٠ – ٤١ – ١٢٩ – ١٨٢ – ٢١٠ – ٢٤٠ .

(٢) انظر : ٢٠٧ – ٢١٠ .

(٣) انظر : ٨١ .

(٤) انظر : ١٢٣ – ١٢٩ – ١٦٥ – ٢١٤ .

(٥) انظر : ٨٥ – ١٢٩ – ١٦٥ – ٢٢٠ – ٢٥٦ – ٢٦١ – ٢٦٣ .

(٦) انظر : ٣٨ – ٧٧ – ٧٨ .

(٧) انظر : ٤٢ – ١٥٨ – ١٥٩ – ١٧٩ – ٢٥٤ .

٨ ـ شرح الجمل للجرجاني : وهو من أكثر من نقل عنه حيث ذكره في ثلاثة عشر موضعًا[١] ، وكان يلقبه بالشيخ ، ومن المفيد أن أشير إلى أن الشارح قد نقل أقوالاً للجرجاني في شرحه من غير إشارة حتى قد يظن القارئ أنه من كلام صدر الأفاضل وليس من كلام الجرجاني[٢] ، وقد أشرت إلى بعض منها في هوامش التحقيق .

٩ ـ المفصل للزمخشري : نقل عنه الشارح في ثلاثة مواضع[٣] ، ولقبه بالشيخ أيضًا ، وقد وضحت مراد الشارح الذي أطلق لقب (الشيخ) على الجرجاني والزمخشري في هوامش التحقيق وذلك بذكر المقصود بهذا اللقب وكتابه الذي أخذ منه . وكما فعل الشارح مع الجرجاني في نقل أقواله بدون الإشارة إليه فعل كذلك مع الزمخشري حيث نقل نصوصًا من كتاب المفصل بدون ذكر الزمخشري لا من قريب ولا من بعيد[٤] .

١٠ ـ تفسير التبريزي : نقل عنه في موضع واحد[٥] ، ولم يشر إلى مؤلفه .

هذه أغلب مصادر صدر الأفاضل التي اعتمدها في شرحه لجمل الجرجاني .

---

(١) انظر بعضًا منها في : ٤٥ – ٨٠ – ١٠٨ .

(٢) انظر أمثلة على ذلك في ٤ – ٢٤ – ١٠٤ .

(٣) انظر : ٧٩ – ٩٢ – ١٢٤ .

(٤) انظر أمثلة على ذلك في ٨ – ٣٣ – ٦٥ – ٧١ – ٢٢٢ .

(٥) انظر : ٣٦ .

رابعـًا : شـواهده :

تنوعت الشـواهدُ التي أوردَها الشـارحُ في شـرحِه فمنها الآياتُ القـرآنيةُ والأحاديثُ النبويةُ والأبياتُ الشعريةُ .

وإذا نظرنا إلى الشواهدِ القرآنية نجدُها قد كثرت كثرة واضحةً مقارنةً مع قِصَرِ الكتابِ وصِغَرِ حجمِه ، فقد بلغت الآيات (٥١٩) شاهدًا ، والشـارح لا يقتصـر على إيرادها فحسب بل نجده يفسّرُ بعضَها ويعربُ بعضَ الكلمات الواردةِ فيها . ويرد على الإشْكَالاتِ الواردةِ فيها ، فمن ذلك :

أ ـ ما ذكره في (العدد) ، فقد أورد الشارحُ عدةَ تساؤلاتٍ ثم أجاب عنها ، حيث قال :

« فإن قيل : ما تقولُ في قوله تعالى : ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾[1] فميّز التسعة بالمفرد والمدّعى بخلافه ، وقال :

﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾[2]

والسؤال فيه من وجهين :

أحدهما : أنه أنّثَ اسمَ العدد و (السِّبْطُ) مذكرٌ ، والواحد والاثنان والعشرة المركبة باقية على الأصل ؟

والثاني : أن التمييزَ فيما وراء العشرة مفرد .

و (أسْبَاطًا) جمع ؟ وقال الله تعالى :

---

(١) سورة النحل الآية ٤٨ .

(٢) سورة الأعراف الآية ١٦٠ .

﴿ مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا ﴾[1]

وينبغي أن تثبتَ (تاء) التأنيثِ في اسمِ العددِ إذا كانَ مفردَ المعدودِ مذكراً، و (المِثْل) مذكرٌ وأسقطَ (التاء) من اسم العدد ، وقال الله تعالى:

﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا ﴾[2]

وتمييزُ ما وراءِ العشرة مفردٌ و (سنين) جمعٌ ، فما الوجه في ذلك كله ؟

قيل : أما الجواب عن الأول وهو تميُّز (التسعةِ) بالمفردِ فإنّه وإن كان مفردَ اللفظِ فهو مجموعُ المعنى ؛ لأنه اسمُ جمعٍ ولا فرقَ بين أن يكونَ جمعًا في المعنى أو جمعًا في اللفظ .

والجواب عن الثاني وهو تأنيث (السِّبْطِ) فقال أبو إسحاق الزجاج : « المعنى اثنتي عشرة فرقةً » فكأنّه أشارَ إلى أن التمييزَ محذوفٌ مقدّرٌ و (أسباطًا) من نعتِ الفرقةِ ، وعند الشيخ أبي علي الفارسي (أسباطًا) بدل من (اثنتي عشرة) كأنه قال : وجعلناهم أسباطًا ، وبذلك يسقط السؤال الثاني في الآية ؛ لأنه لم يكن (أسباطا) تمييزًا للعدد في تَمْشية الإمامين .

وأما الجواب عن قوله تعالى : (عشر أمثالها) فذكر أبو علي فيه جوابين :

أحدهما : أنّه جعلَ الأمثالَ حسناتٍ ، فكأنه قال : فله عشر حسناتٍ أمثالها .

والثاني : أن الأمثالَ مضافةٌ إلى المؤنث فجازَ تأنيثه كقراءةِ من قرأ :

﴿ تلتقطه بعض السيارة ﴾[3] بالتاء .

---

(1) سورة الأنعام الآية ١٦٠ .

(2) سورة الكهف الآية ٢٥ .

(3) سورة يوسف ، الآية ١٠ .

وأما الجواب عن قوله : (ثلاث مائة سنين) فقال الزجاج :

« (سنين) نصب على البدل من (ثلاثمائة) » وكونه بدلاً ظاهر على القراءة المعروفة ، لأن المائة فما وراءها تُضافُ إلى التمييز ، وثبوتُ التنوين فيها دليلٌ على أنّ (سنين) ليس بتمييزٍ ، وأجازَ الفراءُ أن يكونَ تمييزاً وسوّى بين الآية وبين قولِ الشاعرِ الذي أتى به استشهاداً وإن كان في استشهاده ضَعْفٌ ظاهرٌ ، البيت :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً   سوداً كخافيةِ الغرابِ الأسْحَمِ

لأن الشاعر أتى بالتمييز مفرداً ثم جمع صفته ، وفي الآية لم يأت بالتمييز المفرد »[1] .

هذا مثال واحد من أمثلة عديدة[2] ناقش فيها صدر الأفاضل ما يتعلّقُ بالشواهد القرآنية التي أكثرَ منها كما أسلفتُ سابقاً .

ومن أمثلة كثرةِ إيراده للشواهد القرآنية ما ذكره عن حرف الجر (مِنْ) :

« وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية نحو قوله تعالى :

﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾[3]

وللتبعيض نحو قوله :

﴿ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم ﴾[4]

(١) انظر ترشيح العلل ٢١٥ .

(٢) انظر أمثلة أخرى في : ١٨٧-١٩٣-١٩٧-٢٥٦.

(٣) سورة الفرقان الآية ٤٨ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٥٤ .

﴿ خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ ﴾(1)

وقيل في قوله تعالى :

﴿ قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾(2)

إنَّها للتبعيض ، وذلك لأنهم لم ينهَوا عن النَّظرِ إلى جميعِ ما خلقَ اللهُ تعالى ولكن عمَّا حرَّمه الله ، وأما مثالُ كونها للبيان :

﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ ﴾(3) ،

وأما كونُها زائدةً لتاكيد النفي نحو قوله تعالى :

﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ ﴾(4) ،

والأخفشُ يجوِّزُ الزيادةَ في الواجبِ ويستشهدُ بقوله تعالى :

﴿ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾(5) »(6) .

أما الأحاديث النبوية فقد بلغت ثلاثة أحاديث فقط(7) ، من ذلك ما قاله عن إضافة اسم الزمان حيث جاء ما نصه :

---

(1) سورة التوبة الآية ١٠٣ .

(2) سورة النور الآية ٣٠ .

(3) سورة الحج الآية ٣٠ .

(4) سورة المائدة الآية ١٩ .

(5) سورة الأحقاف الآية ٣١ .

(6) انظر ترشيح العلل ١٧١ .

(7) انظر فهرس المصادر .

« ويبنى اسم الزمان عند إضافته إلى فعل ماض ، ومنه ما جاء في الأحاديث : (خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه) »[1] .

والظّاهرُ أنه كان ممن لا يحتجُّ بالأحاديثِ النبوية كما هي طريقةُ النحاةِ المتقدمين .

أما الشواهدُ الشعريةُ فقد بلغت (٥٢) شاهداً ، غير أنه من الملاحظ استشهادُه بشاعرين لا يحتجُّ بشعرهما وهما المتنبي وأبو العلاء المعري ، وقد تمثّلَ بهما على بعضِ المسائل ، مثل قولِه عن الصفةِ :

« وقد تقومُ الصفةُ مقامَ الموصوفِ فينوبُ منابَه بحيث لا يصحُّ الجَمْعُ بينهما وبين الموصوف وذلك نحو قوله تعالى :

﴿ وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴾[2]

قال أبو الطيب :

.... ولكنْ قميصي مسرودةٌ من حديدِ

وقال آخر [أي المعري] :

.... ولو في عُيونِ النّازياتِ بأكْرُعِ »[3]

وقال أيضاً :

« فصل : وقد يكون المعطوفُ مقدماً على المعطوفِ عليه في التقدير كقول أبي الطيب يمدح ابن أحمد :

---

(١) انظر المصدر نفسه ٢٠٩ .

(٢) سورة القمر الآية ١٣ .

(٣) انظر ترشيح العلل ٢٤١ .

أبحرٌ يضرُّ المُغْتَفِين وطَعْمُـــــه   زُعاقٌ كبحرٍ لا يضرُّ وينفـــــعُ

المعنى : ينفعُ ولا يضرُّ ، لا يجوزُ أن يكونَ (ينفع) معطوفًا على (يضر) لأن المدحَ يصيرُ هجاءً »(١) .

إن ما قام به الشارح من الاستشهاد بهذين الشاعرين مخالفٌ لأصلٍ من أصولِ النحو وهو امتناعُ الاستشهادِ بأشعار الشعراء المتأخرين ممن تخطىٌ عصورَ الاحتجاجِ المعروفةِ لدى النحاة ، لكن اقتصارَ الشارحِ على هذين الموضعين مما يخفف وطأةَ ما أقدمَ عليه ويهوّن مما قام به من المخالفة .



---

(٣) انظر المصدر نفسه ٢٦٨ .

خامساً : مذهبه النحـوي :

إذا نظرنا إلى كتابنا هذا نجد أن صدر الأفاضل بصريُّ النَزعة ، نلحظُ ذلك من تمسكهِ بأصولِ المذهب البصري واختيارهِ لآراء نحاة البصرة ، يبدو ذلك مما يأتي :

أولاً : اهتمامُه بالسماعِ والقياس وفقَ الأسسِ التي أصّلَها البصريون في كتبهم التي تعتمدُ على كثرةِ الشواهدِ الواردةِ في المسألة النحوية لوضعِ القاعدةِ الخاصةِ بها وردّ القليل والشاذّ من الشواهد التي تخالفُ هذه القاعدةَ ، وهو ما يناقضُ المذهبَ الكوفي الذي يعتدّ بالقليل والشاذّ من الشواهدِ ، يتضحُ ذلك من المواضع الآتية :

١ ـ حين تحدث الشارح عن شروط التعجبِ من الفعل قال بعدها :

« وما جاء خلافُ ذلك فهو خارجٌ عن القياس نحو: ما أعطاه ، وما أولاه ، وما أحْوَجَه ، يعنون : ما أكثرَ عطاءَه ، وإيلاءَه ، وما أشد حاجته ، فيُسمع ولا يقاس »[1] .

٢ ـ وجاء في (التذكير والتأنيث) ما نصه :

« وأما أسماء الجموع كالناس ، والنُّفر ، والرهط ، وأشباهها فبعضها يذكّر وبعضها يؤنّث ، وهذا موقوفٌ على السَّماع ، فالمذكرُ على الأصل ، والمؤنثُ على الجماعة ، والله أعلم »[2] .

ومن أمثلة ما جاء في ردّ الشاذ من الأقوال :

---

(١) انظر ترشيح العلل ٩٤ .

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٧٥ .

١ ـ ما قاله في ترخيم الاسم النكرة :

« وأمّـا قولهم : عاذِلَ ، وجارِيَ ، فشاذ ، وقيل : إنما يجوز ترخيمهما مع كونهما نكرتين لكثرةِ الاستعمال »[١] .

٢ ـ وقال عن الإضافة :

« وكذلك في المضاف والمضاف إليه لا ينفصل أحدهما عن صاحبه إلا بالظَّرف في الشعر وهو شاذٌّ لا عبرةَ له »[٢] .

ثانيًا : اختياره لآراء البصريين في مسائل كثيرة أذكر منها :

١ ـ تفضيلُه رأي البصريين القائلِ بأن الاسمَ مشتقٌ من (السُّمو) حيث قال :

« واشتقاقه من السُّمو وهو الارتفاعُ ؛ لأن التسميةَ تنويهٌ بالمسمّى وإشادةٌ بذكره ، وكان أصله « سِمْوًا » فحُذِفَ آخرُه بدليل إعادةِ المحذوفِ في تصريفه فيقال في الجمع : أسماء ، وفي الفعل : سمّيْتُ »[٣] .

٢ ـ اختياره رأي البصريين في أن (إنّ) وأخواتها تعملُ في المبتدأ والخبر فتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر ، ثم قال :

« فإن قيل : ما تقولُ في قولِ الكوفيين إن هذه الحروفَ تنصبُ الاسمَ ، والخبرَ مرفوعٌ على حالهِ قبل دخولِها لا عملَ لها فيه ؟

قيل : قد بيّنا المقتضي لكونها عاملةً في الجزأين فبطـلَ قولهـم ، ومما يزيد ذلك وضوحًا أن لها معاني في دخولها في الجملة ، فتأثيرها المعنوي في الخبر

---

(١) انظر ترشيح العلل ١٤٩ .

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٩٣ .

(٣) نفسه ٢ – ٣ .

أدخلُ وأظهرُ في المقصورِ من تأثيرها في الاسم ، مثاله قولك : إن زيداً منطلقٌ ، فهي للتأكيد بالاتفاق ، والتأكيد إنما يكون في (الانطلاق) لا في (زيد) ، فإذا أثّر معناها في الخبر فلأن يؤثر عملها فيه أولى ... »(١) .

٣ ـ ذكر الشارح في (الاستثناء) أن العامل في المستثنى المنصوب هو الفعل وهو قول البصريين حيث قال : « فإن قيل : فبماذا تنصب (غيرًا) ؟

قيل : هنا بالعاملِ .

فإن قيل : فأين الواسطةُ المقويةُ للفعلِ ؟

قيل : هنا غير محتاجٍ إليه لمشابهة (غير) في الإبهامِ الظروف ، فكما أنها منصوبةٌ بلا واسطة انتصب (غير) بلا واسطة ، وهذا هو الدليل على أن الفعل هو العامل في المستثنى المنصوب بواسطة (إلا) دون الحرف بنفسه ؛ لأنه لا حرف هنا ينصب (غيرًا) وهو منصوب »(٢) .

ثالثًا : مما يؤكّدُ ميلَ الشارحِ إلى المذهبِ البصري ردُّه لبعض القراءات السّبعيةِ لمخالفتِها القواعدَ التي وضعَها البصريون وهو طريقٌ سلكَه العديد من نحاةِ البصرةِ على العكسِ من نحاةِ الكوفة الذين تقبّلوها وأخذوا بها ، من أمثلة ردّ الشارح لبعض هذه القراءات :

١ ـ نقله قولَ ابن جني في قراءةِ الكسائي حيث قال :

« قال أبو الفتح عثمان بن جني : « وقراءة الكسائي ﴿ ثُمْ لْيَقْضُوا ﴾ ـ يعني بسكون اللام ـ مردودة ، قال : لأن (ثُمَّ) حرفٌ على ثلاثة أحرف يمكن

---

(١) انظر ترشيح العلل ١١٧ .

(٢) انظر المصدر نفسه ١٤٣ ، وانظر أمثلة أخرى على اختياراته لرأي البصريين في ١٥٣ – ٢٩٧ .

الوقوف عليها » وإذا أمكنك الوقوف لزمك الابتداء بالساكن وهذا غير جائز بالإجماع »[1] .

٢ ـ وقال عن قراءة ابن عامر :

« ولا يجوزُ الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرفِ وقراءةُ ابن عامرٍ :

﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾[2]

بنصب (أولادَهم) وجرّ (شركائِهم) قراءةٌ مردودةٌ »[3] .

يتضحُ مما سبق مدى تمسّكِ الشارح بالمذهب البصري والتزامِه بأصولِه وآرائـه إلاّ أن ذلك لم يمنعْه من أخذِ بعضِ المصطلحات الكوفية ، وهي قليلةٌ جداً ، منها :

١ ـ استعماله مصطلحَ (نون) العماد وهو مصطلحٌ كوفي حيث قال عن (إن) وأخواتها :

« ومما يقوّي مشابهتها الأفعال دخولُ (نونِ) العمادِ عند اتصالِ ألف الضمير ويائه بها كما في الأفعال »[4] .

٢ ـ كذلك قوله عن (الواو) المذكورة في المثال المشهور « لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ » إنها واو الصرف[5] وهو قول الفراء .

(١) انظر ترشيح العلل ١٥٩ .

(٢) سورة الأنعام الآية ١٣٧ .

(٣) انظر ترشيح العلل ٢٠٩ .

(٤) انظر المصدر نفسه ١١٦ .

(٥) نفسه ٢٥٣ .

سادسًا : موقفه من العلماء :

يتسم موقف صدر الأفاضل من العلماء بالاعتدال والاتزان وعدم التجريح ، فعندما يغلّب رأي عالم على آخر يذكر أدلته وحججه التي جعلته يختار هذا الرأي، وهو على كل حال لم يثقل كتابه بآراء العلماء المتعددة ، وإنما ذكرها في مواضع محدودة وذلك رغبة منه في الاختصار وعدم الاستطراد ، كما ذكرت آنفًا في مبحث منهج المؤلف .

وسوف أقوم بذكر أسماء العلماء الذين ناقش الشارح آراءهم وأبيِّن موقفه منها معارضة أو موافقة لها :

١ ـ الخليل بن أحمد :

يعدّ موقف صدر الأفاضل من آراء الخليل بن أحمد متوسطًا، فهو :

أ ـ يورد أحيانًا رأي الخليل وأدلّته من غير تعليقٍ عليها ، مثالُ ذلك ما ذكره حول صيغِ منتهى الجُموعِ حيث قال :

« وأما (جوارٍ) فإنّ الخليلَ وسيبويه ذهبا إلى أن هذا الاسمَ اجتمع فيه ثقلٌ وهو الجمعُ وكونُه على زنةِ جَمْعِ الجمع . و (الياء) في آخره ، فلما اجتمعتْ فيه هذه الأشياء حذفوا (الياءَ) حالةَ الرفعِ والجرِّ لأجل التخفيف فنقصَ عن وزن (فواعل) فدخله التنوينُ فصار (جوارٍ) و (غواشٍ) و (مجارٍ) والدليل على صحة ذلك أن (الياء) عادت في موضع النصب لخفته فجرى مجرى (مساجد) لتمام وزن (فواعل) »[1] .

---

(١) انظر ترشيح العلل ٤١ .

ب ـ وأحيانًا يعرضُ رأي الخليل مع آراء أخرى من غير ترجيحِ رأي على آخر ، مثاله ما جاء في (الصِّفة) حول صفةِ المؤنثِ غيرِ المختوم بالتاء حيث قال :

« وأما نحو : طالقٍ ، وحائضٍ ، وطامثٍ ، فعند سيبويه مؤوَّل بإنسانٍ وشخصٍ وشيءٍ ، وعند الخليل على معنى النَّسب كـ (تامرٍ) و (لابنٍ) كأنه قال: ذاتُ طلاقٍ ، وذاتُ حيضٍ ، وعند الكوفيين أنها صفات تختصُّ المؤنثَ فلا تحتاجُ إلى علامةِ التأنيث ؛ لأنها للفرق بين المذكر والمؤنث ، ولا يشتركان في هذا الوصف حتى يفرَّق بينهما بالعلامة ، إلا أن (الضَّامر) و (العَاشق) لزِمَاهم ؛ لأنهم قالوا : جملٌ ضامرٌ ، وناقةٌ ضامرٌ ، ورجلٌ عاشقٌ ، وامرأةٌ عاشقٌ ، فاشتركا ـ المذكر والمؤنث ـ في الوصف ، ولا يفرّق بينهما بعلامة »[1] .

جـ ـ وكان أحيانًا يعارض الخليل ويُفضل رأيًا آخر على رأيه وذلك في مسألتين هما :

١ ـ حرف التعريف : فقد اختارَ الشارحُ رأي سيبويه في هذه المسألة وردَّ رأي الخليل حيث قال :

« فإن قيل : حرفُ التعريفِ الألفُ واللامُ أم اللامُ ؟

قيل : خلافٌ بين الخليل وسيبويه فعند الخليل حرفُ التعريف (أل) مثل : هَلْ ، وبَلْ ، ومذهب سيبويه أن (اللام) وحدها للتعريف وهي ساكنةٌ واجتلبت الهمزة للوصل كما في (اسم) و (ابن) ، والدليلُ على ما اختاره سيبويه أنَّه لو كان حرفُ التعريف حرفين لما نفذَ عملُ الجارِّ إلى معمولهِ في قولنا: مررتُ بالرجلِ ، وخرجتُ من البصرةِ ؛ لأن الهمزةَ المحذوفةَ ـ إذا كان كذلك في النية ـ ثابتة فلمّا

---

(١) انظر ترشيح العلل ٢٤٠ .

نفذَ عمله إليه وعلمنا أنه لا يجوزُ الفصلُ بينهما بحرفين دلّ على أن (اللام) للتعريف البتة »[1] .

٢ ـ ما جاء حول المضاف إلى (إيّا) حيث اعتبره الخليل مضافًا إليه ، ثم ردّ عليه الشارح ، قال :

« والحرفُ الذي يتصل بـ « إيّا » من (الكاف) و (الهاء) و (الياء) ونحوها دلالاتٌ على مخالفةِ أحوالِ أصحابِ هذه الضمائرِ من المتكلمِ ، والخطابِ لهما - والغيبةِ ، والتأنيثِ ، والتذكيرِ ، والتثنيةِ ، والجمعِ ، ولا محلٌ لها من الإعرابِ ، ولا عبرةَ لما حكاه الخليلُ عن بعض العرب : أنّه إذا بلغَ الرجلُ الستين . فإيّاه وإيّا الشّوابٌ ، عند شيوخنا النحويين »[2] .

٢ ـ سيبويه :

التزمَ صدرُ الأفاضل بآراء سيبويه في أغلب المسائل النحوية ، ظهَر ذلك مما ذكرته سابقًا من تفضيل رأيه على رأي الخليل في حرف التعريف ، ومن ذلك أيضًا ما ذكره عن (نون) التثنيةِ والجمعِ حيث ذكر قول سيبويه وأقوالاً أخرى معه ، ثم أتى بدليل سيبويه حولَ هذه المسألةِ ، فقال :

« فإن قيل : ما بالُ دخولِ (النون) التثنية والجمع ؟

قيل : قال سيبويه : « إنه عوضٌ من الحركة والتنوين » وخالفه أهل الكوفة وقالوا : (النون) زيدتْ للفَصْل بين التثنية والواحد المنصوب ، وقال آخرون : هي عوضٌ من التنوين فقط ، والدليل على ما قاله سيبويه أنها تسقطُ في الموضع

---

(١) انظر ترشيح العلل ٦ .

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٩٤ .

الذي يسقطُ فيه التنوين وهو الإضافةُ ، وتثبتُ في الموضع الذي ثبتت فيه الحركة وهو مع الألف واللام »[1] .

وإيرادُ دليلِ سيبويه فيه دلالةٌ على موافقةِ الشارح له في هذه المسألة .

٣ ـ الفـــراء :

يعدّ الفراءُ أحدَ مؤسسي المذهب الكوفي ، وقد نقل عنه صدرُ الأفاضل في عدة مواضعَ من كتابه ، وهو في نقله لآراء الفراء يتخذ موقفين اثنين هما :

أ ـ موقفٌ مؤيدٌ له ، ومثاله ما أورده الشارح عن معنى (الفاء) في قوله تعالى :

﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾[2]

حيث نقل قول الفراء وأيّده على ذلك فقال :

« قال الفراء : « إذا الشيئان يقعان في حالةٍ واحدةٍ عطفتَ أيّهما شئت على الآخر كقولك : أعطيتَ فأحسنتَ ، وإن شئت قلت : أحسنتَ فأعطيتَ » وكذلك المعنى في الآية ؛ لأنّ الإهلاكَ ومجيءَ البأسِ وقعا معًا »[3] .

ب ـ موقفٌ معارضٌ له ، من ذلك ما نقلَه الشارح من تَضْعيفِ أحدِ العلماءِ للفراء حول إعرابِ قوله تعالى (يَغْفِرْ) التي وردت في الآية (١٢) من سورة الصف حيث قال :

« حتى إن في المتأخرين من يضعّف قول الفراء إن (يغفر) مجزوم بـ (هل أدلُّكُمْ) لأن مجردَ الدلالةِ على التجارةِ لا يكون سببًا في غُفرانِ الذنوبِ ما لم

---

(١) انظر ترشيح العلل ٢٤ ـ ٢٥ .

(٢) سورة الأعراف الآية ٤ .

(٣) انظر ترشيح العلل ٢٥٧ .

يكن من جهتهم القبولُ والعملُ بما دلَّهم عليه ، ولهذا مال أبو إسحاق الزجاج إلى أن يكون (يَغْفِرْ) مجزومًا بـ (تُؤْمِنُونَ) لأنه بمعنى : آمنوا ، وقرأ ابن مسعود (آمِنُوا) ، وإن كان أبو سعيد رجَّح قَوْلَ الفراءِ على قولَ الزجاج لوجهٍ ذكره في (شرح الكتاب) »[1] .

فلعلّ نقل الشارح لهذا التضعيف يريد منه تضعيفه أيضًا . كذلك ضعّفَ الشارحُ قَوْلَ الفراءِ في إعرابِ كلمة (سِنِينَ) التي وردتْ في قوله تعالى :

﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾[2]

حيث قال :

« وأجازَ الفراءُ أن يكون تمييزًا وسوّى بين الآية وبين قولِ الشاعرِ الذي أتى به استشهاداً وإن كان في استشهاده ضعفٌ ظاهرٌ ، البيت :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً ... سودًا كخافية الغراب الأسحم

لأن الشاعر أتى بالتمييز مفرداً ثم جمع صفته ، وفي الآية لم يأت بالتمييز المفرد »[3] .

٤ ـ المبرد :

يعدّ المبرد أحد كبار نحاة البصرة ، وقد ذكره الشارح مرتين وافقه في أحدها وعارضه في الأخرى .

(١) انظر ترشيح العلل ١٦٥ .

(٢) سورة الكهف الآية ٢٥ .

(٣) انظر ترشيح العلل ٢١٥ .

أ - فقد وافقه في إعراب (حبَّذا) حيث جعلها مرفوعةَ المحلّ بالابتداء[1] ، وهذا مخالفٌ لرأي كثير من النحاة الذين جعلوا (حبّ) فعلاً ماضيًا ، و (ذا) فاعله ، وقد ذكر الشارح علّة اختياره فقال :

« فإن قيل : لِمَ لَمْ يُجعل فعلاً بل جعل اسمًا ؟

قيل : لأن الاسمَ أقوى من الفعل فغلّبَ الاسميّة ، على أنه لم يوجد في كلامِ العربِ شيئان جعلا فعلاً واحدًا ، ووجدَ كثيرٌ من المركبات جعلت اسمًا واحدًا فحُكْمه أن يكون اسمًا أولى لهاتين الجهتين »[2] .

ب - وخالفه الشارح في موضع آخر وذلك عند حديث الشارح عن (لام) الابتداء الواردة في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[3] حيث قال :

« والذي جعل (إن) بمعنى (نعم) في قوله : ﴿ إنَّ هذان لساحران ﴾ قيل له : هلاّ كان : إن لهذان ساحران ؛ لأن الحرف عندك ليس للتاكيد ومحل « اللام » المبتدأ ما لم يدخل عليه (إن) المؤكدة ، فلهذا كان أقوى الوجوه في الآية أنها لغة بني الحارث بن كعب »[4] .

ومعلوم أن المبرد من الذين زعموا أن (إنّ) المذكورة في الآية هي بمعنى : نعم[5] .

---

(١) انظر المصدر نفسه ٢٠٤ .

(٢) انظر ترشيح العلل ٢٠٥ .

(٣) سورة طه الآية ٦٣ .

(٤) انظر ترشيح العلل ١٨٧ .

(٥) وانظر الجنى الداني ٣٩٨ ، ومغني اللبيب ٥٧ .

٥ ـ الزجـــاج :

ذكره الشارح في عدة مواطن من كتابه جميعُها تتعلّق بمعاني الآيات القرآنية وإعرابها ، من ذلك ما أورده الشارحُ حولَ رفع صفة اسم (إن) حملاً على المحل ، وذكرَ إجازةَ الزجاجِ لذلك واستشهاده بآية من القرآن على ذلك ، ثم أردفَ بردِّ أحد العلماء عليه ، قال :

« فإن قيل : هل يجوزُ رفعُ صفةِ اسمِ المكسورة حملاً على المحلّ كما ذكرته في المعطوف ؟

قيل : هذا مختلفٌ فيه ، فأجازه أبو إسحاق وحمل عليه قوله تعالى :

﴿ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[١]

وقال غيره (علاّم) خبر مبتدأ محذوف لا صفة ؛ لأنه لا يجوز الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف ، لأن إيراد الخبر إعلام بتمامية الاسم ، وإيراد الصفة إعلام بعدم تماميته وقت الإخبار ، وهما في طرفي نقيض »[٢] .

ذكر الشارح للردّ وأدلته ينبيء بتضعيفه لقول الزجاج .

وفي موضعٍ آخر نجدُ الشارح قد وافقَ الزجاجَ وفضّل رأيه على رأي الفراء حول إعراب كلمة (سنين) في قوله تعالى (ثلاث مائة سنين) فقال :

« وأما الجواب عن قوله (ثلاث مائة سنين) فقال الزجاج : « (سنين) نصب على البدل من (ثلاثمائة) » وكونه بدلاً ظاهر على القراءة المعروفة ؛ لأن

---

(١) سورة سبأ الآية ٤٨ .

(٢) انظر ترشيح العلل ١٢٤ .

المائة فما وراءها تضاف إلى التمييز ، وثبوت التنوين فيها دليل على أن (سنين) ليس بتمييز »[1] .

وقد ضعّف الشارح قول الفراء الذي أجاز أن تكون (سنين) تمييزاً كما ذكرته آنفًا عند الحديث عن موقفه من الفراء .

٦ ـ عبدالقاهر الجرجاني :

نستطيعُ القولَ بعد اطّلاعنا على شرح صدر الأفاضل إنه قد تأثر بعبد القاهر تأثرًا كبيرًا فقد نقل عنه كثيرًا في كتابه هذا ، وكان يلقّبه بـ(الشيخ) ، وقد أشركَ الشارحُ الزمخشري في هذا اللقب ، إلا أنني ميّزت بينهما كما هو موجود في هوامش التحقيق . حين ننظر إلى موقف الشارح من الجرجاني نجده تارة يدافع عنه وتارة يمدحه . فمن دفاعه عنه أن الجرجاني قال في المتن عن (إن) وأخواتها ما نصه :

« ولا يجوز تقديم المرفوع على المنصوب ... »[2] .

ثم أوردَ الشارحُ هذا التساؤل وردّ عليه فقال :

« فإن قيل : أليس يجوز تقديم خبرها إذا كان ظرفًا على اسمها نحو:

﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾[3] ،

﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[4] ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾[5] ،

---

(١) انظر المصدر نفسه ٢١٥ .

(٢) انظر ترشيح العلل ١١٥ .

(٣) سورة الغاشية الآيتان ٢٥ – ٢٦ .

(٤) سورة النازعات الآية ٢٦ .

(٥) سورة المزمل الآية ١٢ .

﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾[1]، أو الشيخ أطلق في الجواز ؟

قيل : قول الشيخ صحيح لو تدبّرته لعرفت أن الطعن لا يتوّجه عليه ، وذلك أنه قال : « لا يجوز تقديم المرفوع على المنصوب » ولم يقل : تقديم الخبر على الاسم »[2] .

وفي موضع آخر نلحظ إعجابَه ومدحه للجرجاني ففي (الممنوع من الصرف) بعد ذكره لما في المتن قال :

« انظر إلى حُسْنِ ترتيبه في إيراد تقسيمه من أنواع الأسامي الممنوع صرفها ، فصدّر الباب بذكر جنس ما لا ينصرف معرفة ونكرة ، ثم قفّى على إثره بيان ما هو غير منصرف معرفة ومنصرف نكرة ، ثم ثلّث بما يجوز فيه الأمران الانصراف وضده ، إلى أن أتبع في الرتبة الرابعة ما هو مختلف فيه وهو (حذام) ونحوها ... »[3] .

ومن مواقفه المؤيدة للجرجاني ما ذكره الشارح حول تمييز (كم) فقد أورد الشارح قولين في علّة نصب (كم) الاستفهاميّة لميّزها ، فقد حملها الجرجاني على لفظة (عشرون) وحملها بعض النحاة على لفظة (أحد عشر)، قال صدر الأفاضل :

« فأما (كم) فعلى وجهين : استفهاميّة وخبريّة ، فالاستفهاميّة تنصب مميِّزها مفرداً نحو : كم رجلاً عندك ؟ وانتصابه على التمييز ، وحمله بعض النحويين على (أحد عشر) ، وحمله الشيخ على (عشرون) »[4] .

---

(١) سورة الشرح الآية ٦ .

(٢) انظر ترشيح العلل ١١٨ .

(٣) انظر ترشيح العلل ٤٩ .

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٨٥ .

ثم دافع الشارح عن قول الجرجاني حيث قال :

« وحَمْلُ الشيخ إياها على (عشرون) أحسن وأولى ؛ لأن (عشرون) أوّل عدد غير مركب جاء تمييزه مفرداً منصوباً ، فحصل الشبه بينها وبين (عشرون) من جهتين : المميَّز والمميِّز ، فصار حمله على (عشرون) أقوى وأولى لذلك ... »[1] .

غير أن موافقةَ الشارحِ للجرجاني في بعض المسائل لم تمنعه من معارضته له ، من ذلك ما ذكره عن تعريف (بدل الاشتمال) حيث قال :

« فإن قيل : ما معنى بدلُ الاشتمالِ ؟

قيل : هو الذي يتعلّق بالمبدل ولا يكون بعضًا ولا كلاًّ ، والذي يعتقده بعض الناس أن معناه أن يشتمل البدل على المبدل كالثوب على زيد فخطأ ، ألا ترى أن قولك : أعجبني زيد علمه ، بدل الاشتمال ، ولا يشتمل العلم على (زيد) ، وكذلك قوله تعالى :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[2]

والقتال لا يشتمل على الشهر »[3] .

ولعل الشارح يريد من قوله :« والذي يعتقده بعض الناس » الجرجاني فيما ذكره في المقتصد إذ قال :

« اعلم أنك إذا قلت : سُلِبَ زيدٌ ثوبُه ، كان الثوب بدلاً من زيد ، من حيث إنّ الثوب لما اتصل به واشتمل عليه ، صار بمنزلة ما هو جزء منه ... »[4] .

---

(١) نفسه والصفحة نفسها .

(٢) سورة البقرة الآية ٢١٧ .

(٣) انظر ترشيح العلل ٢٤٨ .

(٣) انظر المقتصد ٢/٩٣٥ .

٧ ـ الزمخشري :

يعدّ الزمخشري من العلماء الذين تأثر بهم صدر الأفاضل ، حيث نقل عنه كثيرًا في كتابه هذا وهو يصرِّح أحيانًا في نقله ، وأحيانًا لا يصرّح كما ذكرت سابقًا .

هذا التأثر لا يعدّ غريبًا إذا عُلم أن الشارح قام بشرح المفصل ثلاث مرات ، وشرح أنموذجه وأحاجيه النحوية كما هو مذكور في مؤلفاته .

من أمثلة ما وافق الشارح فيه الزمخشري ما ذكره حول صيغة التعجب (أفعل به) حيث ذكر رأي الجمهور في المسألة ثم أردفه برأي الزمخشري، قال :

« كذلك (أحْسِنْ بزيدٍ) لفظه أمر ومعناه الخبر ، و (الباء) مزيدة كما في (كفى بالله) ، واستبعد ذلك بعض فرسان المتأخرين وقال : « إن أسهل منه مأخذًا عندي أنه أمر لكلّ أحد أن يجعل زيدًا كريمًا أي : بأن يصفه بالكرم ، و (الباء) مزيدة مثلها ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[1] للتأكيد والاختصاص ، أو بأن يصير ذا كرم و (الباء) للتعدية ، وهذا أصله ، ثم جرى مجرى المثل فلم يغيّر عن لفظة الواحد في قوله : يا رجلان أكرمْ بزيدٍ ، ويا رجال أكرمْ بزيدٍ »[2] .

رأي الجمهور في هذه المسألة أن صيغة (أفعِلْ به) فعل ماض جاء على صورة الأمر ، ويعدّ خبرًا يصح تصديقه أو تكذيبه ، في حين عدّه الزمخشري أنه باق على أصله وهو الأمر أي : أمر لكل واحد أن يجعل زيدًا كريمًا ، كما

---

(١) سورة البقرة الآية ١٩٥ .

(٢) انظر ترشيح العلل ٩٣ .

قال ، أو أن تكـون الهمـزة في (أفعلْ بـه) للصيرورة و (الباء) للتعدية[1] ، وإيراد الشارح لهذا القول بدون ردّ عليه أو تعليق ينبيء عـن موافقته لـه .

أما معارضته للزمخشري فقد أوضحتها سابقًا حين تحدثت عن تفضيل رأي الجرجاني على رأي الزمخشري في مسألة حمل (كَمْ) الاستفهامية في نصب مميِّزها على (عشرين) وليس (أحد عشر) كما قال الزمخشري .

هذا ما استطعت جمعه من مواقف صدر الأفاضل تجاه آراء العلماء السابقين ، وهـي مسائل وآراء ليست بالكثيرة وذلك لرغبة الشارح فـي الاختصار والإيجاز ، والاهتمام بإيراد العلل للمسائل النحوية دون الخوض في مناقشات آراء العلماء المختلفة ، وسوف يتضح ذلك بما سنقدم من موازنات مع كتب اشتركت معه فـي شرح (الجمل) ، واهتمت بالعلل والتعليلات .

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٧ .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفصل الثالث

الموازنـــــــات

١ - موازنة بين ترشيح العلل وشرح الجمل للجرجاني .

٢ - موازنة بين ترشيح العلل والمرتجل لابن الخشاب .

٣ - موازنة بين ترشيح العلل والإيضاح في علل النحو للزجاجي .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

أولاً : موازنة بين كتاب (ترشيح العلل) وكتابي شرح الجمل للجرجاني ، وشرح الجمل لابن الخشاب المسمى بالمرتجل :

سوف أعقدُ موازنةً بين هذه الكتب الثلاثة لأنها تتناول موضوعًا واحدًا وهو شرح (الجمل) للجرجاني ، ولأن قيمةَ هذا الكتابِ تبدو أكثر وضوحًا بعد موازنته بكتب أخرى تتناول الموضوع نفسه .

ووقع اختياري على هذين الكتابين وهما (شرح الجمل) للجرجاني ، و (المرتجل) لابن الخشاب لكونهما من الكتب التي وصلت إلينا ولها تعلّقٌ بمتن (الجمل) الذي شرحه كتابي هذا .

١ ـ موازنة بين (ترشيح العلل) و (شرح الجمل) للجرجاني :

قام عبد القاهر الجرجاني بشرح جمله التي وضعها في كتاب متوسط الحجم ، وقد قامت إحدى الباحثات[1] في جامعة أم القرى بتحقيقه ودراسته.

وقد عقدت هذه الموازنة المشتملة على العناصر الآتية :

أ ـ طريقة الشرح .

ب ـ ذكر آراء النحاة واختلافاتهم .

جـ ـ إيراد العلل .

د ـ الشواهد .

هـ ـ التوسع أو الاختصار في المسائل النحوية .

---

(١) وهي الباحثة / خديجة محمد حسين في رسالة ماجستير عام ١٤٠٨هـ .

أ ـ طريقة الشرح :

لا يذكر الجرجاني في كتابه متن الجمل وإنما يبدأ بالشرح مباشرة ، أما صدر الأفاضل فإنه يذكر متن (الجمل) بادئاً بقوله : « قال رحمه الله » ثم يشرح بعد ذلك هذا مثال من كتاب (شرح الجمل) للجرجاني ، جاء في الصفة :

« فصل : الصفة تكون للموصوف في المعنى ، فإذا قلت : جاءني زيدٌ الظريفُ ، كان المراد بـ (الظريف) هو المراد بـ (زيد) ... »[1] .

وهذا مثال من (ترشيح العلل) في (إضمار الشرط):« قال رحمه الله : « ويضمر الشرط في جواب الأشياء التي تجاب بـ « الفاء » إلا في النفي ، تقول : ائتني أكرمْك ، المعنى : فإنك إن تأتني أكرمْك ، وكذا تقول في الاستفهام : أين بيتك أزرْك ، وفي النهي : لا تفعل يكنْ خيراً لك ، وفي التمني والعرض : ليته عندنا يحدثْنا ، وألا تنزل تصبْ خيراً » .

الشرح : إضمار الشرط في هذه المواضع لمعنى يوجبه وهو : أن المضارع ينجزم بعدها ... »[2] .

بهذا المثال يتضح لنا تميّز شرح صدر الأفاضل على شرح الجرجاني وذلك بجمعه بين المتن والشرح ، في حين اكتفى الجرجاني بالشرح .

ب ـ ذكر آراء النحاة واختلافاتهم :

ذُكرت آراء بعض النحاة واختلافاتهم في كلا الكتابين ولكن بقلّة واضحة، وظهر تميّز صدر الأفاضل على الجرجاني بنسبة هذه الآراء لأصحابها في الغالب، في حين اكتفى الجرجاني بإيرادها دون ذكر أسماء النحاة .

---

(١) انظر شرح الجمل ٢٦١ .

(٢) انظر ترشيح العلل ١٦٤ .

مثال ذلك ما جاء في (شرح الجمل) للجرجاني عن (لا) النافية للجنس وحركة اسمها المفرد النكرة ، حيث قال :

« وأمّا إذا دخلت على النكرة المفردة كقولك : لا رجلَ في الدار ، فإن الأصل كان فيها أن يقال : لا رجلاً ، بالتنوين ؛ من حيث بيّنا أنهم قد نزّلوها منزلة « إن » في العمل بالدليل الذي ذكرناه من مجيء الاسم بعدها منونًا كقولك : لا خيرًا من زيد ، إلا أنهم أرادوا أن يكون في اللفظ دليل على قصدهم استغراق الجنس بالنفي ، فبنوا الاسم معها على الحركة التي من شأنها أن تحدثها فيما تدخل فيه ، فحذفوا التنوين لذلك ... »[1] .

أما صدر الأفاضل فقد ذكر اختلاف العلماء حول حركة اسم (لا) النافية للجنس ، حيث قال :

« فإن قيل : كون النكرة المفردة مبنية فيه متفق أم لا ؟

قيل : لا ، قال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب : « اختلف أصحابنا في فتحة الاسم المبني مع (لا) فقال أبو العباس محمد بن يزيد إنها بناء ، وقال أبو إسحاق الزجاج : إنها إعراب ، واستدلّ بقولهم : لا رجل وغلامًا عندك ، ولا رجل ظريفًا عندك ، وقال ـ يعني الزجاج ـ : « وإنما حذف التنوين للفرق بين ما هو جواب: هل من رجل ؟ وبين ما هو جواب : هل رجل ؟، قال أبو سعيد : « والذي عندي أن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعراب ، وهو مذهب سيبويه ؛ لأنه قال : « نصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها، وترك التنوين لازم لمعموله » »[2] .

---

(١) انظر شرح الجمل ٩٢ .

(٢) انظر ترشيح العلل ١٢٩ .

بهذا يظهر اختلاف الشارحين في طريقة ذكر آراء العلماء واختلافاتهم ، حيث اكتفى الجرجاني بالنقل المباشر في حين قام صدر الأفاضل بتفصيل المسألة ونسبة الآراء لأصحابها ، وبذلك تترجّح كفّة كتاب (ترشيح العلل) على كتاب (شرح الجمل) في هذه الناحية .

جـ - إيراد العلل في الكتابين :

ذكر الجرجاني في كتابه بعضًا من العلل النحوية غير أن صدر الأفاضل قد أكثر من ذكرها بل إن عنوان كتابه يفيد اهتمامه بالعلل ، ومن أمثلة ذلك :

قال الجرجاني في المبتدأ والخبر ما نصه :

« في المبتدأ والخبر قد جعلوا عامل الرفع في قولنا : زيدٌ منطلقٌ ، الابتداء ، وحقيقة الابتداء جعلُ الاسم أولاً لثانٍ ، ذلك الثاني حديث عنه ، وكونه أولاً لثانٍ وصف فيه ومعنًى معقولٌ وليس بلفظ .

ثم ينبغي أن يُعلم أن المعنى في الابتداء إذا حقّق هو أنه لا يتصور أن تعمد إلى اسم فتجعله خبرًا عن اسم آخر إلاّ من بعد أن تُعرّيهما من العوامل الحقيقية ، والعوامل الحقيقية هي التي توجب الفاعلية والمفعولية والإضافة ... »[1].

وفي الموضوع نفسه قال صدر الأفاضل :

« المعنى الرافع للمبتدأ وخبره هو تجردهما للإسناد ، وهذا معنًى يرفعهما لتناوله إيّاهما ؛ لأن الإسناد يقتضي الطرفين وهذا كما أن التشبيه الحاصل في كأن لمّا كان يستدعي مشبّهًا ومشبهًا به كانت عاملة في الجزأين .

---

(١) وانظر شرح الجمل ٢٣ .

فإن قيل : لِمَ وجب ارتفاعهما لهذا المعنى ؟

قيل : حملاً لهما على الفاعل .

فإن قيل : ما الوجهُ في حملهما عليه ؟

قيل : أما المبتدأ فإنه يماثله في كونه مخبرًا عنه ، وأمّا الخبرُ فلأنّه يماثله في كونه جزءًا ثانيًا من الجملة ، أو لأن الخبر هو المبتدأ فحمل على الفاعل بواسطته .

فإن قيل : فإذا استوى الفاعل والمبتدأ وهو أن كل واحدٍ منهما مخبرًا عنه ، فلم جُعل الفاعل أصلاً في الباب وحمل المبتدأ عليه ؟

قيل : لأن الأصل في الإخبار هو الفعل ، فما كان خبرًا عنه لزم كونه أصلاً ... »[1] .

وبهذا يتميّز شرح صدر الأفاضل على شرح الجرجاني في كثرة العلل واهتمامه بها في أغلب المسائل النحوية الواردة في كتابه .

د ـ الشواهد :

من حيث الشواهد فقد بلغت الشواهد القرآنية في كتاب (شرح الجمل) للجرجاني (٥٨) شاهداً ، والأحاديث النبوية حديثين فقط ، والأبيات الشعرية (٧٤) شاهداً .

أما في كتابنا هذا (ترشيح العلل) فبلغت الشواهد القرآنية (٥١٩) شاهداً ، والأحاديث النبوية ثلاثة فقط ، والشعرية (٥٢) شاهداً .

---

(١) وانظر ترشيح العلل ٦٥ – ٦٦ .

وهذا يعطي ميزة أخرى لكتابنا هذا لما نلحظه من الفرق الكبير في عدد الشواهد المذكورة فيهما .

هـ ـ التوسع أو الاختصار في المسائل النحوية :

امتاز شرح الجرجاني بالتوسُّع في بعض المسائل النحوية في حين اختصر صدر الأفاضل الكثير منها توافقًا مع منهجه العام القائم على الاختصار كما ذكرت ذلك سابقًا .

وهذا مثال يدل على ما حكمنا به في هذا الجانب : جاء في (شرح الجمل) للجرجاني عن خبر (ليس) ما نصه :

« وأما (ليس) فقد اختلف النحويون فيه : فمنهم من أجراه مجرى (ما زال) و (ما فتئَ) في أنه يقدم الخبر فيه على الاسم كقولك : ليس منطلقًا زيدٌ ، ولا يقدم على نفس (ليس) فلا يقال : منطلقًا ليس زيدٌ ، ومنهم من أجراها مجرى (كان) فأجاز فيها الأمرين : تقديم الخبر على الاسم وتقديم الخبر على (ليس) نفسها ، والمذهب الصحيح هو الأول »[1] .

وفي الموضع نفسه قال صدر الأفاضل :

« فإن قيل : هل يجوز تقديم الخبر عليها ؟

قيل : لا ، في اللاتي في أوائلهن (ما) ، ويجوز في سائرهن إلا في (ليس) فإن فيها خلافًا »[2] .

---

(١) انظر شرح الجمل ٢٩ – ٣٠ .

(٢) انظر ترشيح العلل ٨٣ .

هذا المثال يدلل على ما قلناه سابقًا وهو أن الجرجاني توسع في شرح المسائل أكثر من صدر الأفاضل في الغالب ، إلاّ أنه يجب التنبيه على أن الجرجاني قد ترك شرح بعض المباحث الواردة في المتن منها : المثنى ، وإعراب الأفعال الخمسة ، والمفعول له ، في حين نجد صدر الأفاضل لم يترك أي مبحث من المباحث الواردة في المتن إلا وشرحها وبيّنها .

ومما سبق نتبين الآتي :

١ ـ أن الجرجاني لم يذكر المتن في شرحه ، في حين ذكره صدر الأفاضل .

٢ ـ أن الجرجاني لم ينسب الآراء الواردة في كتابه إلا قليلاً ، أما صدر الأفاضل فهو ينسبها لأصحابها كثيراً .

٣ ـ جاءت العلل قليلة في كتاب الجرجاني كثيرةً في كتاب صدر الأفاضل .

٤ ـ أن شواهدَ الجرجاني قليلةٌ مقارنة بشواهد صدر الأفاضل الكثيرة .

٥ ـ توسُّع الجرجاني في شرحه لأغلب المسائل النحوية وترك شرح بعض المباحث الواردة في المتن في حين اختصر صدر الأفاضل أغلب هذه المسائل ، ولم يترك أي مبحث في متن الجمل .

٣ ـ موازنة بين (ترشيح العلل) و (المرتجل) لابن الخشاب :

كتاب شرح الجمل المسمى بـ (المرتجل) هو لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب[1] (ت ٥٦٧ هـ) ، كتابه كبير الحجم قليلاً ، وقام بتحقيقه / علي حيدر ، وهو كتاب مطبوع .

١ ـ طريقة الشرح :

طريقة ابن الخشاب تقوم على ذكر جزء من المتن ثم شرحه بعد ذلك ، وأحيانًا لا يذكر المتن أصلاً .

مثال ما جاء على ذكر جزء من المتن ، ما قاله عن (المعرب والمبني) :

« فصل : قوله : « اعلم أن الأسماء على ضربين : معرب ومبني ، ثم المعرب على ضربين : منصرف وغير منصرف ، الفصل الأمر على ما ذكر في انقسام الأسماء إلى معرب ومبني ، وانقسام الإسم المعرب إلى منصرف وغير منصرف ... »[2] .

أما طريقة صدر الأفاضل فقد ذكرتها في الموازنة السابقة وقلنا إنه يذكر المتن كاملاً مع الشرح .

وبهذا يتميّز شرح صدر الأفاضل على شرح ابن الخشاب .

٢ ـ ذكر آراء النحاة واختلافاتهم :

فاق شرحُ ابن الخشاب شرحَ صدر الأفاضل في هذا الجانب حيث توسّع وأطال في ذكر آراء النحاة وأقوالهم مقارنة بشرح صدر الأفاضل .

---

(١) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/٩٩ ، والبغية ٢/٢٩ .

(٢) انظر المرتجل ٧٩ .

وقد جمع محقق كتاب (المرتجل) هذه الآراء والأقوال في مقدمة الكتاب ، من أمثلة ذلك ما ذكره ابن الخشاب حول (أيّهم) الموصولة ، قال :

« ومن الموصولات (أيّهم) في قولك : اضربْ أيّهم أفضلُ . وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾(١) .

فمذهب سيبويه في هذا الاسم أنه بمعنى « الذي » يوصل كما يوصلُ ، وهو مبني كما أن « الذي » مبني ، لكنه مبني على الضم ، فالضمة فيه بناء »(٢) .

ثم قال بعد ذلك : « وانتصر أبو علي لمذهب سيبويه في أن « أيّا » في هذا الموضع [أي في الآية] مبنية بأن قال : الموصول توضحه صلته ، والصلة إنما هي صلةٌ بالعائد فكان العائد هو الموضح ، فإذا حذف المضمر -وهو العائد إلى « أي » - فقد حذف موضحها أو ما هو بمنزلة موضحها فأشبهت بذلك حال « قبل وبعد » وهما إنما يبنيان إذا حذف مبيِّنهما وهو ما يضافان إليه ، وإذا أتما بذكره أعربا ، فاعرف ذلك .

والخليل يقول : إن « أيُّهم » مأخوذة من كلام فهي محكية ، كأنه قال : الذي من أجله يقال : « أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيا » وشبهه بقوله :

ولقد أبيتُ من الفتاة بمنزلٍ   فأبيتُ لا حرجٌ ولا محروم

أي الذي يقال له : لا حرجٌ ولا محروم ، فهي معربة عنده ، وضمُّها رفع صحيح .

---

(١) سورة مريم الآية ٦٩ .

(٢) انظر المرتجل ٣٠٨ .

وفيها أقوال أخر للكوفيين وغيرهم ، منها قول يونس بن حبيب وهو بصري : أنها معلَّق عنها قوله تعالى :

﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ ﴾[1] ... »[2].

أما صدر الأفاضل فقد أوجز الحديث عن (أي) بقوله : « وأمّا (أيٌّ) فهي على الوجوه الأربعة المذكورة في « مَنْ » : موصولة ، وموصوفة ، واستفهاميَّة ، وشرطيَّة .

فالموصولة : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ أي : الذي هو أشدُّ على الرحمن عِتِيّاً »[3] .

٣ - إيراد العلل في الكتابين :

يمكن القول إن كتاب (المرتجل) لابن الخشاب من الكتب التي اهتمت بالعلل كثيراً ، وقد جمعَ محققه أمثلةً عديدةً في مقدمة الكتاب عن أنواع العلل التي أوردها ابن الخشاب في شرحه ، وقال عنه : « كان ابن الخشاب مولعًا بالعلة ، فلم يدع حكمًا من أحكام المرتجل بلا تعليل ، حتى إنه كاد يستوفي أنواع العلة »[4] .

وهذا مثال على ذلك ؛ قال ابن الخشاب عن علّة امتناع تقديم خبر (إن) على اسمها :

---

(١) سورة مريم الآية ٦٩ .

(٢) وانظر المرتجل ٣٠٩ – ٣١٠ .

(٣) انظر ترشيح العلل ٢١٩ .

(٤) انظر مقدمة كتاب المرتجل ٢٩ .

« ومما عللوا به امتناع تقديم خبر (إن) على اسمها وكذا بقيّة أخواتها أن المرفوع إذا ولي رافعه وأضمر استتر فيه وتضمنّه الرافع كقولك : زيدٌ قامَ ، والأصل : قام هو ، فلو ولي (إن) مرفوعها وكان مضمراً للزم ـ لما ذكرنا من تضمّن الرافع مرفوعه المضمر ـ أن يتضمنّه فيكون مضمراً فيها ، والحروف لا يُضمر فيها إنما يضمر في الأفعال والأسماء الجارية مجراها ، وقسّم ذلك تقسيمًا فقيل : لو وليها الخبر المرفوع وهو مضمر لم يخل من أن يستتر فيها ويضمر أو يظهر معها ، فإن أضمر فيها لم يجز ، إذ الحروف لا يضمر فيها ، إنما ذلك حكم اختصت به الأفعال لقوة دلالتها على الفاعلين ، وكذا ما أجرى مجرى الأفعال من الأسماء ، وإن أظهر معها كان مخالفة لأصل الوضع ، وهو امتناع ظهور ضمير المرفوع مع الرافع إذا وليه ، فلما كان تقديم الخبر على الاسم في هذه الحروف يؤدي إلى هذا ، ألزمت تقديم منصوبها إلا أن يكون خبرها ظرفًا ، أو ما جرى مجراه كما سبق ، فذاك ممّا اتّسع فيه »[1] .

وهناك أمثلة أخرى من العلل التي أوردها ابن الخشاب وهو بهذا يكون مساويًا لكتابنا هذا في الاهتمام بالعلل .

٤ ـ الشـواهد :

شواهد ابن الخشاب قليلة إذا ما قورنت بمجموع شواهد صدر الأفاضل ، فقد بلغت الشواهد القرآنية (١١١) شاهداً ، والأحاديث ثلاثة فقط ، والشواهد الشعرية (١١١) شاهداً ، في حين بلغت شواهد صدر الأفاضل (٥١٩) آية ، وثلاثة أحاديث ، و (٥٢) بيتًا شعريًا .

---

(١) وانظر المرتجل ١٨٢ .

٥ ـ التوسع أو الاختصار في المسائل النحوية :

شرحُ ابن الخشاب أوسع وأكبر من شرحِ صدر الأفاضل وهذا راجع إلى إفاضته في شرح المسائل ، قال محقق الكتاب : « كان يذكر كل وجوه المسألة فيدحضها واحدًا إثر واحد مبقيًا على الوجه الصواب في رأيه »[١] .

هذا مثالٌ من الكتابين يُظهر مدى الفارق الكبير بينهما ، قال ابن الخشاب عن الحرف وتعريفه :

« وحدّه : أنه كلمة تجيء لمعنًى في غيرها من إثبات أو نفي ، أو غير ذلك من المعاني ، وربما قالوا : الحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل ، وربما قيل أيضًا : الحرف ما لم يكن أحد جزأي الجملة ، وجزآ الجملة ركناها وهما: الخبر والمخبر عنه .

فأمّا الرسم الأول وهو كونه دالاًّ على معنى في غيره فبيِّنٌ ، وذلك أنك إذا قلت : قامَ زيدٌ ، كان هذا الكلام خبرًا محضًا يحتمل الصدق والكذب ، فإذا ألحقته (هل) فقلت : هل قامَ زيدٌ ؟ صار الكلام استفهامٌ لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا بعد أن كان خبرًا يحتملهما ، فقد دلَّت (هل) وهي الحرف على معنى وهو الاستفهام في غيرها وهو قيام زيد .

وأما كونه لفظةً دالة على معنى ليس باسم ولا فعل فلأن معنى الاستفهام في مثالنا الذي مثَّلنا به ليس بالفعل الذي هو (قام) ولا الاسم الذي هو (زيد) .

---

(١) انظر مقدمة المرتجل ٢٧ .

وإن شئت فسَّرته بأن الاسم يدل على معنى في ذاته ، وكذلك الفعل ، والحرف على معنى في غيره ، فليس معناه حينئذٍ معنى اسم ولا فعل ، إذ كان لا يدل على معنى في ذاته .

وكونه ليس بأحد جزأي الجملة ظاهر أيضًا في تمثيلنا ؛ لأن الحديث هو قولك : قام ، وهو ركنٌ ، وإن شئت قلت : جزءٌ للجملة »[1] .

في حين قال صدر الأفاضل عن تعريف الحرف : « وحدّه : لفظة تدلّ على معنى في غيره »[2] .

من هذا المثال نرى أن ابن الخشاب قد ذكر تعاريف عدة للحرف ثم فصّل في شرحها في حين اكتفى صدر الأفاضل بتعريف واحد فقط .

ومع توسّع ابن الخشاب في شرحه إلا أنه قد ترك شرح بعض الأبواب الواردة في متن الجمل ، وهي : حروف الجر ، وباب التوابع ، وباب التذكير والتأنيث ، كما بيّنه محقق الكتاب[3] .

نستخلص مما سبق :

١ ـ أن ابن الخشاب يورد جزءًا من المتن وأحيانًا لا يورد شيئًا ثم يشرح ، في حين يذكر صدر الأفاضل المتن كاملاً ثم يشرح .

٢ ـ أن ابن الخشاب قد أفاض في ذكر الآراء والاختلافات النحوية مقارنة مع صدر الأفاضل .

---

(١) وانظر المرتجل ٢٣ – ٢٤ .

(٢) انظر ترشيح العلل ١٣ .

(٣) انظر مقدمة المرتجل ٢٧ .

٣ ـ اهتم العالمان اهتمامًا كبيرًا بالعلل فأوردا كثيرًا منها في كتابيهما.

٤ ـ شواهد ابن الخشاب قليلة مقارنة بمجموع شواهد صدر الأفاضل .

٥ ـ توسّع ابن الخشاب في شرح المسائل توسعًا كبيرًا في حين اختصر صدر الأفاضل أكثر هذه المسائل .

على أن ابن الخشاب ترك أبوابًا من المتن لم يشرحها خلافًا لصدر الأفاضل الذي أحاط بكلّ المتن شرحًا وتعليقًا .



ثانياً : موازنـــة بين (ترشيح العلل) و (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي :

لكون كتابي هـذا مليئاً بالعلل اخترت كتاباً مخـتصاً بالعلـل وهـو كتاب (الإيضاح) للزجاجي أول الكتب النحـوية التي اهتمت بالعلّة وأحد أهم كتبهـا ، ورغبة في إظهار الطريقة التي سارا عليها في توضيح العلل النحوية عقدت هذه الموازنة التي تظهر مدى التشابه بين كتب العلل النحوية من حيث طريقة الشرح والتعرض للمسائل النحوية وتعليلها .

١ - طريقة الشرح :

يتبع الزجاجي في كتـابه (الإيضـاح) طريقـة السؤال والجواب وذلك عند إظهار العلّة في المسألة ، وعلى ذلك فالكتابان يشتركان في الطريقة نفسها .

هذا مثال من كتاب (الإيضاح) ، جاء في (التثنية) ما نصه :

« سؤال في التثنية : إن قال قائل : لم جعل رفع الاثنين بالألف ، ومن المتفق عليه أن الألف منها تولّد الفتحة التي هي علامة النصب ؛ لأن أكثر العلماء على أن هذه الحركات الثلاث مأخوذة من الواو والياء والألف ، فالفتحة - من الألف ، والضمـة من الواو ، والكسرة من الياء ، وقد قال بعضـهم : الألف من الفتـحة ، والياء من الكسرة ، والواو من الضمـة . وعلى المذهبين جميعًا فالألف بالنصب أشكل فكيف فضلتها لرفع الاثنين ، ولا مجانسة بين الضمة والألف ، وعدل بها عن النصب الذي هي به أشكل ؟

الجـواب : إنما جـعلت الألف في رفع الاثنين ؛ لأن الرفع أول الإعراب لأنه سمة للفاعل والمبتدأ وما ضارعهما ، والتثنية أول الجموع ، لأن معناها ضم شيء إلى شيء كما ذكرناه ، والحروف المتولّدة عنها الحركات هي هذه التي ذكرت

الواو والألف والياء ، فلو جعل رفع الاثنين بالواو كان يلزم أن يُجعلَ رفعُ الجمع أيضًا بالواو ، لأن البابَ واحدٌ وما وجب للتثنية وجب للجمع ، فلو فعل ذلك لم يكن بين التثنية والجمع فرق ، فلمّا بَطَلَ أن يجعل رفع الاثنين بالواو وتُرِكَ الجمع على حاله بالواو لأنه لم يعرض ما ينقله عنه ، إذ الفرق بين الجمع والتثنية قد وقع بالألف ... »[1] .

وقال صدر الأفاضل عن المسألة نفسها ما نصه :

« فإن قيل : لِمَ أعطي (الألف) التثنية ، و (الواو) الجمع ، ولم يفعل ذلك على العكس ؟

قيل : لأن (الألف) خفيفٌ و (الواو) ثقيلٌ فأُعطي الأخف التثنية لكثرة الاستعمال ، وبقي (الواو) على الجمع .

فإن قيل : ما الدليل على أن التثنية أكثر استعمالاً من الجمع ؟

قيل : لأن كلَّ جمعٍ يتضمن التثنية وليست التثنية تتضمن الجمع...»[2] .

نلحظ مما سبق توسّع الزجاجي في توضيح العلل وشرحها في حين نجد العكس عند صدر الأفاضل حيث الاختصار والإيجاز .

٢ ـ مناقشة آراء النحاة واختلافاتهم :

نجد صاحب كتاب (الإيضاح) قد توسّع في هذا الأمر حيث إنه يذكر أقوال البصريين ثم أقوال مخالفيهم من الكوفيين ويفصل حجج كلٍّ منهم ، ثم يختار الأصح والأصوب في نظره .

---

(١) وانظر الإيضاح في علل النحو ١٢٤ .

(٢) وانظر ترشيح العلل ٢٤ .

وهذا يمكن أن يُمثل بما قاله عن الفعل والمصدر في أيِّهما مأخوذٌ من الآخر ؟ حيث أطال في تفصيل هذه المسألة فقال :

« نبدأ بذكر احتجاج البصريين لمذهبهم لأنه عندنا الصحيح ، ونذكر بعده احتجاج الكوفيين لمذهبهم وإلزامهم البصريين ما ألزموه ، وانفصال البصريين منه إن شاء الله ... »[1] .

في حين اكتفى صدر الأفاضل بذكر رأي البصريين في هذه المسألة وذكر دليلٍ واحد من أدلتهم[2] .

بقي أن نشير إلى أن الزجاجي اكتفى في كتابه بتعليل مسائل محدودة في النحو ، في حين نجد أن صدر الأفاضل قد ذكر علل كثير من المسائل التي تركها الزجاجي[3] .

٣ ـ جاءت شواهد الزجاجي قليلة جدًا إذ بلغت (١٢) آية ، وحديثين ، و (١٠) أبيات فقط ، أما شواهد صدر الأفاضل فقد بلغت (٥١٩) آية ، وثلاثة أحاديث ، و (٥٢) بيتًا .

والشواهد مهمة في توضيح العلل وإثبات صحتها ، من ذلك ما قاله صدر الأفاضل عن (لا) المزيدة حيث مثل عليها قوله تعالى :

﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم ﴾[4]

---

(١) وانظر الأيضاح ٥٦ فما بعدها .

(٢) وانظر ترشيح العلل ١٠٥ .

(٣) من ذلك : الأفعال الناقصة ، الممنوع من الصرف ، (إن) وأخواتها ، التوابع ... .

(٤) سورة الواقعة الآية ٧٥ .

ثم قال : « ودليل كونها زائدة أنه قال [سبحانه وتعالى] بعده :

﴿ وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ﴾[1] »[2] .

وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي ذكرتها سابقًا في منهج المؤلف .

هذه بعض الجوانب التي وازنت فيها بين هذين الكتابين اللذين اشتركا في المنهج العام وهو إيراد العلل في المسائل النحوية .

لعلّ مما سبق ذِكْرُه من شرحٍ لمنهج المؤلف وعرض مصادرِه وشواهدِه وموقفِه من العلماء ، ثم الموازناتُ التي قمتُ بها مع كتابين من الكتب التي شرحت (الجمل) ومع كتابٍ قد تخصصَ بالعلةِ النحوية ما يوضّحُ ويبيّن قيمةَ هذا الكتاب وما تميّز به عن غيره .

فقد سار صدر الأفاضل على دربِ الاختصار غير المُخِلِّ واجتنابِ التطويل المملّ ، ونقل من مصادِر معروفة مشهورة لدى النحاة ، واهتم اهتمامًا كبيرًا بالشواهد وخاصة الشواهد القرآنية التي بلغت (٥١٩) آية على الرّغم من صِغَرِ الكتاب ، وجعل هدفه الأول هو إظهارَ العلل والأسباب من المسائل النحوية ، مما جعل كتابه من الكتب النحوية المتميزة التي تناولت العلل والتعليلات .

كلّ هذا يبرز ويؤكّد قيمة كتابنا هذا الذي ألّفه علمٌ من أعلام النحو هو صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي .

---

(١) سورة الواقعة الآية ٧٦ .

(٢) وانظر ترشيح العلل ١٨٨ .



الفصل الرابع

العلة وتاريخها في النحو العربي


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

العلة وتاريخها في النحو العربي :

ذكرنا مرارًا أن هذا الكتاب قد اهتم بالعلّة النحوية اهتمامًا كبيرًا ، فما سبب الاهتمام بها ، ومتى بدأ البحث عنها ؟

بدأ البحث عن العلة في لغة العرب وأساليبهم منذ القرن الثاني الهجري ، ويعتقد أن أول من تحدث وتوسّع في العلل النحوية هو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) قال ابن سلام الجمحي : « عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي كان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل »[١] .

ثم ظهرت العلل في أوضح صورها وأشدّها توسعًا عند الخليل وسيبويه ، وقد سئل الخليل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو ، فقال :

« إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علّة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحّت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج الملائمة[٢] ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز

---

(١) انظر طبقات فحول الشعراء ١٤ .

(٢) أي : الظاهرة .

أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك ، فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النحو هي أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها »[1] .

ومن النظر في كتاب سيبويه نجده مليئاً بالعلل التي يقول عنها أحد الباحثين إنها تتصف بكونها بعيدة عن الفلسفة ، قريبة من روح اللغة ومن حسّها[2] .

إلا أنّ تلك الفترة أي القرن الثاني الهجري شهدتْ بدايةَ دخولِ كتبِ المنطقِ والفلسفةِ ونقلها إلى العربية ، مما كان لها تأثيرها الكبير الواضح على علوم العربية ومنها النحو ، وظهر فيه تأثير المنطق والفلسفةِ جليّاً في العلل .

ولعلّ من أوائل من تأثر بالفلسفة من علماء النحو هو الفراء (ت ٢٠٧ هـ) الذي كان قريباً من الاعتزال مما دفعه للاطلاع على كتب الفلسفة والطب والنجوم[3] .

وإذا انتقلنا إلى القرن الرابع الهجري نجد العلّةَ النحويةَ قد بلغت أوجَ نُضْجِها وأكملَ صورِها ، ففي هذا القرن ظهرَ أولُ كتابٍ خاصٌ بالعلّة وهو كتاب (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم عبدالرحمنْ بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، وفي هذا الكتاب يعرض مؤلفه لمسائل النحو وآراء النحاة المختلفة ويقدّم أدلتهم وبراهينهم ، كما ذكرت ذلك سابقًا وهو أيضًا أي الزجاجي يقسم

---

(١) انظر الإيضاح في علل النحو ٦٦ .

(٢) انظر العلة النحوية لمازن المبارك ٥٧ .

علل النحو إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي : عللٌ تعليمية ، وعللٌ قياسية ، وعللٌ جدلية نظرية ، ثم شرح هذه الأقسام بعد ذلك[1] .

ومن علماء هذا القرن الكبار أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) شارح كتاب سيبويه ، وكانت علل النحو عنده قائمة على التعليل العقلي والحجاج المنطقي[2] .

وفي هذا القرن أيضًا ظهر أحد عباقرة اللغة التي بلغت عنده العلة النحوية أعلى مراتبها ، إنه أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، وكتابه (الخصائص) يعدّ من أهم المؤلفات التي كتبت عن العلة وما يتعلّق بها ، حيث عقد فصولاً كثيرة تخص العلّة ، منها : فصل عن علل العربية أكلامية هي أم فقهيةٌ ؟ وفصل في تخصيص العلّة ، وفصل في الردّ على من اعتقد فساد عللِ النحو ، إلى غير ذلك .

بعد ذلك ظهر عدد من العلماء الذين اشتهروا باهتمامهم بالعلة والعلل . ومن بين هؤلاء الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) وكتابه المشهور (المفصل) مليء بالعلل المنطقية[3] .

ومنهم أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) الذي اشتهر بكتبه التي تقوم على الجدل المنطقي ، وقد صرّح بأنه واضع أصول الجدل في النحو[4] ، ومن أهم كتبه القائمة على العلل (الإنصاف) و (أسرار العربية) .

---

(١) وانظر الإيضاح ٦٤ – ٦٥ .

(٢) انظر العلة النحوية ١١٨ .

(٣) انظر المدارس النحوية لشوقي ضيف ٢٦٥ .

(٤) انظر الاقتراح للسيوطي ٣ .

وفي هذا القرن الذي عاش فيه الزمخشري وابن الأنباري وهو القرن السادس ظهر عالمٌ من الأندلس هاجم العلل هجومًا عنيفًا هو ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) وقد ألّف كتابًا سماه (الرد على النحاة) وكانت غايته كما قال مؤلفه : « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه »(١) ، وهو يريد كما قال محقق الكتاب إسقاط نظرية العامل ، والعلل الثواني والثوالث ، وتمارين الصرف(٢) .

ثم توالت الكتبُ النحويةُ التي أوردت العلل في شروحها وتعليقاتها ولكن بقلّة ومن دون تكثير لها ، ومنها كتب ابن مالكٍ وابن هشام وأبي حيان الأندلسي .

حتى إذا ما وصلنا إلى القرن العاشر الهجري نجد من العلماء من اهتم ببيان العلّة والعلل ، فقد ألّف السيوطي (ت ٩١١ هـ) كتابه (الاقتراح في أصول النحو) وفيه جمع أقوال النحاة السابقين في هذا الموضوع .

ومما لا شك فيه أن العلماء ما تحدثوا عن العلل ولا فصّلوا في أنواعها وأضْرُبِها إلا لأهميتها وضرورتها في الدرس النحوي حتى تُعرف الحكمةُ والغايةُ من أقوال العرب وأحاديثهم .

وكثيرٌ من علماء النحو يعتقدون أن العرب لم ينطقوا بكلمة ما أو بتركيب ما إلا وله علّة وسبب كما قال الخليل بن أحمد : « إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها » .

---

(١) وانظر الرد على النحاة ٦٩ .

(٢) وانظر مقدمة كتاب الرد على النحاة ٤٥ .

وكما قال سيبويه : « وليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً »[1] .

وقد أوضح ابن جني في كتابه (الخصائص) بعضًا من حِكَمِ وجودِ العلل في كلام العرب حيث قال :

« باب في ان العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها :

اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة وللنفس به مُسكة وعصمة ؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا لكذا ، وفعلت كذا لكذا ، وهو أحزم لها ، وأجمل بها ، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها من أن تكون تكلفت ما تكلفته من استمرارها على وتيرةٍ واحدةٍ ، وتقرّيها منهجًا واحداً ... »[2] .

ومن أجل إبراز هذه العلل وإظهار جمال اللغة العربية قامت كتب عدة تتكلم عن العلل ، منها كتابنا هذا (ترشيح العلل) الذي يعدّ لَبِنَةً من اللّبنات التي وضعها علماء الأمة لبناء هذا الصرح الشامخ وهو علم النحو ، ورافداً من روافدها لنشر هذه اللغة العظيمة ، لغة القرآن الكريم .

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٢ .

(٢) انظر الخصائص ١/٢٣٧ .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفصل الخامس

أولاً : وصف المخطوط .

ثانياً : عملي في التحقيق .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

أولاً : وصف المخطوط :

أهداني والدي هذه النسخة المصورة من كتاب (ترشيح العلل) ، وهي نسخة وحيدة موجودة في مكتبة (لا له لي) باسطنبول برقم (٣٣١٤) ، ولم أظفر بغيرها حيث إنني بحثت كثيراً عن نسخ أخرى فلم أجد شيئاً .

بلغت أوراق المخطوط (٦٢) ورقة ، والورقة مقسمة إلى قسمين كل قسم يحوي (٢٤) سطراً ، مكتوب بخط النسخ وهو غير مشكل ، وقد وجد فيها بعض الطمس .

كتب على الغلاف ما نصه :

« كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل تصنيف الشيخ الإمام الأجل الهمام صدر الأفاضل برّد الله مضجعه وطيّب مهجعه بحق محمد وآله الأكرمين صاحبه ومالكه وكاتبه أشرف الأنام سيد الأقوام سيدنا ناصر بن هادي بن ناصر الحسيني طيب الله ضريحه » .

وفي الغلاف بعض التمليكات منها :

« صاحبه ومالكه أوحد بن محمد صالح رزق الله » .

وجاء في آخر المخطوط ما نصه :

« تمَّ بحمد الله وعونه وحسن تأييده والصلاة على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين . وقع الفراغُ من انتساخه يوم الجمعة في أواخر رجب سنة تسع وتسعين وستمائة » .

ثانياً : عملي في التحقيق :

١ ـ قمت بنسخ المخطوط كاملاً .

٢ ـ صححت التصحيف والتحريف اللذين وقعا في المخطوط ، ومن ذلك ما صوّبته حين يتكلم الشارح عن المؤنث ويأتي بعده بفعل مضارع يجعله بياء الغائب مثل قوله : « هذه الكلمات يكون ... »[1] فأقوم بتعديلها بالتاء لتناسب المؤنث السابق للفعل ، كذلك يسهّل الناسخ كثيراً (الهمزة) فيجعلها (ياء) مثل كلمة (الزوائد) يجعلها (الزوايد) فأقوم بتعديلها للهمزة ، وصوبت ما وقع من أخطاء إملائية أخرى .

٣ ـ أكملت السقط الذي وجد في بعض المواضع ووضعته بين قوسين معقوفين .

٤ ـ وضعت عناوين عامة للمباحث الموجودة في الكتاب وجعلتها بين قوسين معقوفين .

٥ ـ ضبطت النص بالشكل .

٦ ـ خرّجت القراءات التي وردت في النص ، وكذلك الأحاديث والأشعار التي ذكرت أصحابها ما أمكن ذلك وشرحت بعض الكلمات الغامضة فيها .

٧ ـ عيّنت أصحاب النصوص التي نقلها الشارح والمصادر التي نُقلت منها .

٨ ـ ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم في النص .

٩ ـ وضعت فهارس عامة للكتاب تيسّر الرجوع إليه ، وذكرت بعد ذلك المراجع والمصادر التي استفدت منها .

---

(١) انظر أمثلة على ذلك في : ٣ ـ ٤ ـ ٦ ـ ٣٠ .

كتاب منهج العلا في شرح الجمل

تصنيف الشيخ الإمام الأجل الإمام صدر الأفاضل

برّد الله مضجعه وطيّب متخفة من مجد آل الأكرمين

صاحبه ومالكه وكاتبه لشرف الإمام سيّد

الأقوام السيد ناصر بن هادي بن ناصر الحسني

طيب الله روحه

صفحة عنوان المخطوط

قال الشيخ الإمام رئيس النحاة أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني

الحمد لله حمد الشاكرين وصلواته على النبي محمد وآله أجمعين

...

الأول في المقدمات

والثاني في عوامل الأفعال والثالث في عوامل الحروف والرابع في عوامل

الخامس في أسماء مفردة فالأول قال رحمه الله اعلم أن الكلمات

...

الصفحة الأولى من المخطوط

الصفحة الأخيرة من المخطوط


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الباب الثاني

النّص المحقق


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

/ بسم الله الرحمن الرحيم ربِّ تمِّمْ بفضلك

قال الشيخ الإمامُ رئيسُ النحاةِ أبو بكر عبد القاهرِ بن عبدالرحمن الجرجانيُّ رحمه الله : الحمدُ للّهِ حَمْدَ الشاكرين وصلواتُه على النبي محمدٍ وآله أجمعين ، هذه جملٌ رتَّبتُها ترتيباً قريبَ المتناول ، وضمَّنتُها جميعَ العواملِ ، تُهذِّبُ ذهنَ المبتديء وفهمَهُ ، وتعرِّفه سَمْتَ [1] الإعراب ورسمَهُ [2] ، وتقيِّدُ في حفظ المتوسِّطِ الأصولَ المفترقةَ، والأبوابَ المختلفةَ ، لنظمِها في أقصرِ عقدٍ ، وجمعِها في أقربِ حدٍّ ، وجعلتها خمسة فصولٍ :

الأولُ : في المقدمات .

والثاني : في عوامل الأفعال .

والثالثُ : في عوامل الحروف .

والرابعُ : في عوامل الأسماء .

والخامسُ : في أشياءَ منفردة .

(١) السمت : الطريق . انظر اللسان (سمت) .

(٢) الرسم : الأثر . انظر اللسان (رسم) .

[الفصل الأول في المقدمات[1]]

[أقسام الكلام]

فالأول قال رحمه الله : « اعلم أن الكلماتِ ثلاثٌ : اسم وفعل وحرف ، فالاسمُ ما دخلَه التنوينُ نحو : زيدٍ ، والألفُ واللامُ نحو : الرجل ، وحرفُ الجرِّ نحو : بزيدٍ، وجازَ الإخبارُ عنه نحو : خرج زيد »[2] .

الشـــرح : الكلماتُ جَمْعُ الكلمة ، وحدُّ الكلمةِ : كلُّ لفظةٍ دلَّتْ على معنًى مفردٍ بالوضعِ[3] ، وهذا يتناول الاسمَ والفعلَ والحرفَ .

فصـل

وإنمـا حُكم بأنها ثـلاثٌ للاستغناءِ بها ، والاكتفاء بها فـي أداء المعـاني المختلفةِ ، ولو كان ثمَّ شيءٌ رابعٌ لاحتيجَ إليـه في موضعٍ ما كما يُحتاجُ إليها ، فلمّا تمَّ الغرضُ من المتكلِّم من غير احتياجٍ إلى رابع لها عُـلِمَ بأنها ثلاثٌ ، وإنما اشتغلَ بذكر الاسمِ أولاً ؛ لأن المقصدَ ها هنا ذكرُ الإعرابِ ، والاسمُ مقدَّمٌ وأصيلٌ في حقِّ الإعراب ، والفعلُ إنما يستـحقُّ الإعرابَ على سبيلِ المشابهةِ والفَرعيَّـةِ ، وأما الحرفُ فمبنيٌّ لا إعرابَ فيه ، فلذلك حَسُنَ تقديمُ الاسمِ عليهما[4]. وحدُّه : لفظةٌ تدلُّ على معنًى في نفسه

---

(١) إضافة من المطبوع ص ٢٨ .

(٢) الجمل لعبد القاهر الجرجاني : ٢٨/ تحقيق : عبدالحليم عبد الباسط المرصفي ، طبعة دار الهاني للطباعة .

(٣) انظر هذا الحد في المفصل ١٥ ، والتخمير ١/١٥٥ ، وشرح ابن يعيش ١/١٨ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

غيرُ مقترنٍ بزمان محصّلٍ[1] ، واشتقاقُه من السُّمُوِّ وهو الارتفاع[2] ؛ لأن التسميةَ تنويهٌ بالمسمّى وإشادةٌ بذكره ، وكان أصله « سِمْوًا » فحُذِفَ آخرُه بدليل إعادةِ المحذوفِ في تصريفه فيُقال في الجمع : أسماءٌ ، وفي الفعل : سَمّيتُ ، وهو أحدُ الأسماءِ العشرةِ[3] التي بُنيت أوائلُها بالسكون فزيدت همزةٌ تثْبتُ في الابتداءِ وتسقطُ في الوصلِ ، وفي العربِ من يحرّكُ أوّلَه في الابتداء ولا يُثبتُ الهمزةَ فيقول : سِمٌ وَسُمٌ[4] ، وقال :

* بسم الذي في كلِّ سُورةٍ سِمُهْ *[5]

فَصْلٌ

ثمّ لمّا كان اسمُ الكلمةِ شاملاً لجميعِها احتيجَ إلى تميُّزِ بعضِها من بعضٍ ، فذكرَ الشيخُ علاماتِها؛ لكي يُعرفَ كل واحدٍ منها عن صاحبه مُمْتازًا مُفارِقًا فذكرَ أكثرَ علاماتِ الاسم الذي غلبَ دخولُها في أكثر

---

(1) ذكر هذا الحدَّ السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه ، ينظر ٥٣/١ ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي ٨ فما بعدها .

(2) هذا هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من «الوسم» وهو العلامة . انظر الإنصاف « المسألة الأولى » ٦/١ فما بعدها ، وأسرار العربية ٤ .

(3) جاء في الحاشية ما نصه : « وهي : ابن ، وابنة ، وامرؤ ، وامرأة ، واثنان ، واثنتان ، واسم ، واست ، وايمن ، وايم » ، انظر شرح الشافية لرضي الدين الاستراباذي ٢٥٠/٢ وفيه (ابنم) بدل من (ايم) وهو الصواب .

(4) نسب الكسائي لبني قضاعة الضم ، ولغيرهم الكسر ، انظر اللسان (سما) .

(5) نسب لرجل من كلب : في نوادراللغة ص ٤٦٢، لسان العرب ١٢٦/١٩، وذكر البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية أن خضرًا الموصليّ نسبه لرؤبة ابن العجاج ولم يجده البغدادي في ديوانه ، انظر ١٧٧/٤ . قلت : ولم أجد البيت في ملحقات الديوان .

ومن غير نسبة في : الصاحبي ٣٨٣ ، والمنصف ٦٠/١ ، وأسرار العربية ٨ ، والإنصاف ١٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥١ .

الأسماء ، وهو التنوينُ ، والألف واللام ، وحرف الجرّ ، وجوازُ الإخبارِ عنه ، وينبغي أن تعلمَ أنّ جوازَ دخولِ واحدةٍ من هذه العلاماتِ عليه يكفي في كونها دلالةً على اسميَّتِه فلا يجبُ أن تكونَ[1] مجتمعةً بأسرِها عليه حتى يُحْكَمَ / باسميّتِه ولذلك قلنا في (إذا وحيث وكيف ومتى وأين) : إنّها أسماءٌ مع تعذُّرِ الإخبارِ عنها ، وكذلك في (مَنْ وما) مع أنهما لا يدخلُهما الألف واللام والتنوين فلا يقالُ مثلاً : مضى إذا ومتى ، واتسع أين وحيث ، كما يقال : مضى الوقتُ ، واتسع المكانُ ، وإذ قد عرفتَ ذلك فاعلمْ أنّا إذا قلنا في الاسم : إنّه ما جازَ الإخبارُ عنه أردنا معنى الاسم لا لفظَه الذي (ز - ي - د) وإلاّ فلفظُ الفعلِ والحرفِ يجوزُ الإخبارُ عنه نحو أن نقولَ[2] : « ضربَ » منظومٌ من ثلاثة أحرفٍ ، و« يضرب » فعلٌ مضارع ، و« مِنْ » يفيدُ التبعيضَ ، و« في » يفيدُ الظرفَ ، ولا إشكالَ في أنّه إخبارٌ عنها كما أنّ قولنا : زيدٌ عالم ، وعمرٌو ضاربٌ إخبارٌ عن الأسامي ، وإذا كان كذلك فلا بدَّ من أن يقالَ : الخبرُ عن معنى الاسمِ لا عن لفظِه لكي تكونَ هذه علامةً مميِّزةً له من الفعل والحرف، وإذا ثبتَ ذلك فالألفاظُ التي قلنا إنها أسماءٌ وهي (إذا وأين) وغيرهما تدلُّ على معانٍ يصحّ الإخبارُ عنها بألفاظٍ أُخر ، بيانه أنّك إذا قلت : آتيك إذا طلعتِ الشمسُ ، يكون معناه : آتيك وقتَ طلوعِ الشمس ، فيُوضع « إذا » موضعَ الوقتِ المنصوبِ بالظّرفيّة ، وأنت تخبرُ عن « الوقت » بالمجيء والمضي فيقال : جاء الوقتُ ، ومضى الوقت ، فدلَّ على أنّ هذه الأسامي

٢/ب

---

(١) في الأصل : « يكون » .

(٢) في الأصل : « يقول » .

دالةٌ على معانٍ يصحُ الإخبارُ عنها بألفاظٍ أُخر ، ولمّا وُضعَت هذه الأسماءُ لمعانيها وُضِعت بشرطٍ يأبَى أن يكونَ مخبراً عنها ، وذلك نحو « إذا » وُضِع اسمًا للوقت الذي وقع فيه فعلٌ ، والوقتُ الذي وقع فيه يستدعي كونُه منصوبًا بالظّرفية والمخبرُ عنه يستدعي كونُه فاعلاً أو مبتدأً واستحالَ أن يكونَ الشيءُ فاعلاً أو مبتدأً في حالِ كونِه ظرفًا[1] .

فصل

فإن قيلَ فما بالُ دخولِ التنوينِ في الاسم ؟ قيل : التنوينُ نونٌ ساكنةٌ ما لم يعرضْ عارضٌ ملجئٌ إلى تحريكِها . وُضِعَ في الكلامِ على مواضعَ : أحدُها أن يكونَ فَرْقًا بين المنصرفِ وغير المنصرفِ ، نحو : مررت [بأحمدَ][2] ، وربَّ أحمدٍ ، والثاني : أن يكونَ دالاً على التنكيرِ ، ولا يُوجدُ هذا القسمُ في معرفةٍ البتّة ، ولا يكونُ إلا تابعًا لحركاتِ البناءِ ، وإن كان آخرُ الاسمِ الذي يدخلُه التنوينُ ساكنًا حُرِّك لسكونها وسكون التنوين مثالُ المتحركِ البنائيّ : سيبويهِ ، وعمرويهِ ، وإذا أُريدَ التنكيرُ يقال: سيبويهٍ وعمرويهٍ ، ومثالُ الساكنِ : صَهْ ، ومَهْ يقالُ في التنكير : صَهٍ ومَهٍ التقديرُ في التعريف: السكوتَ والكفَّ ، وفي التنكير : سكوتًا وكفًّا[3]، فالقسمُ الأول مكسورٌ بكل حالٍ قال :

(١) هذا الكلام مستفاد من قول الجرجاني : انظر « شرح الجمل » للجرجاني ٤ (رسالة ماجستير) .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) ضبط منصوبًا في النص ، فهو مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : اسكت السكوت، وكذا في التنكير.

يا عَمرويهِ انطلقَ الرِّفاقُ

فأنت لا تَبْكي ولا تَشْتَاقُ[1]

والثالثُ : أن يكونَ في « مسلماتٍ » بإزاءِ النون في « مسلمون » . ويحذفَ عند لامِ التعريفِ فيما ذكرنا من الأقسامِ ومن[2] المضاف، والرابعُ: أن يلحقَ أواخرَ القوافي عوضاً من ألف الإطلاق « الترنّم » ويجوزُ في هذا القبيلِ أن يلحقَ الفعلَ والاسمَ مع لامِ التعريف ، قال جرير :

أقلّي اللّوم عَاذِلَ والعِتَابَنْ وقُولِي إن أصَبْتُ لقد أصَابَنْ[3] / ٣ أ

والخامسُ : أن يكونَ عِوضاً من الجملةِ المحذوفةِ المضافِ إليها حيث أضيفَ إليها « إذ » في قولك : يومئذٍ وحينئذٍ ، التقديرُ : يوم إذ كان كذا ، وحين إذ زيدٌ فعل كذا ، وحرّك « الذّال » لالتقاءِ الساكنين ، والدليلُ على أنّ الكسرةَ لالتقاء الساكنين لا لكونهِ مضافاً إليه لإضافةِ اليوم والحينِ إليه قول الشاعر :

نَهيْتُك عن طِلابِكَ أمَّ عمرٍو بعَاقِبَةٍ وأنتَ إذٍ صحيحُ[4]

---

(١) لا يعرف قائلهما : انظر المقتضب ١٨١/٣ وروايته : مالك لا تبكي ، وشرح اللمع لابن جني ٢٤١ ، وشرح ابن يعيش ٣٠/٩ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) انظر ديوانه ٨١٣/٢ ، والكتاب ٢٠٥/٤ ، والخصائص ١٧١/١ ، والإنصاف ٦٥٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ١١/١ .

وورد من غير نسبة في : النوادر٣٨٧، والمنصف ٢٢٤، وشرح ابن يعيش ٢٥/٦.

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي .

انظر ديوان الهذليين ٦٨/١ ، وشرح أشعار الهذليين للسكّري ١٧١/١ ، والخزانة ٥٣٩/٦ .

وورد من غير نسبة في : الخصائص ٣٧٦/٢ ، وشرح ابن يعيش ٢٩/٣ ، ومغني اللبيب ١١٩ .

فإن قيل : حرفُ التعريف الألف واللام أم اللامُ وحدَها ؟ قيل : خلافٌ بين الخليلِ وسيبويه ، فعند الخليلِ[1] حرفُ التعريف « الْ » مثل : هَلْ وبَلْ ، ومذهبُ سيبويه[1] أن « اللامَ » وحدَها للتّعريف[2] ، وهي ساكنةٌ واجْتُلِبت الهمزةُ للوَصلِ كما في « اسمٍ » و« ابنٍ » ، والدليلُ على ما اختارَه سيبويه أنّه لو كان حرفُ التّعريفِ حرفين لما نَفذَ عملُ الجارِّ إلى معمولِه في قولنا : مررت بالرجلِ ، وخرجتُ من البصرةِ ؛ لأنّ الهمزةَ المحذوفةَ - إذا كان كذلك في النّيةِ - ثابتةٌ فلمّا نفذَ عملُه إليه وعلمنا أنّه لا يجوزُ الفصلُ بينهما[3] بحرفين دلَّ على أنَّ اللامَ للتّعريفِ البتّةَ ، وهي تقعُ[4] في الكلام على وجوهٍ : تعريفُ الواحد بعهدٍ نحو : الرجلُ وفَى بالعهدِ ، وتعريف الواحد بغير عهد نحو : يأيها الرجلُ أقبلْ ، وتعريف الجنس نحو : المَلَكُ أفضلُ من الإنسان ، وأهلكَ الناسَ حُبُّ الدرهم والدينار ، والرابعُ زائدةٌ نحو قوله : ﴿ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾[5] وقوله : ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾[6] لأنّ هذه الأسماء معارفُ[7] كـ « مناةَ » و« يَغُوثَ » و« يَعُوقَ » ، وكذلك اللام التي في « الذيّ » و« التي »[8] وتثنيتهما وجمعهما .

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٢٤ ، ٤/١٤٧ ، ورصف المباني ٧٠ ، والجنى الداني ١٩٣ .

(٢) وهناك آراء أخرى انظرها في شرح الكافية ٢/١٣١ ، والهمع ١/٢٧١ ، وشرح الأشموني ١/١٨٤

(٣) في الحاشية : « بين العامل والمعمول » .

(٤) في الأصل : « يقع » .

(٥) سورة البقرة الآية ٧١ ، وانظر الكتاب ٣/٢٩٩ .

(٦) سورة النجم الآية ١٩ ، وانظر شرح التصريح ١/١٥٠ .

(٧) في الأصل : « المعارف » .

(٨) انظر الانصاف ٢/٦٧٠ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٢/١٤٠ ، والهمع ١/٢٨٣ .

وتُدْغَم مع ثلاثة عشر حرفًا : ت ، ث ، د ، ذ ، ر ، ز ، س ، ش ، ص ، ض ، ط ، ظ ، ن ، وتفسيرُ حروفِ الجرّ يأتي في بابها[1] .

[علامات الفعل]

قال رحمه الله : « والفعلُ ما دخلَه قد وسوف والسين نحو : قد قامَ ، وسيقومُ ، وسوف يقومُ ، وتاءُ الضميرِ وألفُهُ وواوه نحو : أكرمتُ وأكرما وأكرموا ، وتاء التأنيثِ الساكنةِ نحو : نعمتْ وبئستْ ، وحرف الجزمِ نحو : لم يضربْ ، وهو على ثلاثة أمثلة. المفتوحُ الآخر نحو : ضَرَبَ ، وانْطَلَقَ[2] ، وهو للماضي خاصّةً ، / وما دَخَلَتْه الزوائدُ الأربعُ : أفْعلُ ، ونَفْعلُ ، وتَفْعل ، ويَفْعُل ، ويسمّى المضارعَ[3] ، وهو يصلحُ للحال والاستقبال ، تقول : يفعلُ [و][4] هو في الفعل ، ويفعلُ غداً ، فإذا دخله السين أو سوف اختصّ بالمستقبل[5] ، والثالثةُ من الأمثلةِ الموقوفُ[6] الآخر نحو : أُخرجْ وأكرِمْ يكون أمرًا للمخاطب »[7] . ٣/ب

الشرح : ثم لمّا بيّن علامات الاسم ثنّى بذكرِ الفعلِ وحَدُّه : لفظةٌ تدل على معنًى في نفسه مقترن بزمان محصّلٍ[8] ، وهو أبداً خبرٌ عن

---

(١) انظر ص ١٩٧ .

(٢) بعده في ط ٢٨ « واستخرج » .

(٣) ساقط في ط .

(٤) زيادة من ط ٢٨ .

(٥) بعده في ط ٢٨ : « وإذا دخله اللام اختصّ بالحال كقولك : إنه ليأكل » .

(٦) أي : الساكن .

(٧) ط ٢٩ .

(٨) ذكر المؤلف في كتابه « التخمير » ما نصه ٢٠٧/٣ : « وقولنا : « مقترنًا بزمان محصّل » لئلا ينتقض بنحو : الصّبوح والغبوق » وقد ردّ ابن يعيش هذا القيد في شرحه للمفصّل ٢/٧ بقوله : « والحقّ أنه لا يحتاج إلى هذا القيد وذلك من قِبَل أنّ الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده ، ولولا ذلك لكان المصدر كافيًا ، فدلالته عليهما من جهة اللّفظ وهي دلالة مطابقة » .

شيءٍ ولا يُخبر عَنْهُ بشيءٍ ، وعلامتُه على ضَرْبَيْن : ضَرْبٌ يَلْحقُه أولاً نحو حرفِ التقريبِ وحَرْفَيْ الاستقبال وحروف الجزم ، وضَرْبٌ يقعُ آخراً نحو الضمائرِ التي هي : التاء ، والألف ، والواو ، وتاء التأنيث الساكنة .

فصل

والفِعْلُ منقسمٌ بانقسامِ الزمانِ وله ثلاثةُ أحوالٍ : الماضي والحالُ والاستقبالُ ، كذلك الأفعالُ على ثلاثةِ أمثلة : الماضي ، والمضارع ، والأمر .

فالماضي : ما دلَّ على معنًى حَدَثَ قبل زمانِك هذا[1] ، وهو مَبْنِيٌّ آخِرُهُ على الفَتْحِ ما لَمْ يَعرِضْ عارِضٌ يُوجِبُ سُكُونَه أو ضَمَّهُ ، فالسكونُ إذا كان لامُه حرف لين نحو : غَزَا ، ورمى ، ولحقَه بعضُ الضمائر نحو : ضربْت ، وضَربْنَ ، والضمُّ إذا لحقه الواو نحو : ضربوا .

والمضارع ما تعاقبَ على أوّله « الهمزة » و« الياء » و« التاء » و« النون » نحو قولك : أَضْرِبُ ، وللغائب : يَضْرِبُ ، وللمخاطب والمؤنث الغائب : تَضْرِبُ ، وإذا كان معك واحدٌ أو جماعةٌ : نَضْرِبُ ، ويشتركُ فيه الحالُ والاستقبالُ ، و« اللامُ » في قَوْلِكَ : إنَّ زيداً ليَفْعَلُ ، يخلّصه للحالِ كما يخلّصه « سوف » و« السين » للاستقبالِ .

وأمّا أمْرُ المخاطب فما كان مُشتقّاً من المضارعِ للمخاطب فآخِرُهُ مَبْنِيٌّ على الوَقْف[2] ، إلاّ إذا لحقَه ما يُوجب حَذْفَ الآخرِ أو تحريك

---

(١) ونحوه عند الزمخشري انظر المفصل ٢٩٢ ، والتخمير ٣/٢٠٩ .

(٢) أي : السكون .

الساكنِ نحو قولك في يغزو ، ويرمي ، وتخشى : اغز ، وارم ، واَخْش ، وشُدَّ وفِرَّ ، واَضْرِبِ الغلامَ ، ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ ﴾[1] .

فصل

وإذْ قد عَرَفْتَ الفعل بعلاماتهِ[2] وأمثلته فاعلم أنَّ هذه العلاماتِ لا تدخلُ الكلُّ على كلِّ واحدٍ من الأمثلة بل فيها ما لها اختصاصٌ ، ففيها ما يدخلُ الماضي ولا يدخلُ المستقبلَ ولا الأمر نحو : تاءِ التأنيث ، وفيها ما يدخلُ المضارعَ ولا يدخلُ الماضي ولا الأمر نحو : سوف والسينِ وحروفِ الجزم ، وفيها ما يدخلُ الجميعَ في بعض الأحوالِ نحو : الضمائرِ التي ذكرناها سوى « التاءِ » في المضارعِ والأمرِ .

فصل

وفي الأفعال غيرُ متصرفٍ ، ومعنى ذلك أنه لا يُشْتَقُّ منه مضارعٌ ولا أمرٌ ولا فاعلٌ نحو : عسى ، وليس ، ونِعْم ، وبِئْس ، يُعْرَفُ ببعض العلامات نحو : عَسَيْتُ ، ولَيْسُوا ، ولَسْتُ ، أمّا نِعْم وبِئْس فلا يَدْخُلُهما إلا «تاء» التأنيث ، واعلم أنّه لا يجبُ أن تكونَ علامةُ الاسمِ أو الفعلِ داخلةً على ما جُعِلَتْ علامةً له حتى يُعلم اسميّتُه أو فعليّتُه ، لكنَّ المُعْتَبَر في ذلك صلاحيَةُ الكلمةِ لدخولِ العلامةِ في اصطلاحِ لسانِ العربِ ، لأنَّ هذا القدرَ يكفي في كونها /علامةً . ٤/أ

(١) سورة الكهف الآية ٢٩ .

(٢) في الأصل : بعلامته .

فإن قيل : لم بُنِيَ الماضي والأمرُ وأُعْرِبَ المضارعُ[1] ؟ قيل : لأن الماضي والأمرَ لا يُشابِهان الاسمَ غايةَ المشابهةِ فَبَقِيا على الأصل من البناء . فإن قيل : لم بُنِيَ على الفتح والأمرُ على الوقف[2] ؟ قيل : لأنّ الأصلَ في البناء السّكونُ وهو أضْعفُ الأشياءِ ، وللماضي مزيّةٌ على الأمر لدلالتهِ على الثّابتِ ، والأمرُ يدل على المظنونِ الموهومِ فبُنِي الماضي على الحركة لقوّتهِ ، وبقي الأمْرُ على ما عليه من السكون .

فإن قيل : لِمَ شُرِطَ في « تاء » التأنيث السّكونُ ؟ قيل : احترازاً عن المتحركة لأنّها تدخلُ على الاسم ، نحو : ضاربةٍ ، وتمرةٍ ، وجمرةٍ ، ولا يجوزُ أنْ يُجْعَلَ الشيءُ علامةً في أحد النوعين مع شُمُولِه لكليهما ، فلمّا بُنِيتْ على السكون داخِلةً على الأفعال ما لم يَلْقَها ساكِنٌ جُعِلَ علامةً فيها .

فإن قيل : لِمَ سُمّيَ ما دخلَه الزوائدُ مُضارِعاً ؟ قيل : لمضارَعَتِه اسمَ الفاعل في عدد حروفهِ وحركاتهِ وسَكَناته ، ولوقوعهِ مَوْقِعَه صفةً ، تقول : هذا رجلٌ يضربُ ، كما تقول : هذا رجلٌ ضاربٌ ، وكما أنّ (ضارباً) لا يختصُّ بشَخْصٍ دون شخصٍ فإذا دخله الألف واللام خُصّ بِمُعيّنٍ ، وكذلك (يضربُ) لا يختصُّ بالحال دون الاستقبالِ فإذا دخله سوف والسين خُصّ بمُعَيّن ، ولأنّ لام الابتداء يدخلُه كما يدخلُ الاسمَ ، تقول : إن زيداً ليقوم ، كما تقول : إن زيداً لقائم .

---

(١) انظر شرح التصريح ١/٥٤ .

(٢) انظر المقتضب ١/١٣٦ ، وشرح ابن يعيش ٧/٥ .

فإن قيل : لِمَ جُعِل للحال والاستقبال عبارةٌ واحدةٌ تدلّ عليهما ولم يُجْعَل كذلك بين الماضي والمستقبلِ أو الحالِ ؟ . قيل : لمشابهةِ المضارعِ الاسمَ ، وفي الأسماء ما وُضِعَ لِمسمَّيَيْن فصاعِداً كلفظة (العَيْن) التي وُضِعت لعدة معانٍ ونحوها ، ولم تَقَعْ هذه المشابهةُ بين الاسم وبين سائرِ الأفعالِ فصار حَمْلُه على ما شابَهه أَوْلى ، وأيضاً فإنّ وقت الحال قصيرٌ لم يُسْتأنَفْ له صيغةٌ على حِدَةٍ .

وبَعْدُ : فإنَّ الذي هو للحال في الحقيقة للمستقبل . فلذلك ساغَ[1] أن يكون لهما عبارةٌ واحدةٌ .

فإن قيل : ما حَرْفُ التقريبِ ؟ قيل : إذا دخلَ على الماضي يُقَرِّبه للحال ، نحو : قد قامت الصلاةُ ، وقيل هذا جواب[2] : لَمّا يفعلْ ، وهل فَعَلَ[3] ؟ ولا بدّ فيه من التَوَقُّعِ ، فإذا دخلَ على المستقبل يكونُ للتقليل بمنزلة « رُبَّ »[4] كقولك : إنّ الكذوبَ قد يَصْدُقُ ، ويجوز أن يُحْذَفَ الفعلُ بعدها إذا كان في الكلام دليلٌ عليه ، قال الشاعر :

/ أَفِدَ التَّرحُّلُ غيرَ أنَّ ركابَنا لمَّا تَزُلْ برحالنا وكأنْ قَدِ[5] . ٤ / ب

---

(١) في الأصل : « صاغ » .

(٢) في الأصل « الجواب » .

(٣) هذا رأي سيبويه . انظر الكتاب ١١٤/٣ .

(٤) ذكر الزمخشري في كتابه « المفصل » ص ٣٧٨ أنها بمنزلة « ربّما » ، وانظر مغني اللبيب ٢٣٠ .

(٥) البيت للنابغة الذبياني ، أحد شعراء الجاهلية المشهورين . انظر ديوانه ص٣٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ١١٠/١ ، وشرح ابن يعيش ١٤٨/٨ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٥٤/٢ - ١٥٥ ، والخزانة ٢٠٣/٧ .

وورد من غير نسبة في : الخصائص ٣٦١/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٩/١ ، والهمع ٣١٥/٤ .

فإن قيل : ما الفرقُ بين (سين) الاستقبالِ و (سوف) ؟ قيل : كلاهما للاستقبال إلاَّ أنَّ في سوف زيادة تَنْفِيسٍ ، ومنه التَّسويف وسوَّفْتُه، كما أنَّ (أمَّن) من (آمين)، ويقال : سَوْا فعلُ ، وسَفْ أفعلُ .

فصل : فإن قيل : لِمَ خُصَّ المضارع بزيادة هذه الحروف[1] ؟ قيل : لأن أوْلى ما يُزادُ حروفُ اللّين ، لأن الكلمةَ لا تَخْلُو مِنْها ومن أبْعَاضِها ، إلاَّ أنَّ «الواو» ابْدِلتْ منه (التاء) كما في (تراثٍ ، وتجاه) والأصل (وُراثٌ) و (وُجَاهٌ) لأنها إذا وقعتْ في أول الكلام أصليّةً تُبْدَل نحو :(أُقِّتَتْ) و (أُرِّخَ الكتاب) الأصل (وُرِّخَ الكتاب)و (وُقِّتت) فأوْلى أن تُقْلبَ حَيْثُ وقعت زائدةً ، و« الألف » لا تَحْتَمِلُ الحركة فقُلِبَتْ « همزةً » واحْتيجت إلى رابعٍ فزِيدَتْ « النون » لقُرْبها من حروف المدّ[2] .

وإنّما رُفِعَ الزائد في الرّباعي[3] رفعًا للالتباس بينه وبين الثلاثي ، وأما ما زاد على ذلك[4] فباقٍ على الأصْل ؛ لأنّه ليس ثَمَّ هذا الالتباس ، وقيل : إنّما ضُمَّ لأنَّ الضَّمَّةَ أقوى الحركاتِ لتكون عِوَضًا من المحذوف ، إذْ كان الأصل في « يُكْرِم » « يُؤَكْرِم » وهذا التَّعليل في « أفْعَل » صحيح .

فإن قيل : الضمائرُ التي ذكرها من أيّ جنسٍ هي ؟ قيل : من المتَّصِلة المرفوعة كل واحد منها في موضع الرَّفْع بالفاعليّة للفعل الذي

---

(١) انظر المرتجل لابن الخشاب ٣٦ – ٣٨ .

(٢) في الحاشية : « لما فيها من الغنّة الشبيهة بحروف المدّ واللّين » .

(٣) نحو : يُكرم .

(٤) نحو : ينطلق ، ويستخرج .

اتَّصل به ، ولا يُتَكَلَّم بها مُنْفَصِلاً عنه ، واستقصاءُ الكلامِ في ذلك يأتي في الضمائر إن شاء الله[1] .

فصل

فإن قيل : بَيِّنْ لي الأصلَ كيف يُسْتَخرَجُ الأمْرُ من الأفعال ؟ قيل : إذا أرَدْتَ أن تعرف كَيْفِيَّةَ الأمْر من كُلِّ فعلٍ فاحذف الزوائدَ من المضارع ، فإنْ كان أوَّلُ ما يَلْقَاكَ من حروف الفعل ساكِنًا فَزِدْ فيه هَمْزَةَ الابتداء[2] مُتَحرِّكَةً مثل حركةِ عين الفعل إلاَّ فيما هو مَفْتوحُ العَيْن إذ كانت لها حركةٌ لازمةٌ ، وسَكِّنْ آخِرَه كما هو المَشْرُوط بغير عددٍ ، وإنْ كان أوَّلَ ما بقي بعد حَذْفِ الزائد متحركًا لا يحتاجُ إلى الهمزة ، مِثَالُ الأوَّلِ : « اُطْلُبْ » « اضْرِبْ » « اِمْنَعْ » ، ومثال الثاني : « قُلْ » و« بِعْ » و« خَفْ » . وإنما احْتَرَزْنَا بالاستثناء فيما هو مفتوحُ العين ؛ لأنَّ الهمزةَ تُكْسَرُ فيه كما في مكسور العينِ لرفعِ الالتباس بين الأمر وبين المُتَكَلِّم عن النفسِ حيث يقول : « اِمْنَعْ » في الأمر ، و« أَمْنَعُ » في الحكاية[3] ، ولا يَلْزَمُ آخِرَه الرفعُ فيه فيكفي في الفرق بينهما ، لأنَّ في العَرَبِ مَنْ يُسَكِّن آخر الفعل في الحكاية ، ومنه قراءة من قرأ : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرْهُمْ ﴾[4] ،

---

(١) انظر ص ٣٢٨ .

(٢) وهي : همزة الوصل .

(٣) كان يقول المتكلم : أنا أمنعُ ، ويقول لغيره : اِمنعْ .

(٤) سورة الأنعام الآية ٢٢ .

هذا ولم ينص – فيما أعلم – على قارئ معين لهذه الآية ، والمشهور عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ أمثالها بالتسكين ، ووافقه بعض القرّاء مثل الحسن وابن محيصن ومسلمة بن محارب تخفيفًا وإجراءً للوصل مجرى الوقف ، وقيل إن التسكين لغة لبعض العرب، ولا مجال لإنكارها من قبل بعض النحاة. انظر الحجة لأبي علي الفارسي ٦٢/١ ، والمبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني ١٢٩ ، والمحتسب ٢٧٣/١ ، وتفسير القرطبي ٤٤٤/١ ، والدر المصون ٣٦٢/١ ، ٤١٦ .

وأمّا أمْرُ الغائب[1] فإنه يكونُ باللام نحو : ليضْربْ ، وهو مُعْربٌ ، بخلاف المخاطب فإنه مَبْنِيٌّ ، وليس كما قاله الكوفيون[2] بأنَّ أمر المخاطب مُعْرَبٌ مجزومٌ بإضمار « اللام » واحتجُّوا بقراءة النبي عليه السّلام / ﴿ فبِذَلِكَ فلْتَفْرَحُوا ﴾[3] والجوابُ عن ذلك أنه استعمالُ 5/أ الفعلِ على الأصْلِ ثُمَّ أُدْخِلِ « اللاَّم » عليه كأمْرِ الغائب والله أعلم .

[علامة الحرف]

قال رحمه الله : « والحرفُ ما ليسَ فيه معنى اسمٍ ولا فعلٍ نحو : هَلْ وبَلْ وقَدْ وثُمَّ »[4] .

الشرح : لمَّا قسَّم الكلمة على ثلاثةِ أقسام وهو قوله : « اسم وفعل وحرف » فعرَّفَ الاسمَ والفعلَ وبيَّن علاماتِهما بقي عليه ذكرُ قِسْمَةِ الحرف فثلَّثَ بذكره ها هنا وحدُّه : لَفْظةٌ تدلُّ على معنًى في غيره، ولذلك لا ينفردُ بِالذكر بل يصحبُ في كل حالٍ الاسم والفعل إلاَّ في مواضع[5] فإنه يقع جاريًا مجرى النّائبِ عن الفعل وذلك في النّداء نحو : يا زيدُ ، وفي جواب من يَسْألك عن أمْرٍ فتقول : نعم ، أو بلى ، أو

---

(1) يقصد المضارع المجزوم بلام الأمر .

(2) انظر الإنصاف 2/524 فما بعدها ، والتبيين للعكبري المسألة 15 .

(3) سورة يونس الآية 58 ، وقرأ بهذا الوجه كثير من القرّاء منهم : أبو جعفر المدني ، والأعمش، والسلمي ، وقتادة . انظر المحتسب 1/313 ، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه 62 ، والبحر 5/172 .

(4) جاء في ط 29 : « والحرف ما جاء لمعنًى ليس فيه معنى اسمٍ ولا فعل ... » .

(5) في الأصل : موضع .

إيْ (١) ، أو إنَّ (٢) ، واشتقاقه من : حَرْفِ الشيء(٣) الذي هو حدُّه وناحيته يُقال : انْحَرَفَ عنِّي فلان إذا انْعَدَلَ عَنْكَ ، ومنه قوله تعالى :

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾(٤)

أي : لا يدومُ بطاعته ولا يَسْتَقِرُّ على دينه بل هو قَلِقٌ لا يَثْبتُ ولا يَطْمئِنُّ فيما يَنْزِلُ به من البليَّةِ ، أما وجهُ المناسبةِ في اشتقاقهِ فهو أنَّ الحرفَ يقعُ في الغالبِ طَرَفًا من الكلام في أولـه أو آخره نحو : هـل جاءك زيدٌ ؟ ، وقد قامت الصـلاةُ ، و ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾(٥) ، وهو مبنيٌّ بناءً لازمًا لا إعراب فيه ، ويتنوعُ أنواعًا كثيرة ففيها عاملٌ وغير عاملٍ فيختلفُ في الأكثر معانيها بحَسَبِ دخولِها على الجُمَلِ والآحَادِ كما سنذكرُها في مواضعها إن شاء الله تعالى .

[الإعـــراب]

قال رحمه الله : « والإعرابُ يكونُ في الاسمِ(٦) والفعل المضارع ، فإعراب الاسمِ(٦) على الرفع والنَّصْبِ والجرِّ . فالرَّفْعُ نحو : جاءني زيدٌ ، والنَّصبُ نحو : رأيتُ زيدًا ، والجرُّ نحو : مررت بزيدٍ . وحدُّ الإعراب : أن

---

(١) انظر مغني اللبيب ١٠٥ .

(٢) انظر مغني اللبيب ٥٦ .

(٣) انظر اللسان (حرف) .

(٤) سورة الحج الآية ١١ .

(٥) سورة النحل الآية ١٢٣ .

(٦) في ط ٢٩ : « الاسم المتمكن » .

يختلفَ آخرُ الكلمِ باختلافِ العَوامِل[1]، كما رأيت من اختلاف آخر « زيدٍ » لاختلاف ما دخل عليه مـن : جاءني ، ورأيت ، والباء »[2] .

الشـرح : اعلم أن لفظةَ الإعرابِ موضوعةٌ للبَيَان ، يقال : أعْرَبَ الرجلُ عن نفسه إذا بَيَّن ما في ضميره[3]، ومنه قوله : « البِكْرُ تُستَأذَنُ وإذْنُها صِماتُها، والثَّيِّبُ يُعْرِبُ عنها لِسَانُها »[4]، ومنه قول الكميت :

وجدنا لكم في آلِ حاميمَ[5] آيـةً   تأوَّلَـها مِنّا تقيٌّ ومُعْـرِبُ [6] .

والمَقْصِدُ ها هنا بيانُ تغَيُّرِ آخرِ الكلمة بحركةٍ أو سكونٍ لفظاً أو تقديراً بتغيُّر العواملِ في أوَّلها ؛ لأنَّـه إذا كان الكَشْفُ عن المعاني يقعُ باخـتـلاف أواخـر الكلمِ سُمِّي إعـرابًا ، والأصلُ في ذلك هو الاسمُ لاحتياجٍ[7] بيـانِ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ والإضافـة ، ولو لم يُعْرَبْ لأشْكَلَ معرفةُ اختلافِ المقاصدِ ، ولا كذلك الفعلُ ؛ لأنَّ هذه العلةَ لا تثبتُ فيه .

بيان ما ادَّعينا أنَّك إذا قلت : / ما أحسنَ زيداً، كان تعجُّبًا ، وإذا قلت : ٥ / ب

---

(١) بعده في ط : « في أولها » .

(٢) ط ٢٩ .

(٣) انظر اللسان والتاج (عرب) .

(٤) معنى الحديث في البخاري ولفظه ١٣٥/٦ : « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن » وانظر سنن الترمذي ٢٨٦/٢ .

(٥) عن الحاشية : « أي في سور الحواميم ، ويريد بالآية قوله تعالى : (قل لا أسألكم عليه أجراً ...) الآية » سورة الشورى آية ٢٣ .

(٦) انظر شرح هاشميات الكميت ٥٥ ، والكتاب ٢٥٧/٣ ، والمقتضب ٢٥٦/٢ ، والنكت في تفسير الكتاب للشنتمري ٨٤٤ .

وورد من غير نسبة في : أسرار العربية ١٨ .

(٧) في الأصل : لاحتاج .

مـا أحسنَ زيدٌ كان ذمّاً نفياً للإحسـانِ عنه ، وإذا قُلْتَ : ما أحسنُ زيدٍ ؟ كـان اسـتـفـهـامًـا عن حُسْنِ بعض أجـزائـه ، فلو لم يكنْ هذه التَّغْييرات في الألفاظ لما عَرفْتَ هذه الفوائدَ المختلفةَ ، أمّـا الفعلُ فإنَّه لـمَّا شـابه الاسمَ وهو المضـارعُ الذي ذكرنا وجوه المشابهة له أُعْرِبَ[1] حَمْلاً عليه .

فـإن قيل : للاسم وجوهٌ كثيرةٌ في الاخـتـصـاص نحـو : التَّثْنيةِ ، والجَمْعِ ، والتَّصْغير ، والتَّعْريف ، والتَّنْكير ، والإعْراب ، فلمَّا شابهَهُ[2] المضارعُ حُمِلَ عليه في الإعراب ، فهلاَّ حُمِلَ عليه في غيره من الوجوه ؟ . قيل : لأنَّ الإعرابَ لا يُغيِّره عن حقيقة الفِعْليَّة ، والحَمْلُ في غيره إخراجٌ لـه من حَيِّزِه وإجْـحَـافٌ في مـعناه ، فلذلك لم يُحْـمَلْ عليه فـيمـا سِوَى الإعراب .

فإن قيل : لـم وَجَبَ أن يكونَ الإعرابُ في آخر الكلمة ؟ قيل : لأنَّ أوَّلَ الكلمـة لا بدَّ مِنْ أنْ يُبْـنَـى على الحركة ليـصحَّ الابتداءُ به سواءٌ كان ثَمَّ إعرابٌ أو لم يَكُنْ ، وأمّا وسطه فَبِهِ يُعْرَفُ وَزْنُها من الأبنية المختلفة فلم يبق إلاَّ أنْ يكون في آخِرِها .

وبَـعْـدُ : فـإن الإعـرابَ : يَدُلُّ على أحوال المعنى وكَـيْـفـيَّـتـهِ ، وبناءُ الكلمـة : يدلُّ على نفس المعنى ، فَوَجَبَ أن يُستوفَى أوَّلاً ما يدلُّ على نفس المعنى، ثم يُؤْتى بما يدلُّ على كَـيْفيَّتهِ، فلذلك وَجَبَ كوْنُه في آخِرِ الكلمة .

(١) في الأصل : فأعرب .

(٢) في الأصل : شابه .

فإن قيل : ما تَعْني بالعامل[1] ؟ قيل : ما يُوجِبُ كَوْنَ آخِرِ الكلمة على وَجْهٍ مخصوصٍ سواءٌ كان اسْمًا ، أو فِعْلاً ، أو حَرْفًا .

قال رحمه الله : « والاسمُ [2] إذا كان في آخره ألفٌ لم يظهر فيه الإعراب مثل حُبْلى وبُشْرى ، وإذا كان في آخره ياءٌ مُتَحركٌ ما قبلَه[3] سُكِّنَ الياء في الرّفع والجرّ ، وتحركَ في النصب[4] ، تقول : جاءني القاضي ومررتُ بالقاضي ورأيتُ القاضيَ ، قال الله تعالى : ﴿ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ ﴾[5] ، فإن سُكِّنَ ما قبل الواو والياء نحو : دَلْوٍ وظَبْيٍ كان في حكم الصحيح »[6] .

الشرح : اعلم أن الكلماتَ التي اعتلَّتْ أواخرها لم تكن تخلو من أنْ يكونَ حَرْفُ إعرابها ألفًا ، أو ياءً ، أو واوًا ، فإن كان « ألفًا » فالإعرابُ فيه مُقدَّرٌ ولا يختلفُ آخِرُه باختلاف العوامل سواء كانت هذه الكلمةُ اسمًا ، أو فعلاً . مثال الاسم ما ذكره في المتن نحو : حُبْلى وبُشْرى ، وفي الفعل نحو : يخشى ويسعى ، وإنّما كان كذلك ؛ لأنّ الألفَ لا يحتملُ الحركةَ ولا يُوجَدُ إلاّ ساكِنًا وفي تَحريكه إِخْراجٌ له من حقيقته ، وأمّا إذا كانت « ياء » وهو اسْمٌ وما قبلَه متحرِّكٌ فإن كان مُضافًا أو فيه الألف واللاّم فإنّه لا يتحرّكُ في الرّفْعِ والجرِّ / لاسْتِثْقالهما في «الياء» ٦/أ

---

(١) انظر تعريف العامل في شرح الكافية ١/٢٥ .

(٢) بعده في ط ٢٩ : « المعتلّ » .

(٣) بعده في ط ٣٠ : « نحو : القاضي » .

(٤) بعده في ط ٣٠ : « بالفتح » .

(٥) سورة الأحقاف الآية ٣١ .

(٦) ط ٣٠ .

لامتناعه من الحركةِ ألا ترى أنّه يتحركُ في حال النَصْبِ تقول : جاءني قاضيكم ، ومررت بقاضيكم ، ورأيت قاضيَكم ، وإن كان مجرَّدًا عن اللام والإضافة فإن « الياء » تُحْذَف حالَ الرَفْعِ والجرِّ لالتقاء السَاكنين أحدهما « الياء » والآخر التّنوين ، ويتحركُ حالةَ النصب تقول : جاءني قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ورأيت قاضيًا ، وإن كان ما قبل « الياء » ساكِنًا[1] فإنه يتحركُ في الأحوال الثلاث سواءٌ كان مُعَرَّفًا أو مُنَكَّرًا ، والسّببُ في ذلك الخِفَّة لأجل سكون ما قبل « الياء »[2] ، وكذلك حُكْمُ الممدودِ نحو : الحمراء . وأمّا إذا كان « واوًا » فإنه لا يقعُ في أواخر الأسماء المُعْرَبَة إلاّ وما قبلها ساكنٌ[3] فحُكْمُه أن يجريَ بوجوه الإعراب كما قلنا في « الياء » السّاكن ما قبله . وأمّا إذا كان فعلاً وحرف إعْرَابِه « ياءٌ » أو «واوٌ» فإنهما سُكِّنَتَا في حال الرَّفْع ، وتَحَرَّكَتَا في حال النَّصب ، وسَقَطَتَا في الجزم لمثل العِلَّة التي ذكرنا في الاسم ، وسقطتا في الجزم لا لالتقاء الساكنين .

فصل

فإن قيل : هلاَّ قُلْتَ في مثل (حُبْلى) و (بُشْرى) إن آخرَه « ياءٌ » كما هو مكتوبٌ بالياء ؟ قيل : إن الألفاظَ بالتَّكَلُّمِ لا تُقَاس بالكِتْبَةِ ؛ لأن الكُتَّابَ يزيدون في الخَطِّ ما ليس من وَزْنِ الكلمة[4] ،

---

(١) نحو : ظبيٌ .

(٢) انظر شرح الكافية ٣٤/١ .

(٣) نحو : دلو .

(٤) في الحاشية : « كزيادة الألف في " مائة " والواو في " أولئك " لئلا يلتبس بـ"منه " و " إليك " ، و " عمرو " لئلا يلتبس بـ " عمر " » .

ويَنقُصُون منه ما هو من وزنه[1] فَرْقًا بين المتشابهين إذا كان فيه دليلٌ ، ثُمَّ إنَّ الأصل عندهم في كِتْبَةِ الأسماءِ المقصورةِ من ذوات الثلاثةِ أنه إذا كان منْ بَنَات « الياء » يُكْتَبُ بالياء نحو : الهدى ، والهوى ، والمدى ، وإن كان من بنات « الواو » فإنه يكتب بالألف نحو : قفا، وعصا ، ورحا .

وكلّ مقصورٍ جاوز ثلاثة أحرفٍ فإنه بالياء يكتب نحو : حبلى ، وبشرى ، إلاّ ما كان في آخره ياءان فإنه يُكتب بالألف كراهيةَ اجتماع يائين نحو : الدنيا ، والعُليا ، والبُقْيا[2] .

وإنّما يُعرَفُ بناتُ « الواو » و بناتُ « الياءِ » بالرجوع إلى التثنية أو إلى الفعل الذي أُخِذَ منه الاسمُ نحو قولك في هدى : هُدَيَان ، وهديته ، وفي قفا وعصا : قَفَوان ، وعَصَوان ، ، وقَفَوْتُه إذا تَبِعْتَه ، وعَصَوْتُه إذا ضَرَبْتَه بالعصا ، وفي حُبْلَى وبُشْرى : حُبْليان ، وبُشْريان .

ولا يُثَنَّى ما زاد على ثلاثة أحرُفٍ في الأغلب إلا بالياء فلذلك قُلْنا فيه :إنه يُكْتَبُ بالياء ، فاعْتَبِر هذا القَوْلَ في هذا الباب يَنْفَعْك في كثيرٍ من المَوَاضِعِ .

فإن قيل : لِمَ خَالَف[3] الحُكْم في الاسم الذي في آخره « الياءُ » بين أن يكون مُضَافًا أو مُعَرَّفًا باللاّم وبَيْن أن يكون مُجرَّدًا عنهما، وذلك

---

(١) في الحاشية : « كنقصان الألف من " الحرث " إذا كان اسم رجل ؛ لئلا يلتبس باسم الفاعل من " حَرَثَ " ، والنون من " لم يك " والألف من " لم أُبَلْ " » .

(٢) قال صاحب الصحاح في مادة (بقى) : « وأبقيت على فلان ، إذا أرعيت عليه ورحمته ، يقال : لا أبقى الله عليك إن أبقيت عليَّ ، والاسم منه البُقيا ، قال الشاعر :

فما بُقيا عليَّ تركتماني ولكن خفتما صَرَدَ النِّبَالِ » .

وانظر شرح ابن يعيش ١٠/١١١ .

(٣) في الحاشية : « اختلف » .

أنه يثبت «الياءَ» ساكِنَةً حالَ الرفعِ والجرِ في المُعَرَّفِ والمضاف ، ويحذفُ « الياءُ » في هاتين الحالتين من النَّكِرَةِ ؟

قيل : لأن المُضَاف وما فيه الألف واللاّم لا يَدْخُلُه التنوين ، واستُثْقِلَت الضمة والكسرة على « الياء » فَبَقِيَ ساكِنًا ؛ لأنه لا يَعْرِضُ شيءٌ يُوجِبُ حَذْفَ « الياء » ، وأمّا ما تجرَّدَ عن الإضافة واللاّم فَدَخَل عليه التنوين وهو ساكنٌ و «الياء» ساكنٌ فالتقى ساكنان فَحُذِفَتِ « الياء » وكان « الياءُ » بالحذف أَوْلَى ؛ لأنّ التنوينَ علامةُ الإنْصِرَاف ، و « الياء » ليس بعلامةٍ فكان تَبْقِيَةُ العلامة أَوْلَى وهذا أصلٌ عند النحويين : / أنَّ العلاماتِ لا تُحذف . ٦/ب

فإن قيل : ما علامةُ انْصِرافِ المقصور ؟ قيل : دخولُ التنوينِ كما أنَّ علامة المقصور غير المُنْصَرِف امتناعُ دخولِ التنوين .

فإن قيل : ما حُكْمُ هذا الاسم في الوقف بين كونه مُنَوَّنًا وغير مُنَوَّنٍ ؟ قيل : أما المُنَوَّنُ نحو : قاضٍ ، وغازٍ ، فالاختيارُ فيه أن يُوقَفَ عليه حالة الرفع والجرّ بالسكون فيُقال : هذا قاض ، ﴿ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴾(١) ، وأمّا غير المنوَّن فالوقفُ فيه بإثْبَات الياء كما في الوَصْلِ نحو : هذا القاضي ، والغازي ، ومنهم

(١) سورة الرعد الآية ١١ .

وبها قرأ القراء ما عدا ابن كثير فقد قرأها بالياء ، ولكلٍّ حجته . والحذف والإثبات لغتان للعرب ، والحذف أكثر وهو الاختيار .

انظر الكشف ٢/٢١ ، والمرتجل ٤١ - ٤٢ .

مَنْ [يحذف][1] « الياء » والإثْبَاتُ فيه أغْلَبُ[2] ، فأمَّا حالةُ النَّصْب فإنه يُوقَفُ على المنوّن بإثْبَات الألف المُبْدَلَةِ من التنوين فيقال : رأيت قاضياً ، وعلى غير المنوّن بالياء لا غيره .

قال رحمه الله : « وإعرابُ الفعل على الرَّفْع ، والنَّصْب ، والجَزْم يختصُّ بالأفعال ، والجرُّ بالأسماء ، فالرفع نحو : يَضْرِبُ[3] ، والنَّصْب : لن يضربَ ، والجزم : لم يضربْ ، وللنَّصب والجَزْم حروف تُذْكر بعد »[4] .

الشرح : إنَّ المضارعَ لمَّا شابهَ الاسمَ استحقَّ الإعرابَ كما ذكرنا على سبيلِ الفرعيَّة ، فإذا ثَبَتَ ذلك فينْبَغي أن يُرَاعَى فيه ذلك فَيَنْقُصُ درجةً عما يَسْتَحِقُّه حالةَ الأصالة ، فلذلك أُعْطِيَ الرفعَ والنَّصب ، والجزمُ بإزاءِ الجرِّ .

فإن قيل : بِمَ ارْتَفَعَ الفِعْلُ ، وهل له رافعٌ لفظيٌّ ؟ قيل : لا رافعَ له لفظيٌّ ، لكن يرتفعُ بوقوعه مَوْقِعَ الاسم[5] سواءٌ كان الاسم مرفوعًا أو مجرورًا ؛ لأنّه مَعْنًى يَرْفَعُه كما أن التجرُّدَ عن العوامل اللفظيَّة في حق الاسم لإسْنَاد الخبر إليه مَعْنًى يرفع الاسم ، والجَامِعُ بينهما أنَّ كلَّ واحدٍ

---

(١) كلمة مطموسة من هامش الأصل ، وبها يستقيم الكلام .

(٢) انظر الكتاب ٤/١٨٣ ، والأصول ٢/٣٧٥ ، والتخمير ٤/٢٢٧ ، وأوضح المسالك ٣/٣٨٨ .

(٣) في ط ٣٠ : « وهو يضرب » .

(٤) ط ٣٠ .

(٥) وهو قول البصريين ، انظر الكتاب ٣/٩ - ١٠ ، والمقتضب ٤/٨٤ ، والأصول ٢/١٤٦ ، وأسرار العربية ٢٨ ، والإنصاف ٢/٥٥١ .

منهما عاملٌ معنويٌّ ، ومنهم من يَجْعلُ تجرُّدَ الفعل عن النواصب والجوازم هي العِلَّةُ في كونه مَرْفُوعًا[1] كما جُعِلَ المبتدأ مرفوعًا بتجرُّدِه عن جميع العوامل اللفْظِيَّة ، فإذا أَوْجَبَ هذا المعنى الرفع وهو أقوى الحركات وأثقلُها صَاحَبَهَا أخفُّ الحركات وهو النَّصْبُ فَلَمْ يَتَهَيَّأ للسَّائل أن يقول : هلاَّ سُلِبَ حَرَكَةُ غير الجرِّ ؟ لأجْل مُحَافَظَة الفرعِيَّة . ويمكن أنْ يقال : إذا كان الفعلُ يعملُ الرَّفعَ والنَّصبَ في الأسماء سواء كان لازمًا أو متعدِّيًا ، فلمَّا احتاج المضارع إلى الإعراب أُعْرِبَ بِمِثْلِ عمله وهو الرَّفعُ والنَّصب دون الجرِّ ؛ لأن الأفعال لا تعمل الجرَّ ، وقد بَنَيْتُ هذا التَّعليل على ما رأيْتُه في بعض التفاسير[2] لمن يُعْتَمَدُ عليه في هذا العلم تَعْليلاً على ما رأيته لبِنَاء « الباء » الجارَّة على الكسر . قال : كُسِرَت الباءُ في (بِسم) لِكَوْن حَرَكَتِهَا من جِنْس عَمَلِها ، فإذا سَاغَ لهم أن يقيسوا البِنَائِيَّة على الإعرابِيَّة فلأنْ يَسُوغ لي قياس الإعرابِيَّةِ على الإعرابيَّة أَوْلى ، وهذا يمنع السائل مِنْ أنْ يقول هلاَّ أُعْرِبَ الفِعْلُ بالرفع والجرِّ ، أو بالنَّصب والجرِّ .

---

(١) وهو قول الفرَّاء . انظر أسرار العربية ٢٩ ، وشرح ابن يعيش ١٢/٧ ، وشرح قطر الندى ٧٨ .

(٢) في الحاشية : « وهو تفسير التبريزي » .

وهو يحيى بن علي بن محمد بن الحسن ، كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب ، حجة صدوقًا ثبتًا . أخذ عن المعري ، والحسن بن رجاء ، وعبد القاهر الجرجاني وغيرهم .

من أهم مؤلفاته : شرح القصائد العشر ، وتفسير القرآن الكريم ، وشرح اللمع ، وشرح شعر المتنبي ، توفي سنة ٥٠٢ هـ .

انظر ترجمته في بغية الوعاة ٣٣٨/٢ ، وطبقات المفسرين للداودي ٣٧٢/٢ .

[الأسماء الستة]

قال رحمه الله : « واعلم أنَّ الحروفَ تنوبُ عن الحركات فيكونُ فيها علامةُ الإعْرَاب وذلك في الأسماء الستة[1] : أبُوه ، وأخُوه ، وفُوه ، وهَنُوه ، وحَمُوه ، وذُو مالٍ ، تقول : جاءني أبوه ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه، فتدلُّ الواو على الرَّفعِ ، والألف على النَّصْبِ والياء على الجرِّ »[2] .

الشرح : اعلم أنّهم جعلوا إعْرَاب هذه الأسماء بالحروف تَوْطِئَةً لمَا يَأتي من التثنية والجمع[3] إذْ كان تَرْتيبُ / إعْرابِها أن يكون بَعْدَ الواحد فلمَّا كانا يتغيَّر أواخرَهُمَا بالحروف جعلوا في الواحدِ ما هذا سبيلُه . وخصُّوا هذه السِّتة لمُشَابهةٍ بينها وبين التَّثْنِيَةِ والجمع ، وذلك أنَّ هذه الأسماءَ لا تَنْفَكُّ من الإضَافَةِ في المعنى ، والإضافةُ فَرْعٌ على الإفْرَاد كما أنَّ التَّثْنِيَةَ والجمعَ فَرْعٌ على الواحد فلهذا جَعَلُوا إعْرَابها كإعْرَابِهِما .

٧ / أ

فإن قيل : لِمَ جُعِلَ إعْرَابُها بهذه الحروف من دون سائرِها ؟ قيل : لأن هذه الحروفَ نَتَائِجُ الحَرَكَات وأبْعَاضُها[4] ، ألاَ تَرَى أنَّك إذا مَدَدْتَ الضَّمة تَوَلَّدَتْ منها « واوٌ » ، ومن الفَتْحَة « ألفٌ » ومن الكَسْرَة « ياءٌ » فَجُعِلَ كلُّ حرْف منها قائِماً مقام نَظِيره من الحَرَكَةِ .

---

(١) في ط ٣٠ : « وهي » .

(٢) ط ٣٠ .

(٣) هذا مذهب البصريين ، وهناك خلاف طويل حول إعراب الأسماء الستة . انظره في الإنصاف ١/١٧ ، والتخمير ٢/٣١٧ ، وشرح ابن يعيش ٤/١٣٩–١٤٠ ، وشرح الكافية ١/٢٧ .

(٤) انظر الخصائص ٢/٣١٨ ، وشرح الكافية ٢/٢٣٠ .

فإن قيل : هلاّ قال : إنّه إعْرابٌ بالحروف صريحًا بل قال : الحروفُ تَنُوبُ عن الحَركات وعَلاَمة الإعْرَاب ؟[1] . قيل : لأنَّ أصْلَ الإعْرَاب بالحركات ، والدَّليل على ذلك أنَّ الاسماءَ التي يكونُ إعرابُها بالحركات غيرُ مَحْصُورةٍ ، وما كان إعرابُها بهذه الحروف فهي السِّتة ، وهذا هو القياسُ أن يكونَ بالحركاتِ لأنَّ الحركة تُغَيِّر آخِرَ الكلمة ، والحرْف زِيادةٌ في بنَاء الكلمة ، وإذا حَصَلَ المَطْلوب بدون زيادةِ التَّعَبِ فلا يَحْسُنُ الإقْدَام إلَيْها .

وبَعْدُ : فإن هذه الأسماءَ مُعْرَبَةٌ بالحروف ما دامت مُضَافَةً ، وإذا زالت عنها الإضَافَةُ عادت إلى الإعراب بالحركات . تقول : جاءني أبٌ له ، ورأيت أبًا له ، ومررت بأبٍ له ، وكذا الباقي إلا (ذو) فإنَّه لا يزول عنها الإضافة ، فلو لم يكن هذا هو الأصْل لمَا عادت إليه عِنْد فكِّ الإضافة فتحقَّقَ بذلك أنَّ الإعْرابَ بالحركات هو الأصْلُ .

[التثنية والجمع]

قال رحمه الله : « ومنه التَّثْنِيَة والجَمْعُ ، لأنَّ الاسم إذا ثُنِّيَ لحقه ألفٌ ونونٌ مكسورةٌ أو ياءٌ مَفْتُوحٌ ما قَبْلها ونونٌ مكسورة ، فيكون الألفُ عَلامَةً للرَّفْع كقولك : جاءني مسلمان ، والياء علامة للجرِّ في قولك : مرَرْتُ بمسلمَيْنِ ، والنَّصْب يَتْبَعُ الجرَّ فيقال : رأيت مسلمَيْنِ[2] ، وإذا جُمِعَ لَحِقَه واوٌ مضمومٌ ما قبله ونون مفتوحة أو ياء مَكْسُور ما قبله ونون

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٥١ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٤ .

(٢) بعده في ط ٣١ : « والمذكر والمؤنث في التثنية سواء » .

مفتوحة ، فتكون الواو علامة للرفع كقولك : جاءني مسلمونَ ، والياء المكسور ما قبلها علامة للجرِّ كقولك : مررت بمسلمينَ والنَّصبُ كالجرِّ سواء[1] »[2] .

الشرح : عِبَارةٌ أُخرى في هذا البَابِ وهي أن يُقَال : إذا أردت تَثْنِيَةَ الاسم فافْتَحْ آخِرَهُ وزِدْ فيه ألفًا ونونًا حالةَ الرَّفع، وياءً ونونًا حالةَ الجرِّ والنَّصب، وإذا أردْتَ جَمْعَ السَّلامةِ فضُمَّ آخِرَه وزِدْ فيه واوًا ونونًا حالة الرَّفع ، وزِدْ ياءً ونونًا حالة الجرِّ والنَّصب ، ونون التَّثْنِيَة مكسورة ، ونون الجَمْعِ مَفْتوحٌ في كلِّ حال .

فإن قيل : فقد ادَّعَيْتَ في الأسماء السِّتة أنَّها أُعْرِبَت بالحروف تَوْطِئَةً لمَا يأتي من التَّثْنِيَة والجمع ، فهلاَّ فُعِل فيهما مثْلَ ما فَعَلْتَ في المُفْرَداتِ[3] ، بالواو في الرَّفع ، والألف في النَّصب ، والياء في الجرِّ ؟ . قيل : لو كان كذلك لالتبست التَّثْنِيَةُ بالجمع ، ولا بُدَّ من فَرْقٍ بينهما فقُسِمَت الحروفُ الثلاثة بينهما قِسْمَةً رُوعِيَ فيها حَقُّهُمَا على التَّسْوِيَةِ والتَّعْدِيل ما لا يَكَادُ يُزْدَاد عليها .

واعلمْ أنَّ أوَّل حَرَكَات الاسم الرَّفْعُ ، ولذلك يَسْتَحِقُّه بالتَّجرُّد عن العوامل اللفْظِيةِ وهو أقوى / الحركاتِ وأثْقَلُها ، والنَّصب أخَفُّهَا ، والجرُّ ألْزَمُهَا للاسمِ، ولذلك لا يَدْخُل الفعل ، وكذلك الحروفُ التي هي ٧/ب

---

(١) بعده في ط : « تقول : رأيت مسلمين » .

(٢) ط ٣١ .

(٣) أي : الأسماء الستة ، وقد أشار إلى ذلك ابن الأنباري في أسرار العربية ٤٣ بقوله : « فإن قيل : فلم أعربت الأسماء الستة المعتلة بالحروف وهي أسماء مفردة ؟ ... » . وانظر شرح ابن يعيش ٥١/١ .

أخواتُ الحركات بمنزِلَتِها في الثِّقَل والخِفَّةِ ؛ لأنَّها نتائجُها . وإذْ عَرَفْت ذلك فإنَّ « الألف » أصابَت التَّثْنِيَة حالة الرَّفْع وبقي « الياء » مُشْتَرِكَةً بين التَّثْنِيَة والجمع حالتَيْ الجرِّ والنَّصْب ، تقول : جاءني مسلمانِ ومسلمونَ ، ومررت بمسلمَيْنِ ومسلِمينَ ، ورأيت مسلمَيْن ومسلِمينَ .

فإن قيل : لِمَ أُعطِيَ « الألفُ » التثنيةَ ، و« الواوُ » الجَمْعَ ، ولَمْ يُفْعَل ذلك على العكس ؟ . قيل : لأنَّ « الألف » خفيفٌ و« الواو » ثقيلٌ فَأُعْطِيَ الأخفُّ التَّثْنِية لكثرة الاستعمال ، وبقي « الواو » على الجَمْع .

فإنْ قيل : ما الدّليل على أن التَّثْنِيَة أكثرُ استعمالاً من الجمع ؟ .

قيل : لأنَّ كلَّ جَمْع يتضمَّنُ التَّثْنِيَةَ وليست التَّثْنِيَةُ تتضمَّن الجمعَ ؛ لأنَّ كثيراً من الأسماء يُثَنَّى ولا يُجَاوَزُ إلى الجمع ، وأيضًا فإنَّه ليس كلُّ مُثَنَّى يُجْمَعُ بالواو والنون بل هو مُخْتَصٌّ في أغْلَبِ الأحوال بأُولِي العِلْم من العُقَلاءِ ممَّا يكون اسم عَلَمٍ أو صِفَةٍ : كزيدٍ وعمروٍ ، ومُسْلِم وضاربٍ ، وكلُّ اسمٍ لا يُثَنَّى إلاَّ بالألف والنون ، أو بالياء والنون سواء كان مِمَّا جُمِعَ جَمْعَ السَّلامة أو جَمْعَ التَّكْسِير ، وهذا يدلُّ على أنَّها أكثرُ استعمالاً مِنَ الجَمْع بالواو والنون .

فإن قيل : لِمَ اشْتَرَكَ النَّصْب والجرُّ ؟ . قيل : لاشْتِرَاكِهِما في المعنى ، لأنَّ قولك : مررت بزيدٍ ، معناه : جُزْتُ زيداً ، ويُوَضِّح ذلك أنَّهم جَوَّزُوا العَطْفَ على المجرور بالنَّصْب فيُقال : مررت بزيدٍ وعَمْراً ، ويتبع النَّصْبُ الجرَّ كَمَا ذكرنا من أنَّه أَلْزَم الحركات للاسم ، فكان حَمْلُه عليه أوْلَى من حَمْلِه على المُتَنَقِّلِ .

فإن قيل : ما بَالُ دخولِ « النونِ » على التَّثْنِيةِ والجمعِ ؟ . قيل : قال سيبويه: « إنَّه عِوَضٌ من الحركة والتنوين »[1] ، وخَالَفَهُ أهْلُ الكوفةِ وقالوا : النون زِيدَتْ للفَصْلِ بين التَّثْنِيَة والواحد المَنْصُوب[2] ، وقال آخرون : هي عِوَضٌ من التنوين فقط[3] ، والدليل على ما قاله سيبويه أنَّها تَسْقُطُ في المَوْضِعِ الذي يسقطُ فيه التنوين وهو الإضافة ، وتَثْبُتُ في المَوْضِعِ الذي[4] ثبتت فيه الحركة وهو مع الألف و اللام .

فإن قيل : لِمَ كُسِرَ في التَّثْنِيَة وفُتِحَ في الجمع ؟ . قيل : فَرْقًا بينهما .

فإن قيل : ما الحَاجَةُ إلى الفَصْلِ بين النُّونَيْنِ وصيغة التَّثْنِيَة مُبَايِنَةٌ لصيغَةِ الجمع ؟ . قيل : قد يُشْكِلُ جَمْعُ المَقْصُور في النَّصب والجرِّ بِتَثْنِيَةِ الصَّحيح كقوله تعالى :

﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ (5)

فيقعُ ما قبل ياء الجمعِ مفتوحًا كَمَا في التَّثْنِيَة ، فلولا الكَسْرُ والفَتْحُ في « النون » لالتَبَسَ جَمْعُ المَقْصُور بِتَثْنِيَةِ الصَّحيح .

---

(1) انظر الكتاب ١/١٨ ، والمقتضب ١/١٤٣ ، والجمل ٩ ، والمقتصد ١/١٩٠ ، وأسرار العربية ٥٤ ، وشرح ابن يعيش ٤/١٤٠ .

(2) انظر أسرار العربية ٥٤ ، وشرح الكافية ١/٣١ ، والهمع ١/١٦٤ .

(3) انظر المقتصد ١/١٩٠ ، ونسبه الجرجاني إلى شيخه أبي الحسين محمد بن الحسن الفارسي حيث قال : « وكان الشيخ أبو الحسين يذكر هذا الوجه ، ويذكره مما يُقصد به التقريب والتسهيل ، وإلا فهذه الحالة عائدة إلى الحالة الأولى ...» . ويقصد بالحالة الأولى أن النون فيها عوض عن الحركة والتنوين ، وانظر الهمع ١/١٦٤ ، وشرح الأشموني ١/١٠١ .

(4) في الأصل « التي » .

(5) سورة ص الآية ٤٧ .

فإن قيل : ما المُرَادُ بقولك جَمْع السَّلامَة ؟ فهو ما سَلِمَ فيه نَظْمُ الواحد نحو : المسلمونَ والزيدونَ والضَّاربونَ ، وأمَّا جَمْعُ التَّكْسِير : فهو ما يَنْكَسِر فيه نَظْمُ الواحد نحو : ملائكةٌ ، ورجالٌ ، وسباعٌ ، وحُكْمُه / حُكْمُ الآحَادِ في الإعراب . وفي اسْتِقْصَاء جميع ما يَتَعَلَّقُ بهذا الفَصْل طولٌ ، وفيما ذكرناه كِفَايَةٌ والله وليُّ التوفيق . ٨/أ

[إضافة (كلا)]

قال رحمه الله : « و " كلا " إذا أُضيفَ إلى المُضْمَرِ أُعْرِبَ إعْرَابَ "مسلمان" ، تقول :جاءني كلاهما بالألف في الرَّفْع ، ومررت بكليهما ، [ورأيت كليهما][1] بالياء في الجرِّ والنَّصْب .

ويَسْتَوي الجرُّ والنَّصْبُ في خمسة مواضع : الأوَّل التَّثْنِيَة ، والثَّاني : جمع المذكَّر بالواو والنون ، وقد مَضَى ذِكْرُهما ، والثَّالث : جَمْع المؤنَّث بالألف والتَّاء ، نحو مسلماتٍ ، تقول : جاءني مسلماتٌ ، ومررت بمسلماتٍ ، ورأيت مسلماتٍ ، فيكون لَفْظ النَّصْب كلفظ الجرِّ ، والرابع : ما لا يَنْصَرِف نحو : رأيت أحمدَ ، ومررت بأحمدَ ، والخامس الضَّمير في : أكرمتك ، ورأيتك ، ومررت بك ، وإنَّه ، ولَه ، وكذا الجَمْع[2] أكرمتكم وبكم »[3] .

---

(١) زيادة من ط ٣١ .

(٢) في ط ٣٢ « وكذا الجميع » .

(٣) ط ٣٢ .

الشـرح: اعـلم أن « كِـلاَ » و« كِلْتـا » اسـمـان مَقْصُـوران مُفْرَدَا اللَّفْظِ مُثَنَّيَا المعنى[1] ـ كَمَا أنَّ « كُلاًّ » مُفْردُ اللَّفْظ مَجْمُوع المعنى ـ غَيْرَ أنَّ الِفَهُمَا مُضَافَتين إلى المُضْمَرِ حالَ الجرِّ والنَّصْب حَمْلاً على تَغَيُّرِ ألفاتِ الحروف ، بَيَانُه : أنَّ ألِفَ « إلى » و« على » لا تَتَغَيَّران ما دامتا داخلتين على الظَّاهِرِ تقول : إلى زيدٍ وعلى عمروٍ[2] ، فلمَّا دخلتا على مُضْمَرٍ انْقَلَب ألفهما ياءً نحو : إليه ، وعليه ، فلمَّا شَابَه ألفُ « كِلاَ » [و« كلتـا »][3] ألف « إلى » و« على » جَرَى عليهما حُكْمُهما يَعْني لا يَنْقلِبُ ألفهما مضافتين إلى المُظْهَرِ وإنَّما يَتَغَيَّر حيث يُضافان إلى المُضْمَر كما هو حُكْمُ الحَرفين « إلى » و« على » ، ووجه المُشَابهة أنَّ هـذين الاسْمَين لا يُوجَدَان إلاَّ مُضَافين كما أنَّ الحَرْفين لا بُدَّ لهما من اسم يَدْخُلان عليه ولا يَنْفَرِدان بأنْفُسِهما ، وإنَّما خُصَّ هذا القَلْبُ بالجرِّ ؛ لأنَّ المَحْمُولَ عليهما وهما « إلى » و« على » حَرفا جرٍّ لا حظَّ لهما في غيره ، وتَبِعَه النَّصْب حَمْلاً[4] عليه كما في التَّثْنِيَة والجَمْع تقول : جاءني الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، ورأيت الرجلين كليهما ، والمرأتين كلتيهما .

---

(١) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيين فيرون أن (كلا ، وكلتا) مثنيان لفظًا ومعنًى . انظر الإنصاف ٤٣٩/٢ فما بعدها .

(٢) في الأصل : « عمر » .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) في الحاشية : « يعني قلب الياء في كليهما » .

[مواضع استواء الجر والنصب]

وأمّا جمعُ المؤنّث بالألف والتاء فإنّه يُكسَر في مَوْضِع النَّصْب مع إمْكَانه حَمْلاً للفَرْع على الأصْل ، وأمّا غيرُ المُنْصَرِف فهو ما مُنِعَ التنوين والجرّ لِثقَله باجتماع السَّبَبَين فيه أو تكرُّر الواحد من الأسباب التِّسْعة التي تأتيك[1] في باب ما لا يَنْصرف إن شاء الله تعالى[2] .

وأمّا الضَمائِرُ فإنّ كلّ ضميرٍ منصوبٍ مُتَّصِلٍ إن اتّصل بالاسم فهو مجرور تقول : أكرمْتُك ، فـ « الكاف » في مَوْضع النَّصْب لأنّه مفعول فإذا قُلْت : إكْرامُك ، فـ « الكاف » في مَوْضع الجرّ لأنّه مُضافٍ إليه فيكونُ لَفْظُ الجرّ كلَفْظِ النَّصْب ، وكَذَا إذا دَخَلَتْ على هذه الضمائر الحروفُ النّاصبة والجارّة فتَجِدُها مُسْتَوِيَةً حالَتَيْ الجرّ والنّصب، تقول : إنّه خارجٌ ، فـ « الهاء » في مَوْضع النَّصْب لدُخُول « إنَّ » / عليه بدليل أنّك تقول : إنّ زيدًا خارجٌ ، فإذا قُلْت : المالُ له ، فـ « الهاء » في مَوْضع الجرّ لدخول اللاّم الجارّة عليه بدليل أنّك تقول : المالُ لزيدٍ ، وكذلك سائر الضمائر نحو : إنّهما ، ولهما ، وإنّكما ، ولَكُمَا ، وإنّها ، ولها ، وإنّكم ، ولَكُم ، يستوي لَفْظُ المَنْصُوب والمَجْرور كما ترى .

٨ / ب

فإن قيل : هل يَتْبَعُ النَّصْبُ الجرَّ في جميع هذه المواضع الخَمْسَة أمْ يختلف الحكم في ذلك ؟ . قيل : لا ، بل يختلف فإنّ النَّصْب يَتْبَعُ الجرَّ

(١) في الأصل : « يأتيك » .

(٢) انظر ص ٤٢ .

في التَّثْنِيَةِ ، والجَمْعِ بالواو والنون ، وبالألف والتاء لمُلاَزَمَةِ الجرِّ للأسماء وقد ذَكَرْنَاه[1] ، وأمَّا في باب ما لا يَنْصَرِف فإنَّ الجرَّ يَتْبَع النَّصب لخِفَّة حَرَكَة النَّصْب وهو في مَوْضِعٍ يحتاج إلى التَّخْفيف فلا بُدَّ مِنْ أنْ يُنْصَب في مَوْضِعِ الجرِّ[2] .

وأمَّا الضمائرُ فالاسْتِواءُ فيها اشْتِرَاكٌ لا يَتْبَع أحدهما صاحبه لاشتراك المَعنَى وقد ذكرناه .

فإنْ قيل : لِمَ دخلت[3] هذه « اللاَّمُ » مكْسورةً على المُظْهَرِ ومفتوحةً على المُضْمَر ؟ . قيل : الأصْلُ في كلِّ حَرْفٍ جاءتْ على حَرْف واحدٍ - نحو : واو العَطْفِ ، وفَائِهِ ، وهمزة الاسْتِفْهام ، ولام الابْتِداء - أنْ تُبْنَى على أخَفِّ الحركات التي هي الفَتْحَةُ إلاَّ أنَّ هذه « اللاَّم » كُسِرت مع المُظْهَرِ فَرْقًا بينها وبين لام الابْتِدَاء ، وذلك قولُك في المُلْكِ : إنَّ فُلاَنًا لِهذا ، أي : في مُلْكِه ، وإنَّ فُلاَنًا لَهذا ، أي : هو هذا، فلو فَتَحَها في المَوْضِعين لالْتَبَسَ مَعْنَى المُلْكِ بمعنى الابتداء فلذلك كُسِرَتْ مع المُظْهَرِ ، وبَقِيَت[4] مع المُضْمَرِ على حالها .

[الأفعال الخمسة]

قال رحمه الله : « ومنْ قِيَام الحرفِ مَقَام الحَرَكَة « النون » الذي بعد ألِفِ ضَمِير الاثنين ، و« وَاوِ » ضمير جماعة الذُّكور ، و« ياء »

(١) انظر ص ٢٩ .

(٢) يقصد : فلا بد من جرّه بالفتحة ، وهي علامة النصب .

(٣) في الأصل : دخل .

(٤) في الأصل : بقي .

ضمير المؤنّث في قولِكَ : تَفْعَلان ويَفْعلان ويفعلون وتَفْعلون وتَفْعلين ، فإنّه علامة الرَّفع تَسْقط في النَّصب ، والجَزْم [1] ، تقول : لَمْ يفعلا ولن يَفْعلا[2] »[3] .

الشرح : اعلم أنَّ اتصالَ هذه الضمائرِ يَمْنَعُ الفِعْل مِنْ أنْ يَتَغيَّر آخِرُه بِمَا يُوجِبُه الإعْراب ولا يُخْرِجُ الفعل باتّصالها به من كونه مُضارعًا فأدّت الضَرُورة إلى أنْ يُؤتى بحرْفٍ يقوم مقام الإعْراب وهو « النون » الذي يُجْعَل ثُبُوتُه علامةً للرَّفْع وسُقُوطه علامةً للنَّصْب والجزم ، ومعنى قوله : « ومنْ قيامِ الحرْف مقام الحركة » أي ومن جُمْلَةِ المَوَاضع التي يقوم الحَرْفُ فيها مقَامَ الحركةِ هذا المَوْضعُ يعني هذه الأمْثِلة الخَمْسَة يكون « النون » فيها علامةً للرَّفع كَمَا أنَّ الواو والألف في الجَمْع والتَّثْنِيَة علامةٌ للرَّفع .

فإنْ قيل : لِمَ جُعل هذه « النُّونُ » علامةَ الإعرابِ دون سائرِ الحروف ؟. قيل : لقُربِها من حروف اللّين لما فيها من الغنّة ، وذلك أنَّ أوْلى ما يُجعل علامة الإعراب حروف اللّين[4] ؛ لأنها / أخواتُ الحركات كما ذكرنا[5] ، لكن لمّا كان في زيادتها ها هنا كُلْفَةٌ وبَشَاعةٌ زيدَ ما هو أقْربُ مِنْها من سائرها وهو « النّون » . 9/أ

---

(١) بعده في الأصل : « والنصب » وهو مكرر .

(٢) بعده في ط ٣٢ : « ولم يفعلوا ، ولن يفعلوا ، ولم تفعلي ، وكذلك الباقي » .

(٣) ط ٣٢ .

(٤) انظر أسرار العربية ٣٢٤ .

(٥) انظر ص ٣٧ .

فإنْ قيل : لِمَ تَثْبُتُ في الرَّفع ، وتَسْقُطُ في الجَزْمِ والنَّصْب ؟ .

قيل : أمَّا الرَّفع فإنَّه أوَّل حركات الكلمة فَثُبُوتُه في أوَّل أحواله أوْلى ؛ لأنَّ السُّقوط فَرْعٌ على الثُّبوت ، وأمَّا النَّصب والجَزْم فَيَسْتَوِيان كَمَا يَسْتوي الجرُّ والنَّصب في التَّثْنِيَة والجَمْع ؛ لأنَّ الجَزْم في الأفعال نَظِير الجرِّ في الأسماء .

واعْلَمْ أنَّ « النُّون » في فِعْل جماعة المُؤنَّث وهو (فَعَلْنَ) و (يَفْعَلْن) عَلاَمة الجَمْع بالاتِّفَاق ، وهو اسم مُضْمَرٌ عند أكثرهم[1] ، أمَّا (فَعَلْن) فهو ماضٍ لا كَلاَمَ فيه ، وأمَّا (يَفْعَلْن) فَبُنِيَ حَمْلاً [2] على الماضي ، فـ « النُّون » فيه حُكْمُهُ ألاَّ تُحْذَفَ حيث تُحْذَفُ « النون » التي جاءتْ عَلاَمةً للرَّفع في الأمْثِلة الخَمْسَةِ ؛ لأنَّها حَرْفٌ جُعِلَ علامةَ الإعْرابِ ، وذلك اسمٌ مُضْمَرٌ مُتَصِلٌ مَرْفُوعٌ بِمَنْزِلةِ « التَّاء » في (فَعَلْتُ) ، و « الواو » في (يَفْعلون) مِثْلُ ذلك في القرآن قوله عزَّ وجل : ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾[3] « النون » ثابتٌ في (يَعْفُون) لأنَّه (يَفْعُلْنَ) من « العَفْو » فـ « النّون » فيه ضميرُ جماعةِ المُؤنَّث ، ولو كان (يَفْعَلُون) لَسَقَط « النون »[4] .

---

(١) خلافًا للمازني ، انظر البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٢٧٠ ، ومغني اللبيب ٤٤٩ .

(٢) في الحاشية : « ووجه المشابهة أنَّه فعلٌ والماضي فعل ، واتصلت به نونٌ كما اتصلت بالماضي ، وإذا جاز أن يُعرب المضارع مع أن الأصل فيه البناء حملاً على الاسم فلأنْ يجوز فيه البناء مع أنَّه الأصل فيه حملاً على الفعل أوْلى » .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٣٧ .

(٤) انظرها مفصلة في شرح قطر الندى ٤٥ .

فصل

مَسْألَةٌ في الفَرْق بَيْن حروف التَّثْنِيَة والجَمْع وبين هذه الضَّمائر : اعْلَمْ أنَّ « الألف » في (يَضربان)ضَميرُ الفاعل المُثَنَّى بمَنْزِلة أنْ تقول : (يَضْرِبُ الرجلان)، و« الواو » في (يضربون) ضِميرُ الفاعل المَجْمُوعِ بمَنْزِلَة أنْ تقول[1] : (يَضْرِبُ الرِّجال) ، و« الياء » في (تَضْرِبين) ضَميرُ الفاعل المُؤنَّثِ بمَنْزِلة أنْ تقول : (تَضْرِبُ أنْتِ) ، وأمَّا « الألف » و« الواو » و« الياء » في (ضَارِبان) و (ضَارِبُون) و (ضَارِبين) فإنَّها ليْسَتْ بأسماءٍ مُضْمَرةٍ كما في الأفْعال وإنَّما هي علاماتُ التَّثْنِيَة والجَمْع .

وحروفُ الإعرابِ عند سيبويه بمَنْزلة « الدَّال » مِنْ (زَيْدٍ)[2] ، والإعْرَابُ مُقَدَّرٌ فيها كما في الأسماء المَقْصُورةِ ، وقد ذَكَرْنا ذلك في مَوْضِعِهِ[3] .

والفِعْلُ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ بِدَليل أنَّه لو كان قَوْلُنا (يَضْرِبان) تَثْنِيةُ الفِعْل لجَازَ أيضاً أنْ تقول : زيدٌ يَضْرِبان ويَضْرِبُون إذا حَصَلَ مِنْهُ ضَرْبَان أو ضَرْبَاتٌ ، فلمَّا لم نَقُلْ ذلك دَلَّ على أنَّ « الألف » و« الواو » ضمير المُثَنَّى والمجموع لا تَثْنِيةُ الفِعْل وجَمْعُه فاعْرِفْ هذا الفَرْقَ .

---

(١) في الأصل : « يقول » .

(٢) انظر الكتاب ١/١٣ ، والمقتضب ٢/١٥١ - ١٥٢ ، وشرح الكافية ١/٣٠ .

(٣) انظر ص ٢١ .

[الفعل المضارع المعتل الآخر]

قال رحمه الله : « ومن ذلك حروف[1] اللّين في الفعلِ المُعْتَلِّ الآخِرِ فإنّها تَثْبُتُ سَاكِنَةً في الرَّفْعِ كقولك : هو يَغْزُو ويَرْمي ويَخْشَى، وتَسْقُطُ في الجَزْم سُقُوطَ الحَرَكَةِ نحو : لَمْ يَغْزُ ، / ولم يَرْمِ ، ولم يَخْشَ ، ٩ / ب ويتحرّكُ الواوُ والياءُ في النّصب نحو : لَنْ يَغْزُوَ ، ولَنْ يَرْمِيَ ، فتبقى الألف ساكنةً في النَّصْب مِثْلَها في الرَّفْع نحو : لَنْ يَخْشَاها ، لامْتِنَاعِها عن الحركة »[2] .

الشرح : تَلْخِيصُ هذا المَعْنى أنْ يُقَال : إنَّ هذه الحروف سَاكِنَةٌ في الرَّفْع ، ساقِطَةٌ في الجَزْم ، مُتَحرِكَةٌ في النَّصْب إلاّ « الألف » لامْتِنَاعِهَا منَ الحركة .

فإنْ قيل :ما مَنَعَكَ أنْ تقولَ : هو يَغْزُوُ أو يَرْمِيُ في الرفع كما تقول : هو يَطْلُبُ ويَضْرِبُ ؟ . قيل : القياس على ما قُلْتَ إلاّ أنَّ حركة الرَّفْعِ في « الواو » و « الياء » في ذلك مُسْتَثْقَلَةٌ ، فَبَقِيَا ساكنين ، وأمّا في النَّصْب فَتُحركُهما لِعدَمِ هذا الاسْتِثْقَال .

فإنْ قيل : لِمَ تَسْقُطُ هذه الحروفُ في الجَزْم ؟ . قيل : يُمْكِنُ أنْ يُقَال : إنّما يُوجِبُ سُكونُ الكلمة حقّه أنْ يَحْذِفَ الحركة أو ما يَقُوم مَقَامها ، فلمّا لَمْ يجدْ شيئًا منها حُذِفَ الحرفُ المعتل ؛ لأنّه كالقائم مَقَامَ الحركة [بخلاف ما][3] صنع في الكتاب صَرِيحًا بقوله :

---

(١) في ط ٣٢ : « حروف المدّ واللّين » .

(٢) ط ٣٢ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام ، وقد أشار الناسخ إلى ذلك في حاشية الأصل ولم تتضح لرداءة التصوير .

« ومِنْ ذلك حروف اللين » يَعْني : ومن جُمْلةِ قيامِ الحرْفِ مَقامَ الحَرَكةِ .
والدّليل أنَّ هذه الحروف لا تكون[1] قائِمةً مقام الحركة صَرِيحًا هو أنَّ كلَّ واحدٍ منها لامُ الكلمة بمَنْزِلةِ « الدَّال » من(زيدٍ) فكما لا يُقَال في الاسم الذي في آخِرِه أَحَدُ هذه الحروف كعصا والقاضي إنَّه حَرْفٌ يَقُوم مَقَام الحركة كذلك هاهنا، على أنَّ هذا الحَرْفَ يتحرَّكُ حالة النَّصب كما يتحرَّكُ الصَّحيح ، فلو كان هذا قائمًا مقام الحَرَكةِ لَمَا اجْتَمَعَ الأصيلُ [2] وما يَنُوبُ مَنَابَهُ[3] معًا ، وإذا كان كذلك فقد ثَبَتَ أنَّ هذه الحروفَ لا تكونُ[4] قائمةً مقامَ الحركةِ صَرِيحًا بمنْزِلَةَ « النُّون » في الأمثلة الخمسة ، بل هيَ كَمَا قُلْنَا إنَّها تُشَابِهُ ما يقوُمُ مَقَام الحركة في هذا الحُكْمِ ، ويُؤيِّدُ ذلك إعَادَتُها عند الجَازِمِ والأمر حيث وُجِدَ ما يَقُوم مَقَام الحركة نحو : يَغْزوان ، ويرميان ، فيقول : لَمْ يَغْزُوا ، ولم يَرْمِيَا ، واغْزُوَا ، وارْمِيَا ، بإثْبَاتِ « الواو » و« الياء » لأنَّ « النُّون » قائِمُ مَقَام الحركةِ فَحُذِفَ في الأمْرِ وعند الجازمِ وبَقِيَ « الواو » و« الياء » على حَالِهِمَا فاعْرِفْ ذلك ، وقيل إنَّما حَذَفَ هذه الحروف في الجَزْمِ لِكَيْ لا يَلْتَبِسَ حالةُ الرَّفْعِ بحالةِ الجَزْمِ[5] .

---

(١) في الأصل : « يكون » .

(٢) في الحاشية : « أي : الحركة » .

(٣) في الحاشية : « أي : حروف العلّة في : يرمي ويغزو ويخشى » .

(٤) في الأصل : « يكون » .

(٥) ذكر أبو حيان في كتابه « النكت الحسان في شرح غاية الإحسان » ص ٣٩ : « وأمّا في هذه الأفعال ، فالألف والياء والواو ، إنما هي لام الكلمة ، وعلامة الرفع ضمة مقدرة فيها ، فلما دخل الجازم حذفت تلك الضمة المقدرة فالتبس المجزوم بالمرفوع فحذفت هذه الحروف لأجل الالتباس » . وانظر الهمع ١٧٨/١ .

[الأسماء المعربة]

قال رحمه الله : « واعْلَمْ أنَّ الأسماءَ على ضَرْبَيْن : مُعْرَبٌ ومَبْنيٌّ ، فالمُعْرب على ضَرْبَيْن : مُنْصَرِفٌ وغير مُنْصَرِف ، فالمُنْصَرِفُ ما دَخَلَهُ الجرُّ مع التنوين[1] ، وغير المُنْصَرِفِ ما لَمْ يَدْخُلْه الجرُّ مع التنوين ، وكان في مَوْضِعِ الجرِّ مَفْتوحًا[2] »[3] .

الشرح : قيل في حَدِّ المُعْرَبِ: هو ما اختلف آخِرُه باختلافِ العَوَامل[4] .

والمَبْنيُّ : ما لَزِمَ وَجْهاً واحِداً فَلَمْ يَخْتَلِف باختلاف العوامل[4] .

وليس هذان الحَدَّان بجَامِعَيْنِ لجميع ما يَدْخُلُ تحت لَفْظَةِ / ١٠/أ المُعْرَبِ والمَبْنِيِّ ؛ لأنَّ في المُعْرَبِ ما لا يَخْتَلِفُ آخرهُ باختلاف العوامل نَحْوَ : المَقْصُور المُعْرَب كَـ (عصًا) والذي في آخِرِه « ياءٌ » نَحْو (القاضِي) وما أشْبَهَهُ ؛ لأنَّه لا يَخْتَلِفُ آخِرُه باختلاف العَوَامِلِ حَالَةَ الرَّفْعِ والجرِّ .

وأمَّا المَبْنِيُّ ففيه ما لا يَدْخُلُه عَامِلٌ حتى لا يختلف لفظًا فَيُعْرَفَ عند ذلك أنَّه مَبْنِيٌّ ، وذلك نحو : الأمْرُ[5] ، والحُرُوف ، فإنَّ

---

(١) بعده في ط ٣٢ : « نحو : زيدٍ » .

(٢) بعده في ط : « نحو : مررت بأحمدَ » .

(٣) ط ٣٢ .

(٤) ونحوه عند الزجاجي في الجمل ٢٦٠ ، والجرجاني في شرح الجمل ١١ .

(٥) أي : فعل الأمر .

الأَمْرَ لا يَدْخُلُه عَامِلٌ ، والحَرْف لا عَامِلَ له ، والحدُّ يَنْبَغِي أنْ يَدْخُلَ فيه جَمِيعُ ما هُوَ مِنْهُ ويُخرِجُ مِنْه ما ليس مِنْه .

وإذا كانَ كَذَلِكَ فلا بُدَّ من إدْرَاج لَفْظَةِ (التَّقْدِير) عند تَحْدِيد الإعْرَابِ والمُعْرَبِ ، وذلك قَوْلُنَا : المُعْرَبُ ما اختلف آخِرُه باخْتِلاف العَوامِلِ لَفْظًا أو تَقْدِيرًا[1] ، والمِبْنِيُّ : ما كان آخِرُه على وَجْهٍ مَخْصُوصٍ لا لِعَامِلٍ ، ويُمْكِنُ أنْ يُقَال : المُعْرَبُ : هو ما يكون آخِرُه على وَجْهٍ مَخْصُوصٍ من الحَرَكةِ والسُّكون أو ما يَنُوبُ مَنَابَها لعَامِلٍ لَفْظِيٍّ أو مَعْنَوِيٍّ ، وهذا الحدُّ شَامِلٌ للأسماء والأفعال المُعْرَبَةِ بالحركة والسُّكون ، وبالحروف ، وبِمَا لا يَظْهَرُ فيه الإعْرَابُ ، ويَدْخُلُ فيه ما ليس له عَامِلٌ لَفْظِيٌّ كالمُبْتدأ وخَبَرِه ، والفعل المضارع حَالَةَ الرَّفْع فَتَأمَّلْ ذلك تَعْرِفْه .

[الممنوع من الصرف]

فإن قيل : لِمَ جُعِلَتْ علامَةُ غير المُنْصرِفِ امْتِنَاعُ دُخُول التنوين والجرِّ ؟ قيل : لأنَّ الاسم مَتَى اجْتَمَعَ فيه سَبَبَان من الأسْبَابِ التِّسْعَةِ أوْ تَكَرَّرَ فيه سَبَبٌ ، كلُّ سَبَبٍ ثَانِيَ أصْلٍ ثِقَلَ ، وشَابَه الفِعْل فمُنِعَ التَّنوين والجرَّ ؛ لأنَّهما لا يَدْخُلان الفِعْلَ .

فإن قيل : وما تِلْكَ الأسْبَابُ ؟ قيل : هي : وزنُ الفعل ، والصِّفَةُ ، والألفُ والنونُ المضارعتان لألفَيْ التَّأنيث ، والعَدْلُ ، والتَّأنيثُ ، والجَمْعُ ، والعُجْمَةُ ، والتَّعريفُ ، والتَّرْكِيبُ ، وتَتَبَّعْتُ بذِكْرِ هذه الأسْباب مُرَتَّبَةً

---

(1) ونحوه عند الزمخشري في المفصل ٢٧ ، وانظر كذلك شرح ابن عقيل ١/٢٨ ، وشرح قطر الندى ١٦ .

كَمَا أَوْرَدَهَا في الكتاب ، وقد ذَكَرَ المُرَادَ بِكُلِّ واحدٍ منها كَمَا تَعْرِفُه إنْ شاء الله .

أمَّا المُرادُ بـ (وَزْنِ الفعل)[1] : أنْ يكون الاسمُ على وَزْنٍ يَخْتَصُّ بالفعل أو يَغْلِبُ عليه . فالمُخْتَصُّ به نحو (فُعِل) لأنَّه لا يكون في الأسماء ، والغَالِبُ نحو (أَفْعَلُ) فإنَّه ممَّا يَكْثُرُ في الفعل ، ويقلُّ في الاسم .

والمُرَادُ بـ (الوَصْفِ)[2] ظَاهِرٌ : وهو أنْ يكون الاسم مُشْتَقًّا مِنْ مَعْنًى ويكونُ مع ذلك مَوْضُوعًا على أنْ يَجْرِيَ على الشَّيْءِ تَبَعًا له كَأَحْمَرَ وأَصْفَرَ ، وهما مُشْتَقَّان من الحُمْرَةِ والصُّفْرةِ ، ثم إنَّك تُجْرِيهما على مَوْصُوف ، كَقَوْلِكَ: هذا ثَوْبٌ أحمرُ وأصفرُ . والمُرَاد بـ (الألف والنون) : كلُّ ألف ونون كانتا زائدتين في الاسم ، ثُمَّ امتنع دخول تاء التَّأنيث عليهما ، ومِثَالُ ذلك : الألف والنُّون في (سَكْران) و (عَطْشان) وكذا كُلُّ (فَعْلان) مُؤَنَّثه (فَعْلَى) ، وكذلك الألف والنون في الاسم العَلَم إذا عُلِمَ زِيَادَتهما نحو : (سَعْدَان) و (مَرْوَان) ، لا يَجُوز دُخُول تاء التَّأنيث على شَيْءٍ من ذلك ، أمَّا بَابُ (سَكْران) فَيَمْتَنِعُ[3] دُخُول « تاء » التَّأنيث عليه مِنْ حَيْثُ إنَّهم استأنفوا للمؤنث صيغَةً وهي (فَعْلى) لقولهم : (سَكْرَى) في مُؤَنَّث (سَكْران) وأمَّا بَابُ (مَرْوان) و (عُثْمان) فلا يدخلُ تاء التأنيث عليه ؛ / لأنَّه لا ١٠/ب يَحْتَاجُ إلى الفَرْقِ فيما هُوَ اسمٌ غيرُ صِفَةٍ بين المُذكَّر والمُؤَنَّث[4] .

---

(١) انظر التخمير ١/ ٢٢٠ ، وشرح ابن يعيش ١/ ٦٠ .

(٢) انظر تعريف الوصف في التخمير ٢/ ٨٧ ، والإيضاح ١/ ٤٤١ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) ونحوه في شرح الجمل ١٨ .

والمُرَاد بـ (العَدْلِ)[1] : أنْ يكونَ للاسم صيغةٌ في الأصْلِ فَتَعْدِلُه عنها إلى صيغةٍ أُخْرَى كقولك : عُمَرَ ، وزُفَرَ ، والأصْلُ : عَامِرٌ ، وزَافِرٌ .

والمُـرَاد بـ (التَّـأنيث):أن يكونَ الاسمُ مَـوْضُـوعًـا [للتـأنيث][2] كسُعَادَ، ومَـرْيَمَ، أو يكون في الاسم علامةُ التَّأنيث لا يجوزُ حَذْفُها كالتَّاء في : طَلْحةَ ، وَحَمْزَةَ .

والمُرَاد بـ (الجَمْع): أنْ يكونَ بصيغةٍ مختَصّةٍ بالجَمْع فلا يجيءُ واحدٌ[3] بتلك الصِّيغة نحو : مساجد ، ومصابيح .

والمُرَاد بـ (العُجْمَةِ)[4] : أنْ يكون الاسمُ أعْجَمِيًّا ولا يكون مِنْ أوْضَاع اللُّغة العربيَّة كإسماعيل وإبراهيم ، ويَنْبَغي أنْ يُعْلَمَ أنَّهُ لا يكون للعُجْمَةِ مَدْخَلٌ في هذا البَابِ حتَّى يكون في الأسْمَاءِ الأعْلامِ ، فإنْ كانَ في الأسماء الأجْنَاسِ كاللِّجَام ، والفِرِنْدِ لَمْ يكن لها تَأثِيرٌ في حديث مَنْعِ الصَّرْفِ .

والمُرَاد بـ (التَّعْرِيف) في هذا البَابِ : أنْ يكونَ الاسم عَلَمًا قَدْ وُضِعَ لشَيْءٍ بِعَيْنِهِ (كزيدٍ ، وعمرٍو) .

والمُرَاد بـ (التَّرْكيب) : أنْ تَضُمَّ اسْمًا إلى اسمٍ فَتَجْعَلَهُمَا بمَنْزِلَةِ اسمٍ واحدٍ كقولهم : حَضْرَمَوْتَ ، وبَعْلَبَكَّ ، فهذه عبارات الشَّيْخِ رحمه الله .

---

(١) ذكر ابن يعيش في شرحه ٦١/١ تعريفًا للعدل حيث قال « أمَّا العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير » .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) أي : لا يوجد في المفرد ما يكون على وزن هاتين الصيغتين .

(٤) انظر تعريف العجمة في الإيضاح في شرح المفصل ١٤٦/١ .

فإنْ قيل : لِمَ انْفَتَح غيرُ المُنْصَرِفِ في مَوْضِعِ الجرِّ[1] ؟. قيل : حَمْلاً للثَّقيل على الخَفيف إذْ هُوَ مَوْضِعٌ يَحْتَاج إلى التَّخْفيف ، والتَّسْكينُ حَالُ بِنَاءٍ وَضَعْفٍ ، فالسُّكون في مكان الحَرَكَةِ القَوِيَّةِ إجْحَافٌ في الكلمة ، فَحُمِلَ عَلَى الحَرَكةِ لذلك ، ويُمْكِنُ أنْ يُقَال[2] : إنَّ غَيْرَ المُنْصَرِفِ يُشَابِهُ الفِعْلَ في أنَّهُ ثَاني الاسم الأعَمِّ الذي هُوَ «شيءٌ» باجْتِمَاع السَّبَبَيْن فيه كَمَا أنَّ الفِعْلَ ثاني الاسم من وَجْهَيْن : أحَدُهما : أنَّه مُشْتَقٌّ منه[3]، والثَّاني: أنَّ الأفْعَال أخْبَارٌ عن الأسامي ، ولا بُدَّ من إعْقَالِ المُخْبَرِ عَنْهُ أوَّلاً حتى يجوز الإخْبَارُ عنه ، وإذا كان كذلك فإنَّ في الأفْعال ما يَسْتوي فيه الجَزْم والنَّصْب كَمَا ذَكَرْنَا في الأمْثِلَةِ الخَمْسَةِ[4] فَحُمِلَ على الفِعْل في هذا الحُكْمِ [5] أيضًا ، كَمَا حُمِلَ عليه لذَلِكَ في امْتِنَاع الجرِّ والتنوين إذْ كان الجرُّ في الأسماء بمَنْزِلَةِ الجَزْمِ في الأفْعال ، وفي الفَتْحَةِ في مَوْضِع الجرِّ اخْتِلافٌ بَيْنَهم في أنَّها حَرَكَة إعرابٍ أمْ بِنَاءٍ ؟[6] .

---

(١) في الحاشية : « يعني : لِمَ لم يسكّن في موضع الجرّ ؟ » .

(٢) انظر هذه المسألة في أسرار العربية ٣٠٩ ، وشرح الكافية ٣٦/١ .

(٣) في الحاشية : « وذلك أن الفعل مشتق من المصدر ، والمصدر اسم » .

(٤) انظر ص ٣٥ .

(٥) في الحاشية : « يعني : في كون الاسم منصوبًا حالة الجرّ » .

(٦) ذهب الأخفش والمبرد والزجاج إلى أنها مبنيّة خلافًا للجمهور ، انظر « ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٢ ، وشرح ابن يعيش ٥٨/١ ، وشرح الكافية لابن الرضي ٣٨/١ .

وقد رد محقق كتاب المقتضب نسبة هذا الرأي للمبرد كما في المقتضب١٧١/٣.

فصل

اعْلَمْ أنَّ هذه الأسْبَابَ التي اعْتَبَرْنا في باب (مَنْعِ الصَّرْف) كُلُّها فُرُوعٌ على الأصْلِ ، وذلك أنَّ الاسمَ الذي هُوَ « شَيْءٌ »[1] هو أوَّلُ الأسماء عندهم وأعمُّ العَامِّ ، ولذلك يَقَعُ على المَوْجُودِ والمَعْدُومِ والقديمِ[2] ـ تعالى ـ والمَعَانِي والذَّوات ، والأسْبَابُ التي عَدَدْنَاها فُرُوعٌ عليه وثَوَانٍ له ، بَيَانُ ذَلِكَ أنَّ «الشَّيْءَ» مُذَكَّرٌ والتَّأنيث فَرْعٌ عليه ، وهو نَكِرَةٌ والتَّعْرِيفُ فَرْعٌ عليه ، وهو عَرَبِيٌّ والعُجْمَةُ فَرْعٌ عليه ، وهو مُفْرَدٌ والجَمْعُ فَرْعٌ عليه ، وهو غَيْرُ مَعْدُولٍ والعَدْلُ فَرْعٌ عليه ، وهو غَيْرُ صِفَةٍ والوَصْفُ فَرْعٌ عليه ، وهو غَيْرُ مُرَكَّبٍ والتَّرْكيبُ فَرْعٌ عليه ، وليس هو على وَزْنِ الفِعْلِ وَوَزْنُ الفِعل فَرْعٌ عليه، وليس فيه زِيادَةُ الألف والنُّون فَرْعٌ عليه، فَعَرَفْتَ / بذلك فَرْعِيَّةَ هذه الأسْبَاب . ١١ / أ

فإن قيل : هَلاَّ مَنَعْتَ الصَّرْفَ لوُجُودِ فَرْعٍ واحدٍ ؟ . قيل : [لا][3]؛ لأنَّه لا يُخْرِجُهُ الفَرْعُ الواحد بانْفِرادِه عن الأصْلِ[4] حَتَّى يَجْتَمِعَ فيه إثنان فَيَغْلِبَا عليه بِتَغَيُّرِ حَالِهِ لاجْتِمَاعِ الثِّقْلَيْنِ فيه ، ولذلك لا يَلْتَفِتُون إلى أشْيَاءَ كثيرة يُمْكِنُ عَدُّهَا مِنْ فُرُوعِ هذا البَاب نحو : التَّثْنِيةِ ، والجَمْعِ الذي ليس على وَزْنِ « مَفَاعِلَ » ، والتَّأنيث غير اللاَّزِمِ

(١) انظر تعريف « الشيء » في الكتاب ١/٢٢ و ٣/٢٤١ ، والتاج في « شيء » .

(٢) انظر تعريف « القديم » في كتاب التعريفات للجرجاني ١٧٢ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام وأجاز الكوفيون منع الصرف لسبب واحد . انظر المفصل ٢٨ ، والتخمير ١/٢٢٢، وشرح ابن يعيش ١/٦٨-٦٩ .

(٤) لأن الأصل في الاسم الصرف .

نحو (ضاربة) على هذا كثير ؛ لأنّه ليس لهَا نِهايَةُ التَّأثِيرِ في الفَرْعيَّة بِخلافِ ما يُعَدُّ مِنَ الأَسْبابِ التِّسعَةِ ؛ لأنَّ لكلِّ واحدٍ غاية التَّأثِيرِ في كَوْنِهِ فَرْعًا ، فلذلك لا يَكْفِي السَّبَبُ الواحِدُ في امتناع الصَّرْفِ لِمِثْلِ هذه العِلَّةِ ، وقد بَسَطْنَا الكلام في هذا الفَصْلِ ليكون مُقَدِّمَةً وتَنْبِيهًا لِمَنْ يَتَمَنَّى الوُقُوفَ على ما أَوْرَدَ رحمه الله من الفَوَائِدِ على طَريق الإِجْمَالِ والله وَلِيُّ الكِفَايَةِ .

قال رحمه الله : « وجميع ما لا يَنْصَرِفُ أحدَ عشرَ : خَمْسَةٌ لا تَنْصَرِفُ مَعَ أَنَّها نكرةٌ وهي : (أَفْعَلُ) صِفَةً نحو : أحمرَ ، و (فَعْلَانُ) مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَى) نحو : سَكْرَان وسَكْرَى ، والصِفَةُ المَعْدُولَةُ نحو : [مثنى و][1] ثُلاثَ ورُبَاعَ ، كقول الله تعالى : ﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾[2] فَمَثْنَى وثُلاث ورُبَاع صِفَاتٌ لأجْنِحةٍ مَعْدُولَةٌ عن اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وثلاثة ثلاثة[3] ، وكذا جميع الأعداد المَعْدُولَةِ »[4] .

الشرح : اعلم أنَّ هذه الأشياءَ التي لا تَنْصَرِفُ على قسمين : أحدُهما ما لا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفةِ والنَّكِرَة ، والآخرُ : ما لا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفةِ ويَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ .

---

(١) زيادة من ط ٣٣ .

(٢) سورة فاطر الآية ١ .

(٣) بعده في ط « وأربعة أربعة » .

(٤) ط ٣٣ .

فالأوّلُ منها : ما بدأ به في الكتَابِ ، وهي خَمْسةُ أنواعٍ : أوّلُها : ما فيه وَزْنُ الفِعْلِ والوَصْفِ نحو : أحْمَر ، وأصْفَرَ ، وأسْوَدَ ، وأبيَضَ ، هذه نَكِراتٌ كَمَا لا يَخْفَى .

والثّاني : سَكْرَانُ ، وغَضْبَانُ ، وعَطْشانُ الألف والنون فيها زائدتان ؛ لأنّه من (سَكِرَ ، وغَضِبَ ، وعَطِشَ) فهذا سَبَبٌ واحدٌ ، والثّاني : الوصْفُ . والثّالث من الخَمْسةِ : الصِّفةُ المَعْدُولَةُ ، ولَقَبُه يَتَضَمَّنُ بَيَانَ السَّبَبَيْنَ . وقد يَجِيء في بعض النُّسَخِ « ومِنْ ذلك (أُخَرَ) كقولك : مررت بنسوةٍ أُخَرَ »[1] ، وقيل في عِلّةِ امْتِنَاعِ صَرْفِهِ : إنّه صِفَةٌ مَعْدُولَةٌ عن الألف واللاّم[2] .

قال ابن الورّاق[3] : « ونَعْنِي بالعَدْلِ : العُدُولُ عمّا يُوجِبُه اسْتِعْمَالُ أخَواتِها وهِيَ : الأصْغَرُ ، والأكْبَرُ ، والأفْضَلُ ، يُسْتَعْمَلُ مَعَ الألف واللاّم كَمَا تَرَى ، وكذلك تقول في صِفَةِ المُذكّرِ والمُؤنّثِ (الآخَرُ) و (الأُخْرَى) كَمَا تقول : الأفْضَلُ ، والفُضْلَى ، وكذلك البَوَاقِي »[4] . وقد بَسَطَ ابن الورّاق القَوْلَ في تَقْرِيرِ هذا المَعْنَى إلاَّ أنَّ هذا المَوْضِعَ لا يَحْتَمِلُ سِوى ما ذكرناه .

---

(١) ط ٣٣ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٢٢٤ ، والمقتضب ٣/٣٧٦ ، و « ما ينصرف وما لا ينصرف » ٤٠ ، وشرح الكافية للرضي ١/٤٢ ، وقيل في سبب منع (أخر) من الصرف أنها معدولة عن : أُخَرَ من . انظر المصادر السابقة .

(٣) هو محمد بن عبدالله أبو الحسن الوراق النحوي عالم بالنحو وعلله ، وكان بغداديًا ، وصنّف في النحو كتبًا حسانًا ، منها كتاب علل النحو ، وكتاب الهداية في شرح مختصر الجرمي ، توفي سنة ٣٨١ هـ . انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣/١٦٥ ، وبغية الوعاة ١/١٢٩ .

(٤) انظر كتابه في تعليل النحو لوحة ٦٨ أ بتصرف ، ولدى مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ميكروفيلم منه بخط مغربي غير واضح برقم ١١٩٠ .

فصــل

فإن قيل : ما تعني بالمَعْرِفَةِ والنَّكرةِ ؟ قيل : المَعَارِفُ خَمْسَةٌ : العَلَمُ ، والمُعَرَّفُ بالألف واللام ، والمُضْمَرُ ، والمُبْهَمُ ، والمُضَافُ إلى واحدٍ منها ، والتَّعْرِيفُ المُعْتَبَرُ في باب مَنْعِ الصَّرْف هو الأوَّل . والنَّكِرَةُ : كُلُّ اسمٍ وُضِعَ ليدُلَّ على واحدٍ من جِنْسٍ لا بِعَيْنِهِ نحو : رجلٍ وفرسٍ[(1)] .

فإن قيل : ما فائدة التَّخْصِيصِ في قوله / : « فَعْلان مُؤَنَّثُه فَعْلى » ١١/ب مَعَ أنَّ « فَعْلان » الذي لا فَعْلى له غير مُنْصَرِفٍ نحو : مَرْوان وعُثْمان ؟ قيل : فائدة ذلك أنَّ « فَعْلان » الذي مُؤَنَّثُه « فَعْلى » نحو : سَكْران وسَكْرَى لا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَة والنَّكِرَة ، وأمَّا « فَعْلان » الذي لا فَعْلى له لا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ ويَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ ، وفي هذا القِسْمِ يُعَدُّ النَّكِرَاتُ مما لا يَنْصَرِفُ فلا بُدَّ من التَّخْصِيصِ .

فإن قيل : ما تقولُ في (رحمن)[(2)] ؟ أتَصْرِفُهُ أمْ لا ؟. قيل : لا ، لاجْتِمَاعِ السَّبَبَيْنِ فيه وهُمَا الألف والنون والوَصْفُ ، وقَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تقدَّم أنَّ الأصْلَ في اعتِبَار السَّببيَّةِ في الألف والنون أنْ تَكُونَا

---

(١) انظر تعريف النكرة في الجمل ١٧٨ ، والمفصل ٢٣٧ ، وقال في التخمير ٢/٢٨١ : « إنما الحدُّ الصحيح أن يقال : النكرة ما دلَّ على معنًى دلالةً عاريةً عن الإشارة إليه » .

(٢) في صرف (رحمن) أو عدمه خلاف ، قال أبو حيان في البحر ١/١٥ : « وإذا قلت : الله رحمن ، ففي صرفه قولان يسند أحدهما إلى أصل عام وهو أن أصل الاسم الصرف ، والآخر إلى أصل خاص وهو أن أصل (فعلان) المنع لغلبته فيه » .

ثم انظر اللمع لابن جني ٢٣٥ ، والمقتصد ٢/١٠٠١ ، وشرح الكافية ١/٦١ ، والهمع ١/٩٦ .

زائدتين ، وأنْ لا يَدْخُلَ تاء التَّأنيث فيهما وإذا كان حُصُول ما يَمْنَعُ [1] من دُخُول التَّأنيث في الاسم مَانِعًا من الصَّرْفِ فلأنْ يكونَ استحالةُ تَصْوِيرِ التَّأنيث مانِعًا مِنْ ذلك أوْلى .

فإن قيل : ما مَعْنى قوله : « وكَذَا جميعُ الأعْداد المَعْدُولَةِ » ؟ قيل: معنى ذلك أنَّ خُمَاسَ وسُدَاسَ إلى عُشَارَ لا يَنْصَرِفُ كَمَا أنَّ ثُلاثَ ورُبَاعُ لا يَنْصَرِفُ لأنَّها مَعْدُولةٌ من : خَمْسةٍ خَمْسةٍ وستَّةٍ ستَّةٍ[2] ، وقيلَ في عِلَّةِ امْتِنَاع الصَّرْفِ في الأعداد المَعْدُولَةِ : إنَّها مَعْدُولَةٌ من اللَّفْظِ والمَعْنى[3] ، فالعِلَّةُ فيه تَقُومُ مَقَامَ السَّبَبَيْن والعِلَّتَيْن ، وقيل : بَلْ عُدِلَتْ في الغَالب عن المُؤنَّثِ نحو : ثَلاثةٍ وأرْبَعةٍ ، فَمُنِعَت الصَّرْفَ لاجْتِمَاعِ العَدْلِ والتَّأنيث[4] .

قال رحمه الله : « وما فيه ألف التَّأنيث مقصورة نحو : حُبْلى وبُشْرَى ، أو مَمْدُودةٌ نحو : حَمْراء ، وصَفْراء ، وصَحْراء ، والجَمْعُ الذي بَعْدَ ألِفه حَرْفان أو ثلاثة أوْسَطُها سَاكنٌ نحو : مساجد ومصابيح ، وإنْ كان أوْسَطُ الثَّلاثةِ مُتحركًا كان الاسم مُنْصَرِفًا البَتَّةَ نحو : صَيَاقِلَةٌ . فإنْ كان بَعْدَ ألِفِ الجَمْعِ حَرْفَان ثانيهما ياءٌ حَذَفْتَها في الرَّفْع والجرِّ

---

(١) في الحاشية : « وهو وجود فعلى في فعلان » .

(٢) انظر الكتاب ٣/٢٢٥ ، و « ما ينصرف وما لا ينصرف » ٤٤ ، والمرتجل ٨١ ، وأوضح المسالك ٣/١٤٥ .

(٣) وإلى هذا ذهب السيرافي كما في حاشية الكتاب ط بولاق ٢/١٥ ، وابن السراج كما في الأصول ٢/٨٨ ، والموجز ٧١ ، وانظر أسرار العربية ٣١٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٢٠ .

(٤) لم أجد من قال بهذا القول ، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أن سبب المنع هو العدل والتعريف . انظر معاني القرآن للفراء ١/٢٥٤ ، وشرح الكافية ١/٤١ ، والهمع ١/٨٦ .

ونَوَّنْتَ الاسم وأثْبَتَّها في النَّصْب بغير تنوينٍ وذلك قوْلُكَ : هؤلاء جَوارٍ ، ومَرَرْتُ بِجَوارٍ[1] ، ورأيت جَوَارِيَ ، فاعْلَمْ »[2] .

الـشــرح : الاسمَ الذي فيه ألِفُ التَّأنيث فإنَّه[3] لا يَنْصَرِفُ وإنْ لم يكُنْ فيه إلاَّ سَبَبٌ واحدٌ ، وذلك أنَّهم قالوا في « حُبْلَى » و « بُشْـرَى » و « صَحْرَاء » : إنَّ التَّأنِيثَ بمَنْـزِلَةِ سَبَبٍ واحدٍ ، ولزومه بمَنْزِلَةِ سَبَبٍ آخَرَ ، وهذا مَعْنى قَوْلِهم : إنَّه سَبَبٌ مُتَكَرِّرٌ [4] ، ويَعْنُونَ بـ « اللُّزُومِ » أنَّ الكلمةَ صِيغَتْ على ذَلِكَ ، بخلافِ ما هُوَ تأنِيثُه يَطْرأُ عليه نحو : ضاربةٍ وقائمةٍ .

وكَذَا الجَمْعُ الذي بعد ألِفِه حَرْفان أو ثلاثة أوْسَطُها ساكنٌ فإنَّه لا يَنْصَرِفُ لسَبَبِ تكرُّرٍ[5] فيه ، ومَعْنَى ذلك أنَّ اخْتِصَاصَـــهُ بالوَزْنِ الذي لا نَظِيرَ له في الآحَاد بمنْزِلَة تَكْرِير مَعْنَى الجَمْع ، وفيه نَظَر ، وذلك أنَّ كَوْنَـهُ جَمْـعًا لا يُعَدُّ من أسْـبَابِ مَنْعِ الصَّـرْفِ حتَّى يكون جَمْعًا لا نَظِيرَ لـه في الآحَادِ ، كَمَا أنَّ التَّأنيثَ لا يُعْتَبَرُ حتَّـى يكون لاَزمًا وإلاَّ فَـيَنْبَـغي أنْ يكونَ : رِجَـالٌ ، و / أفْـراسٌ ، وغِلْـمَـةٌ لا 1/12 تَنْصَـرِفُ لوجـود الجَمْـع والتَّأنيث فيها ، وقَـدْ أجْمَعُوا فــي كَوْنِـها

---

(1) مكرر في الأصل .

(2) ط 33 .

(3) كذا في الأصل .

(4) وهو قول جمهور النحاة ، انظر الأصول 2/84 ، والمفصل 27، والتخمير 1/220، وشرح الكافية 1/48 .

(5) غير واضحة في الأصل .

مُنْصَرِفَةً ، فَثَبَتَ أنَّ المُعْتَبَر في أن التأنيث والجَمْع ـ سَبَبَان مِنْ الأسباب التِّسعَةِ ـ وهو أنْ يكونَ التَّأنيث والجَمْعَ لازِمَيْن .

وإذا ثَبَتَ ذلك فإنَّ « حُبْلى » و« بُشْرى » و« صَحْرَاء » ، وكذلك « مصابيح » و« مساجد » ونحوها لا تَنْصَرِف ولا تَرَى فيها إلاَّ سَبَبًا واحدًا ، ومَنْ جَعَلَ لُزُوم التَّأنيث والجَمْع تَكْريراً لَزِمَه البَيَان[1] .

وأمَّا (جَوارٍ) فإنَّ الخليل وسيبويه ذَهَبَا إلى أنَّ هذا الاسم اجتمع فيه ثِقَلٌ وهو الجَمْعُ وكَوْنُهُ على زِنَةِ جَمْعِ الجَمْعِ و« الياء » في آخِرِهِ ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتْ فيه هذه الأشْياء حَذَفُوا « الياء » حَالَةَ الرَّفْعِ والجرِّ لأجْلِ التَّخْفيفِ[2] فنقص عن وزن (فَوَاعِلَ) فَدَخَلَهُ التنوينُ فَصَارَ « جَوَارٍ » و« غَوَاشٍ » و« مجارٍ »[3] . والدَّليل على صِحَّةِ ذلك أنَّ « الياء » عادت في مَوْضِعِ النَّصْب لِخِفَّتِهِ فَجرى مُجْرَى (مساجدَ) لِتَمام وَزْن (مَفَاعِلَ) ، والحَاصِلُ أنَّه مُنْصَرِفٌ حَالَتَيْ الرَّفْعِ والجرِّ ، غَيْرُ مُنْصَرِفٍ حَالَةَ النَّصْبِ .

---

(١) في الحاشية : « جوابه : أن معنى اللزوم مغاير لمعنى التكرّر » .

(٢) انظر الكتاب ٣/٣١٠ ، ٣١١ مع الهامش .

وفي الحاشية : « فهذا عند سيبويه ، وعند أبي إسحاق كانت الضمة على الياء ثقيلة فحذفت وأبدلت منها التنوين ، وحذف الياء لالتقاء الساكنين ، التنوين والياء » . انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٥١٢ ، وشرح الكافية ١/٥٨ .

(٣) جمع : مجرى ، قال السيرافي في شرحه للكتاب ١/٦٣ : « والوجه الثاني : أن يكون « مجرى » في معنى جَرْيٍ ، وهو مصدر ... فإن قال قائل : فلم جمع ، والمصادر لا تجمع ؟ قيل له : قد تجمع المصادر إذا كانت مختلفة ... » .

فإن قيل : كيف تَعْرفُ في الاسم الّذي في آخره ألِفٌ أنّها للتّأنيث ؟ . قيل : ذَكَرَ ابن جِنّي[1] أنّ ألِفَ (فُعْلَى) بِضَمّ « الفاء » لا تكونُ إلاّ للتّأنيث نحو « حُبْلى » و « بُشْرى » وكَذَا كُلُّ (فَعْلَى) و(فِعْلَى) بالفَتْحِ والكَسْرِ مِمَّا لا يُنَوَّنُ نَكِرَةً .

فإن قيل : لِمَ شُرِطَ فيما كان بَعْدَ « ألفِ » الجَمْعِ ثَلاثَةُ أحْرُفٍ أنْ يكونَ أوْسَطُهَا سَاكِنًا حتى يكون غير منصرف ؟ . قيل : لأنّ المُعْتَبَرَ في باب مَنْعِ الصّرْف أنْ يكون جَمْعًا ليس على زنته في الآحَادِ شَيءٌ ، ولا يكونُ إلاّ بأنْ يكونَ أوْسَطُ الثّلاثة سَاكِنًا ، فإنْ كان مُتَحَرِّكًا وُجِدَ على زنته في الآحادِ[2] نحو : (الكَرَاهِيَةِ) و (العَلانِيَةِ) و (الرَّفَاهِيَةِ) ، هذه وأمْثالُها بِوَزْنِ (الصَّيَاقِلَةِ) و (المَلائِكَةِ) و (العَمَالِقَةِ) و (الطَّيَالِسَةِ) ، فلذلك شُرِطَ السُّكُونُ في أوْسَطِ الثّلاثَةِ .

فإن قيل : هلاّ مُنِعَ الصّرْفُ في القرآن :

﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾[3] و ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾[4] ؟ .

قيل : رُجُوعًا إلى الأصْلِ وهو أنّ الأصْلَ في جميع الأسماءِ الصّرْفُ ، ولذلكَ جَازَ في الشّعْرِ أنْ يُصْرَفَ جَميع ما لا

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٦٩٢/٢ ، والمنصف ٣٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢٢٨/٣ ، والمقتضب ٣٢٧/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٧ ، والأصول ٩٠/٢ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٥٦٩/٢ .

(٣) سورة الإنسان الآية ٤ .

(٤) سورة الإنسان الآية ١٥ ، قرأ فيهما بالتنوين نافع والكسائي وأبو بكر ، انظر الكشف ٣٥٤/٢ .

يَنْصَرِف[1] . على أنَّ أكْثَرَ القُرَّاء يَمْنَعُونَها الصَّرْفَ ، وذلك أنَّ ابن كثيرٍ[2] وابن عامرٍ[3] وحمزةَ[4] وحَفْصاً[5] قرؤا (سَلاسِلَ)[6] بغَيرِ تَنْوينٍ ، وفي الوَقْفِ بغَيْرِ ألِفٍ ، وقَرأَ ابنُ عَامِرٍ وحَفْصٌ ﴿ قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَا ﴾[7] بغَيْرِ تَنْوينٍ فيهما إلاَّ أنَّ أبا عَمْرٍو[8] وحَفْصاً يُثْبِتَان الألِفَ في الأولى في الوَقْفِ فاعرِفْ ذلك .

---

(١) انظر هذه المسألة في ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ٢٣ ، والانصاف ٤٩٣/٢ ، وشرح ابن يعيش ٦٩/١ ، والهمع ١٢٠/١ .

(٢) هو عبدالله بن كثير بن المطلب القرشي أحد القراء السبعة ، أخذ القراءة عن عبدالله بن السائب ومجاهد بن جبر ، ودرباس مولى عبدالله بن عباس ، روى القراءة عنه إسماعيل بن عبدالله وغيره ، توفي سنة ١٢٠ هـ .
انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ٧١ ، وغاية النهاية ٤٤٣/١ .

(٣) هو عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبي أحد القراء السبعة ، أخذ القراءة عن أبي الدرداء والمغيرة بن شهاب ، روى القراءة عنه يحيى بن الحارث وغيره . توفي سنة ١١٨ هـ .
انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ٦٧ ، وغاية النهاية ٤٢٣/١ .

(٤) هو حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي أحد القراء السبعة ، أخذ القراءة عن سليمان الأعمش ، وحمران بن أعين وغيرهما ، روى القراءة عنه إبراهيم بن أدهم وغيره . توفي سنة ١٥٦هـ .
انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ٩٣ ، وغاية النهاية ٢٦١/١ .

(٥) هو حفص بن سليمان بن المغيرة ، الأسدي الكوفي ، أخذ القراءة عن عاصم . وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءته ، روى القراءة عنه حسين بن محمد المروذي وغيره توفي سنة ١٨٠ هـ .
انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١١٦ ، وغاية النهاية ٢٥٤/١ .

(٦) سورة الإنسان الآية ٤ .
انظر حجة القراءات لابن زنجلة ٧٣٧ ، والمبسوط لأبي بكر الأصفهاني ٤٥٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٣٥٢/٢ .

(٧) سورة الإنسان الآيتان ١٥ ، ١٦ .
وانظر حجة القراءات لابن زنجلة ٧٣٩ ، والمبسوط ٤٥٤ ، والكشف لمكي ٣٥٥/٢.

(٨) هو زبان بن العلاء بن عمار المازني التميمي البصري، أحد القراء السبعة، قرأ على أبي جعفر وشيبة بن نصاح، وحميد بن قيس الأعرج وغيرهم، روى القراءة عنه أحمد بن محمد الليثي وغيره توفي سنة ١٥٤هـ .
انظر ترجمته في معرفة القراءة الكبار ٨٣ ، وغاية النهاية ٢٨٨/١ .

قال رحمه الله : « وسِتَّةٌ لا تَنْصَرِفُ في المعرفة وتنصرفُ في النكرة وهي[1] : الاسم الأعجميّ الذي يكونُ عَلَمًا نحو : إبراهيمَ وإسماعيلَ ، وإذا كان الأعجميّ اسم الجِنْسِ[2] كاللُّجَامِ والفِرِنْدِ لم يَدخُلْ في ذلك . و« فَعْلانُ » لا فَعْلَى له نحو : مَرْوانُ ، وكَذَا كُلُّ اسمٍ في آخِرِه أَلِفٌ ونُونٌ مَزِيدتان نحو : عُثْمَانَ ، والاسم الذي يكونُ على وَزْنِ الفِعْلِ نحو : أحمدَ ، ويزيدَ ، ويَشْكُرَ ، والمَعدُولُ نحو : عُمَرَ ، وزُفَرَ عُدِلاَ / عن عَامِرٍ وزَافِرٍ ، والمؤنث بالتاء نحو : حمزةَ وطَلْحَةَ ، / أو بالمَعْنَى نحو : سُعَادَ ، والاسمان جُعِلاَ اسْمًا واحدًا نحو : معديكربَ وبعلبكُّ . ١٢/ب

فهذا كُلُّه لا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً ويَنْصَرِفُ نَكِرةً تقُول : مَرَرْتُ بأحمدَ وإبراهيمَ ومروانَ وعمرَ وسعادَ وطلحةَ ومعديكربَ وبعلبكَّ ، ولا يَنْصَرِفُ لقَصْدِكَ المَعْرِفة وتقولُ : رُبَّ أحمدٍ وإبراهيمٍ ومروانٍ وعمرٍ وطَلحةٍ وسعادٍ ومعديكربٍ رأيتهم فتنصرفُ لقَصْدِك النَّكرةَ »[3] .

الشرح : هذه السِّتَّةُ هي القِسْمُ الثَّاني من باب ما لا يَنْصَرِفُ وهي التّي لا تَنْصَرِفُ إلاَّ في المعرِفَةِ .

أوّلُها : ما فيه العُجْمَةُ والتَّعْريفُ نحو : إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ .

وثانيها : ما فيه الألِفُ والنُّونُ والتَّعْريف نحو : مَرْوانَ وعثمانَ وسَعْدانَ .

وثالثُها : ما فيه وزن الفِعْلِ والتَّعْريفُ نحو : أحمدَ ويزيدَ ويشكرَ .

---

(١) في الأصل : « هو » وما أثبته من ط ٣٤ .

(٢) في ط ٣٤ : « اسم جنس » .

(٣) ط ٣٤ .

ورابِعُهـا : ما فيه العَدْلُ والتَّعْريفُ نحو : عُمَرَ ، وزُفَرَ ، وقُثَمَ ، تُعْدَلُ عن عامرٍ وزافرٍ وقاثمٍ .

وخامِسُها : ما فيه التَّأنيثُ والتَّعْريفُ نحو : طَلْحَةَ ، وحمزةَ ، وسعادَ ، وزينبَ .

وسادِسُها: ما فيه التَّركيبُ والتَّعريفُ نحو : معديكربَ ، وبعلبكَّ وحَضْرَمَوْتَ ، فالتَّعْريفُ في هذه السِّتَّةِ أحد السَّببيْن ، وإذا كان كذلك فإنْ نَكَّرْتَها زَالَ التَّعريفُ ولم يَبْقَ إلاَّ سَبَبٌ واحدٌ فَلاَ بُدَّ من أنْ يَنْصرِفَ ؛ لأنَّ السَّبَبَ الواحِدَ لا يَمْنعُ الصَّرْفَ .

وأمَّا القِسْمُ الأوَّلُ وهي الخَمْسَةُ التي لا تَنْصَرِفُ مع أنَّها نكرةٌ فإنَّ فيها سَبَبَيْن فوق التَّنْكيرِ بخلافِ هذا القسم ، فَبَانَ الفَرْقُ بين المَوْضِعَيْن .

فإن قيل : لِمَ اعْتَبَرْتَ « الأعْجَمِيَّ » العَلَمَ[1] في هذا البابِ دونَ ما كان اسم جِنْسٍ ؟. قيل : قِياسًا على اللُّغَةِ العربيَّةِ، وذلك أنَّ العَلَم[2] يُعَدُّ من الأسْبابِ دُونَ ما هو اسمُ جِنْسٍ ، فاعْتُبِرَ هذا الأصْلُ في سَائِرِ اللُّغاتِ فلا يُلْتَفَتُ إلى ما هُوَ اسمُ جِنْسٍ ، لهذه العِلَّة .

واعْلَمْ أنَّ كُلَّ اسمٍ في آخِرِه ألفٌ ونونٌ يُوجَدُ في كُتُبِ اللُّغَة بِوَزْنِ (فَعْلان) فَهُما زائدتان ، وإذا كانَ بِوَزْنِ (فَعَّال) فالنُّونُ أصْليَّةٌ ،

---

(١) انظر الكتاب ٣/٢٣٤ ، والمقتضب ٣/٣٢٥ ، والأصول ٢/٩٢ ، وشرح ابن يعيش ١/٦٦ .

(٢) في الأصل : « التعريف » ، وما أثبته من الحاشية ، وهو الصواب .

قال الشَّيْخُ [١]: « إنَّ الألفَ والنُّونَ في آخِرِ الاسم حكْمُهُمـا أنْ تكونَا زائـدتين إلاَّ أنْ يَقُومَ دليلٌ على كَـوْنِ النُّونِ أصْلِيَّةً مـن طريـق الاشتقاق »[٢] . وفي الأسماءِ ما يَحْتَملُ أنْ يكونَ « النّونُ » فيه أصْلاً وأنْ يكـونَ زائداً لجَوازِ أنْ يكون مُشْتَقّاً مِنْ أصْلَيْن وذلك نحو : حسَّانَ ، وسَمَّـان ، لجـوازِ أن يكونَا مُشْتَقَّيْـن من «الحُسْنِ » و «السَّمْـنِ » فيكون « النُّـونُ » أصْـلاً فَيَنْصَـرِفا ، وعلى هذا فَقِسْ ، ولا تَنْسَ ما عَرَّفْنَاكَ من اعتِبَار المُضَـارعةِ بين الألف والنون وبين ألِفَيْ التَّأنيث ، ولا يكونان مُضَارعيْن إلاَّ إذا لَمْ يدخلْهما تاءُ التَّأنيثِ ، وإلاَّ فقد خَرَجَا بدخُول التَّاء من المُضَارعةِ ، ولذلك صَرَفُوا : (نَدْمـانٌ ، ونَدْمـانَةٌ)، فاعْتَبِرْ ذلك .

وأمَّـا قَوْلُـه : رُبَّ أحـمـد وإبراهيم ، فـإنَّـه تَمْثيلٌ ظاهِرٌ لِمَا يَنْصَـرِفُ عند التَّنْكِيرِ ؛ لأنَّ (رُبَّ) لا تَدْخُلُ إلاَّ على النَّكِرَةِ ، فإذا قُلْت : رُبَّ أحمدٍ فكأنَّكَ قُلْت : رُبَّ إنسانٍ اسمُهُ أحمدُ ، ولا يجوز دخولُها على المُعَرَّفِ بالّلام ؛ لأنَّ فيه مُنَاقَضَـةً[٣] .

قـال رحمـه الله : « وإذا وقعَ في هذه / السِّتَّةِ[٤] اسمٌ على ثلاثةِ أحْرُفٍ ساكنُ الأوْسَطِ جاز فيه الصَّرْفُ وتَرْكُهُ مع كَوْنِـهِ مَعْرِفَةً ويكونُ ذلك في المُؤَنَّثِ نحو : هِنْدٍ ودَعْدٍ ، والأعجميُّ نحو : نوحٍ ، ولوطٍ .

١٣/أ

(١) يقصد بالشيخ : عبد القاهر الجرجاني .

(٢) انظر شرح الجمل للجرجاني ص ١٨ فالنقل منه .

(٣) لأن (ربَّ) دليل التنكير ، و (أل) دليل التعريف فتناقضا .

(٤) أي : التي لا تنصرف في المعرفة ، وتنصرف في النكرة .

وأمّا في النَّكرةِ فليس إلاّ الصَّرْفُ،فإن كان الاسم متحرِّكَ الأوسطِ لم يُصْرَفْ في المعرفةِ نحو : سَقَرَ ؛ لأنَّ حُكْمَ متحرك الأوسطِ حُكْمَ ما زاد على ثلاثة أحرفٍ نحو : سعادَ ، وكذلك إذا اجتمعَ في الاسم أنْ يكونَ مُؤَنَّثًا وأعجميًّا، فإنّه يُمْنَعُ الصَّرْف البتَّةَ في المعرفةِ وإنْ كان على ثلاثةِ أحْرُفٍ سَاكِنَ الأوسطِ ، وذلك نحو : ماه ، وَجُوْرَ في (اسم بلدتين)، وأمّا في النَّكرةِ فليس[1] إلاّ الصَّرْفُ »[2] .

الشرح : قد ذكرنا أنَّ العِلَّةَ التي تُوجِبُ مَنْعَ الصَّرْفِ وهو الثِّقَلُ لاجتماعِ الفَرْعَيْنِ أو ما يقومُ مَقَامَهُمَا ، وإذا كان كذلك فإنَّ ما كان من الأسماءِ الستة على ثلاثةِ أحْرُفٍ أوسطه ساكنٌ فَحُكْمُهُ أنْ يجوز صَرْفُهُ ؛ نَظَرًا إلى خِفَّتِهِ لاختصارِهِ وسكونِ وَسَطه ، وأن يجوز تَرْكُ صَرْفِهِ ؛ نَظَرًا إلى اجتماعِ السَّبَبَيْنِ فيه ، وقد رُوعِيَ هذا المعنى في القرآنِ وهو قوله تعالى : ﴿ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا ﴾[3] أيْ : ادخلوا مِصْرَ ، وقال الشاعر :

لم تتلفَّعْ بفَضْلِ مِئْزَرِها ... دعدٌ ولم تُسْقَ دعدُ بالعُلَبِ[4]

وأمّا إذا نُكِّرَ وَجَبَ صَرْفُه ولا كلام فيه ؛ لأنَّ ما لم يكنْ فيه هذه الخِفَّةُ من هذه الستةِ فإنّه يجبُ صَرْفُه عند التَّنكير فكيفَ هذا ، وقد

(١) في ط ٣٥ : « فأمّا في النكرة فليس في جميع ذلك إلا الصرف » .
(٢) ط ٣٥ .
(٣) سورة البقرة الآية ٦١ .
(٤) نسب البيت لجرير ، انظر ديوانه ١٠٢١/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١ ، واللسان (لفع) .
ونسب لعبدالله بن قيس الرقيات كما في ملحقات ديوانه ١٧٨ .
ومن غير نسبة في : الكتاب ٢٤١/٣ ، والجمل ٢٢١ ، والخصائص ٦١/٣ ، والمنصف ٧٧/٢ ، والتخمير ٢٢٥/١ .
والعلب : جمع عُلبة ، وهي إناء من جلد .

يجيءُ هذا الحُكْمُ أيْ : جواز الصَّرْفِ وتَرْكُهُ فيما هو مؤنّثٌ أو أعجميٌ كَمَا ذكرهُ في الكتابِ مع المثالِ ؛ لأنَّ (فَعْلانَ) ، والمعدولَ ، وما هو في وزن الفعل ، والمُرَكَّبِ لا يُتَصَوَّرُ فيها أنْ يكونَ واحدٌ منها على ثلاثة أحْرُفٍ ساكِنُ الأوسطِ كَمَا لا يَخْفَى .

فأمَّا إذا كان في الاسم أكثرُ من سببيْن فإنَّه لا يَنْصَرِفُ مع اختصارهِ وسكونِ وسطه ؛ وذلك لأنَّ مُقَاوَمَةِ الخِفَّةِ لا تتعدَّى سببًا ، فبقي الاسم على سببيْن، فلذلك قال في اسم بلدتين وهو (ماهُ وجُوْرَ)[1] إنَّه يُمْنَعُ الصَّرْفَ البتَّةَ.

فإن قيل : أيُّ الجِهَتَيْن مِنَ الاختصار والسكون مُعْتَبَرةٌ في كَوْنِ الاسم خَفِيفًا ؟[2] . قيل : الأوْلَى أنْ يُقَالَ كلاهما مُعْتَبَرٌ ؛ لأنك متى تُقَدِّرُ اسمًا على أكثر من ثلاثة أحْرُفٍ فيه السُّكون فيكون صَرْفُهُ غير جائز نحو : سعادَ ، ومريمَ ، ويوسفَ ، كما لو قَدَّرْتَ اسمًا على ثلاثة أحرف متحرِّك الأوسطِ نحو : سَقَرَ ، فإنَّه لا يجوز صَرْفُهُ فَدَلَّ على أنَّ الاختصارَ والسكونَ معًا شَرْطٌ في مُقَاوَمَةِ أحَدِ السَّبَبيْن، وعِبَاراتُ الشيخ في الكتاب تُنْبِيءُ عمَّا قُلْتُ ، وذلك قَوْلُهُ : «فإنْ كان الاسم متحرِّكَ الأوسطِ لَم يُصْرَفْ في المَعْرِفَةِ » .

---

(١) ماه وجور : اسما بلدتين بأرض فارس ، والمانع لهما من الصرف التأنيث والتعريف والعجمة ، انظر معجم البلدان ٥/٤٩ في (ماه) ثم انظر الكتاب ٣/٢٤٢ ، والأصول ٢/١٠٠ ، والجمل ٢٢٦ ، والتخمير ١/٢٢٦ .

(٢) انظر المقتصد ٢/٩٩٤ .

ثم قال : « حُكْمُ متحركِ الأوسطِ حُكْمُ ما زادَ على ثلاثةِ أحْرُفٍ »
/ فَوَضَحَ لك ألاّ يَظْهرَ حُكْمُ الخِفَّةِ إلاّ بمجمُوعِ الأمْرَيْن . ١٣/ب

فإن قيل : أَلَيْسَ يَنْبَغي أنْ يكونَ حُكْمُ (ماهَ) و (جُورَ) بعد التَّنْكيرِ حُكْمَ (هندٍ) و (دعدٍ) في جواز الصَّرْفِ وتَرْكِهِ لِبَقَائِهِمَا على سببيْن وهما[1] العُجْمَةُ والتَّأنيثُ كَمَا أنَّ هندًا ودعدًا فيهما التأنيثُ والتَّعْريفُ ، فَلِمَ قال : « فأمَّا في النَّكِرَة فليس إلاَّ الصَّرْفُ » ؟ . قيل : بلى ، اعتبرنا مع العُجْمَةِ شَرْطًا وهو التَّعْريفُ حتى تُعَدَّ من الأسباب فَنَسِيَهُ السَّائِلُ ، فلمَّا زال[2] التَّعْريفُ خَرَجَت العُجْمَةُ مِنْ كَوْنِهَا سببًا فلذلك حُكِمَ بوجوبِ صَرْفِهَا عند التَّنْكيرِ .

قال رحمه الله : « فهذا جميعُ ما لا يَنْصَرِفُ فإذا جَاوَزْتَ ذلك لم يكن الاسمُ المُعْرَبُ إلاَّ مُنْصَرِفًا ، ونحو[3] : (حذامِ) على قَوْلِ مَنْ أعْرَبَ فقال : هذه حذامُ ، ورأيت حذامَ[4] ، مَعْدُولةٌ عن (حَاذِمَةٍ) فهي في المُؤنَّث كـ (عُمَرَ) في المُذَكَّر .

فأمَّا على قَوْلِ من بناها على الكَسْرِ فقال (حذامِ) في كُلِّ حالٍ فلا يَدْخُلُ في هذا البَابِ ، وكَذَا (فَعَالِ) التي تَخْتَصُّ بالنِّداءِ نحو : يا لكاعِ ، والتي بمَعْنَى الفِعْلِ نحو : نَزَالِ لا مَدْخَلَ لهما فيه ؛ لأنَّ البناءَ

---

(١) في الأصل : « وهو » .

(٢) في الأصل : « زالت » .

(٣) في ط ٣٥ : « فأمَّا حذام » .

(٢) بعده في ط : « ومررت بحذامَ فلا تخرج من هذه الأقسام » .

على الكَسْرِ يلْزَمُهُمَا . وكُلُّ ما لا يَنْصَرِفُ إذا أُضيفَ أو دَخَلَهُ الألف واللاَّم انجرَّ ، نحو : مررتُ بالأحْمَرِ والحَمْراءِ ، وبِعُمَرِكم وعُثْمَانِنا »[1].

الشرح : انْظُرْ إلى حُسْنِ تَرْتيبهِ في إيرادِ تَقْسيمهِ مِنْ أنواعِ الأسَامي الممنوعِ صَرْفِها . فصدَّرَ البابَ بذكْرِ جِنْسِ ما لا يَنْصَرِفُ معرفةً ونكرةً ، ثُمَّ قَفَّى على إثْرِهِ بيانُ ما هو غيرُ مُنْصَرِفٍ معرفةً ومنصرفٍ نكرةً ، ثم ثَلَّثَ بما يجوز فيه الأمْرانِ الإنصرافُ وضِدُّه ، إلى أنْ أتْبَعَ في الرُّتْبَةِ الرَّابعةِ ما هو مُخْتَلَفٌ فيه وهو (حذامِ)[2] ونحوها ، وذلك أنَّ أهل الحجاز يَبْنُونَها على الكَسْرِ في جميع الأحْوالِ ، قال شاعرهم :

إذا قَالَتْ حذامِ فصدِّقوها ... فإنَّ القَوْلَ ما قالت حذامِ[3]

وبنو تميمٍ يُعْرِبُونَها ويمنعونها الصَّرْفَ لاجتماعِ العَدْلِ والتَّعْريفِ فيها كـ « عُمَرَ » ؛ لأنه مَعْرِفَةٌ مَعْدُولٌ عن (عامرٍ) كَمَا أنَّ « حذامِ » معدولةٌ عن (حاذِمَةٍ) .

---

(1) ط ٣٥ .

(2) انظر الكتاب ٣/٢٧٧-٢٧٨ ، والمقتضب ٣/٣٧٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٥.

(3) نسب البيت للجيم بن صعب كما في شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢٥ ، واللسان (حذم) .
وقيل لوسيم بن طارق كما في اللسان (حذم) .
وورد من غير نسبة في : الخصائص ٢/١٧٨ ، شرح ابن يعيش ٤/٦٤ ، مغني اللبيب ٢٩١ ، وشرح ابن عقيل ١/١٠٥ .

وضروب العَدْلِ ثلاثةٌ :

أَحَدُهَا : ما عُدِلَ عن بِنَاء إلى بِنَاءٍ آخرَ لإزالة معنًى إلى معنًى فَعُدِلَ لَفْظُهُ ومعناه مِثَالُه ما سَبَقَ ذِكْرُهُ أَوَّلاً وهو : مَوْحَدُ ، ومَثْنَى ، وثُلاثَ إلى عُشَارَ .

والثَّاني : ما عُدِلَ لَفْظُهُ دُونَ معناه نحو : عُمَرَ ، وزُفَرَ ، وقُثَمَ .

والثَّالثُ : ما كانَ على وَزْنِ (فَعَالِ) وهو على ضُرُوبٍ :

مَعْدُولٌ من الصِّفَةِ نحو : حَلاَقِ ، فإنَّه عن (حالِقَةٍ) وهي المَنِيَّةُ .

ومَعْدُولٌ عن المَصْدَرِ المُعَرَّفِ نحو : حَمَادِ عن (المَحْمَدَةِ)

قال الشَّاعر :

جَمَادِ لها جَمَادِ ولا تَقُولي طوالَ الدهر ما ذُكِرَتْ حَمَادِ[1]

ومَعْدُولٌ عن فِعْلِ الأَمْرِ نحو : نَزَالِ ، وتَراكِ ، ومَنَاعِ عَنْ (انْزِلْ ، واتْرُكْ ، وامْنَعْ) .

---

(١) في الحاشية : « بمعنى : المحمدة ، يقال للبخيل : جمادِ أي : لا زال جامد المال ، و (حماد) في آخر البيت بالحاء غير المعجمة أي : قولي لها جمادِ أي : جموداً ، ولا تقولي حمداً وشكراً » .
والبيت للمتلمِّس جرير بن عبد المسيح الضُبَعي من شعراء العصر الجاهلي ، وقد ورد البيت في ديوانه ١٦٧ على هذا النحو :

جماد لها جماد ولا تقولي لها أبداً إذا ذكرت حماد

انظر الكتاب ٣/٢٦٥ – ٢٧٦ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ٨٥٦ ، وأمالي الشجري ٢/١١٣ ، وابن يعيش ٤/٥٥ ، والخزانة ٦/٣٣٩ – ٣٤١ .
ومن غير نسبة : في الأصول ٢/١٣٣ .

ومَعْدُولُ النِّسَاء وهو ما نَحْنُ فيه نحو : حذامِ، وقطامِ، ورقاشِ[1] .

فإن قيل : ما العِلَّةُ في بناءِ ما ذَكَرَهُ من المَبْنِيَّاتِ التي هي (نزالِ ، ولكاعِ ، / وحذامِ) عند مَنْ بَنَاهُ ؟ . قيل : أمَّا « نزالِ » 14/أ وجميع ما هو مَوْضُوعٌ للأمْرِ نحو : تَرَاكِ ، ومَنَاعِ ، وخَرَاجِ ، فلِقيَامِهِ مَقَامَ المَبْنِيِّ وهو فِعْلُ الأمْرِ .

وأمَّا « لكاعِ » وجميع ما هو معدولٌ عن الصفة في النِّداءِ نحو : يا فَسَاقِ ، ويا خَبَاثِ ، وغَيْرُ النِّداء نحو : حَلاَقِ ، وجَبَاذِ[2] ، فلِمُشَابَهَتِهِ لِمَا اسْتُعْمِلَ للأمْرِ .

وأمَّا « حذامِ » وجميع ما هو مَعْدُولٌ عن (فَاعِلَةٍ) في الأسماء الأعْلامِ نحو : قَطَامِ ، وغيرها نحو : سَكَابِ ، وخَصَافِ[3] ، فلمشابهتِهِ كَذلك لِمَا هو اسمُ الفِعْلِ ، ووجه المُشَابهة أنَّهما على وَزْنٍ واحدٍ ، وطريقُ العَدْلِ فيها واحدٌ ، والتَّأنيث قائمٌ فصارتْ في المعنى بمَنْزِلَتِها .

فإن قيل : لِمَ بُنِيت كُلُّها على الكَسْرِ ؟[4] . قيل : إنَّ الأصْلَ في البِنَاءِ السكونُ فالتقى ساكنانِ فحُرِّكَ أحدُهما إلى الكَسْرِ على ما هو الأصْلُ .

---

(1) في الحاشية : « وهو معدول عن (راقشة) أي : نقَّاشة » . وانظر اللسان (رقش) .

(2) حلاقِ وجباذِ : اسمان للمنيَّة . انظر اللسان (حلق) ، والتكملة للصاغاني في مادة (جبذ) .

(3) سكاب وخصاف : من أسماء الفَرَس . وانظر أسماء خيل العرب وفرسانها لابن الأعرابي ١٠٣، ١١٥، والصحاح (سكب وخصف) .

(4) انظر الكتاب ١٥٢/٤ ، والمقتضب ٣٧٤/٣ ، والمفصل ٤٢٠ ، والتخمير ٢٩١/٤ .

فإن قيل : لِمَ كانَ الكَسْرُ هو الأصلُ في تحْريكِ الساكنِ ؟[1] . قيل : لأنَّ الكَسْرَ لا يكون إعرابًا إلاَّ باقتران التَّنوين أو ما يقومُ مقامَهُ[2]، فإذا احتيج إلى تحريك الساكنِ حُرِّكَ بحركةٍ لا يُتَوهَّمُ أنَّها إعرابيَّةٌ .

وقيل : إنَّما حرِّكَ إلى الكسر ؛ لأنَّه نظِيرُ السكونِ ؛ لأنَّ الجزمَ في الأفعالِ بمنزلة الجرِّ في الأسماءِ فالتحريكُ إلى نظيره أوْلَى .

فإن قيل : لِمَ يَدْخُلُ الجرُّ فيما هو غير مُنْصَرِفٍ عند اللاَّمِ والإضافة ؟[3] . قيل : لأنَّ المقصودَ بالمَنْعِ هو التنوين ؛ لأنَّه علمُ التَّمكُّنِ[4] ، فالجرُّ يَتْبَعُهُ في الحذفِ لِكَوْنِهِ مُعَاقِبًا له في الإضافة ، تقولُ : غلامٌ ، وغلامُ زيدٍ ، فالجرُّ في(زيدٍ) يُعَاقِبُ التنوينَ الذي كان في (غلام) ، وإذا كان كذلك وقد عَرَفْتَ أنَّ اللاَّمَ والإضافةَ يَمْنَعَانِ التنوين عن دُخُولِهِ في الاسمِ الذي كَانَا فيه فعادَ الجرُّ ؛ لأنَّه لم يحصلْ ما يُوجِبُ حَذْفَه وهو كَوْنُه تابِعًا في الحذفِ للتنوينِ ، ولا يُقالُ : أليس يُحْذَفُ التنوينُ مما فيه الإضافةُ واللاَّمُ ؟ ؛ لأنَّه لم يَدْخُلْه حتى يُقالَ : إنَّه يُحْذَفُ منه ؛ لأنَّ الحَذْفَ فَرْعٌ على الثُّبوتِ .

وقيل : إنَّما انجرَّ عند دخول الألف واللاَّم ؛ لأنَّهما يُزيلانِهِ عن مُشَابَهةِ الفعلِ لأنَّهما لا يَدْخُلانِ الفعلَ فَصَارَ منصرفًا لذلك[5] .

---

(١) انظر التبصرة والتذكرة ٧٢٥/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٢٧/٩ ، والهمع ١٧٩/٦ .

(٢) في الحاشية : « أي : الإضافة والألف واللام فنحو (غلام) غلامك ، والغلام ، وفي غير هذه المواضع يكون بناءً و (قطام) ليس من هذه الثلاثة فحركته بنائية وليست بإعرابية ، والله أعلم » .

(٣) كما في : مررت بالمساجدِ ، ومساجدِكم .

(٤) في الحاشية : « أي : الانصراف » .

(٥) انظر الكتاب ٢٢/١ – ٢٣ ، والأصول ٧٩/٢ ، وأسرار العربية ٣١٤ .

[الأسماء المبنية]

قال رحمه الله : « والمَبْنيُّ من الأسماء نحو : مَنْ ، وكيفَ ، وما أشْبَهَ ذلك مما فيه معنى الحَرْفِ وشِبْهُهُ . والمبنيُّ من الفعل ضَرْبَانِ : الماضي ، والأمر بغير اللأم ، فالماضي بناؤه على الفتح نحو : ضربَ ، وانطلقَ ، واستخرجَ ، والأمرُ بناؤه على الوَقْفِ نحو : اضربْ [1] ، والأمرُ صُورَتُه صورةُ المجزومِ فتراه كالمجزومِ أبدًا تقول: اضربْ ، واغزُ ، وارمِ ، واخشَ ، واضربا[2] ، واضربوا [2] ، فتراه كالمجزوم سواء »[3] .

الشرح : قولُه : « والمبنيُّ من الأسماء » يَتَّصِلُ بالأول حيث قال : « اعلمْ أنَّ الأسماءَ على ضربيْنِ معربٌ ومبنيٌّ »[4] . فَذَكَرَ (المُعْرَبَ) وقسمَيْه ، ثم جاء بِذِكْرِ (المبنيِّ) ها هنا .

/ ومعنى المبنيِّ : أنَّه بُنِيَ بحركةٍ ، أو سكونٍ لا لعاملٍ . ١٤/ب

والأسماءُ المَبْنِيَّةُ على ضربين : ما له حالُ تمكُّنٍ وإعرابٍ قبل البناء فَحَقُّه أنْ يُبْنَى على الحركةِ نحو : قبلُ وبعدُ .

وما ليس له تمكُّنٌ وحالةٌ يُعْرَبُ فيها فحقُّه أن يُبنى على السكون ، وفي الجُمْلَةِ أنَّ كلَّ مبنيٍّ من الأسماء لا بُدَّ من سببِ بناءٍ ، إذْ كان الأصلُ في الأسماء الإعرابَ .

---

(١) بعده في ط ٣٦ : « واستخرجْ » .

(٢) لم يردا في ط .

(٣) ط ٣٦ .

(٤) انظر ص ٤١ .

ثم إنَّ من أسباب البناءِ ما ذكرهُ في المَتْن وهو أنْ يكونَ فيه معنى الحَرْفِ أو يُشَابِهه .

فمن الأسماء التي فيها معنى الحرفِ : (مَنْ) في الاستفهام ، و (كيف) و (متى) و (أين) ، فالسببُ في بنائها واحدٌ وهو تَضَمُّنها حرف الاستفهام . (مَنْ) في السؤال عمَّا يَعْقِل ، و (كيف) في السؤال عن الحال ، و (متى) عن الزمان ، و (أين) عن المكان .

وأمَّا ما فيه مُشَابَهَةُ الحرف نحو (مَنْ) و (ما) في المَوْصُولاتِ، و(الذي) و (حيث) فالسببُ فيها واحد وهو كَوْنُها مُبْهَمَةً مُحْتَاجَةً إلى ما يُوضِّحُها من الجُمَلِ التي وقعتْ صِلَةً لها حتى تظهَرَ فائدتُها كما أنَّ الحرفَ يحتاجُ إلى غيره لتظهرَ فائدته ، لو قُلْتَ : جاءني مَنْ ، أو : قام الذي ، أو : قعدتُ حيث ، لم يكنْ شيئاً حتى تجيءَ بما يُوَضِّحُ ذلك ، فتقول : جاءني مَنْ عرفته ، وقام الذي رأيته ، وقعدتُ حيثُ قعدَ زيدٌ .

وقد ذكرنا فيما تقدَّم لِمَ بُنِيَ الماضي على الفتح ، والأمرعلى الوقفِ ؟[1] .

فإن قيل : ما معنى قَوْلِه : « الأمر صورتُهُ صورةُ المجزوم »؟ . قيل : معنى ذلك أنَّ الفعلَ المضارعَ إذا دخله الجازمُ فَيحذفُ الحركةَ أو ما يقوم مقامها[2] فإنَّ الأمرَ يُشَابِهُهُ في الصورة تقول : لم يضربْ ، ولم يضربا ، ولم يضربوا ، ولم يغزُ ، ولم يَغْزُوَا ، ولم يَغْزُوا ، ولم يرمِ ، ولم يخشَ ، فتحذفُ الحركةَ مِنْ (يضربْ) ، والنون من (يضربان ، ويضربون) ،

(١) انظر ص ١٣ .

(٢) في الحاشية : « وهو النّون في الأفعال الخمسة فإنها قائمة مقام حركة الرفع ».

والواو والياء والألف من (يغزو ، ويرمي ، ويخشى) ، تقول : اضربْ ، اضربا ، اضربوا ، واغزُ ، واغزوَا ، واغزُوا ، وارمِ ، واخشَ ، فترى صورةَ المجزومِ والأمرِ على سواء .

[الفرق بين المعرب والمبني]

قال رحمه الله : « والفَرْقُ بين المعرب والمبنيِّ أنَّ حركةَ المعرب وسكونه يكونانِ بعاملٍ ، ألا ترى أنَّ الجرَّ في (بزيدٍ) هو بالباء ، والجزمَ في (لم يضربْ) بلمْ ، وحركةُ المبنيِّ وسكونه يكونان بغير عاملٍ ، ألا ترى أنَّ كَسْرَةَ (هؤلاءِ) ، وسكونَ (مَنْ) ليسا بعاملٍ دخل عليهما ، فالرَّفْعُ في البِنَاءِ ضمٌّ ، والنَّصبُ فتحٌ[1] ، والجزم وَقْفٌ »[2] .

الشرح : المعربُ من الكلمات ضَرْبَان : الاسم ، والفعل المضارع .

فأمَّا الاسمُ فلا يكون فيه سكونٌ يُوجِبُه الإعرابُ[3] ، وإنَّما يكون ذلك في المبنيَّات نحو (مَنْ) و (كَمْ) .

فأمَّا الفعلُ فإنَّه يُعْرَبُ بالسكونِ كما يُعْرَبُ بالحركات وذلك على ضربيْن : أحدهما بعمل الحرف ، والآخرُ بعمل الاسم .

فأمَّا الحرفُ فهي الجوازمُ التي [هي][4] (لَمْ ، ولمَّا ، ولا في النهي ، واللاَّم في الأمر، و (إنْ) في المُجَازَاةِ) .

---

(١) بعده في ط ٣٦ : « والجرُّ كسرٌ » .

(٢) ط ٣٦ .

(٣) أي : لا يسكَّن بسبب الإعراب .

(٤) إضافة يستقيم بها الكلام .

وأمّا الأسماء فهي التي تَضَمَّنَتْ معنى (إنْ) الجزائيَّة نحو (مَنْ ، وما ، وأين ، ومتى ، وحيثما) وأشباهُها وسيأتي ذكرُها في بابها[1] .

والمبنيُّ منها : الحروف كلُّها ، والفعل الماضي بالإتّفاق ، و [أمّا][2] أمر المخاطبِ فهو مُخْتَلَفٌ فيه[3] .

فإذا عَرَفْتَ / ذلك فإنْ وجدتَ شيئًا مما ذكرتُ من المعرباتِ مبنيًّا ١٥/أ كان لعارضٍ .

وأمّا المبنيّاتُ أعني التي هي (الحروف ، والماضي ، والأمر) فلا يأتي حالٌ يُوجَدُ فيها مُعْرَبَةً البتّة لأن البناء يَلْزَمُها .

فصل

واعلمْ أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماء فَرْعٌ في الأفعالِ ، وقد أشَرْتُ إلى تعليلِ ذلك فيما تقدَّم[4] . ثم إنَّ الإعرابَ كما يكونُ إمّا رَفْعًا ، أو نصبًا ، أو جرًا ، أو جزمًا ، فقد يكونُ البناءُ بإزائِهِ إمّا ضمًّا ، أو فتحًا ، أو كسرًا ، أو وَقْفًا[5] نحو : قبلُ ، وبعدُ ، وكيفَ ، وأينَ ، وهؤلاءِ ، وأمسِ ، ومَنْ ، وكمْ .

---

(١) انظر ص ٢٤٨ .

(٢) زيادة لاستقامة النص .

(٣) يرى البصريون أنّه مبنيٌّ ، في حين يرى الكوفيون أنه معربٌ مجزوم بلام مضمرة ، ولكلٍّ حجّته . انظر الانصاف ٥٢٤/٢ فما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧ ـ ٦٢ ، والتخمير ٢٦٠/٣ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٣٨/١ .

(٤) انظر ص ١٩ .

(٥) أي : سكونًا .

فإن قيل : ما السببُ في بناءِ (أمسِ) و (هؤلاءِ) ؟ . قيل : أمَّا (أمسِ)[1] فلتَضَمُّنِه الحرفَ وهي « لام » التعريف لأنَّكَ أردتَ بذلك اليوم الذي يلي يَوْمَك ، إذْ كان الأصل في قَوْلِك (فعلتُ كذا أمسِ) : فَعَلْتُه الأمسِ . وأمَّا (هؤلاء)[2] فبني لتضمّنه معنى حرف الإشارة ، وحُرِّكَ آخرها بالكسر لالتقاء الساكنين .

[البناء اللازم والعارض]

قال رحمه الله : « البناءُ في الأسماء يكون لازمًا نحو : مَنْ ، وكيف[3] ، وعارضًا وذلك في خمسة أشياءٍ :

المضافُ إلى ياء المتكلِّم نحو : غلامي[4] ، والمنادى المفردُ المعرفةُ نحو : يا زيدُ ، وهو مبنيٌّ على الضمِّ ، والنكرةُ المفتوحةُ مع (لا) لنفي الجنسِ نحو : لا رجلَ ، وما حُذِفَ منه المضاف إليه وهو : قبلُ ، وبعدُ ، وفوقُ ، وتحتُ ، وكذا جميع الجهات تقولُ : جئتُكَ من قبل زيدٍ ، ثم تَتْرُكُ

---

(١) انظر الكتاب ٢٨٣/٣ ، والمقتضب ١٧٢/٣ ، وشرح اللمع للعكبري ٩/١ ، والتخمير ١٣٤/٢ .

(٢) انظر التخمير ١٤١/٢ .

(٣) بعده في ط ٣٦ : « وهؤلاء » .

(٤) في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة أقوال :

١ - أنه معربٌ بحركات مقدّرة في أحواله الثلاث ، وهو أصحها .

٢ - أنه مبني ، وهو قول الجرجاني ، وابن الخشاب وصدر الأفاضل .

٣ - أنه لا معرب ولا مبنيّ ، وهو قول ابن جنيّ .

٤ - أنه معرب في الرفع والنصب بحركات مقدّرة ، وفي الجر بالكسرة الظاهرة ، وإليه ذهب ابن مالك . انظر الخصائص ٣٥٦/٢ ، والمرتجل لابن الخشاب ١٠٧ ، والتخمير ١٣٣/٢ ، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٠٥/٢ ، والهمع ٥٨/١ .

الإضافةَ وتَنْوِيها فتقولُ : مِنْ قَبْلُ ، وتَبْنيهِ على الضمِّ ، وتُسَمَّى هذه غاياتٍ . والخامس : الاسم المُرَكَّبُ مع غيره نحو : خمسةَ عشرَ ؛ لأنَّ البناءَ يَعْرِضُ فيهما عند تركيبٍ ، تقولُ : خمسةٌ وعشرةٌ فَتُعْرِبُهما إذا فَكَكْتَ التَّرْكيبَ »[1] .

الشـرح : البناءُ اللازمُ : أنْ يكونَ مبنيّاً في الأحْوالِ المختلفةِ ولا يكون له حالٌ يُعْرَبُ فيها نحو : مَنْ ، وكيفَ ، وأينَ ، وحيثُ ، وأشباهها .

والعَارِضُ :ما كان مُعْرَبًا ثم طَرَأَ عليه البناءُ لأمْرٍ حصلَ فيه أو سببٌ أوْجَبَهُ ، فإذا زال ذلك عاد مُعْرَبًا .

فإن قيل : أيُّ أمرٍ حصل في هذه الأشياء الخمسةِ وأيُّ سببٍ أوْجَبَ ذلك فيها ؟ قيل : أمَّا المضافُ إلى ياء المتكلِّم فلكَوْنِه مضافًا إلى « الياء » وهي متَّصلٌ مجرورٌ ، والمضافُ والمضافُ إليه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ فصارت « الياء » لشدَّةِ اتصالها بالمضافِ كبعضِ حروفهِ ، ولا يمكنُ أنْ يُقالَ : أليسَ الكافُ ، والهاءُ ، وغيرهما من الضمائر المجرورةِ بمنزلتها في هذا الحُكْمِ ، فهلاَّ بُنِيَ معها المضافُ ؟ لأنَّ للياءِ اختصاصَاتٍ ضَعْفٍ تَبينُ بها من غيرها ، وذلك أنَّه من حروف اللِّين وليسا كذلك ، والأَخَرُ : أنه لا يَخرج إليه[2] من الضمَّةِ ، والثالث : أنَّه لا يُحرِّكُ إلى الكسرة[3] والضمَّةُ

---

(١) ط ٣٧ .

(٢) أي : لا يخرج إلى الكسر من الضم فلا يقال (غلاميُ) بخلاف (غلامُك) فإنه يخرج من ضم إلى كسر .

(٣) في الحاشية : « كما في (القاضي) مرفوعًا ومجرورًا » .

متحركًا ما قَبْلَها[1] ، والرابع : أنَّه لا تجتمعُ معه الكَسَرات في كثير [من][2] الأحْوَالِ ، والخامس : أنَّه لا يَثْبُتُ على صورتِهِ إلاَّ إذا انكسَرَ ما قبلها ولذلك كسروا لها « لامَ » الاختصاص بخلافِ دخولها في سائر الضمائر ، فلذلك بنو المضاف[3] على الكسر لِمَا بَيَّنَّا في ذلك .

وأمَّا المنادى المفردُ المعرفة[4] فَبُنِيَ لمشابهته حرف كناية الخطابِ من ثلاثة أَوْجُهٍ وهي : الخطابُ ، والإفرادُ ، والتعريفُ ، نحو أنْ تقولَ : أدعوكَ ، ولم تحصل هذه المشابهةُ في النكرةِ ، والمضافِ ، والمضارعِ له .

أمَّا النكرة نحو : يا رجلاً ، ويا راكبًا / لم يقعْ مَوْقِعَ المفردِ ؛ لأنَّ ١٥/ب نداءه شائعٌ بدليل أنَّ كُلَّ من أجَابَهُ فهو مَدْعُوّه ، فلم يكنْ في هذا تعريفُ ولا إفْرَادُ .

وأمَّا المضافُ فتعريفه بالإضافةِ لا بنفسِهِ نحو قولِكَ : يا غلامَ زيدٍ .

وأمَّا النكرةُ المفتوحة مع (لا)[5] فَبُنِيَتْ لتَضَمُّنِها حرف استيعابِ الجنسِ في النفي وهو[6] (مِنْ) ؛ لأنَّ التقديرَ عندهم أنَّه جوابُ : هَلْ مِنْ رجلٍ في الدار ؟ فلفظةُ (مِنْ) في الجواب مقدَّرَةٌ[7] .

---

(١) في الحاشية : « احتراز من (ظبْي) » .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) مراده : المضاف إلى ياء المتكلم نحو : غلامي .

(٤) انظر الكتاب ١٨٣/٢ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، والأصول ٣٤٠/١ ، والجمل ١٤٧ .

(٥) أي : (لا) النافية للجنس .

(٦) في الأصل : هي .

(٧) انظر المقتضب ٣٦٠/٤ ، والأصول ٣٧٩/١ ، وأسرار العربية ٢٤٦ ، والتخمير ١٤٢/٢ .

وقيل : إنّما بُنِيَت النكرةُ مع (لا) لتَركُّبِها[1] معها شيئًا واحدًا ، وذلك لأنَّ التَرْكيبَ يَقْتَضِي من البناءِ كالمركَّبَاتِ من الأعدادِ وغيرها .

وللنّحويين الكبار خلافٌ في هذه المسألةِ[2] في : هَلْ هو إعرابٌ أمْ بناءٌ ؟[3] وسيأتيكَ ذكرُها في الفصل الثّالثِ إنْ شاء الله العزيز[4] .

وأمّا الغايَاتُ وهي : قبلُ ، وبعدُ ، وسائر الجهات فَبُنِيَتْ لمشابهتها الحروفَ لاحتياجِها إلى المضاف إليها في النِّيةِ كاحتياجِ الحروف إلى ما دَخَلْنَ عليها[5] في أوْقاتِها ، وأمّا إذا كانت مُضَافَةً عادتْ مُعْرَبَةً لزوالِ سببِ البناءِ نحو قولِكَ : مِنْ قبلِكَ ، ومن بعدِك ، وقوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي شِيَعِ الْأَوَّلِينَ ﴾[6] .

﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِن بَعْدِهِم مُّوسَىٰ ﴾[7] .

والأمثلة في القرآن كثيرةٌ ، وإذا لم يكن المضافُ إليه مَنْوِيًا فيها عادت إلى الإعراب ـ أيضًا ـ لزوالِ سببِ البناءِ ، وذلك لأنّها ما دامت مُحْتَاجَةً إلى شيءٍ آخر شابهت الحروفَ ، وإذا اسْتَغْنَتْ

(١) انظر الكتاب ٢/٢٧٤ ، واللمع ١٢٧ ، وشرح الكافية ١/٢٥٥ .

(٢) أي : فتحة اسم (لا) النافية للجنس .

(٣) انظر آراء النحاة حول هذه المسألة في أسرار العربية ٢٤٦ ، وشرح الكافية ١/٢٥٥ ، وارتشاف الضرب ٢/١٦٤ ، ومغني اللبيب ٣٠٩ .

(٤) انظر ص ١٥٤ .

(٥) في الأصل «إليها» وما أثبته من الحاشية ، وهو الصواب .

(٦) سورة الحجر الآية ١٠ .

(٧) سورة الأعراف الآية ١٠٣ .

خرجتْ باسْتِقْلالِها عن المشابهة ، وعلى هذا الوَجْهِ قَرَأَ ابن سمَّاك[1] والجَحْدَرِيُّ [2] والعُقَيْلِيُّ [3] : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ ﴾ [4] منوَّنَيْن ، وقال الشاعر :

وسَاغَ لِيَ الشَّرابُ وكنتُ قَبْلاً أكـادُ أغصُّ بالماءِ الفُراتِ [5]

وكذلك الحُكْمُ في سائرها ، وهي : فوقُ ، وتحتُ ، وأمامُ ، وقدَّامُ ، ووراءُ ، وخَلْفُ ، وأسفلُ ، ودُون ، ومِنْ عَلُ ، وأبدأ بهذا أوَّلُ ، وحَسْبُ ، ولا غيرُ ، وليسَ غيرُ .

وإنَّما سُمِّيت غاياتٍ لصَيْرورتها حدودًا يُنْتَهى عندها ، مع أنَّ الأصْلَ فيها أن تكونَ مضافةً .

وأمَّا المركباتُ من الأعداد وهي من أحدَ عشرَ إلى تسعة عشر فبنيتْ لتضمُّنِها « واو » العَطْفِ[6] ؛ لأنَّ الأصل : أحدٌ وعشرةٌ ، فَحُذِفَت

---

(1) هو عثمان بن أحمد بن عبدالله أبو عمرو بن السماك البغدادي ، روى القراءة عن ابن إسحاق القاضي ومحمد بن أحمد ، انظر غاية النهاية ١/٥٠١ .

(2) هو عاصم بن أبي الصباح العجاج وقيل ميمون أبو المجشر ، توفي سنة ١٣٠هـ وقيل ١٢٨هـ . انظر ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٤٩ .

(3) هو عون العقيلي ، له اختيار في القراءة ، أخذ القراءة عرضًا عن نصر بن عاصم ، روى القراءة عنه المعلى بن عيسى . انظر ترجمته في غاية النهاية ١/٦٠٦ .

(4) سورة الروم الآية ٤ ، وانظر التخمير ٢/٢٦٥ ، والبحر المحيط ٧/١٦٢ .

(5) نسب البيت إلى عبدالله بن يعرب كما في شرح التصريح ٢/٥٠ .
ونسب إلى يزيد بن الصعق كما في الخزانة ١/٢٠٤ ط بولاق، ولكن برواية أخرى وهي : بالماء الحميم.
ومن غير نسبة في : المقتصد ١/١٥١ ، وشرح ابن يعيش ٤/٨٨ ، التخمير ٢/٣٦٥ ، شذور الذهب ١٣٦ ، والهمع ٣/١٩٤ .

(6) انظر الكتاب ٣/٢٩٧ ، والمقتضب ٢/١٥٩ ، والتبصرة والتذكرة ١/٤٨٣ .

« الواو » وجُعِلا اسمًا واحدًا ، وإنَّما بُنِيَا معًا ؛ لأنَّ « الواو » يُؤَثِّر حالَ ثُبوتِهِ في المعطوفِ فَيُدْخِلُه في إعراب المعطوفِ عليه وحُكْمِه ، فكذلك يُؤَثِّرُ حال حَذْفِهِ ـ أيضًا ـ لتَضَمُّنِ مَعْنَاه في كليهما لتَعَلُّقٍ بينهما .

وقيل : إنَّما بُنِيَ الثَّاني لتَضَمُّنِ معنى الحرف ، وبُنِيَ الأوَّلُ ؛ لأنَّه بمنزلةِ شطرَ الكلمةِ [1] ، و(اثنيْ عشرَ) مُسْتَثْنَىً من بين سائر المركَّباتِ في أنَّ الأوَّلَ مُعْرَبٌ ، وسنوردُ العِلَّةَ في باب الأعداد بجميع ما يُحتاج [إلى][2] شرحه إن شاء الله .

قال رحمه الله : « والبناءُ في الفعلِ بهذه المنزلة في كَوْنِهِ لازمًا وعارِضًا ، فاللازمُ بناءُ الماضي ، والأمر[3] ، والعارضُ بناءُ المضارعِ إذا اتَّصل به نون ضمير جماعةِ المؤنَّث نحو : يَفْعَلْنَ ، أو نون التَّأكيد نحو : هل تَفْعَلَنَّ ؟ ولا يَفْعَلَنَّ .

وأمَّا الحروفُ فلا / يكونُ بناؤها إلاَّ لازمًا ؛ لأنَّه لا حظَّ لها في الإعراب»[4] . ١٩/أ

الشرح : البِنَاءُ العارضُ إنَّما يُتَصَوَّرُ في شيءٍ مُعرب قَبْلُ ثم يحصلُ السببُ المُوجِبُ له فيعرضُ فيه إلى أنْ يزولَ السببُ فيعود معربًا ، فلهذا قال : « العارضُ بناءُ المضارع » .

---

(١) انظر شرح الجمل للجرجاني ٣٠٦ ، والمفصل ٢١٢ ، والتخمير ٢/٢٩٢ .

(٢) في الأصل : « إليها » وما أثبتناه هو الصواب إن شاء الله .

(٣) بعده في ط ٣٧ : « بغير اللام » .

(٤) ط ٣٧ .

وأمَّا السَّببُ في بنائهِ فهو أنَّ هذه « النونَ » شابَهَتْ ألف الضمير وواوه في اتصاله[1] بالماضي والمضارع والأمرِ[2] ، كَمَا أنَّهما كذلك ، بخلاف سائرِ الضمائرِ المرفوعةِ المتَّصلة ، ولمَّا لزِمَ[3] سكونُ ما قَبْلِ « النون » في الماضي لئلا يجتمعَ أربعُ حركاتٍ متوالياتٍ فيما هو في حكْمِ كلمةٍ واحدةٍ لَزِمَ ذلك لزومًا حتى تعدَّى إلى ما لا يؤدي صورةَ اجتماعِها فيه من المُضَاعَفِ طَرْدًا للبابِ ، نحو : رددن وفَرَرْنَ ، فقد عُدِّيَ هذا الحُكْمُ إلى المضارع ـ أيضًا ـ وإنْ عُدِمَ فيه السببُ[4] الذي لأجْلِهِ سُكِّنَ في الماضي اعتبارًا للتَّسْوِيَةِ بينها وبين « الألف » و« الواو» فيما ذَكَرْنَا ، وفي أنَّها ضميرٌ متَّصلٌ مرفوعٌ ، وموضوعٌ لِمَا جاوَزَ المفردَ مع أنَّه من حرفٍ واحدٍ ، وفي أنَّها قريبةٌ من « الألف » و« الواو » لما فيها من الغُنَّةِ ، فصار وِزَانُ هذا الحُكْمِ على سبيل التَّقْريب مِنْ أحْكَامِ الشَّرْع وِزَانَ رُخْصَةِ قِصَرَ الصلاة في السَّفر عند الفقهاءِ لما فيه من المشقَّةَ ، ثم تعدَّى هذا الحُكْمِ إلى مَنْ لا يَلْحَقه طَرْدًا للبابِ ، وتسويةً للحُكْمِ لانْضِمَامِهم جميعًا في سِلْكِ السَّفرِ .

وإذا لَزِمَ السُّكون في « لام » الفعل عند اتَّصال النون لما ذَكَرْنَا تَعَذَّر الإعرابِ ، كَمَا لَزِمَ الكسر فيما قبل ياء المتكلم في (غلامي) تعذَّر إعْرابُ المضاف إليها خاصَّةً دون المضاف إلى غيرها من الضمائر[5] .

---

(١) في الحاشية : « أراد به نون ضمير جماعة المؤنث لا نون التأكيد ؛ لأنه قال : شابهت الألف في اتصاله بالماضي ، ومعلومٌ أن نون التاكيد لا يتصل بالماضي ، والله أعلم » .

(٢) قيل في سبب بناء المضارع مع نون النسوة حملاً له على الفعل الماضي .
انظر المقتصد ١/١٨٠ ، وشرح ابن يعيش ٧/١٠ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) في الحاشية : « وهو أربع حركات متواليات » .

(٥) تبع المؤلف الجرجاني في القول بأن (غلامي) مبني ، وذكر نحو ذلك في التخمير ٢/١٣٣ .

فإن قيل : على هذا ينبغي أنْ يُبْنَى المضارع عند اتِّصالِ ألف الضَّمير وواوه به لأنَّ « الألف » تَقْتَضي الفتحةَ فيما قبلـه و « الـواو » تَقْتَضي الضمَّةَ فيما قبله كَمَا أنَّ « النونَ » اقْتَضَى أنْ يكون ما قَبْلَه ساكنًا تعذَّر الإعراب ؟ . قيل : الجالبُ للحركةِ في الفعل لا يَقْتَضي وَهْنًا يُزْعِجُه عن اسْتِحْقَاقِه الإعرابَ بخلافِ السُّكون فإنَّه حالُ ضَعفٍ وَسُقوطُ قوَّةٍ وهذا معلومٌ حِسًّا .

وهذا التَّعْليلُ في بناءِ المضارعِ عند اتِّصالِ « نون » ضميرِ المؤنَّثِ[1] أعْجَبُ إلى مَنْ له قَدَمٌ في علم النَّحو ممَّا ذَكَرُوا أنَّ الفعلَ أصْلُهُ البناءُ فَبُنِيَ بأدْنَى السببِ[2] ؛ لأنَّه تجوزٌ وتَغْميضٌ وتَزْهيدٌ[3] عن بَحْثِ أسرارِ الغَوَامِضِ ولله الحمد والمنَّة .

وأمَّا السببُ في بناءِ الفعل عند اتِّصال « نون » التأكيد[4] فقالوا لأنَّها زيادةٌ ضُمَّت إليها لمعنًى كما بُنيَ « عمرو » عمرويه لانضمام « ويه » إليه ؛ لأنهم قالوا : إن الاسم إذا ضمَّ إلى اسمٍ وجُعلا واحداً بُنيا ؛ لتضمُّن الحرف ، والأوْلى أن يقول في بنائه : إن الفعل إنَّما يُعرب لمضارعته اسم الفاعل في أمور قد مرَّ ذكرها[5] فيما تقدَّم لا لوجود المعاني فيه التي صار الإعراب دلالةً عليها[6] كالفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة فكان

---

(١) انظر سبب بناء المضارع مع نون النسوة في الكتاب ٢٠/١، والأصول ٥٠/١ ، وشرح الكافية ٢٢٩/٢ ، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٥٦/١ .

(٢) وهو قول الكوفيين . انظر شرح الكافية ٢٢٨/٢ .

(٣) التغميض : التجاوز ، والتزهيد : الترك .

(٤) انظر الكتاب ٥١٨/٣ - ٥١٩ ، والمقتضب ١٩/٣ ، والبسيط ٢٠٦/١ .

(٥) انظر ص ١٤ .

(٦) وهو قول الكوفيين . انظر الإنصاف ٥٤٩/٢ فما بعدها ، والتبيين المسألة ٨ ، وشرح الكافية ٢٢٧/٢ ، والهمع ٥٤/١ .

إعرابه غير مفيدٍ هذه الفائدة ، وإذا ثَبَتَ ذلك فإنَّ البناءَ ها هنا كان أعْوَدَ وأنْفَعَ من الإعراب ؛ لأنَّ للحركاتِ التي حَصَلَتْ في لامه / قبل « نون » ١٩/ب التَّأكيدِ دلالاتٌ على أحْوَالِ فَاعِليهِ[1] من التَّذكيرِ والتَّأنيثِ والإفرادِ والجمعِ ، بَيَانُه أنك إذا قُلْتَ : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ ﴾[2] دَلَّتْ بالفتحةِ على إفرادِ الفاعلِ وتَذْكيرِه أو ما هُوَ في حُكْمِ المُفْرَدِ ، ودلَّتِ الضَمَّةُ في قوله عزَّ وعَلا : ﴿ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[3] على أنَّ الفاعلَ ضميرُ جماعةِ الذكورِ ، وإذا قُلْتَ : اضرِبِنَّ ، فالكسرةُ تدلُّ على ياءِ ضميرِ المؤنَّث ، فَيَبِينُ لك بهذا أنَّ البناءَ فيه أدْخَلُ في المَقْصُودِ من الإعرابِ الذي لا طائلَ تحته .

و « نون » التَّأكيد على ضَرْبَيْنِ : ثقيلةٌ وخفيفةٌ ، ويجوز تساويهما[4] في الوقوع ، إلاَّ أنَّ الخفيفةَ لا تقعُ في [فعل] الإثنين ، وفعلِ جماعةِ المؤنَّث إلاَّ عند يونسَ[5] وغيره من البصريِّين والكوفيِّين ، يقول : اضربانِّ ، واضربنانِّ بالتَّشْديد لا بالتَّخفيفِ ، قال الله تعالى :

﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[6] .

---

(١) انظر التخمير ٣/٢١٥ .

(٢) سورة الكهف الآية ٢٣ .

(٣) سورة العنكبوت الآية ٦١ .

(٤) في الحاشية تحتها : «تناويهما، خ » أي : من نسخة أخرى، والمعنى واحد فيهما.

(٥) انظر الكتاب ٣/٥٢٧ ، والتخمير ٤/١٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٣٨ ، وشرح الكافية ٢/٤٠٥ ، وأوضح المسالك ٣/١٣٧ .

(٦) سورة يونس الآية ٨٩ .

فإن قيل : ما المانعُ في وقوعِ الخفيفةِ في المَوْضِعيْن ؟ . قيل : التقاءُ الساكنيْن الألف والنون .

فإن قيل : أليس يؤدّي إلى ما تَفِرُّ منه وقوعُ الثّقيلةِ فيهما لأنّهما أوّلُهما ساكنٌ والألف ساكنٌ ؟ . قيل بلى ، ولكنْ يجوز التقاءُ السّاكنين في حدّه ، والمُرادُ بحدّه : أن يكونَ الأوّل حرفَ لينٍ والثّاني حَرْفًا مُدْغَمًا نحو : دابّةٌ ، وشابّةٌ ، وخويصّةٌ ، وقالوا : إنّما يؤتى بنون التّأكيد ليتأكّدَ به معنى الطّلب[1] ، فلهذا يَخْتَصُّ بفعلٍ مستقبلٍ : قَسَمٍ ، أو أمْرٍ ، أو نهيٍ ، أو استفهامٍ ، أو تَمَنٍ ، أو عَرْضٍ نحو : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ ﴾[2]، واضربنَّ ، ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ ﴾[3] ، وهل يذهبنَّ ؟ ، وليتك تقعدنَّ ، ألاَ تنزلَنَّ .

ويدخلُ فعلَ الشّرطِ عند اتصال (ما) بحرف الشّرط ؛ لأنَّ (ما) بمنزلة لام القسمِ في التّأكيد[4] ، فكَمَا يدخلُ ثَمَّ فقد يدخل هنا قال الله تعالى :

﴿ وإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ ﴾[5] .

---

(١) انظر الجمل ٣٥٦ ، والتبصرة والتذكرة ٤٢٥/١ ، والمفصل ٣٩٤ .

(٢) سورة الأنبياء الآية ٥٧ .

(٣) سورة الكهف الآية ٢٣ .

(٤) تدخل هذه النون كثيراً وقيل لزومًا المضارع التالي إما الشرطية .
انظر شرح الكافية ٤٠٣/٢ ، وشرح ابن يعيش ٤١/٩ ، والهمع ٣٩٩/٤ .

(٥) سورة الإسراء الآية ٢٨ .

وقد يدخلُ في النّفي تشبيهًا له بالنّهي ؛ لأنهما استويا في أنّهما غيرُ مُوجَبَيْن، وقالوا : إنّها لا تدخل الماضيَ ولا الحاضرَ لكَوْنِهما ثابتيْن ، وثبوت الشّيءِ أغْنَى عن توكيده ، ولا يلزم دخولهما على ما ذكرنا من الأقسام إلاّ القسمُ ؛ لأنّه من مظانّ التّأكيد الذي يُجَاءُ بجُمْلَةٍ ليتأكّدَ القسمُ عليه ، فلُزُوم « النُّون » في نفسه أَوْلى .

وتُكْتَبُ الثقيلةُ (نونًا)، ولك الخيارُ في الخفيفة[1] إنْ شئت كَتَبْتَها[2] (نونًا) كما ترى في قوله : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾[3] ، وألفًا كما ترى في قوله : ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾[4] ، وإذا وقفتَ على الخفيفةِ مفتوحًا ما قبلها قلبتها ألفًا كما فعلت ذلك بالتنوين تَشْبيهًا لها فقلتَ : اضربا ، كما قلت : رأيت زيدًا ، والعلّةُ في لزومِ بناء الحروفِ مذكورةٌ في المتْنِ[5] .

[الكلمات المعربة]

قال رحمه الله : « والكلماتُ المعربةُ على ضربيْن :

أحدهما : ما ليس له عاملٌ ظاهرٌ لفظيٌّ وهو ثلاثةٌ : المبتدأُ ، والخبرُ / كقولكَ : زيدٌ منطلقٌ ، فإنّهما مرفوعان ، وليس معهما عاملٌ ظاهرٌ ١٧/أ [لفظي][6] ، وإنّما رُفِعَا بالابتداءِ ، ومعنى الابتداء : أن تُجرِّدَ الاسم من العوامل اللفظيّة لتُسْنِدَ إليه خبرًا .

---

(١) انظر الجمل ٢٥٨ ، والتبصرة والتذكرة ١/٤٣٢ – ٤٣٣ ، ورصف المباني ٢٣٠.
(٢) في الأصل « كتبها » .
(٣) سورة يوسف الآية ٣٢ .
(٤) سورة العلق الآية ١٥ .
(٥) انظر ص ٧٤ .
(٦) من ط ٣٧ .

والثالث : الفعل المضارعُ في حال الرفع ، فإنك إذا قلْتَ : يضربُ زيدٌ ، كان (يضربُ) مرفوعًا من غير رافعٍ ظاهرٍ .

والضَرْبُ الثاني : ما كان له عاملٌ ظاهرٌ [لفظي][1] كالمجرور بالباء في (بزيدٍ) ، وكلُّ ما رفع ، أو جرّ ، أو نصب ، أو جزم يُسَمَّى عاملاً .

والعواملُ ثلاثةُ[2] أنواعٍ : أحدها أنْ يكونَ من الأفعال ، والثاني : أنْ يكونَ من الحروف ، والثالث أن يكونَ من الأسماء »[3] .

[المبتدأ والخبر]

الشرح : المعنى الرّافع للمبتدأ وخبره هو تجرّدهما للإسناد[4] ، وهذا معنًى يَرْفَعُهما معًا لتناوله إيّاهما ؛ لأنَّ الإسنادَ يقتضي الطَّرفين ، وهذا كَمَا أنَّ التّشبيه الحاصلَ [في كأنّ][5] لمّا كان يستدعي مشبَّهًا ومشبهًا به كانت عاملةً في الجزأين .

فإن قيل : لِمَ وَجَبَ ارتفاعهما لهذا المعنى ؟ . قيل : حملاً لهما على الفاعل .

---

(١) من ط ٣٨ .

(٢) في الأصل : « ثلاث » ، وهو خطأ .

(٣) ط ٣٨ .

(٤) انظر آراء العلماء في رافع المبتدأ والخبر في الانصاف ١/٤٤ فما بعدها ، والتبيين للعكبري في المسألتين ٢٧ – ٢٨ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٠ – ٢٠١ .

(٥) هذه الزيادة من المفصل ٣٦ ، وانظر التخمير ١/٨٤ – ٨٥ .

فإن قيل : ما الوجهُ في حَمْلِهِما عليه ؟ . قيل : أمَّا المبتدأ فإنَّه يُمَاثِلُه في كَوْنِهِ مُخْبَرًا عنه ، وأمَّا الخبرُ فلأنَّه يُمَاثِلُه في كَوْنِهِ جُزْءًا ثانيًا عن الجملة ، أو لأنَّ الخبرَ هو المبتدأ فَحُمِلَ على الفاعل بواسطته .

فإن قيل : فإذا استَوَى الفاعلُ والمبتدأ وهو أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما مُخْبَرٌ عنه ، فلِمَ جُعِلَ الفاعلُ أصلاً في البابِ وحُمِلَ المبتدأ عليه ؟ . قيل : لأن الأصلَ في الإخْبَارِ هو الفعلُ ، فما كان خبرًا عنه لَزِمَ كَوْنُه أصْـلاً .

فإن قيـل : فالـفعلُ خبرٌ عــن المبتدأ في قولِكَ : زيدٌ ضربَ ، فوَجَبَ أنْ يَسْتَوِيَا ؟ . قيل : بل هو خَبَرٌ عن الضَّميرِ المستترِ فيه ، والجملةُ خبرٌ عن المبتدأ ، فهو بمنزلةِ قَوْلِكَ : زيدٌ ضاربٌ أبوه ، في أنَّ (ضاربًا) خبرٌ عن (الأب) وهما بمجموعهما جملةٌ وقعتْ خبرًا عن (زيدٍ) .

فإن قيل : بيِّن لي من الأحكامِ التي تعلَّقتْ بباب الابتداء لأنَّه لا بُدَّ من مَعْرِفَتِها ؟ . قيل : اعلم أنَّ الأصلَ أنْ يكونَ المبتدأ معرفةً ، والخبرُ نكرةً ؛ لأنَّ الفائـدةَ تحصلُ في أن تُخْبِرَ السامعَ عن شيءٍ يعرفُه بشيءٍ لا يعرفُه كما هو الحاصلُ من قولِكَ : زيدٌ منطلقٌ ، وإذا ثَبَتَ هذا فينبغي أنْ تعلمَ أنَّهما إذا كانا معرفتيْن فلا بدَّ أن يكونَ بينهما ضَرْبُ تَنْكِيرٍ ، بيانُه أنَّكَ إذا قُلْتَ : زيدٌ أبوك ، فإنَّه يَحْتَمِلُ وجهيْن : أحدهما : أنْ لا يعرفَ أباه بِعَيْنِهِ مثلاً فعرَّفْتَه إياه ، والآخَرُ أنْ تُنَبِّهَهُ على مُرَاعَاةِ حقِّ الأبُوَّةِ(١) .

---

(١) انظر الأصول في النحو ١/٦٥، والمقتصد ١/٣٠٦ ، وشرح الجمل للجرجاني ٣٥.

ويجوز أن يكون المبتدأ نكرةً مُقَارِبَةً للمعرفةِ باتِّصَافِها نحو قولك: رجلٌ من بني تميمٍ شاعرٌ، قال الله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾[1] .

فإن قيل: أليس يجوزُ أن تقول: أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟ فتبتدئ بالنكرةِ بلا وصفٍ؟ . قيل: هذا جائزٌ في الاستفهامِ لأنك تَسْتَخْبِرُ ولا تُخْبِرُ، فَشَرْطُ التعريفِ مفقودٌ فيه، وكذلك الحكمُ في نكرةٍ يكون / ١٧/ب خبرُها ظرفًا لكن من شَرْطه تقديم الخبر عليه كقولك: لي مالٌ، وعليه دينٌ، وعندي رجلٌ، وقال تعالى:

﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾[2] .

قالوا: لأنَّ الظرفَ يصلحُ أن يكونَ صفةً له، وبالتَّقديمِ يخرجُ عن صلاحيةِ الوصفِ فتعيَّن كَوْنُه خبرًا له .

فإن قيل: قد جاء المبتدأ نكرةً من غيرِ تقديمِ الظرفِ عليه نحو قوله: ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾[3]، ﴿ وَوَيْلٌ لَّهُم ﴾[4]؟. قيل: هما مصدران رُفِعَا لِيَدُلاَّ على ثُبُوتِ الأمر[5]؛ لأنَّ المصدرَ المنصوبَ يجيءُ لتأكيدِ الفعلِ غيرَ مقصودٍ بنفسهِ، فإذا رُفِعَ لِيُخْبَرَ عنه جُعِلَ مقصودًا بنفسهِ فأفادَ الثبوتَ دون الحُدُوثِ[6] .

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٢١ .
(٢) سورة الأعراف الآية ٤١ .
(٣) سورة الأنعام الآية ٥٤ .
(٤) سورة البقرة الآية ٧٩ .
(٥) انظر شرح ابن يعيش ٩٣/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٩١/١ .
(٦) قال الرضي في شرح الكافية ٩١/١: « فالأصل: سلّمك الله سلامًا ثم حُذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبًا، وكان النصب يدل على الفعل، والفعل على الحدوث، فلمّا قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره أزالوا النصب الدّال على الحدوث فرفعوا (سلام)، وكذا أصل: ويل لك .. » .

فصـــل

والخبرُ على ضربيْن : مفردٌ وجملةٌ .

فالجملةُ على أربعةِ أضْرُبٍ[1] : فعليَّةٌ نحو : قوله تعالى :

﴿ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[2] .

واسميَّةٌ نحو : زيدٌ أبوه منطلقٌ ،

﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾[3] .

وشرطيَّةٌ نحو : زيدٌ إنْ تَأْتِهِ يكرمْك ، وظرفيَّةٌ نحو: المالُ لزيدٍ ، والحمدُ لله ، والتَّقْديرُ : المالُ مِلْكٌ لزيد ، والحمدُ حَقٌّ لله ، وزيدٌ في الدار ، أيْ : استقرَّ ولا تقدِّرُ فعلاً في ذلك خاصًّا لا يدلُّ الحال عليه ، فلا تقول : (جلس) أو (قعد) هو المقدَّرُ في قولك : زيدٌ في الدار ؛ لأنَّ الظرف لا يدلُّ إلاّ على كَوْنِه واسْتِقْرارِهِ دون قعودِه وقيامه .

ولا بدَّ لجملةٍ وقعتْ خبرًا للمبتدأ من ضميرٍ عائدٍ إلى المبتدأ أو ما يجري مَجْراهُ ليَرْتَبِطَ الكلامُ وسنذكرُهُ في أخر الكتاب إن شاء الله[4] .

فإن قيل : هل يجوز تقديمُ الخبر على المبتدأ ؟ . قيل : نعم ، قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[5] يعني : سواءٌ عليهم

---

(١) ممن قال بهذا أبو علي الفارسي . انظر الإيضاح ٤٢ ، وتبعه الزمخشري في المفصل ٣٦ ، وقيل إن الشرطية من قبيل الفعلية . انظر مغني اللبيب ٤٩٢ ، والهمع ٣٧/١ .

(٢) سورة الرعد الآية ٢٦ .

(٣) سورة التوبة الآية ٧١ .

(٤) انظر ص ٢٥٥ .

(٥) سورة البقرة الآية ٦ .

إنذارك وتركه ، وقال : ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾[1] ، وربّما وَجَبَ تقديمه كما مرّ .

فإن قيل : هل يجوز حذفُ أحدهما ؟ . قيل : نعم ، وكليهما ، فمِنْ حَذْفِ المبتدأ قوله تعالى : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ﴾[2] أيْ : هذه سورةٌ ، وإنّما قالوا: المبتدأ محذوفٌ دون الخبر هنا لكَوْنِ السورة نكرةً[3] ، وأمّا حذفُ الخبرِ فنحوَ قوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[4] قالوا تقديره : فصبرٌ جميلٌ أجملُ ، وجَوّزوا في قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾[5] ، ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ ﴾[6] أنْ يكون المبتدأ محذوفَ الخبرِ[7] ، لكنّه يَبْعُدُ من حيث إنّهم قالوا في تقدير الخبرِ : حطةٌ مسألتُنَا ، وطاعةٌ أمْرُنا ، و (مسألتُنا) و (أمرُنا) معرفتان فحَصَلَ من تقديرهم أن يكون المبتدأ نكرةً وخبره معرفةً ، فهذا عَكْسُ ما أسّسَهُ النحويون منْ أنّ الأصلَ أنْ يكون المبتدأ معرفةً والخبرُ نكرةً .

---

(1) سورة الجاثية الآية ٢١ ، قرأ حفص وحمزة والكسائي بنصب (سواء) ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر الكشف ٢/٢٦٨ .

(2) سورة النور الآية ١ .

(3) قال مكي في مشكل إعراب القرآن ٢/١١٥ : « وإذا جعلت (أنزلناها) نعتًا لها لم يكن في الكلام خبر لها ، لأنّ نعت المبتدأ لا يكون خبرًا لها ، فلم يكن بدٌّ من إضمار مبتدأ ليصحّ نعت السورة بـ(أنزلناها)» . ثم انظر معاني القرآن ٢/٢٤٣ ، وتفسير القرطبي ١٢/١٥٨ .

(4) سورة يوسف الآية ١٨ ، وقيل المبتدأ محذوف تقديره : فأمري صبر ، وانظر المشكل ١/٤٢٤ .

(5) سورة البقرة الآية ٥٨ .

(6) سورة النساء الآية ٨١ وفي الأصل « فيقولون » .

(7) لم أعثر على صاحب هذا الرأي فيما بين يدي من المصادر والمعروف أن المبتدأ هو المحذوف ، قال مكي في المشكل ١/٤٨ : « حطة : خبر مبتدأ محذوف تقديره : سؤالنا حطة ، أو رغبتنا حطة ... » . وانظر معاني القرآن للزجاج ١/١١٠، وإملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ١/٣٨، والبحر المحيط ١/٢٢٢ .

وأمّا حَذْفُ كليهما ففي قوله تعالى :

﴿ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ﴾[1]

المعنى والله أعلم : واللائي لم يحضْنَ فعدّتُهنّ ثلاثةُ أشهرٍ .

فإن قيل : هل يجوز للمبتدأ أنْ يكون [له][2] أكثر من خبرٍ واحدٍ ؟.

قيل : نعم ، ومنه قوله تعالى :

﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾[3] ،

وقوله :

﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[4].

فصل

/ وإذا تضمّنَ المبتدأ معنى الشرطِ[5] جازَ دخولُ « الفاء » في ١٨/أ خبره ، وذلك في الاسمِ الموصولِ إذا كانت صلته فعلاً نحو قوله تعالى :

---

(١) سورة الطلاق الآية ٤ . وانظر مشكل إعراب القرآن ٣٨٥/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٤٤٤/٢ ، وإملاء ما منّ به الرحمن ٢٦٣/٢ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٥٥ .

(٤) سورة البروج الآيات ١٤ ، ١٥ ، ١٦ . وانظر مشكل إعراب القرآن ٤٦٨/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٥٠٦/٢ . اختلف العلماء في جواز تعدد الخبر ، والأصح الجواز .

انظر المقتضب ٣٠٨/٤ ، والأصول ٦٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/١ ، والهمع ٥٣/٢ ، وشرح الأشموني ٢٣٢/١ – ٢٣٣ .

(٥) انظر الكتاب ١٠٢/٣ ، والمقتضب ١٩٥/٣ ، والمقتصد ٣٢١/١ ، والمفصل ٣٩ .

﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾[1]،

أو ظرفًا نحو قوله تعالى : ﴿ وما بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾[2].

وكذلك الحكمُ في النكرةِ الموصوفةِ بالفعلِ ، والظرفِ نحو : كُلُّ عبدٍ يَشْرَني بقُدُومِ أبي فهو حرٌّ ، وكُلُّ غلامٍ عندي فهو كيِّسٌ ، وهكذا الحكمُ إذا دخل على الموصول (إنَّ) نحو قوله تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾[3] .

وما كان الألفُ واللامُ بمعنى (الذي) - في قوله :

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾[4] .

وقوله : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾[5] - دخل « الفاءُ » في الخبر .

فإن قيل : ما العاملُ المعنويُّ الذي ارتفعَ به المضارع ؟[6] . قيل : وقوعُه مَوْقِعَ الاسم سواءٌ كان الاسم مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا ،

---

(1) سورة البقرة الآية ٢٧٤ .

(2) سورة النحل الآية ٥٣ .

(3) سورة الأحقاف الآية ١٣ . وإلى هذا ذهب سيبويه ، ومنع ذلك الأخفش ، انظر الكتاب ١٠٣/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٧/١، والمقتضب ١٩٥/٣.
وقيل : العكس هو الصحيح ، حيث ذكر صاحب التخمير ٢٧٩/١ أن سيبويه لا يجوِّز دخول الفاء على خبر إن ، والأخفش يجوِّز . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٥/١ ، ٢٠٦ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٧١٤/١ .

(4) سورة المائدة الآية ٣٨ .

(5) سورة النور الآية ٢ .

(6) انظر أقوال العلماء في رافع الفعل المضارع في الإنصاف ٥٥٠/٢ فما بعدها ، وشرح ابن يعيش ١٢/٧ ، والتصريح ٢٢٩/٢ .

وعلامته التجردُ عن النواصبِ والجوازمِ كما أنَّ علامةَ ارتفاعِ المبتدأ التجردُ عن العواملِ الداخلةِ على المبتدأ والخبر التي هي : عَلِمْتُ وأخواتها، وكان وأخواتها ، وإنَّ وأخواتها .

فإن قيل : عَرَفْتُ استحقاقَ المضارعِ الرفعَ في قولنا : زيدٌ يضربُ ، وكان زيدٌ يضربُ ، ومررتُ برجلٍ يضرب ، لوقوعِهِ موقعَ الاسمِ المرفوعِ أو المنصوبِ أو المجرورِ ، فما وَجْهُ ارتفاعِهِ في قَوْلِكَ : يَضْربُ الزيدان ، وقولك : كاد زيدٌ يُضربُ ، وجَعَلَ يَفْعَلُ ؟ . قيل : الأوَّلُ فلوقوعه مَوْقِعَ الاسم ، لأنَّه لا يَلْزَمُ على مَنْ قصد على النُّطْقِ أنْ يكونَ ابتداء كلامِهِ فعلاً بل لَهُ أنْ يَأْخُذَ في الجملة الاسميةِ فَيَقَعُ الاسمُ مَوْقِعَ الفعل[1] .

وأمَّا : كاد زيدٌ يضربُ ، وجعلَ يفعلُ ، فالأصلُ في ذلك الاسم بدليلِ مجيئِهِ صريحًا في قوله[2] :

* فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيبًا *[3]

لكنْ تَرْكَ هذا الأصلِ دلالةٌ في تصريحِ الحدوث الحاصلِ في الفعل ، والله أعلمُ بالصواب .

---

(١) انظر المفصل ٢٩٣ .

(٢) جاء بعده في الأصل : « تابط شراً شعر » وهو من إضافة الناسخ .

(٣) هذا صدر بيت لتابط شراً عجزه :

* وكم مثلها فارَقْتُها وهي تَصْفِرُ *

انظر الديوان ٩١ ، الخصائص ٣٩١/١ ، والتخمير ٢٢٠/٣ ، وشرح ابن يعيش ١٣/٧-١٤ ، وشرح التصريح ٢٠٣/١ .

وورد من غير نسبة في : الانصاف ٥٥٤/٢، وأوضح المسالك ٢١٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٥/١ ، والهمع ١٤١/٢ .

الفصل الثّاني من الكتاب

في (عوامل الأفعال)

« بدأنا بالأفعال لأنّها أصلٌ في العملِ ، وهي تعملُ الرفع والنّصب في الأسماء، فأمّا الرفعُ فإنّها مستويةٌ فيه فكلُّ فعلٍ يرفعُ اسمًا واحدًا بأنّه فاعله إذا أُسْنِدَ إليه مُقَدَّمًا عليه نحو : خرج زيدٌ ، وطاب الخبرُ ، وذهب القومُ ، فإنْ لم يكنْ ظاهرًا فمُضْمَرٌ نحو : اضربْ ، التقدير : اضربْ أنت ، ولا يرفعُ الاسمَ الذي قبلَه فلا يُقَالُ : القومُ خرجَ ، وإنّما يقال : خرجوا ، ليرتفع القومُ / بالابتداء ويكون الضميرُ فاعلاً . ١٨/ب

وفعل ما لم يُسَمَّ فاعلُه يرفعُ المفعولَ لقيامه مقامَ الفاعلِ ، كقولك : ضُرِبَ زيدٌ ، وأُعْطِي زيدٌ درهمًا »[1].

الشرح : إنّما جُعِلَ الأفعالُ الأصلَ في العملِ ؛ لأنَّ غيرها من العواملِ إمّا حروفٌ ، أو أسماءٌ .

أمّا الحروفُ فلا يُتَصَوَّرُ أنْ تكون[2] أصلَ العواملِ ؛ لأنَّ الجارَّةَ تصلُ معاني الأفعالِ إلى الأسماءِ بواسطتِها ، ولا شكَّ في أنَّ الواسطةَ لا تكونُ أصلاً ، وأمّا النّاصبةُ فنذكرها[3] في فصل الحروف[4] ؛ لأنَّ حرف الاستثناءِ وحرف النّداء و «الواو» التي بمعنى (مع) لا تكونُ ناصبةً بنفسها

---

(١) ط ٣٩ ، ما بين القوسين من جمل الجرجاني ، ولم يشر المؤلف إلى ذلك ، مع أن ذلك عادته .

(٢) في الأصل : « يكون » .

(٣) في الأصل : « فنذكره » .

(٤) انظر ص ١٣٩ .

بل هي كالواسطةِ إذ الشرط والمؤثِّرُ في النَّصب هو الفعلُ الثَّابتُ في البعضِ [و](1) المقدَّر في البعض(2) .

وأمَّا باب (إنَّ) فلا شكَّ في أنَّ عملَها لمُشَابَهةِ الفعل كما نذكرُهُ في بابها(3) .

وأمَّا الأسماء فالأمْرُ في كَوْنِها تَبَعًا للأفعالِ في باب العملِ بيِّنٌ بدليل أنَّ الاسمَ إنَّما يعملُ بشرطِ مُنَاسَبَةِ الفعلِ كاسم الفاعلِ ، واسم المفعولِ ، والصِّفَةَ المشبهَةِ ، وأسماءِ الفعل ، وإذا لم يكنْ مُنَاسِبًا له كرجلٍ وفرسٍ وأشباهِهما فلا يكونُ له عملُ الفعلِ .

وقولُهُ : « وأمَّا الرفعُ فإنَّها مستويَةٌ فيه » فإنَّما عَنَى به أنَّ الأفعالَ مُسْتَوِيَةٌ في رفعِ الفاعلِ سواءٌ كان لازمًا أو متعديًا ، ناقِصًا أو تامًّا بِشَرْطِ التَّقَدُّمِ .

وأمَّا النَّصبُ فإنَّ الأفعالَ تنقسمُ فيه(4) ، فالذي يعمل البعض ، ولا يعملُ البعض كما يجيء تفصيلُ ذلك في موضعِهِ إن شاء الله .

[الفاعل]

والمرادُ بالإسنادِ : أن تجعلَ الاسمَ أخصَّ مذكورٍ بالفعلِ أو ما يجري مجراهُ ، ونعني بذلك أن تجعلَ الاسمَ مخبرًا عنه إذا كان الفعلُ خبرًا

---

(1) زيادة يستقيم بها الكلام وفي الحاشية : « في المفعول معه والاستثناء إذا ظهر الفعل » .

(2) في الحاشية: « في النداء ، والمفعول معه والاستثناء إذا لم يظهر الفعل فيهما».

(3) انظر ص ١٣٨ .

(4) في الحاشية : « أي في النصب » .

سواءٌ في ذلك النَّفيُ والإثباتُ نحو : خرج زيدٌ ، ولم يخرجْ عمرو ، وكذلك الحُكْمُ في المجهولِ نحو : ضُرِبَ زيدٌ ، وقُتِلَ عمروٌ ، لأنك جملتَهُ الآن أخصُّ مذكورٍ به حتَّى لو سُئِلْتَ بـ(مَنْ ؟) عند قولِكَ : ضُرِبَ ، لم تذكرْ إلاَّ (زيدًا) ، جوابًا للسَّائل كما فعلتَ ذلك حيث سُئِلْتَ عند قولك : ضَرَبَ ، فلم تذكرْ إلا إيَّاه .

فصل

ويجوز إضْمَارُ الفعلِ كما يجوز إضمارُ الفاعلِ ، فمثالُ إضمارُ الفعلِ قوله تعالى : ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾(١) ، و ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾(٢) التَّقدير : وإنْ خافت امرأةٌ ، وإنْ هلكَ امرؤٌ ؛ لأنَّ حرفِ الشرطِ يخصُّ الفعلَ ، وكذلك الحكمُ في قوله تعالى :

﴿ يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ ﴾(٣)

---

(١) سورة النساء الآية ١٢٨ .

(٢) سورة النساء الآية ١٧٦ .

(٣) سورة النور الآيتان ٣٦ - ٣٧ .

قرأ ابن عامر وأبو بكر بفتح الباء ، وقرأ الباقون بكسرها .

انظر حجة القراءات ٥٠١ ، والكشف ١٣٩/٢ ، والبحر ٤٥٨/٦ ، والنشر ٣٣٢/٢.

بفـتح « البـاء » على قـراءةِ أهل الشـام وأبي بكر[1] وأبـان[2] والمفضَّـل[3] ومحبوب روايةً عن أبي عمرو ، وارتفعَ (رجالٌ) بفعلٍ تقديره : يسبِّحه رجالٌ .

ومثال إضمـارِ الفاعلِ قولهم : ضـربني وضـربتُ زيدًا ، تُضْـمِرُ في الأوّلِ اسمُ مَنْ ضَرَبَكَ إضماراً على شريطةِ التّـفسيرِ لأنّـك أردتَ أنْ تجعلَ (زيدًا) فاعلاً ومفعولاً فوجَّهت الفعليْـن إليه واسْـتَـغْنَـيْتَ بذكره مرةً فكذلك إذا قُلْـتَ : ضـربتُ وضـربني زيدٌ ، فَرَفَعْتَـه وحذفتَ المفعولَ اسـتغناءً عنه وأعملتَ الفعلَ الثّـاني عند البصريين / لِقُرْبِـهِ منه والأوّلَ عند الكوفيين[4] . ١٩/أ



---

(١) هو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الحنّاط الأسدي راوي عاصم ، واختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولاً أصحها شعبة ، ولد سنة ٩٥ هـ ، وعرض القرآن على عاصم وعطاء بن السايب وأسلم المنقري ، وعرض عليه يعقوب بن خليفة ، وعبدالرحمن بن أبي حماد وغيرهما ، كان إمامًا كبيرًا عالمًا عاملاً وكان يقـول : أنا نصف الإسلام ، توفي سنة ١٩٣ هـ وقيل ١٩٤هـ .

انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار للذهبي ١/١١٠ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٢٥ .

(٢) هو أبان بن تغلب الربعي ، قرأ على عاصم وأبي عمرو الشيباني والأعمش وهو أحد الذين ختموا عليه ، أخذ عنه محمد بن صالح الكوفي ، توفي سنة ١٥٣ هـ .

انظر ترجمته في غاية النهاية ١/٤ .

(٣) هو المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر ، ويقال المفضل بن محمد بن سالم ، إمام مقرئ نحوي إخباري ، أخذ القراءة عرضًا عن عاصم والأعمش ، روى القراءة عنه الكسائي وجبلة بن مالك ، توفي سنة ١٦٨هـ .

انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣/٢٩٨ ، وغاية النهاية ٢/٣٠٧ .

(٤) انظر الإنصاف ١/٨٣ فما بعدها ، والتبيين المسألة ٣٤ .

وقال تعالى: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[1] و ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[2] فأعملَ الثاني ، ولو أعملَ الأوّلَ لقال (أفرغه) و (اقرؤه) ، ذكر ذلك النحويّون ترجيحًا لمذهبِ البصريّيْن ، وقال الفرزدق :

ولكنَّ نـصـفًـا لو سـببتُ وسبَّني   بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمِ[3]

فأعملَ الثّاني ، وقال عمر بن أبي ربيعة :

إذا هي لم تَسْتَكْ بِعُـودِ أَرَاكَـةٍ   تُنُخِّلَ فاسْتَاكَتْ به عُودُ إسْحِلِ[4]

فأعملَ الأوّلَ .

ومن إضْمَار الفاعلِ ما ذُكِرَ في المتن من قوله : اضربْ ، وضمير الفاعلِ على ضربيْن : بارزٌ ، ومُسْتَكِنٌّ .

فالبارزُ : ما له لفظٌ نحو : ضَربا وضَربوا ، والمستكنُّ ما ليس له لفظٌ وإنّما يكون شيئًا في النّيّةِ والمعنى ، نحو : اضربْ ، وأضربُ ، ونضربُ ،

---

(1) سورة الكهف الآية ٩٦ .

(2) سورة الحاقة الآية ١٩ .

(3) انظر الديوان ٣٠٠ ، وروايته : ولكن عَدْلًا ، والكتاب ٧٧/١ ، والمقتضب ٧٤/٤، والجمل ١١٥ ، وشرح ابن يعيش ٧٨/١ ، وتذكرة النحاة ٣٤٥ .

(4) نسب إلى عمر بن أبي ربيعة في ملحقات ديوانه ١٧٧ ، والكتاب ٧٨/١ ، والإيضاح ٦٨ ، والتبصرة والتذكرة ١٥٣/١ ، والتخمير ٢٤٠/١ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٦٥٥ .

ونسب إلى طفيل الغنوي في ديوانه ٦٥ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٨٨/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للشنتمري ٢١٤ . وبدون نسبة في: تذكرة النحاة ٣٤١ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ٤٤٨ .

تنخل : اختير ، الإسحل : شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل تتخذ منه المساويك .

وتضربُ ، فكلُّ مثالٍ منها يدلُّ على ما وُضِعَ له ، ولا يحتاج إلى شيءٍ بارزٍ حتى يكون فاعلاً له ، وإنما يُحْتَاجُ إليه لأجل التأكيدِ إذا قُلْتَ : اخرجْ أنت نفسكَ ، أو لأجْلِ العطفِ نحو قوله تعالى :

﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾(١)، ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾(٢).

وأمَّا الفعلُ الذي نُقِلَ عن مِثَالِ (فَعَلَ) إلى مِثَالِ (فُعِلَ) فإنَّه يرفعُ المفعولَ الذي كان منصوبًا قبل نَقْلِ الفعلِ لعلَّةٍ ذَكَرَها في المتن ، وسُمِّي : مجهولاً ، وفعلَ ما لم يسمَّ فاعله ، ومبنيًّا للمفعول .

فإن قيل : لِمَ رُفِعَ الفاعلُ ونُصِبَ المفعولُ ؟ . قيل : فَرْقًا بينهما .

فإن قيل : هلاَّ جُعِلا(٣) على العكس ؟ . قيل : لأنَّ في المفعولاتِ كثرةً والفاعل واحدٌ فأُعْطِي الرَّفعَ ؛ لأنَّه أثقلُ الحركاتِ ، والكثير النَّصبَ تخفيفًا ، وأيضًا فإنَّ الفاعلَ سابقٌ في الرُّتبةِ فأخذ أقوى الحركات وبقي النَّصبُ على المفعولاتِ .

فإن قيل : لأيِّ أمْرٍ حكمتَ بأنَّ الاسمَ إذا تقدَّم الفعلَ نحو : زيدٌ ضَرَبَ ، خرج من كونه فاعلاً لا يعملُ به الفعلَ ؟ . قيل : قد أشارَ إلى ذلك في المتن بقوله : « ولا يرفعُ الاسم الذي قبله ولا يقال : القومُ خرجَ ، وإنَّما يقالُ : خرجوا » . بيانُ ذلك أنَّ الفعلَ لو كانَ يرفعُ الفاعلَ إذا تقدَّم عليه لما

---

(١) سورة البقرة الآية ٣٥ .

(٢) سورة المائدة الآية ٢٤ .

(٣) في الأصل : « جعل » .

اختلف حالُهُ فلمَّا وجدناه[1] يختلفُ عَلِمْنا أنَّه لا يرفعُه ، ألا تَرَى أنَّهم قالوا : الزيدان خرجا ، والقوم خرجوا ، فأعادوا ضميرَ الإثنين والجماعةِ عند تقدُّمِ الاسمِ ، لو كان المقدَّمُ هو الفاعلُ لما أعادوا ذلك .

فإن قيل : إذا كان الضميرُ فاعلاً عند التَّقْديم فهلاَّ ظهر إذا كان الفعلُ للواحد كما يظهرُ إذا كان للإثنين فصاعدًا ؟ . قيل : لأنَّ الفعلَ لا بدَّ له من فاعلٍ مفردٍ فلم يحتج إلى إظهاره لدلالةِ الحال عليه ، وله بُدٌّ من اثنين فصاعدًا فوجَبَ إظهار ما أُريدَ [و][2] له منه بدٌّ .

فإن قيل : على هذا ينبغي أن لا يظهرَ ضمير الاثنين والجماعة لدلالةِ المتقدِّم عليه ! . قيل : بين الموضعين فَرْقٌ ، فلا يقاسُ أحدهما على الآخرِ ، وذلك أنَّ المتقدِّم إذا كان مفردًا فإنَّه لا يحتملُ الزيادةَ والنُّقصانَ في كَوْنِهِ مُخْبرًا عنه بخلافِ المثنَّى والمجموع ؛ لأنَّهما يحتملان النُّقصان، بيان ذلك أنَّك تقول : زيدٌ خرج ، فلا يحتملُ أن تُريدَ بذلك خروجَ الزَّيدَيْن ولا خروجَ القومِ ، أمَّا إذا قلت : الزيدان أو القومُ خرج ، احتملَ خروج أحد الاثنين / أو القوم ؛ لأنَّ اللفظَ يصلحُ لذلك ، فلهذا لا يستقيمُ القياسُ . ١٩/ب

فإن قيل : لِمَ رُفِعَ المفعولُ عند بناء الفعلِ له ؟ . قيل : لأنَّه صار بذلك فاعلاً لا فرقَ في ذلك ـ يعني في كونه فاعلاً لإسنادِ الفعلِ إليه ـ بين مَنْ أَوْقَعَ الفعلَ وبين مَنْ وقع الفعلُ به في علم النَّحو ؛ لأنَّ مُرادَهم بكونه

---

(١) في الأصل : « وجدنا » .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

فاعلاً أنّه أخصُّ مذكورٍ بهذا الفعلِ، بيان هذا أنّك إذا قلت : ضُرِبَ ، تسارعَ الفهمُ إلى طلب المضروب ، كما إذا قلت : ضَرَبَ ، تسارعَ الفهمُ إلى طلب الضّارب ؛ لأنَّ الفعل خبرٌ عن المضروب في الأوّل ، وعن الضارب في الثّاني .

قال ابن الورّاق: وإنّما غُيِّرَتْ صيغةُ الفعلِ عند بنائه للمفعول رَفْعًا للإلتباس[1] ، « وخُصَّ أوّلُه بالضّم لأنّه من علامات الفاعل وكان هذا الفعلُ دالاً على فاعله فوجَبَ أن يُحرَّك بحركةِ ما يدلُّ عليه »[1] .

وفي الأفعال المعتلّة العَيْنَاتِ ثلاثُ لغات : الكسرُ ، وهو الأجْودُ نحو : سير وقيل ، والإشمامُ[2] ، والضّمُّ .

فإن قيل : إذا كان الفعلُ متعديًا إلى مفعولين فصاعداً هل يجوز إقامةُ أيّهما شاء مقامِ الفاعل عند البناءِ للمفعول ؟ . قيل : الاختيار أنْ يُقامَ الأوّلُ مُقامَ الفاعل في ذلك كلّه ، إلاّ أنَّ في ذلك مواضعَ لا يجوز أنْ يُقامَ غيرُ الأوّلِ مُقامَ الفاعلِ في ذلك ، وإنّما يجوز ذلك عند رفعِ الإشكالِ نحو أن تقول : أُعطِي درهمٌ زيداً ، فلا يُتَوهَّمُ فيه أنَّ الآخِذَ هو الدرهمُ ، ولا يجوز : أُعْطِيَ غلامٌ زيداً ، وأنت تريدُ : أنَّ زيداً أخذ الغلامَ ؛ لأنَّ في

---

(١) هذا معنى قول ابن الوراق إذ قال : « إنما يجب تغيير الفعل إذا حذف الفاعل لأن المفعول يصح أن يكون فاعلاً للفعل ، هل المفعول فاعل في الحقيقة وقد قام مقام الفاعل ، فلهذا وجب تغيير الفعل ، وإنما خصَّ أوله ... » . انظر كتابه تعليل النحو لوحة ٣١ أ .

(٢) الإشمام : هو أن تشم الحرف الضمة أو الكسرة وهو أقل من روم الحركة ؛ لأنه لا يسمع وإنما يتبين بحركة الشفة ، ولا يعتد بها حركة لضعفها » .

انظر الصحاح (شمم) ، وشرح الكافية ٢/٢٧٠ - ٢٧١ .

ذلك توهُّمًا وإشكالاً ؛ لأنه لا يستحيل أن يكونَ الغلامُ آخِذًا زيدًا ، وكذلك الحكمُ في باب (ظننت) وأخواتها .

قال ابن الورّاق[1]: « يجوز : ظُنَّ خارجٌ زيدًا[2] ، ولا يجوز : ظُنَّ أخوك زيدًا ، في ظننتَ زيدًا أخاك » ؛ لأنَّ (خارجًا) نكرةٌ وهو مؤخَّرٌ عن (زيدٍ) في النِّية وإنْ كان مقدَّمًا لفظًا فلا إشكالَ بخلافِ ما كانا معرفتين .

وأمَّا ما تعدَّى إلى ثلاثة مفعولين فإنَّه يجب أن يُقام الأوَّلُ منها مقام الفاعلِ .

قال الشيخ[3] : « ويجبُ في الفعل المتعدِّي إلى المفعول الثَّاني بحرفٍ من حروفِ الجرِّ أن يُسْنَدَ إلى ما يتعدَّى إليه بنفسه دون أن يُسْنَدَ إلى الجار والمجرور وذلك إذا كانا في الكلام مذكورَيْن ، فإن لم يكن المفعول

---

(١) انظر تعليل النحو لوحة ١٣٢ أ ، ونصه : « وأما « ظننت » فالوجه أن تقيم المفعول الأول – أيضًا – مقام الفاعل كقولك : ظننت زيدًا أخاك ، فإذا لم يسم الفاعل قلت : ظُنَّ زيدٌ أخاك .. ، ويجوز الأول معرفة والثاني نكرة ، فيجوز على هذا الوجه أن تقيم المفعول الثاني مقام الفاعل ، إلا أن المبتدأ حقه أن يكون معرفة والخبر نكرة ، فصار من أجل هذه الدلالة ظاهر الكلام يدل على أن الشك وقع في خبر (زيد) لا في (زيد) » .

(٢) جاء في الحاشية : « في ظننت زيدًا خارجًا ، وفي حاشية التلخيص : أنه لا يجوز لأنه بمنزلة الصفة لزيد فلا يجوز إجراؤه إلا على الموصوف فكما لا يجوز أن تقول : علم منطلق ، لا يجوز : علم منطلق زيدًا » .

وانظر: شرح ابن يعيش ٧/٧٢ ، وارتشاف الضرب ٢/١٨٧ ، والهمع ٢/٢٦٤ .

(٣) مراده الزمخشري .

الصَّريحُ مذكورًا جاز إسناد الفعل إلى الجار مع المجرور فيقال : دُفِعَ إلى زيدٍ »[١] .

[الأفعال الناقصة]

قال رحمه الله : « ومن الأفعالِ أفعالٌ تجري مجرى الأدواتِ ، وتختصُّ بأحكامٍ مختلفةٍ فلا بدَّ من عدِّها وهي أنواعٌ : أوَّلُها : « كان » وأخواتها وهي : أصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظلَّ ، وبات ، وصار ، وما زال ، وما دام ، وما برح ، وما فتيء ، وما انفك ، وليس ، وتسمَّى هذه أفعالاً ناقصةً بمعنى أنَّها لا تَتِمُّ بالفاعل وتحتاج إلى خبرٍ نحو أن تقول : صار زيدٌ غنيًا ، وكان زيدٌ خارجًا ، وليس زيدٌ خارجًا ، ويسمَّى الفاعلُ فيها اسمًا والمنصوبُ خبرًا »[٢] .

الشـرح : اعلم أنَّ هذه الأفعالَ تدخلُ على المبتدأ والخبر فترفعُ المبتدأ وتنصبُ الخبر ، وأحكامُها باقيةٌ كما كانت في باب المبتدأ والخبر نحو كَوْنِ المبتدأ معرفةً وكونَ الخبر نكرةً ، وجواز كونهما معرفتين ، / ٢٠/أ وجواز كَوْنُ المبتدأ نكرةً موصوفةً ، وجواز كون الخبرِ جملةً .

---

(٢) قال الزمخشري في المفصل ٣١٠ :

« وللمفعول به المتعدي إليه بغير حرف من الفضل على سائر ما بني له أنه متى ظفر به في الكلام فممتنع أن يسند إلى غيره تقول دفع المال إلى زيد ، وبلغ بعطائك خمسمائة برفع (المال) ، و (خمسمائة) ، ولو ذهبت تنصبهما مسندًا إلى (زيد) ، و (بعطائك) قائلاً : دفع إلى زيد المال ، وبلغ بعطائك خمسمائة كما تقول : منح زيد المال ، وبلغ عطاؤك خمسمائة ، خرجت من كلام العرب ، ولكن إن قصدت الاقتصار على ذكر المدفوع إليه والمبلوغ به ، قلت : دفع إلى زيد ، وبلغ بعطائك » .

(٢) ط ٤٠ .

قال الشيخ : « وينبغي أن تعلم أنَّ « كان » ها هنا تسمَّى ناقصةً ، ويقال إنَّها فعلٌ غير حقيقيٍّ ، ومعنى ذلك أنَّها عبارةٌ عن الزمان فقط[1] ، وإذا قلت : كان زيدٌ منطلقًا ، لم يُعْقَلْ مِنْ « كان » معنًى أكثر من أنَّها تدلُّ على أنَّ زمان هذا الانطلاق زمانٌ ماضٍ »[2] ، والفعلُ الحقيقيُّ التَّامُّ ما دلَّ على معنًى وزمانٍ كضَرَبَ الذي يدلُّ على زمانٍ ماضٍ وضَرْبٍ فيه .

و لـ (كان) وجهٌ آخر يكون فيها فعلاً حقيقيّاً وذلك إذا كان بمعنى حدثَ ووُجِدَ ووقعَ كقولهم : كانت الكائنةُ ، والمَقْدُورُ كائنٌ ، ومن هذا الوجهِ قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[3] ، وهي في هذا تكتفي[4] بالاسمِ الواحدِ فيجيءُ منهما كلامٌ تامٌّ مفيدٌ كما ترَى .

و لـ (كان) وجهٌ ثالثٌ تكون فيه زائدةً[5] دخولُها وخروجُها في الكلام بمنزلةٍ ، إلاَّ أنَّها تفيدُ التَّوكيدَ وتحسينَ الكلام من ذلك قولِه تعالى :

﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[6] .

---

(١) اختلف النحاة في دلالتها على الحدث وعدمه .
انظر شرح ابن يعيش ٨٩/٧ ، وشرح الكافية ٢٩٠/٢ ، والهمع ٧٤/٢ ، وحاشية الصبان ٢٤٧/١ .

(٢) قال الجرجاني في المقتصد ٣٩٨/١ : « وهي أفعال غير حقيقية ، ومعنى ذلك أنها سلبت الدلالة على الحدث ، وإنما تدل على الزمان فقط ، فإذا قلت : كان زيد قائمًا ، كان بمنزلة قولك : قام زيد ، في أنه يدل على قيام في زمانٍ ماضٍ » .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٨٠ .

(٤) في الأصل : يكتفي .

(٥) في الحاشية : « وأكثره في التعجب يقال : ما كان أطوله ، وما كان أحسنه » .

(٦) سورة مريم الآية ٢٩ .

قال أبو عبيدةَ : « كيف نكلِّمُ من هو في المهد صبيّاً »[1] ، ولو كانت دالةً على الزمانِ ها هنا لَمَا كان لعيسى عليه السلام اختصاصٌ بهذا الحُكْمِ ؛ لأنَّ جميع الناس كانوا في المَهْدِ صبيانًا .

و« أصبح » و« أمسى » و« أضحى » استعملْن بمعنى : الدخولُ في الصبح والمساء والضُّحى ، وهنَّ فيه تامَّاتٌ يَسْكُتُ على مرفوعهنَّ ، قال اللـه تعالى : ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[2] ، قال عبد العزيز بن أسامة[3] :

ومن فَعَلاتي أنَّني حَسَنُ القِرَى   إذا الليلةُ الشَّهباءُ أضحى جليدُها

والآخرُ : أن يكنْ بمعنى (صار) فيحتجْنَ إلى اسمٍ وخبرٍ تقولُ : أصبح زيدٌ غنيّاً ، وأمسى أميرًا ، وأضحى مسرورًا .

و« ظلّ » و« بات » بمعنى (صار) قال الله تعالى :
﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾[4].

---

(1) قال أبو عبيدة معمر بن المثنى في مجاز القرآن ٢/٧ : « ولـ «كان» مواضع ... ومنها لما حدُث ساعته وهو : كيف نكلم من حدُث في المهد صبيًا » .

وقيل (كان) ها هنا تامة ، وقيل إنها ناقصة . انظر المشكل ٢/٥٦ ، والبيان ٢/١٢٤ ، والبحر ٦/١٨٧ .

(2) سورة الروم الآية ١٧ .

(3) هكذا في الأصل ، وفي بقية المصادر عبد الواسع بن أسامة . انظر المفصل ٣١٨ ، والتخمير ٣/٢٩٠ ، وشرح ابن يعيش ٧/١٠٣ .

وورد من غير نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٤٢ ، وشفاء العليل ١/٣٠٨ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٨٧١ ، والهمع ٢/٨٣ ، وشرح الأشموني ١/٢٤٨ .

(4) سورة النحل الآية ٥٨ .

ولهما معنًى آخر : هو الاختصاصُ بالليل والنهار على دلالة معنى (كان) نحو أن تقولَ : باتَ زيدٌ ساهرًا ، فيكون المعنى : أنه كان ساهرًا ليلاً .

قال الشيخ : الأكثر في (صار) أن تكون ناقصةً ، وقد يجوز أن يُقالَ : إنَّها تجيءُ تامةً ، وذلك في نحو قولنا : صرتُ إلى فلانٍ ، أيْ : ذهبتُ إليه وتحولْتُ إليه .

وما زال ، وما برح ، وما فتيء وما انفك كلّها مُتَّفِقَةٌ في اقتضاء استغراقِ الزمانِ كلّه ، فإذا قلت : ما زال زيدٌ كريمًا ، فالمعنى : أنّه لم يجر عليه زمانٌ من الأزمنة الماضية إلاّ وهو كريمٌ فيه ، فإذا قلت : إنَّ الله قادرٌ ولم يزل ولا يزال ، كان المعنى : أنّه لم يجر عليه زمانٌ محقّقٌ أو مقدّرٌ إلاّ وهو قادرٌ فيه ، كذلك يكون فيما يُسْتَقْبَلُ .

(ما دام) تَوْقيتُ الفعلِ [تقول][1] : أجلسُ ما دام زيدٌ جالسًا ، والمعنى : مُدَّةَ دوام جلوس زيدٍ ، بنصب المدّةِ على الظرف .

و (ليس) لنفي مضمونِ الجملةِ في الحالِ والاستقبالِ تقول : ليس زيدٌ قائمًا الآن أو غدًا .

واعلم أنَّ هذه الأفعالَ داخلةٌ على المبتدأ والخبر فيسمَّى « المبتدأ » اسمَ ما دَخَلَ عليه ، و« الخبر » خبرَه ، أعني أنّه يُقالُ في نحو قَوْلِك : كان الله غفورًا ، وكان زيدٌ غنيًا ، وأمسى عمرٌو / مسرورًا ، إنَّ (الله) ٢٠/ب

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

اسمُ كان ، و (غفورًا) خبره ، و (زيد)[1] اسم كان[2] و (غنيًا) خبره ، و (عمرو)[3] اسم أمسى و (مسرورًا) خبره ، وكذلك في سائرها .

فإن قيل : هل يجوز تقديمُ خبرها على اسمها في هذا الباب ؟. قيل : نعم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[4] إذا لم تقف على (حقًا)[5] .

فإن قيل : هل يجوزُ تقديمُ الخبر عليها ؟ . قيل : لا في اللأتي في أوائلهن (ما) ، ويجوز في سائرهنَّ إلاّ[6] في (ليس) فإنّ فيها خلافًا[7] .

فإن قيل : هل يجوزُ تقديمُ اسمهنَّ عليهنَّ ؟ . قيل : لا ، كما لا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ على الفعلِ تشبيهًا به ، كما جاز تقديمُ الخبرِ تشبيهًا بالمفعول .

---

(1) في الأصل : زيدًا .

(2) في الأصل : « سار » وهو وهم .

(3) في الأصل : عمرًا .

(4) سورة الروم الآية ٤٧ .

(5) في الحاشية « لأنّك إذا وقفت عليه كان (حقًا) خبره ، والاسم فيه مضمر » ، وانظر إملاء ما منّ به الرحمن ١/١٨٧ .

(6) مطموسة في الأصل .

(7) في الحاشية : « أجاز بعضهم تقديم الخبر عليه إلحاقا له بكان ، ومنع بعضهم تقديمه عليه إلحاقًا بما زال » .

وانظر تفصيل ذلك في الإنصاف ١/١٦٠ فما بعدها ، والتبيين المسألة ٤٧، وشرح ابن يعيش ٧/١١٤، والتصريح ١/١٨٨ .

ويدخلُ الباء في خبر (ليس) لتأكيد النَّفي ، ولا يجوزُ دخولُها مع نقضِ النَّفي فلا يُقالُ : ليس زيدٌ إلاَّ بمنطلقٍ ، وإن عطفتَ عليه جازَ في المعطوفِ الجرُّ حملاً على اللَّفظ ، والنَّصبُ حملاً على المعنى ، قال(1) :

معاويَ إننا بشرٌ فأسْجِحْ فلسنَا بالجبالِ ولا الحديدا(2)

[أفعال المقاربة]

قال رحمه الله : « والثاني أفعالُ المقاربةِ وهي :عسى ، وكاد، وكَرَب، وأوشك ، تقول : عسى زيدٌ ، وكاد عمرٌو ، ولا يتمّ حتى يأتي بالخبرِ ، فخبرُ (عسى) « أنْ » مع الفعل المضارع نحو : عسى زيدٌ أنْ يخرجَ ، فـ (زيدٌ) اسم عسى وفاعلها ، و (أنْ يخرجَ) خبرُ عسى ، وخبر (كاد) الفعلُ المضارعُ بغير (أنْ) كقولك : كاد زيدٌ يخرجُ ، وإن جعلت (أنْ يفعل) اسم عسى فقلتَ : عسى أنْ يخرج زيدٌ ، لم يحتجْ إلى خبرٍ .

و (كرَب) و (أوشك) يجريان مجرى عسى مرةً ومجرى كاد أخرى ، و (جعل) و (أخذ) يستعملان استعمال كاد ، تقول : جعلَ زيدٌ يفعلُ كذا ، وأخذ زيدٌ يفعلُ كذا »(3) .

---

(1) جاء بعده لفظة « شعر » .

(2) نسب إلى عقيبة بن هبيرة الأسدي كما في الكتاب ١/٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٠٠ ، والإفصاح ١٥٩ ، والخزانة ٢/٢٦٠ .

وورد من غير نسبة في : المقتضب ٢/٣٣٧ ، والجمل ٥٥ ، وشرح ابن يعيش ٢/١٠٩ ، ومغني اللبيب ٦٢١ .

وأسجح : بمعنى أرفق .

(3) ط ٤٠ .

الشــرح : النوعُ الثاني من الأفعال الناقصةِ هو أفعالُ المقاربةِ ، وإنّما سـمّيت بهذا ؛ لأنّ مـعنـاها الدلالةُ على أنّك ترجـو وقوعَ الأمـرِ المذكورِ بعدها وتتوقعُ قُرْبَ كَوْنِـهِ .

ويتفاوتُ استعمالُها أمّا (عسى) ففي استعمالِه طريقان : أحدهما أن يكون بمعنى « قاربَ » ، ويكون له فاعلٌ ومفعولٌ إلاّ أنّ المفعولَ مشروطٌ فيه أنْ يكون (أن) مع الفعلِ المضارعِ مُتـأوّلاً بالمصدر قال الله تعالى :

﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[1] ،

﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ ﴾[2] .

والثاني : أن يكونَ بمعنى « قَرُبَ » فيقتصرُ على فاعلٍ إلاّ أنّ فاعله « أنْ » مع الفعلِ المضارعِ في تأويلِ المصدرِ . قال الله تعالى :

﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا ﴾[3] ، ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ﴾[4] .

ولفظةُ (عسى) من جهةِ الله تعالى إيجابٌ ووقوعٌ ؛ لأنّ إطمـاعَ الكريمِ إنجـازٌ ، وقيلَ معناه[5] على شكِّ العبادِ ، يعني كونوا على رجاءٍ وطمعٍ .

---

(١) سورة النساء الآية ٨٤ .

(٢) سورة النساء الآية ٩٩ ، وفي الأصل « أن يغفر » وهو سهو .

(٣) سورة البقرة الآية ٢١٦ .

(٤) سورة الحجرات الآية ١١ .

(٥) غير واضحة في الأصل .

قال السيرافي[1] : « ولا يجوزُ وقوعُ الخروجِ موقعَ (أنْ يخرج) »[2] الواقعِ مفعولاً وفاعلاً ، وكذا كُلُّ مصدرٍ ، و« عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسًا »[3] مُؤول بمعنى عسى الغوير أن يكون لنا أبؤسًا .

وأمّا (كاد) فله اسمٌ وخبرٌ ، وخبره الفعل المضارعُ وهو مؤولٌ باسم الفاعل كما جاء على الأصل :

.... وما كدتُ آئبًا ....[4]

وقد يحذفُ (أنْ) / من خبر (عسى) تشبيهًا لها بـ (كاد) ، كما ٢١/أ يدخل على خبر (كاد) تشبيهًا لها بـ (عسى) ، مثالُ الأول :

عسى اللــه يُغْني عن بــلادِ بن قادرٍ

بمنهمرٍ جَــونِ الرَّبابِ سَكُوبِ [5]

---

(١) هو الحسن بن عبدالله أبو سعيد السيرافي ، كان أبوه مجوسيًا، وأخذ النحو عن ابن السراج ومبرمان، وولي قضاء بغداد ، من أشهر تصانيفه : شرح كتاب سيبويه ، توفي سنة ٣٦٨ هـ .
انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣٤٨/١ ، وبغية الوعاة ٥٠٧/١-٥٠٨ .

(٢) انظر شرح الكتاب لوحة ١٦٠ ب بتصرف ، وانظر أسرار العربية ١٢٧ .

(٣) مثل يضرب للرجل يقال له : لعل الشرّ جاء من قبلك .
والغوير : تصغير غار ، والأبؤس : جمع بؤس وهو الشدة .
انظر مجمع الأمثال ٣٤١/٢ ، والمستقصى في أمثال العرب ١٦١/٢ .

(٤) ذكر البيت في ص ٨٧ .

(٥) البيت لهدبة بن الخشرم العذري .
انظر ديوانه ٨١ ، والكتاب ١٥٩/٣ ، والخزانة ٣٢٨/٩ .
وورد من غير نسبة في : المقتضب ٤٧/٣ ، وشرح ابن يعيش ١١٧/٧ ، وأوضح المسالك ٣٠١/٣ ، وارتشاف الضرب ٣٠٦/٣ .
والمنهمر : السائل ، والجون : الأسود ، والرَّباب : ما تدلّى من السحاب دون سحاب فوقه ، والسُّكوب : من السكب وهو الصّبِ .

ومثال الثاني :

* قد كاد من طول البِلَى أن يَمْصَحا *[1]

وأمّا (كرَب) و (أوشك)[2] فيجريان مجرى (عسى) في إدخال (أنْ) في خبرهما فيقال : كرَب زيدٌ أن يخرجَ ، وأوشك زيدٌ أن يخرج ، وكذا : كرَب أن يخرج زيدٌ ، وأوشكَ أن يخرجَ زيدٌ ، بمعنى قَارَبَ وقَرُب ، ويجريان مجرى (كاد) في عدم دخول (أنْ) على خبرهما نحو : كرَبَ زيدٌ يخرجُ ، وأوشك زيدٌ يخرجُ .

وأمّا (جعل) و (أخذ) وكذلك (طفِق) و (هَبَّ) و (أنشأ) و (عَلِقَ) فإنها استُعْمِلت استعمال (كاد) فحسب ، يعني لا يدخل (أنْ) في خبرها قال الله تعالى : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾[3] .

فإن قيل : ما الذي يقتضي المخالفةَ والتّغايُرَ في خبر (عسى) و (كاد) ؟ . قيل : تغايرُ المعنى ؛ لأنَّ معنى (عسى) مقاربةٌ على سبيل الرَّجاءِ والطَّمعِ ، ومعنى (كاد) مقاربةُ الأمرِ على سبيلِ الحصولِ ، فَتُرِكَ خبرُها بغير (أنْ) لشدَّة دلالتها على القُرْبِ وأُدْخِلَتْ على خبر (عسى) لتُخصِّصَ المضارعَ على الاستقبال لضَعْفِهَا في الدلالةِ على

---

(1) البيت لرؤية بن العجاج . انظر ملحقات ديوانه ١٧٢ ، والكتاب ٣/١٦٠ ، والجمل ٢٠٢ ، والخزانة ٩/٣٥٠ .

وورد من غير نسبة في : المقتضب ٣/٧٥ ، والإيضاح ٨٠ ، والمقرّب لابن عصفور ١/٩٨ .

ومصحَ : ذهبَ ، انظر اللسان (مصح) .

(2) وكذلك : حرى واخلولق .

(3) سورة الأعراف الآية ٢٢ .

القُرْبِ ، فإذا قلت : عسى الله أنْ يشفيَ مريضَك ، فالمعنى أنَّ قُرْبَ شفائِه مرجوٌّ من عند الله تعالى ، وإذا قلت : كادت الشمسُ تغربُ ، فالمعنى أنَّ قُرْبَها من الغروبِ قد حصل ، قال الله تعالى :

﴿ وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴾[1].

[فعلا المدح والذم]

قال رحمه الله : « والثالثُ فعلا المدحِ والذمِّ [2] والأصل فيها (نِعْمَ) و (بِئْسَ) وهما يقتضيان اسمًا فيه الألفُ واللامُ للجنس نحو : نعم الرجلُ زيدٌ ، فـ « الرجلُ » فاعل نِعْمَ ، و« زيدٌ » المخصوصُ بالمدح ، وكذلك : بئس الرجلُ زيدٌ ، وقد يُضْمَرُ اسم الجنسِ ويؤتى بدله بنكرةٍ منصوبةٍ[3] فيقال : نعم رجلاً زيدٌ »[4] .

الشـرح : النوع الثالث من الأفعال الناقصةِ فعلا المدح والذمّ وُضِعَا للمدحِ العامِّ والذمِّ العامِّ ، وفيه أربع لغاتٍ : (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين وهو الأصل[5]، و (فَعْل) بفتح الفاء وكسرها وسكونُ العين ، و(فِعِل) بكسرهما[6] .

---

(١) سورة الإسراء الآية ٧٤ .

(٢) هذا مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين أنهما اسمان .
انظر المقتضب ١٣٨/٢ ، والإنصاف ٩٧/١ فما بعدها ، والتبيين المسألة ٤٠ .

(٣) بعده في ط : « على التمييز » .

(٤) ط ٤٠ .

(٥) وهو في لغة تميم كما قال الرضي في شرح الكافية ٣١٢/٢ ، وانظر الكتاب ١٧٩/٢ ، والمقتضب ١٣٨/٢ ، والأصول ١١١/١ ، والمرتجل ١٣٨ ، والتخمير ٣١٤/٣ .

(٦) انظر هذه اللغات في المفصل ٣٢٥ ـ ٣٢٦ ، وشرح الكافية ٣١٢/٢ ، والهمع ٢٧/٥ ـ ٢٨ .

فإن قيل : ما الدَّليلُ على أنَّ الأصلَ فيهما (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين؟. قيل : لأنَّهما لا يخلوان[1] من أنْ يكونا من باب (فَعِلَ) أو (فَعَلَ) أو (فَعُل) ولا رابعَ في الثُّلاثي ، فَمَا سُمِّي فاعله لا يجوز أن يكونَ من بابِ (مَنَعَ) لجوازِ إسْكَانِ « العين » للتَّخْفيفِ ، ولا يَسْكن العينُ المفتوحةِ ؛ لأنَّها خفيفةٌ بنفسها ، ولا يجوز أن يكونَ من باب (شَرُفَ) لجواز كسر « الفاء » ، ولو كان مضموم العين لما جاز كَسْرُ الأوَّلِ ؛ لأنَّ كسر الأوَّلِ لإتباعِ كسرةِ « العين » وذلك غيرُ موجودٍ فيه[2] ، فلم يبق إلاَّ ما حكمنا به .

فإن قيل : لِمَ اقتضى (نعم) و (بئس) أنْ يليهما اسم الجنس ؟ . قيل : للدَّلالةِ على أنَّ الممدوحَ والمذمومَ يستحقّ ذلك في هذا الجنسِ ، بيانه : أنَّ قولك: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، أو: نِعْمَ رئيسُ القومِ زيدٌ ، يدلُّ على أنَّ المدحَ فيه من أجل الرُّجوليَّةِ والرِّئاسةِ / وهذا معنًى يُحتاج إليه؛ لأنَّ لفظ (نِعْمَ) مدح عامٌّ لا يدلُّ على نوع دون نوعٍ ولفظ (زيد) لا يدلُّ أيضًا [على نوع دون نوع كما ذكرنا][3] ، فجيء باسم الجنس ليدلَّ على هذا المعنى . ٢١/ب

فإن قيل : ما أنْكَرْتَ أن يكون « اللاَّم » للعهد ؟ . قيل : هذا لأنَّ الاستعمالَ قائمٌ فيمن هو غيرُ مذكورٍ ولا معهودٍ ولا مخطورٍ ببالِ المخاطبِ، على أنَّه لو كان لما احتيج إلى ذِكْرِ (زيدٍ) بعده بأنَّه المخصوصُ بالمدح واستقامَ أنْ نقول : نِعْمَ أنت هذا أو زيدٌ مَوْقِعَ (نِعْمَ الرجلُ) .

---

(١) في الأصل : « لا يخلوا » .

(٢) قال ابن يعيش في شرحه ١٢٨/٧ : « ولو كان مضمومًا [أي العين] لم يجز كسر الأول ، لأنه لا كسرة بعده فيكسر الأول للكسرة التي بعده » .

(٣) إضافة من الحاشية .

فإن قيل : ما الذي دعاهم إلى أن يقولوا إنّ اسم الجنسِ مضمرٌ في : نِعْمَ رجلاً زيدٌ ، و (رجلاً) بدلٌ[1] منه ؟ . قيل : عدمُ انفكاكِ الفعلِ عن الفاعلِ ، ولا يكون المنصوبُ فاعلاً ، و (زيدٌ) المخصوصُ بالمدح وهو لا يكون فاعلاً فلم يكنْ بدٌّ من إضمارِ الفاعل ، على أنّه جَمَعَ جريرٌ بين اسم الجنس المظهر وبين المنصوبِ في قولـــه :

تزوّدْ مــثل زادِ أبيكَ فـينَـا فـنعم الـزّادُ زادُ أبيك زادا[2]

فإن قيل : ما فائدةُ إسقاطُ المبدلِ وإثباتُ البدلِ في ذلك ؟ . قيل : للتخفيفِ يُحذفُ الألف واللام والحركةُ الثقيلةُ ، ويقال : إنّه إضمارٌ على شريطةِ التفسير[3] ، ومنه (ضربني وضربتُ زيداً) فـ « زيداً » يفسِّرُ الفاعل في (ضربني) .

فإن قيل : هل يجوزُ أن يكونَ المخصوصُ من غيرِ جنس الفاعلِ ؟ . قيل : لا ، وهو محالٌ ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾[4] فعلى تقديرِ حَذْفِ المضافِ ، أي : مَثَلُ القومِ[5]، وكذلك في (بئس مثلاً) .

---

(1) مراده بالبدل : إنه عوض من الفاعل . انظر شرح التصريح ٢/٩٥ .

(2) انظر ديوانه ١١٨ ، والإيضاح ٨٨ ، وشرح ابن يعيش ٧/١٣٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٧٠ . وورد من غير نسبة : في مغني اللبيب ٦٠٤ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٦٤ ، وشفاء العليل ٢/٥٨٩ .

(3) انظر الكتاب ٢/١٧٥ ، والمقتضب ٢/١٤٢ ، والأصول ١/١١٤ ، وأسرار العربية ١٠٥ ، وفيه : « إنما فعلوا ذلك طلباً للتخفيف والإيجاز ... فإن قيل : فكيف يحصل التخفيف ... ؟ قيل : لأن التفسير إنما يكون بنكرة منصوبة نحو : « نِعْمَ رجلاً زيد » والنكرة أخف من المعرفة » .

(4) الأعراف الآية ١٧٧ .
وفي البيان ١/٣٨٠ : « فاعل (ساء) مقدر فيها ، وتقديره : ساء المثل مثلا ، والقوم أي : مثل القوم ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وارتفع بما كان يرتفع به (مثل) ... » .
وانظر المشكل ١/٣٣٥ ، والبحر ٤/٤٢٥ .

(5) وهو ما ذهب إليه الأخفش في معانيه ٢/٣١٥ ، وانظر المقتصد ١/٣٦٩ .

فإن قيل : هل يجوزُ حذفُ المخصوصِ ؟ . قيل : نعم إذا كان معلومًا ، قال الله تعالى : ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾[1] أي : أيوب ، وقال : ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾[2] أي : نحن ، وقال : ﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾[3] ، وقال : ﴿ فَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾[4] ﴿ وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[5] .

فإن قيل : إذا جاز تَرْكُ ذكرِ المخصوصِ من غير بدلٍ فهلاّ كان كذلك في اسم الجنسِ مع اقتضاءِ (نِعْمَ ، وبِئْسَ) للاسمين على سواء ؟ . قيل : لأنَّ الجنسَ يفيد جهةَ المدحِ والذمِّ ، فلو تركتَه بغير بدلٍ لنقضتَ الغرضَ ؛ لعدمِ الدلالةِ في الكلام ، وأما المخصوصُ فإنما يتركُ حيث يدلُّ عليه الكلام فلا حاجةَ إلى البدلِ .

فإن قيل : عَلامَ ارتفعَ المخصوصُ ؟ وعلامَ انتصبت النكرةُ في قولك : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، ونِعْمَ رجلاً زيدٌ ؟ . قيل : أما المخصوصُ فارتفاعُه بالابتداء وخبرُهُ الجملةُ المتقدِّمة ، أو بالخبريَّةِ والمبتدأُ محذوفٌ ، وتقديرُ الأوَّل (زيدٌ نِعْمَ الرجلُ) ، والثاني (نِعْمَ الرجل هو زيدٌ)[6] .

---

(1) سورة ص الآية ٣٠ .

(2) سورة الذاريات الآية ٤٨ .

(3) سورة الأنفال الآية ٤٠ .

(4) سورة ص الآية ٥٦ .

(5) سورة آل عمران الآية ١٥١ .

(6) وقيل مبتدأ لخبر محذوف ، وإليه ذهب ابن عصفور ، وأجاز ابن كيسان أن يكون المخصوص بدلا من الفاعل . انظر شرح التصريح ٢/٩٧ .

فأمَّا النكرةُ فانتصابُه على التَّشبيه بالمفعول[1] بيانًا وتمييزًا للمضمرِ جاريًا مجرى (عشرون درهمًا) .

واعلم أنَّهما كما يليهما الاسمُ الذي فيه الألفُ واللاَّمُ فكذلك ما كان مضافًا إلى ما فيه الألف واللاَّم كما ذكرنا ، فلا تَسْتَفِدْ من قوله : « وهما يقتضيان اسمًا فيه الألف واللاَّم » أنَّه لا يقتضيان غيره ، يُقالُ : تخصيصُ الشَّيءِ بالذكر لا يدلُّ على نَفْيِ ما عداه .

[فعلا التعجب]

قال رحمه الله : « والرابع : فعلا التعجب ، ويكون على لفظين : أحدهما (ما أفعله) ، والثاني (أفْعِلْ به) ، فمثال الأوَّل نحو : ما أحسنَ زيدًا[2] ، أي : جعله حَسَنًا ، و (زيدًا) مفعوله ، والثاني (أفْعِل به) ومعناه ما أفعله تقول / « أكرِمْ بزيدٍ » [تريد][3] ما أكرمَه ، لفظه أمرٌ ومعناه تعجُّبٌ. ولا يدخلُ التَّعجبُ فيما زاد على ثلاثةِ أحرفٍ نحو: انطلقَ واستخرجَ ، ويُتعجَّبُ فيه بما أشدَّ وما جرى مجراه ، نحو : ما أشد انطلاقَه واستخراجَه ، وكذلك الألوانُ والعيوبُ وإنْ كانت على ثلاثةِ أحرفٍ لا تقولُ في (عَوِرَ) : ما أعوره ، وإنَّما تقولُ : ما أشد عوره[4] ، فهذه حالُ الرفع فِي الأفعال »[5] .

1/22

---

(1) وقيل : على التمييز . انظر أسرار العربية 105 ، والمقتصد 364/1 ، وشرح ابن يعيش 131/7 .

(2) بعده في ط 41 : « ... لا يتغيَّر عن صيغة الماضي ، وفاعله ضمير « ما » والتَّقدير : شيءٌ أحسن زيدًا ... » .

(3) زيادة من ط 41 .

(4) بعده في ط : « وفي الألوان : ما أشدَّ بياضه وسواده » .

(5) ط 41 .

الشـرح : النوعُ الرابعُ من النّاقصةِ الجاريةِ مجرى الأدواتِ فعلا التعجب أحدهما : (ما أحسنَ زيدًا) و (ما أعلمَ عمرًا) و (ما أشرفَ بكرًا) ، فـ « ما »[1] اسمٌ تامٌّ هاهنا غيـر محتاجـةٍ إلـى صفـةٍ ولا إلى صلـةٍ وموضعه رفـعٌ بالابتداء ، و (أحسنَ) فعلٌ ماضٍ [2] ، وفاعله ضميرٌ يعـود إلى المبتدأ فصار جملـةً في موضع الخبر عن المبتدأ وهـو (ما) ، و (زيدًا) نُصِبَ بوقوعِ الفعلِ عليه فصارَ تقديرُ الكلام : شيءٌ أحسن زيدًا ، والثاني : (أَحْسِنْ بزيدٍ) و (أَعْلِمْ بعمرٍو) و (أَشْرِفْ ببكرٍ) فقيل أصله : أحسنَ زيدٌ ، وأعلمَ عمرٌو ، ويعني : صار ذا حُسْـنٍ وذا علمٍ ، كأغدَّ البعيرُ صار ذا غُدَّةٍ [3] ، ثم نُقِلَ عن لفظ الماضي إلى لفظ الأمرِ ليكونَ ذلك أمارةَ التعجّبِ ويكونَ لفظُه لفظًا مخصوصًا يُفَارِقُه من الخبر ، وقد وُجِدَ في كلامهم ما يدلُّ على غير ما وُضِعَ له في الأصلِ نحو قولهـم : (رحمه الله) و (غفر الله له) و (سلامٌ عليكم) و (قطع الله يدكَ) ، وأمثالُ ذلك ممَّا وُضِعَ للإخبارِ ويُرادُ به الدُّعاءُ ، قال الله تعالى :

﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾[4]

لفظه أمرٌ ومعناه الدُّعاء .

---

(١) هذا رأي سيبويه ، وقد اختلف حولها . انظر الأصول ١/٩٩-١٠٠ ، والتخمير ٣/٣٣٠ – ٣٣١ ، والمغني ٣٩٢ ، والهمع ٥/٥٦ .

(٢) هذا هو مذهب البصريين في المسألة ، في حين ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل) اسم . انظر الإنصاف ١/١٢٦ ، والمرتجل ١٤٧ ، و شرح ابن يعيش ٧/١٤٣ .

(٣) الغدّة : « لحم يحدث من داء بين الجلد واللحم ، يصاب بها البعير » . انظر المصباح المنير (غدد) .

(٤) سورة مريم الآية ٧٥ .

كذلك (أحسنْ بزيدٍ) لفظه أمرٌ ومعناه الخبرُ ، و« الباءُ » مزيدةٌ كما في « كفى بالله » واستبعدَ ذلك بعض فرسانُ المتأخِّرين[1] وقال : « إنَّ أسهلَ منه مأخَذًا عندي أنَّه أمرٌ لكلِّ أحدٍ أن يجعلَ زيدًا كريمًا أيْ : بأن يصفه بالكرم[2] ، و« الباءُ » مزيدةٌ مثلها : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[3] للتأكيد والاختصاص ، أو بأنْ يصير ذا كرمٍ و« الباء » للتَّعدية[4] ، وهذا أصله ، ثم جرى مجرى المثلِ فلم يُغَيَّر عن لفظة الواحد في قوله : يا رجلان أكرمْ بزيدٍ ، ويا رجال أكرمْ بزيدٍ »[5] .

كما جاء في القرآن صيغتا التعجب : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾[6] ، ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[7] ، ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾[8] .

فإن قيل : لِمَ خُصَّ (ما) في هذا الباب من سائر الأسماء ؟ . قيل : [لأنه مبهم][9] والشيء إذا أُبهِمَ كانَ أفخَم لاحتمالِهِ أمورًا كثيرةً .

---

(1) أي الزمخشري .

(2) في الأصل : « في الكرم » والتصويب من المفصل .

(3) سورة البقرة الآية ١٩٥ ، والباء في (أفعل به) زيادتها واجبة ، أما في الآية فجائزة ، ولعل مراد صدر الأفاضل والزمخشري أن زيادة الباء فيهما للتأكيد والاختصاص .

(4) ينسب هذا القول للزجاج . انظر شرح ابن يعيش ١٤٨/٧ ، وشرح الكافية ٣١٠/٢ .

(5) انظر المفصل ٣٣٠ منقول حرفيًا ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٧-١٤٨ ، وقد ردَّ ابن يعيش على الزمخشري واستبعد مذهبه فانظره هناك .

(6) سورة البقرة الآية ١٧٥ .

(7) سورة مريم الآية ٣٨ .

(8) سورة عبس الآية ١٧ .

(9) زيادة يستقيم بها الكلام .

فإن قيل : لِمَ خُصَّ الماضي بالتعجّب دون المضارع ؟ . قيل : لأنَّ المضارعَ يحتملُ الحالَ والاستقبالَ ، فاختير الماضي ليدلَّ على استقرارِ ما وقعَ التعجبُ منه ، وعلى أنّه أمرٌ ثابتٌ يُشَاهَدُ ، ولا يمكنُ أنْ يُعترض عليه بإيرادِ الصيغةِ الثانية[1] في باب التعجب بأنْ يُقالَ الأمرُ لا يدلُّ على موجودٍ ، وإنّما تكون دلالته على ما ليس بموجودٍ في الحالِ ، لأنّا قد ذكرنا الأصلَ في ذلك بأنّه إخبارٌ وإنْ كان لفظه أمرًا[2] ، فعلى قول مَنْ جعلَ قولهم : أكرمْ بزيدٍ ، بأنّه صفةٌ للكرم[3] فلا يُعْتَرَضُ عليه أيضًا ؛ لأنَّ الكرمَ ثابتٌ حاصلٌ فيه حتى يَحْسُنَ الأمرُ على الوصف بذلك .

فإن قيل : لِمَ لا يدخلُ التعجُّبُ فيما زاد على ثلاثة أحرفٍ ؟ . قيل : لأن ما زاد على ثلاثة أحرفٍ لا يمكنُ بناءُ فعلِ التعجّب ـ وهو « أفْعَلَ » و « أفْعِلْ » ـ إلاّ من بعد أنْ يُحذفَ / منه شيءٌ حتى يعودَ إلى ثلاثة ٢٢/ب أحرف .

أمّا الألوانُ والعيوبُ[4] فالعلّةُ فيها أنَّ الأصلَ فيها أن تكونَ على أكثرِ من ثلاثةِ أحرفٍ ، والحذفُ يخلُّ بالمعنى نحو : احمرَّ ، واصفرَّ ، واخضرَّ ، وفي العيوب : احولَّ واعورَّ ، فإذا جاء شيءٌ منها على ثلاثة أحرفٍ نحو (عَوِرَ) فإنّه يُعاملُ معاملةَ الأصلِ طَرْدًا للباب ، وما جاء

(١) يريد : أفعِلْ به .

(٢) انظر المرتجل ١٤٧ – ١٤٨ .

(٣) نسب هذا إلى الفراء ، انظر شرح الكافية ٢/٣١٠ ، ولم أجده في كتابه « معاني القرآن » .

(٤) أجاز الكوفيون استعمال « ما أفعله » مع البياض والسواد فقط .

انظر الإنصاف ١/١٤٨ فما بعدها ، والتبيين المسألة ٤٣ ، وشرح ابن يعيش ٧/١٤٦ .

خلافَ ذلك فهو خارجٌ عن القياس[1] نحو : ما أعطاهُ ، وما أوْلاهُ ، وما أحوجَه ، يعنون : ما أكثرَ عطاءَه ، وإيلاءَه ، وما أشدُّ حاجتَه ، فيُسْمَعُ ولا يُقاس ، والتعجّب في ذلك بـ « ما أشدَّ » وما جرى مجراه نحو : ما أشدَّ انطلاقَه ، وما أحسنَ إكرامَه ، وما أكثرَ إنعامَه ، وما أقبحَ عورَه ، وما أفحشَ سوادَه .

وقوله : « فهذه حالُ الرَّفع في الأفعال » إشارةٌ إلى جميعِ أنواعِ الأفعالِ في كونِها عاملةً في الأسماء الرَّفعَ من أوَّل الباب إلى ها هنا ، فهذه الجملُ وقعت بيانًا وإيضاحًا لما يتضمَّنه قوله في أوَّل الباب : « وكل فعلٍ يرفع اسمًا واحدًا بأنَّه فاعلُه »[2] فافهمْ وقِسْ .

[عمل الأفعال النصب][3]

قال رحمه الله : « أمَّا النصبُ فعلى ضربين : ضربٌ عامٌّ لجميعها ، وضربٌ خاصٌّ ، فالخاصُّ في ثلاثة : المفعولُ به ، والخبرُ المنصوبُ ، والتمييزُ .

فالمفعولُ به خاصٌّ ؛ لأنه لا يكونُ للفعل اللازم نحو : خرج زيدٌ ، وإنَّما يكون للمتعدِّي نحو : ضربتُ زيدًا ، والمتعدِّي على أربعة أضربٍ : متعدٍّ إلى مفعول واحد: كضربت زيدًا ، والثاني متعدٍّ إلى مفعولين ثانيهما

---

(1) قاس سيبويه على أفعل ، والأخفش والمبرد جوَّزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد .
انظر الكتاب ٧٣/١ ، والمقتضب ١٧٨/٤ ، وشرح ابن يعيش ١٤٤/٧ ، وشرح الكافية ٣٠٨/٢ .

(2) انظر ص ٨٨ .

(3) إضافة من ط ٤١ .

عبارةً عن الأوَّل وهي سبعة : حَسِبْتُ ، وخِلْتُ ، وظَنَنْتُ، وعلمتُ ، ورأيتُ ، ووجدتُ ، وزعمتُ ، إذا كُنَّ بمعنى (علمتُ) تقول : حسبت زيدًا أخاك ، وعلمت زيدًا فاضلاً ، فيكون (الفاضل) و (الأخ) عبارة عن (زيد) ، وهذه يجوزُ إلغاؤها إذا وقعت بين مفعولين نحو : زيدٌ ظننت مقيمٌ ، وكذلك إذا تأخرت نحو : زيدٌ مقيمٌ ظننتُ ، ولا يجوز إلغاؤها مع تقديمها على المفعولين . ويُبْطِلُ عملَها لامُ الابتداء والاستفهام ، كقولك : علمت لَزيدٌ منطلقٌ ، وعلمت أيُّهم أخوك ؟ ، وعلمت أزيدٌ أخوك أم عمروٌ ؟ ، ويسمَّى هذا تعليقًا .

والثالث : متعدٍّ إلى مفعولين الثاني غيرُ الأول نحو : أعطيتُ زيدًا درهمًا ، وكسوت عمرًا جُبَّةً ، فالدرهم غير زيدٍ ، والجُبَّةُ غير عمروٍ ، ويجوز لك أن تقتصر في هذا الضَّرْب على أحد المفعولين تقول : أعطيت زيدًا ، ولا تذكرُ ما أعطيتَ ، وأعطيتُ درهمًا ، ولا تذكرُ مَنْ أعطيتَ »[1] .

الشرح : لمَّا ذكر أنَّ الفعلَ يعملُ الرفعَ والنَّصبَ في الأسماء ، فذكر الرفعَ واستواءَ الأفعال فيه بأنَّ كلَّ فعلٍ يرفع اسمًا واحدًا أورد ها هنا قسم النَّصبِ .

وأمَّا معنى العامِّ والخاصِّ ، فالعامُّ : كلُّ فعلٍ متعدِّيًا كان أو لازمًا، فإنَّ النصب يحصلُ منه ويصلحُ أن يعملَ الفعل به فينصبَه ، والخاصُّ : يختصُّ ببعض الأفعال دون بعضٍ ، فإن المفعولَ به يستدعي الفعلَ

---

(١) ط ٤٣ .

متعدِّيًا ، والأخبارَ المنصوبةَ تستدعي أفعالاً ناقصة ، والأفعالَ الناقصةَ لا تَتِمُّ بأساميها(1) وتَحتاجُ إلى أخبارها نحو « كان » وأخواتها ، فإنَّ الخبر يكونُ فيها منصوبًا صريحًا ، وأخبارُ أفعال المقاربةِ مواضعُها منصوبةٌ ، فإنَّ قولك (أن يخرج) [في](2) : عسى زيدٌ أن يخرجَ ، في موضع المصدر المنصوب ، و (يخرجُ) في : كاد زيدٌ يخرجُ ، في موضع / اسم ٢٣/أ الفاعلِ المنصوبِ .

كما ذَكَرَ في التمييز يُستدعى الشيءُ مُحْتَمِلاً لأجناسٍ حتى يُمَيَّز بأحدها نحو : طاب زيدٌ نفسًا ، وتَصبَّبَ عرقًا ، وتفقَّأ(3) شحمًا .

[أقسام الفعل المتعدي]

ومن حقِّ الفعل المتَعدِّي أن يُجْعَلَ على ثلاثة أضرب : ضربٌ يتعدَّى إلى واحدٍ ، والثاني إلى اثنين ، والثالث إلى ثلاثة .

ثم يُجْعَلُ المتعدِّي إلى اثنين على ضربين : يتعدَّى إلى مفعولين الثاني هو الأول ، وإلى مفعولين الثاني غير الأول .

وأمَّا أفعالُ القلوبِ التي هي (حَسِبْتُ) إلى سائرها فإنَّها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهُما ، وهما على شرائطِهما وأحكامِهما المذكورة في بابهما ، ومعناها : ظنُّ الشَّيء على صفةٍ ، أو معرفتُه على صفةٍ ، ولعلمت ، ورأيت ، ووجدت، وظننت معانٍ لا يُتجاوز عليها مفعولاً واحدًا ،

(1) أي : لا يتم المعنى باقتصارها على الأسماء .

(2) زيادة يتضح بها المعنى .

(3) فقأ : بمعنى انشق ، انظر اللسان والتاج (فقا) .

تقول : علمتُ زيداً بمعنى (عرفْته) ، ورأيته بمعنى (أبْصرْته) ، ووجدتُ الضّالةَ إذا (أصبْتُها) ، وزعمتَ ذلك أي : (قلته) ، وظننتُه بمعنى (اتهمْتُه) ومنه قوله تعالى :

﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾[1]

قيل يعني : بمتّهمٍ .

أما حَسِبْتُ ، وخِلْتُ فلزمهما التعدّي إلى مفعولين ، وممّا يُلحَقُ بها أريتُ بمعنى : (ظننت) ، وجعلت بمعنى : (صيّرت) ، تقول : أرَى عمرًا خارجًا ، ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[2] ، ويجوز أن يُلْحَقَ بها عرفت[3] بمعنى : (عَلِمْتُ) تقول : عرفت اللّه قادرًا .

وأمّا جوازُ إلغائِها فلردِّها إلى الأصلِ وهو الابتداءُ ؛ لأنّها أفعالٌ دخلت على المبتدأ والخبر كما ذكرنا ، وإذا كانت واقعةً على صدرِ الجملةِ وَجَبَ إعمالُها ؛ لأنّها في مقارِّها وترتُّبِها من تقدُّم العامل على معموله ، وإذا وقعت متوسطةً ومتأخِّرةً جاز إلغاؤها وإعمالُها[4] بخلاف سائرِ الأفعالِ النّاصبةِ لمفاعيلها ؛ لأنّها لم يكن لها ـ قبل كونها معمولاً ـ أصلٌ منظورٌ إليه كالمفعولين في : أعطيت زيدًا درهمًا .

---

(١) سورة التكوير الآية ٢٤ ، قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، وقرأ الباقون بالضاد . انظر الكشف ٢/٣٦٤ ، وحجة القراءات ٢/٧٥٢ .

(٢) سورة البقرة الآية ١٤٣ .

(٣) نسب هذا إلى هشام . انظر ارتشاف الضرب ٣/٦٣ ، والهمع ٢/٢٢٠ .

(٤) في الحاشية : « فالإعمال على تقدير التقديم في المعنى ، والإلغاء على تقدير (ظننت) في موضع : في ظني ، والظرف لا يعمل فيما قبله » .

وأمَّا بُطلانُ عملِها بالتَّعليق[1] فلدخول (لام) الابتداءِ ؛ لأنها موضوعةٌ للابتداء ، فإيرادُها في الجملة إنَّما يجوز لمعنًى وُضِعَت له في الأصل ، وهو تأكيدُ مضمونِ الجملةِ في الابتداء ، والابتداءُ يستدعي التجرُّدَ عن العوامل اللَّفظيةِ ، فإذا أَعْمَلْتَ العامِلَ مع إيراد « اللاَّم » فقد أبطَلْتَ غرضَ الواضعِ وجَمعتَ بين أمرين هما في طرفي[2] نقيض ، وهكذا الحكمُ في الاستفهامِ ؛ لأنَّ له صدرَ الكلام ، فإذا نَفَذَ[3] عَملُ العاملِ اللَّفظيِّ فيما فيه الاستفهام[4] خَرجَ من أن يكون له صدرُ الكلام ، وفي ذلك خلافُ الوضعِ أيضًا .

[فإن][5] قيل : ما معنى قولِ الشيخ فيها : إنها تتعدَّى إلى مفعولين إذا كنَّ بمعنى (علمت) مع أنَّها تُسمَّى أفعالَ الشَّك واليقين ؟

قيل : لم يَعْنِ أنَّ كلها بمعنى (علمتُ) بل أراد هذا المعنى في : رأيت ، ووجدت ، وزعمت ، ولذلك سُمِّيت هذه الثلاثة و (علمت) أفعال اليقين ، / وخِلْتُ وحسبت وظننت أفعال الشَّكِّ .

٢٣/ب

فإن قيل : هل يجوز في (علمت) أن يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ؟ .

قيل : نعم إذا جعلتَه بمعنى (عَرَفْتُ) وقد مرَّ[6] ، ومن ذلك قوله :

---

(١) التعليق : هو ترك العمل لفظًا لا معنًى لمانع ، نحو : علمت لزيد قائم .
والإلغاء : هو ترك العمل لفظًا ومعنى .
انظر شرح التسهيل ٨٨/٢ ، وأوضح المسالك ٢١٣/١-٢١٦ .

(٢) في الأصل : « طريفي » .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) نحو : ظننت أيُّهم أخوك ؟ . وانظر شرح ابن يعيش ٨٦/٧ .

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٦) انظر ص ١١٧ .

﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾[1] .

وإذا دخل في مُتعلَّقِ جميعها (أن) بفتح الهمزة مثقَّلةً ومخفَّفةً سدَّ مسدَّ المفعولين[2] .

مثال الأول : ﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴾[3] .

ومثال الثاني : ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ﴾[4] .

فإن قيل : هل يجوز أن تنصبَ المتأخِرَ من[5] المفعولين إذا توسَّطت هذه الأفعال بينهما فتقول : زيدٌ عَلِمتُ فاضلاً ؟ . قيل : لا ؛ لأنَّه خبرُ المبتدأِ ها هنا فوجبَ رفعُه .

فإن قيل : هلاَّ جعلتَ (علمت) خبرًا له ، و (فاضلاً) مفعول (علمت) ؟ . قيل : هذا فاسدٌ من وجهين :

أحدهما : إبطالُ معنى المتكلِّم ؛ لأنَّ المراد إثباتُ فَضْلِهِ لا أنَّه معلومٌ .

والثاني : أنَّ انتصاب (فاضلٍ) مترتِّبٌ على انتصاب (زيدٍ) ، فإذا رُفِعَ (زيدٌ) استحال انتصابُ (الفاضل) في هذا الباب ، أمَّا إذا

---

(1) سورة الأنفال الآية ٦٠ .

(2) مطموسة في الأصل .

(3) سورة الأعراف الآية ٣٠ .

(4) سورة العنكبوت الآية ٢ ، و (أن) في الآية ليست هي المخففة من الثقيلة كما قال صدر الأفاضل بل هي مصدرية ، انظر إملاء ما منّ به الرحمن ١٨١/٢ .

(5) في الأصل : « عن » .

وصلتَ ضمير (زيد) بالفعل أو جملتَه مجهولاً فقد صحّت المسألة نحو : زيدٌ علمته فاضلاً ، وزيدٌ عُلِمَ منطلقًا .

فإن قيل : ما الفائدةُ في تقْييد قولك : فإذا نَفَذَ عمل العامل اللفظيّ خرج الاستفهام من أن يكون له صدرُ الكلام ؟ . قيل : لو أطلقْتُ لبَطَلَ معنى الكلام ؛ وذلك لأنَّ هذه الأفعالَ لا تخرجُ بالتّعليق من كونها عاملةً في المعنى ، ألا ترى أنَّ العِلْم والظنَّ نافذٌ في مضمون الجملة بعد الإلغاء والتّعليق ، ولهذا سمّي تعليقًا ؛ لأنّها صارت كالشيء المعلّق بين أن يكون عاملاً وبين أن لا يكون عاملاً [1] ، والأوْضَحُ في هذا المعنى قوله : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[2] . (إلاّ) لم يعمل لفظًا بالاتفاق، ولو لم يعمل معنًى لانقلب الإسلام كُفرًا .

قال رحمه الله : « والرابع متعدٍّ إلى ثلاثة مفعولين ، وهو أربعة : أعْلَمْتُ ، وأرَيْتُ ، وأنْبَأْتُ ، [ونبأت][3] .

إذا كنَّ بمعنى (أعْلَمْتُ) تقول : أعلَمَ اللهُ زيدًا عمرًا خيرَ[4] النّاس »[5] .

---

(1) قيل : « هو مأخوذ من قولهم : امرأة معلقة ، إذا لم تكن ذات بعل ولا مطلقة ، ولما كانت هذه الأفعال عاملة في المعنى غير عاملة في اللفظ وصفت بهذا الوصف » . عن الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ٤٣٥ ، ونحوه في قطر الندى ٢٤٧ .

(2) سورة آل عمران الآية ١٤٤ .

(3) زيادة من ط ٤٣ .

(4) في ط : « فاضلا » .

(5) ط ٤٣ .

الشـــرح : هذه الأفعالُ الأربعةُ في كونها مُعدَّاةً إلى الثلاثة على ضربين :

ضربٌ منقولٌ بالهمزة عن المتعدِّي إلى مفعولين وهو : أعلمتُ ، وأريتُ، وضربٌ متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ وقد جُعِل بمعنى (أعلمت) لاشتراكهما في المعنى فعدِّيَ إلى الثلاثة وهو : أنبأت ، ونبَّأت ، وقد يُلْحق ثلاثة أفعال وهي : أخبرت[1] ، وخبَّرت[1] ، وحدَّثت[2] ، ويستشهد بقول الحارث[3] في قوله :

* فمن حُدِّثتموه له علينا العَلاءُ *[4]

ضمير الفاعل والمفعول مفعولان والجملة التي هي (له علينا العلاء) مفعول ثالث .

وينبغي أن تعلمَ أن الثالثَ في هذا البابِ هو الثاني في باب (علمت) فيجوز فيه ما يجوزُ هناك من وقوعِ الجملةِ موقعَ المفعول الثاني ،

---

(١) زادهما الفراء . انظر الهمع ٢/٢٥١ .

(٢) أضافه الكوفيون . انظر الهمع ٢/٢٥٢ .

(٣) هو الحارث بن حلزة اليشكري أحد شعراء المعلقات .
انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١/١٥١، والشعر والشعراء ١/٢٠٣، والمؤتلف والمختلف ١٢٤ ، وشرح القصائد السبع للأنباري ٤٣١ .

(٤) البيت بتمامه :

أو منعتُم ما تُسألون فمن حُدْ ... دِثتموه له علينا العلاءُ

ويروى (الولاء) .
انظر ديوانه ١٢ ، وشرح القصائد لابن النحاس ٢/٦٨ ، والتخمير ٣/٢٦٤ ، وشرح ابن يعيش ٧/٦٦ .
وورد من غير نسبة في : المفصل ٣٠٨ ، وتذكرة النحاة ٦٨٦ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٥٨ ، وشفاء العليل ١/٤٠٩ .

ويَسْتَحيلُ فيه ما يستحيلُ ثَمَّ / من تقديمِ الثالثِ على الثاني ، كما ٢٤/أ
يستحيلُ تقديمُ الثاني على الأولِ .

[التمييز]

قال رحمه الله : « أمّا الخبرُ والتمييزُ فخاصّان أيضًا ؛ لأنَّ الخبرَ يكونُ من بين الأفعالِ لكان وأخواتها ، و لعسى وكاد ، وكذا التمييزُ لا يكونُ في كلِّ فعلٍ وهو كقولك : طاب زيدٌ نفسًا ، ومعنى التمييز : أن يكونَ الشيءُ مبهمًا يحتملُ وجوهًا فيميَّزُ بأحدها نحو أن يقول : طاب زيدٌ ، فلا يُدرى أنَّ نسبةَ الطيبِ إليه من أيِّ وجهٍ ، فإذا قلت : (نفسًا) بيَّنت[1] ، ويأتي بعد كلامٍ تامٍّ ، ومعنى تمام الكلام أن يكون الفعل قد أخذ ما يقتضيه كأخْذِ (طاب) فاعله ، ومثله : كفى زيدٌ[2] رجلاً ، فاعرفه »[3] .

الشرح : المعنى بخصوصيَّةِ الخبرِ والتمييزِ مذكورٌ في ألفاظ المتن فلا يُحتاجُ إلى بيانه ، وقد ذكرنا في غير هذا الموضعِ أنّ[4] خبرَ (كان) ظاهرٌ كونه منصوبًا ، وخبرَ (عسى) و (كاد) منصوبُ المحلِّ .

وأمّا التمييزُ فعلى ضربين :

أحدهما : بعد تمامِ الكلامِ ، والثاني : بعد تمامِ الاسمِ .

فالذي بعد تمام الكلام هو الذي نحن فيه ، والمنصوب في هذا يكون في الأكثر فاعلاً لناصبهِ في المعنى ، وذلك أنّ (نفسًا) في قولك : طاب زيدٌ

(١) في ط ٤٣ : « ميَّزت » .
(٢) في ط : « بزيد » .
(٣) ط ٤٣ .
(٤) (أنّ) مكررة في الأصل .

نفسًا ، في معنى طاب نفسُ زيدٍ ، ثم أسندْتَ الفعل إلى (زيدٍ) كما يُسْنَدُ الحُسْنُ الذي للوجه إلى صاحبهِ في قولك : رجلٌ حسنٌ وجهُه ، أعني أنّك جعلت (الرجل) موصوفًا بالحُسْنِ ؛ لأنّه من سببهِ كما وصف (زيدًا) بالطِّيب في هذا المثال لأنّه نفسُه في الحقيقة .

وإنّما نَصَبْتَ التمييزَ لأنّه مشبّهٌ بالمفعول وذلك أنّ المفعولَ في : ضرب زيدٌ عمرًا فضلةٌ في الكلام ، فكذلك التمييزُ في : طاب زيدٌ نفسًا فضلةٌ في الكلام .

فإن قيل : أليس خبرُ (عسى) منصوبَ اللّفظ ، فلِمَ جعلتَه منصوبَ المحلِّ ؟ . قيل : هذا وهمٌ فاسدٌ من وجوه :

أحدها : أنّ الخبرَ (أن) مع الفعل لا الفعلَ وحده ، وإذا كان الشّيْئان مذكورين في موضعٍ واحدٍ فالاعتبارُ في حقِّ الإعرابِ راجعٌ إليهما جميعًا ، فلذلك حكمنا في أنّها في موضعِ النصبِ .

والثاني : أنّ الشيخ ذكر مع هذا الخبرِ خبرَ (كاد) ونَظَمَهُما في حكمٍ واحدٍ وهو مرفوعٌ لفظًا ، فلو لم يُرِدِ المحلَّ في كونهما منصوبين لكان فاسدًا بلا شكٍ .

والثالث : أنّ النصب اللفظيَّ في الفعل الواقع بعد (أنْ) [من][1] تأثير الحرفِ وهو[2] (أنْ) ، وإنّما يُعَدُّ في هذا المقام الأشياءُ التي يؤثّر

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) في الأصل : « وهي » .

الفعلُ في كونها منصوبةً ، فظهرَ أنَّه إنَّما أرادَ المصنِّفُ كونه منصوبَ المحلِّ .

فإن قيل : ما المبهمُ من الشَّيئين الفعلُ أم الفاعلُ في : طاب زيدٌ نفسًا ؟ . قيل : ليس في واحدٍ منهما إبهامٌ إنَّما المبهمُ إسنادُ الفعلِ إلى الفاعل لأيِّ وجهٍ أُسْنِدَ إليه ؟

فإن قيل : ما معنى قوله : « أن يكونَ الفعلُ قد أخذَ ما يقتضيه » وهلاَّ قال : قد أخذَ فاعلَه ؟ . قيل : أرادَ الفاعلَ / لكنَّ قوله : « ما يقتضيه » فائدتُه أدْخَلُ في العموم ؛ لأنَّه قد يُوضَعُ شيءٌ موضعَ الفاعل مؤوَّلٌ به ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾[1] . فالجار والمجرور في موضعِ الفاعلِ ، وإذا قال : « ما يقتضيه » فقد دخلَ فيه الصَّريحُ وغير الصَّريحِ . ٢٤/ب

فإن قيل : هل في إفرادِهِ بذكْرِ المثال الثاني للتمييز فائدةٌ وهو قوله: « كفى زيد رجلاً » ؟ . قيل : نعم ، وهي أنَّا قد ذكرنا أنَّ التمييزَ في أكثر الأحوالِ يصلحُ أن يكون فاعلاً للفعل الذي نصبه ، وهذه الجملةُ في ظاهرها لا تصلحُ في المنصوب أنْ تُجعلَ فاعلاً ، وذلك أنَّك إذا قلت : « كفى رجلُ زيدٍ »[2] لم يكن شيئًا ، لكنَّك إذا جعلتَه فاعلاً[3] في المعنى على ضَرْبٍ

---

(١) سورة النساء الآية ٦ .

(٢) في الحاشية ما نصه : « يعني أنَّك إذا قلت : طاب زيد نفسًا ، فتقديره ومعناه : طابت نفس زيدٍ ، وأمَّا إذا رجعت إلى قوله : كفى زيد رجلاً فلا يجوز تقديره : كفى رجلُ زيدٍ ، كما قلت في تقدير الأول إلاَّ أنَّه وإن لم يجز تقديره كذلك فهو عبارة عن الفاعل ، وإذا كان كذلك فصار كأنَّه الفاعل في المعنى » .

(٣) في الحاشية : « يعني في (رجل) الذي في : كفى زيد رجلاً » .

من التأويل كان جيّداً ، وذلك أنَّ معنى الكلام : أنّ زيداً كاملٌ في الرجوليَّة ، فـ (رجلاً) في الحاصل عبارةٌ عن (زيد) ، وإذا كان عبارةً عن الفاعل فصار كأنّه الفاعل في المعنى .

وأمَّا التمييزُ المنتصبُ بعد تمامِ الاسم فيأتي في موضعه إن شاءالله تعالى[1] .

[المصدر المنصوب]

قال رحمه الله : « وأمَّا العامُّ من النصب ففي خمسة أشياء : المصدرُ ، كقولك : قمتُ قيامًا ، وضربتُ ضربةً ، وسوطا ، وضربتُ ضَرْبَ زيدٍ ، والضَرْبَ الذي تعلمُ »[2] .

الشرح : وقد ذكرنا معنَى العمومِ فيما تقدَّم[3] ، والمصدرُ : هو الحدثُ الذي اشْتقَّ الفعل منه عند البصريين[4] ، وسُمِّي مفعولاً مطلقًا ، ومعنى الإطلاق : أنّه لم يُقيَّدبشيءٍ من حروف الجر كغيره من المفاعيلِ نحو المفعولِ به ، والمفعول فيه ، والمفعولِ له ، فإذا قلت : ضربتُ ، فالمعنى : أوجدتُ ضربًا ، وكذلك (قمت) معناه إيجادُ القيام ، بخلاف : ضربت زيداً ، فإنّه لا يكون معناه : أوجدتُ زيدًا ، حتى يكونَ مطلقًا ، وإنَّما

---

(١) انظر ص ٣٢٢ .

(٢) ط ٤٣ .

(٣) انظر ص ١١٥ .

(٤) وقال الكوفيون العكس . انظر الكتاب ٢١/١ ، والإنصاف ٢٣٥/١ فما بعدها ، والتبيين المسألة ٦ ، وشرح ابن يعيش ١١٠/١ ، والهمع ٩٥/٣ .

معنى الإطلاقِ قائمٌ في المصادر ، ثم المصدر على ضروبٍ : مبهمٌ [ومؤقت مقدَّرٌ بالعدد][1] ومؤقتٌ معرفة .

فالمبهم : ضربت زيداً ضرباً ، ومعنى المبهم : أنّه يحتمل القليلَ والكثيرَ .

والمؤقتُ المقدَّرُ بالعدد نحو : ضربته [ضربةً][2] وضربتين وثلاثَ ضربات ، [والمؤقتُ المعرفةُ][3] إمّا باللاّم نحو : ضربتُ الضربَ الذي تعلمُ ، أو بالإضافةِ نحو : ضربتُ ضربَ زيدٍ ، [إلاّ أنّه يجب أن تعلمَ أنّه كان في المعنى][4] : ضربت ضرباً مثل ضَرْبِ زيدٍ ؛ لأنَّ ضَرْبَ زيدٍ لا يكون ضربك ، ثم لمّا [حُذف (الضرب) الذي هو فعلُك][4] حُذف معه صفته وهو (مثل) الذي كان مضافًا إلى (ضَرْب زيدٍ) وأقيم المضافُ إليه مقامَه ، كقوله تعالى : ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[5] .

وأمّا قوله : (سوطًا) فعندهم أنّه اسمٌ قام مقام[6] المصدر[7] ، والأحسنُ في معناه أن يُجْعَل حادثًا مخصوصًا وجودُه وحدوثُه / بهذه ٢٥/أ الآلةِ فيكون بمعنى المصدرِ .

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) غير واضحة في الأصل ، والتصويب من شرح الجمل ٧٦ .

(٤) غير واضحة في الأصل ، وهو مستفاد من شرح الجمل ٧٧ .

(٥) سورة يوسف الآية ٨٢ .

(٦) غير واضحة في الأصل .

(٧) انظر المقتصد ١/٥٨٦ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٦٢ .

بيانُه ودليلُه على ذلك أنَّك لو ثنَّيتَه أو جمعتَه فقلت : ضربتُه سوطين أو ثلاثة أسواط لما وقع العدد على الآلة ، وإنَّما يقع على الحوادثِ الموجودةِ، وإلاَّ فوجبَ أن يكون الضّـاربُ آخِذًا بيده سوطين أو ثلاثة أسواطٍ حتى يكون صادقًا في الإخبار، وكفاك به دليلاً .

فإن قيل:ما الدّليلُ على ما ادَّعى البصريون من أنَّ الفعلَ مشتقٌ من المصدر ؟. قيل[1] : كونُ الفعلِ دالاً على الحدث مع الزّمان ، ودلالةُ المصدرِ على الحدث دون الزمان ، فصار مِثالُ الفعل مثالُ الخاتمِ المَصُوغِ من الفضّةِ ، ومثالُ المصدر مثال الفضةِ ، فكما أنَّ الفضة أصل الخاتم فكذلك المصدرُ أصلُ الفعلِ لدلالتهِ على الأمرين ، وإن شئت جعلت اسمَه دليلاً على أنّ الفعل يصدرُ عنه .

فإن قيل : كيفِ أقرأُ قولَه « المصدرِ »[2] مجرورًا أم مرفوعًا ؟ . قيل : أنت بالخيار إن رفعتَه فعلى الابتداء ، وإن جررته فعلى البدلِ من « أشياء » ، وكذا في سائر المعطوفات .

---

(١) مطموس في الأصل .

(٢) يشير إلى القول المذكور في المتن .

[ظرفا الزمان والمكان]

قال رحمه الله : « وظرفُ الزمانِ نحو : خرجتُ يومَ الجمعةِ ، وكذا كلُّ زمانٍ يقع فيه فعلٌ . وظروف المكان المبهمة هي الجهات الستُّ : خلفك ، وأمامك ، وفوقك ، وتحتك ، ويمينك ، وشمالك ، تقول : جلست خلفَك ، وضربت زيدًا أمامَك ، وكذا كُلُّ ما كان جهةً نحو[1] : حِذاءَك ، ووراءك ، وقُبَالتك ، ومنها عنْدك ، ووسْطَ الدار ، ومن ذلك المقادير نحو : الفرسخِ ، والميل تقول : سرت فرسخًا وميلاً ، فيكون منصوبًا على الظرف كأنَّك قلت : سرتُ هذا المقدار ، ولا يكون المكانُ المخصوصُ ظرفًا نحو : الدار ، والسوق »[2] .

الشرح : المرادُ بالظَّرفِ في المكان والزمان الاسمُ منهما إذا وقع الفعلُ أو معناه فيها ، والمثال في المتن ، فقوله : « كلُّ زمانٍ يقع فيه فعل » يُؤَيِّدُ ما قلناه أنَّه يجبُ أن يقعَ في اسمِ الزمان أو المكان حادثٌ حتى يكونَ ظرفًا .

فصل

وخَلْف، وخِلاف، ووراء : الجهةُ [التي تلي ظهرك وتكون خلْفك][3] ، وخِلاَفُ بمعنى (بعد)[4] ، فيكونان ظرفي زمانٍ ومكانٍ ، وقُرِئَ :

---

(١) بعده في ط : « إزاءك » .

(٢) ط ٤٤ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) انظر اللسان في مادة (خلف) .

﴿ وإذًا لاَ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ[1] إلاَّ قَلِيلاً ﴾[2] .

وأمّا (وراء) فيكون بمعنى : أمام[3] ، قال الله تعالى :

﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ ﴾[4] يعني : أمامهم .

وأمام وقُدَّام : الجهةُ التي تواجهُك ، وفوق وأعلى : الجهةُ العاليةُ على رأسك ، وتحت وأسفل : الجهةُ التي تحتَك ، ويمينك وشمالك هما الجهتان يمينًا وشمالاً . وعند : عبارةٌ عن القُرْبِ[5] ، ويستعمل في الزمانِ والمكانِ ، وقد يكون بمعنى (خذْ)[6]. وحِذاء ، وازاءَ[7]، وقبالتك ، وتجاه ، وتلقاءَ ، وحيالَ[8] ، / نحو[9] الجهةِ المقابلة أيضًا . ٢٥/ب

وأما (وسْط) بالسكون : فهي جهةٌ غير معيّنةٍ ، فإذا قلتَ : جلستُ وسْط الدار ، يكون بمنزلة قولك : خلالَ الدار ، و (وسَط) بتحريك السين : جهةٌ معينةٌ بمنزلة المركز من الدائرة .

---

(١) ما بعد (يلبثون) غير واضح في الأصل .

(٢) سورة الإسراء الآية ٧٦ .

وهي قراءة ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون (خلفك) . انظر حجة القراءات ٤٠٨ ، والمبسوط ٢٧١ ، والكشف ٢/٥٠ .

(٣) انظر كتاب الأضداد لقطرب ١٠٥ ، ومختار الصحاح في (ورى) .

(٤) سورة الكهف الآية ٧٩ .

(٥) انظر معنى (عند) في المغني ٢٠٧ ، واللسان والتاج (عند) .

(٦) في التاج (عند) : « وقد يُغرى بها ، أي حالة كونها مضافة لا وحدها ... ويدل لذلك قوله : عندك زيدًا ، أي : خذه » .

(٧) ازاءه بمعنى : حذاءه . انظر الصحاح في (ازا) .

(٨) حياله بمعنى : قبالته . انظر الصحاح في (حيل) .

(٩) في الأصل : « ونحو » .

وأما قولُه : « ولا يكونُ المكانُ المخصوصُ ظَرْفًا » فمعناه لا ينتصبُ المخصوصُ بالظّرفية كما ينتصب المبهم ؛ وذلك لأنّ الفعلَ لا يتعدّى إلى المكان المخصوص إلا بواسطةِ حرفِ الظّرفِ[1] إلاّ لفظة (الدخول)[2] تقول : صلّيت في المسجد ، وقعدت في السوق ، وتقول : دخلت المسجدَ .

قال الشيخ : « وهذا شاذٌ لا يجوزُ القياسُ عليه »[3] لا تقول : صليتُ المسجد ، ولا جلست الدار ، قال : « وإنّما حُذِفَ حرف الظرف اتّساعًا »[3] وقد جاء هذا أيضًا في الشعر قال الشاعر :

لَدْنٌ بهزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثّعلبُ[4]

الأصلُ : كما عسلَ في الطريقِ ، فحذف الجارَّ وأوْصَلَ الفعلَ فنصبَه .

فإن قيل : لِمَ أطلق الشيخُ في انتصابِ ظروفِ الزمانِ وقيَّدَ ظروفَ المكانِ بالإبهام ؟ . قيل : لمعنًى يُوجِبُه وذلك أنَّ الفعلَ لا بدَّ له في وجوده من زمانٍ ومكانٍ إلاّ أنّه لا يستدعي الزمانَ أو المكانَ مخصوصًا ،

---

(١) أي حرف الجرّ .

(٢) هناك خلاف بين العلماء في لفظة (دخل) هل هو متعدٍ بنفسه أو غير متعد . انظر أسرار العربية ١٨١ وشرح ابن يعيش ٢/٤٤ ، وشرح الكافية ١/١٨٦ ، والهمع ٣/١٥٣ .

(٣) انظر المقتصد ١/٦٤٦ ، وشرح ابن يعيش ٢/٤٤ .

(٤) البيت لساعدة بن جُؤيّة الهذلي .
انظر الكتاب ١/٣٦ ، ونوادر أبي زيد ١٦٧ ، وديوان الهذليين ١/١٩٠ وروايته فيه « لذٌّ » .
وورد من غير نسبة : في الإيضاح ١٨٢ ، والخصائص ٣/٣١٩ ، والهمع ٣/١٥٤ .
واللدن : الناعم ، والعسلان : سير سريع في اضطراب .

فالقياسُ أن يتعدَّى إلى ما يدلُّ منهما بغير واسطةٍ وهو المبهمُ فينتصبُ مبهمًا فحسب ، إلاَّ أنَّ المخصوصَ من الزمان يُشَابه المبهمَ [1] في أن لا هيئةَ له[2] يتميَّزُ بها من المبهمةِ فبقيت على أصْلِها وهو ثبوتُ الواسطةِ بينها وبين الفعل في تعدِّيه إليها من حروف الظروف ، وذُكِر في ذلك وجهٌ آخر : وهو أنَّ الفعلَ يدلُّ على الزمان بلفظه دون المكان فينصبُ الزَّمانَ ، وحُمِلَ عليه المكان المبهم لتشابهٍ بينهما في عدم الهيئةِ دون المخصوص من المكان لعدمِ التَّشابهِ بينهما[3] .

[المفعول له]

قال رحمه الله : « والمفعولُ له كقولك : جئتُك إكرامًا لك ، وفعلتُ ذلك مخافةَ الشَّر ، المعنى لإكرامٍ لك [ولمخافة الشر][4] ، وكلُّ مصدرٍ وجدتَه منصوبًا بمعنى اللاَّم فهو مفعول له »[5] .

الشرح : المفعولُ له : هو العلَّةُ التي اعتبرتَها [جوابَ حدثِ الفعلِ حتى][6] لو سئلت : لِمَ فعلت هذا الفعل ؟ ذكرتَه جوابًا للسائل .

---

(١) في الحاشية : « لأن (اليوم) و (يومًا) هيئتهما متحدة غير متمايزة ولا اعتبار بالألف واللام ؛ لأنهما عارضان خارجان غير مؤثرين في التمايز » .

(٢) في الأصل : « لهما » .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٣٦ ، والمقتضب ٢/٢٧٤ ، وأسرار العربية ١٧٨ .

(٤) زيادة من ط ٤٤ .

(٥) ط ٤٤ .

(٦) مطموسة في الأصل ، وفي المفصل ٧٧ : « هو علة الإقدام على الفعل ، وهو جواب لمه » . وانظر تعريف المفعول له في شرح الكافية ١/١٩١ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٧٤ .

وعدّوا شروطًا له أحدها [: كونه مصدرًا ؛ لأن العلّة][1] المطلوبة في إيجادِ الفعلِ لا بدَّ من أن تكون أمرًا حادثًا ، [والثاني : كونه داخلاً في ضمنِ][1] الفعلِ النّاصبِ له حتى يكونَ الفعلُ منه في حكْمِ التّبع ؛ [لأن الفعلَ يُفعَلُ لأجل العلّة . الثالث : أن يكون حصولهما معًا][1] ؛ لأنّ هذين الحكمين من ضرورةِ العلةِ [والمعلولِ في مجيء ذلك][1] .

الرابع : أن يكون معناه مُغايرًا لمعنى الفعلِ الناصبِ له ؛ لأنّ الشيءَ لا يُجْعَلُ / علّةً في نفسه . ٢٦/أ

وهذه الشرائط مأخوذةٌ من قولك : جئتُك إكرامًا لك . وأمّا كونه مصدرًا فظاهرٌ ، وكذلك كونه داخلاً في ضمن المجيء ؛ لأن المجيءَ في حكمِ مقتضى إرادة الإكرامِ ، وكذلك حصولُ المجيء والإكرام معًا ، والشرط الرابع كذلك وهو مغايرةُ معنى الإكرامِ للمجيء ؛ لأنّه لا يكون معنى الإكرام مجيئًا ولا معنى المجيء إكرامًا ، والمراد بهذا الشرط الرابع الاحترازُ من أن يكون المفعول له مصدرًا من لفظ الفعل النّاصبِ له[2] .

فإن فُقِدَت هذه الشرائط أو بعضُها جئتَ باللاّم تقول:جئتُك لفضلك ولإحسانك إليَّ ، قال الله تعالى :

﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[3] .

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) في الحاشية : « يعني لا يجوز أن تقول : جئتك مجيئًا لك ، كما تقول : جئتك إكرامًا لك » .

(٣) سورة النحل الآية ٦٤ .

نصب (هدىً) و (رحمةً) عطفًا على محلِّ (لتُبيِّنَ)[1] مفعولاً لهما وأُدْخِلَ اللامُ (لتبيِّن) ؛ لأنَّه فعلُ المخاطب لا فعلُ لفاعل الفعلِ المعلَّلِ[2] .

فإن قيل : هل يشترطُ فيه التَّنكيرُ ؟[3]. قيل : لا ، ألا ترى إلى ما أورده مثالاً وهو قوله : « فعلت ذلك مخافة الشّر » إيذانًا بجوازِ كونهِ معرفةً، قال الله : ﴿ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى ﴾[4]، قال حاتم :

وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادِّخارَه وأعرضُ عن شتمِ اللَّئيم تكرُّما[5]

وفي هذا جمعُ الشاهدَينِ[6] تعريفًا وتنكيرًا .



---

(١) أنكر أبو حيان أن يكونا معطوفين على محلّ (لتبين) لأن محله ليس نصبًا كما قال . انظر البحر ٥٠٧/٥ .

(٢) في الحاشية : « وهو الإنزال » .

(٣) مذهب الجمهور هو جواز التعريف والتنكير ما عدا أبا عمر الجرمي الذي اشترط كونه نكرة . انظر أسرار العربية ١٨٨ ، وشرح ابن يعيش ٥٤/٢ ، وشرح الكافية ١٩٤/١.

(٤) سورة الممتحنة الآية ١ .

(٥) البيت لحاتم بن عبدالله الطائي . انظر ديوانه ٢٣٨ ، والكتاب ٣٦٨/١ ، والنوادر ٣٥٥ ، واللمع ١٤١ ، والمرتجل ١٥٩ .
وورد من غير نسبة في : المقتضب ٣٤٧/٢ ، والجمل ٣١٩، وأسرار العربية ١٨٧، والتخمير ٤١٧/١ .
والعوراء : الكلمة القبيحة أو الفعلة ، ادِّخاره : إبقاءً عليه .

(٦) أي (ادخّاره) على التعريف ، و (تكرُّما) على التنكير .

[الحـــال]

قال رحمه الله : « والحالُ نحو : جاءني زيدٌ راكبًا ، المعنى في حالِ ركوبِهِ . وكل صفةٍ نكرةٍ منصوبةٍ بمعنى : في حال كذا فهي حالٌ ، وصاحبُ هذه الصفةِ يسمَّى (ذا الحال) ، ومن حقِّ ذي الحال أن يكونَ معرفةً ، كما أنَّ من حقِّ الحال أن يكون نكرةً ، فلا يجوزُ أن تقول : جاءني رجلٌ راكبًا ، فتجعلُ النكرة حالاً[1] ، وكذا لا يجوز أن تقول : جاءني زيدٌ الراكبَ ، فتجعلَ الحالَ معرفةً بل الواجبُ أن تقول جاءني زيدٌ راكبًا ، فتجعلُ ذا الحالِ معرفةً [والحال نكرة][2] ، فإن أردت أن تنصبَ الحال عن النكرة فقدِّمها عليها نحو : جاءني راكبًا رجلٌ .

ومن علامةِ الحالِ أن يصلحَ جوابًا لـ (كيف) ، نحو أن يقالَ إذا قلت : جاءني زيدٌ : كيف جاء ؟ فتقول : راكبًا . فهذه خمسةٌ ما من فعلٍ إلاَّ ويَعْملُ فيها »[3] .

الشرح : الحالُ[4] : هي لبيانِ هيئةِ الفاعل أو المفعولِ أولهما دفعةً متَّفقين أو مختلفين أو [لأحدهما][5] على سبيل الاحتمالِ ، أو لما هو مضافٌ إليه المفعولُ إذا كان [بعضه أو في حكم البعض][6] .

---

(١) بعده في ط ٤٥ : « إلاَّ على ضَعْفٍ » .

(٢) إضافة من ط ٤٥ .

(٣) ط ٤٥ .

(٤) انظر تعريف الحال في شرح ابن يعيش ٥٥/٢ ، وشرح قطر الندى ٣٢٧ .

(٥) مطموسة في الأصل .

(٦) غير واضح في الأصل .

فمثالُ كونِها للفاعل نحو :جاءني زيدٌ راكبًا ، وكونِها للمفعول : ضربتُه راكبًا ، وكونِها لهما دفعةً / واحدة وهما متّفقان : لقي زيدٌ عمرًا ٢٦/ب راكبين ، ومختلفان : لقيتُه مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا ، والمحتمل : لقي زيدٌ عمرًا راكبًا ، أو لما هو مضاف إليه المفعول وهو بعضُه أعني المضافُ بعضَ المضاف إليه قوله تعالى :

﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[1] .

فـ (ميتًا) حالٌ من (الأخ) في احتمال الآخر[2] ، وما هو في حكمِ البعضِ قوله تعالى : ﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[3] .

فـ (حنيفًا) حالٌ من (إبراهيم) وليست (الملّة) المضافةُ إلى إبراهيم بعضَه ، ولكنّهم جعلوه في حكم البعض منه حتى جوّزوا انتصابَ الحال منه ، فهذه أقسامٌ في الحال لا تكاد تجدها محوزةً في الكتب على هذا النّهج .

---

(١) سورة الحجرات الآية ١٢ .

(٢) في الحاشية ما نصّه : « فمعنى هذا اللفظ إن صحّ وكان مثبتًا في أصل النسخة أنّ في هذا الموضع احتمالين أحدهما : احتمال كونه حالاً من (الأخ) كما هو في الكتاب ، والاحتمال الثاني : كونه حالاً عن (لحم) فأراد به هذا ، والله أعلم » .

وانظر إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ٢٤٠ .

(٣) سورة النحل الآية ١٢٣ .

قال مكي : « حنيفًا » حال من المضمر المرفوع في « اتّبع » ولا يحسن أن تكون حالاً من « إبراهيم » . انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٢٢ .

وقد ردّ عليه أبو حيان بقوله : « أمّا ما حكى عن مكي وتعليله امتناع ذلك بكونه مضافًا إليه فليس على إطلاق هذا التعليل ؛ لأنه إذا كان المضاف إليه في محل رفع أو نصب جازت الحال منه نحو : يعجبني قيام زيد مسرعًا » . انظر البحر ٥/٥٤٨ .

فصـــل

ينبغي أن تعلمَ معنى قولنا في الحال (إنّه لبيان الهيئة) أنّه لا نعني بالوقت[1] أنّه جاء[2] مثلاً في وقت ركوبه، فإذا قلنا : جاءني راكبًا ، نعني به مجيئه على هيئةِ الركوبِ ، والدليلُ على ذلك أنهم قالوا : الحالُ جوابُ (كيف) ، و (كيف) لا يكون سؤالاً عن الوقت حتى يكونَ الحالُ توقيتًا للمجيء ، فَمَن جعل الحالَ توقيتًا للفعل فقد أعرضَ عن الصّواب .

ويجوز أن يكون العاملُ فيها معنَى الفعلِ ، ويجوز أن يكون الحالُ غير صفةٍ ، وقوله تعالى : ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾[3] شاهدٌ للجوازين[4] ، وقوله: ﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ﴾[5] ، ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾[6] يدل على جوازِ عملِ معنى الفعلِ فيها وهو ما تضمّنه اسمُ الإشارةِ ، وكذلك الظرف .

وينتصبُ الحال بعاملٍ مضمرٍ نحو قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾[7] يعني : نجمعها قادرين ، وقد ينتصبُ الحالُ بعد جملةٍ معقودةٍ من

---

(١) في الأصل : « به الوقت » .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) سورة النساء الآية ٨٨ .

(٤) جاء في البيان لابن الأنباري ٢٦٢/١ : « (فئتين) منصوب على الحال من الكاف والميم في (لكم) أي : ما لكم في المنافقين مختلفين » .

(٥) سورة الأنعام الآية ١٢٦ .

(٦) سورة هود الآية ٧٢ .

(٧) سورة القيامة الآية ٤ . انظر مشكل إعراب القرآن ٤٢٩/٢ .

اسمين لتأكيد الخبر وإزالةِ الشكِ وتسمّى الحالُ المؤكَّدةُ نحو قوله تعالى :

﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[1] .

فإن قيل : لِمَ وَجَبَ تعريفُ ذي الحال ؟ . قيل : لما ذكرنا لك من كون الحال بياناً لهيئة ذي الحال ، فاستحالَ تعريفُ الحالِ[2] مع الجهلِ بذي الحال .

فإن قيل : لِمَ وجبَ تنكيرُ الحالِ ؟ . قيل : لكي يكونَ مَوْضِعَ فائدةٍ ، فإن كانت معرفةً ما كنت مفيداً مخاطبك شيئاً لم يعرفه[3] .

فإن قيل : لِمَ جازَ نصبُ الحالِ المقدَّمةِ عن النكرة ؟[4] . قيل : لخروجها عن صلاحيَة الوصفِ بالتَّقديم .

فإن قيل : هل بين الوصفِ والحالِ فرقٌ في المعنى ؟ . قيل : نعم ، في الحال ثبوتُ الوصفِ له حالَ كونه فاعلاً أو مفعولاً ، وليس في الوصف تَعرُّضٌ لكونه فاعلاً[5] أو مفعولاً .

وقوله : « فهذه خمسةٌ ما من فعلٍ إلاّ ويَعْمَلُ فيها » يعني : المصدر ، والظرفين ، والمفعول له ، والحال ، تقريرٌ لما ادُّعي من العموم في انتصابها ، والله أعلم .

---

(١) سورة البقرة الآية ٩١ ، انظر البيان لابن الأنباري ١/١٢٩ .

(٢) مراده بتعريف الحال : إعلامٌ ببيان هيئة صاحب الحال، وليس المراد بالتعريف ها هنا ما يقابل التنكير.

(٣) أجاز يونس والبغداديون تعريفه ، وذهب الكوفيون إلى جوازه إذا كان بمعنى الشرط . انظر شرح ابن عقيل ١/٦٣١ ، والتصريح ١/٣٧٤ ، والهمع ٤/١٨ .

(٤) نحو : « جاءني راكبًا رجل » كما في المتن .

(٥) مطموسة في الأصل .

قال رحمه الله : «

الفصل الثالث

في العوامل من الحروف

وهي أربعةُ أضربٍ :

[إنّ وأخواتها]

ضربٌ يرفعُ وينصبُ وهي ثمانية ، ستةٌ منصوبُها / قبل المرفوع ٢٧/أ وهي : إنّ، وأنّ ، وكأنّ ، ولكنّ ، ولعلّ ، وليت ، تقول : إن زيدًا منطلقٌ ، ولا يجوزُ تقديمُ المرفوعِ على المنصوب نحو: إنّ منطلقٌ زيدًا ، ويسمّى المنصوبُ اسمًا والمرفوع خبرًا . وتدخل (ما) على هذه الحروف فتكفُّها ، أي : تمنعها عن العمل كقول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[1] »[2].

الـشــرح : الحروفُ على ضربين : عاملٌ ، وغيرُ عامل .

فالعاملُ على ضربـين : ضربٌ يعمل في الجملـة ، وضربٌ يعمل في المفـرد ، فالذي يعملُ في الجملة على ضربين : ضـربٌ ينصب الاسم[3] ويرفع الخبـر ، وضربٌ يرفـع الاسم وينصب الخبـر ، فالذي ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ ستةٌ وهي المذكورة في المتن .

---

(١) سورة النساء الآية ١٧١ .

(٢) ط ٤٦ .

(٣) مطموسة في الأصل .

فصل

اعلمْ أنّ الحروفَ أدنى درجةً في باب العملِ من الأفعالِ ؛ لأنّ الأفعالَ تقتضي متّصلاتٍ تتعلّق بها نحو : الفاعلِ ، والمفعولِ ، والمصدرِ ، وظروفِ الزّمان والمكان ، فلذلك قَوِيَتْ في باب العمل فتعمل على جميع مقتضياتها ، بخلافِ الحروفِ فإنّها تقتضي شيئاً واحداً تدخل ليظهرَ معناه[1] فلذلك ضَعُفَتْ في باب العمل ، فالقياس فيها ألاّ تعمل إلاّ في شيءٍ واحدٍ .

وأمّا هذه الحروفُ الستةُ فشابهت الأفعالَ من جهةِ اللّفظِ والمعنى فأُعملت في الاسمين لزيادة مَزِيَّتها على سائرِ الحروفِ بحصولِ المشابهةِ بينها وبين الأفعال .

وأما المُشَابهةُ اللّفظيةُ فهي أنّها مركّبةٌ من ثلاثة أحرفٍ أو أكثر كما أنّ الأفعال كذلك ، وهي مبنيةٌ على الفتح كالماضيّة من الأفعال .

وأما المعنويّةُ فـ (إنّ) و (أنّ) بمعنى : أكّدتُ ، و (كأنّ) بمعنى : شبّهت ، و(لكنّ) بمعنى: استدركت، و (ليت) بمعنى: تمنيْت، و (لعل) بمعنى : ترجّيت .

فإذا عرفتَ هذه المشابهةَ البليغةَ بينها وبين الأفعالِ عرفتَ أنّه لا يَبْعُدُ من أن تعمل عملَ الأفعال فلأجلِ ذلك تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ ، ومما يُقَوّي مشابهتها الأفعال دخولُ « نون » العِمَاد عند اتّصال ألف

(١) الضمير عائد على (شيئاً) .

الضمير وبانه بها كما في الأفعال . وألزِمَ تقديمُ منصوبِها على مرفوعِها لكيلا يفوتَ الفَرْقُ الحاصلُ بينهما في حقيقتهما فسَلِمَ على[1] الأفعال جوازُ تقديم مفعولِها على فاعلِها ، وفاعلِها على مفعولِها إظهارًا لمزيَّتها في حقيقتها .

وأيضًا فإنّ له[2] شَبَهًا خاصّاً بأفعال القلوب، وباب « كان » لوقوع المبتدأ والخبر بعدهـا ، فلمّا نُصِبَا على المفعوليّة في باب « علمت » ، [ورُفِعَ المبتدأ ونصب الخبر في باب « كان »][3] لم يبق في باب « إنَّ » سوى هـذه الطّريقة مـن أن يُنْصَبَ المبتـدأ ويرفع الخبر ؛ / لأنَّ باب ٢٧/ب « علمت » مـقـدَّمٌ لكونه تامّاً ، ثم باب «كان» لكونه فـعـلاً ، ثم باب « إنَّ » لكونه حرفًا . ولمّا صَلَحت بالكفِّ بـ (ما) ـ أن تدخلَ على الفعل نحو : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ ﴾[4] ، إنّما يريدُ خرجتْ عن كونها عاملةً ؛ لأنّ العامل يجب فيه أن يختصَّ لقَبِيلٍ دون قبيل حتى يكونَ عاملاً ، ولذلك لـمّا كانت حروف العطف داخلةً على القبيلَيْن ـ وكذلك[5] سائر الحروف التي لا تعملُ – لم يعط لها عملٌ لعدمِ الاختصاصِ لقبيلٍ واحدٍ ، ومنهم من يجوِّز إعمالها والكفَّ[6] خصوصًا في (ليتما ، ولعلّما) ويُروى بيت النابغة :

---

(١) (على) بمعنى (اللام) وبه يستقيم الكلام . انظر المغني ١٩١ .

(٢) أي : إنّ وأخواتها .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) سورة الممتحنة الآية ٩ .

(٥) مطموسة في الأصل .

(٦) انظر شرح الكافية ٣٤٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٤/١ ، وشرح التصريح ٢٢٥/١.

[قالت] ألا ليتما هذا الحمامُ لنَا ... إلى حمامتِنا أو نِصْـفه فقَدِ[1]

بنصب (الحمام) ورفعه .

فإن قيل: ما تقولُ في قول الكوفيين إنّ هذه الحروفَ تنصبُ الاسمَ، والخبرُ مرفوعٌ على حاله قبل دخولها لا عملَ لها فيه ؟[2] . قيل : قد بيَّنَّا المقتضى لكَوْنِها عاملةً في الجزأين فبطلَ قولهم ، وممّا يزيد ذلك وضوحًا أنّ لها معاني في دخولها في الجملة ، فتأثيرها المعنويُّ في الخبر أدخلُ وأظهرُ في المقصودِ من تأثيرِها في الاسم ، مثاله قولك : إنّ زيدًا منطلقٌ ، فهي للتّأكيد بالاتفاق، والتّأكيدُ إنما يكون في (الانطلاق) لا في (زيد)، فإذا أثّر معناها في الخبرِ فلأنْ يُؤثّر عملُها فيه أولى[3] ؛ ولأنّ تأثيرَ العملِ تابعٌ للمعنى ، ولذلك تجدُ كثيرًا من الحروفَ لا تعملُ ، ولا تجد عاملاً لا معنى له . فظهر بهذا أنّ هذه الحروفَ عاملةٌ في الخبرِ والاسم جميعًا .

فإن قيل: أليس يجوزُ تقديمُ خبرِها إذا كان ظرفًا على اسمها نحو :

﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾[4] .

---

(1) البيت للنابغة الذبياني . انظر ديوانه ١٦ والزيادة منه ، والكتاب ١٣٧/٢ ، والانصاف ٤٧٩/٢ ، والتخمير ٤٠/٤ ، وشرح ابن يعيش ٥٨/٨ .

وورد من غير نسبة : في اللمع ٣٢٠ ، والمقتصد ٤٦٩/١، وأوضح المسالك ٢٥٠/١، وقطر الندى ٢١٠ .

(2) انظر هذه المسألة في أسرار العربية ١٥٠ ، والانصاف ١٧٦/١ فما بعدها ، والتبيين المسألة ٥١ ، والتخمير ٢٨١/١ - ٢٨٣ ، والتصريح ٢١٠/١ .

(3) وممن قال بذلك العكبري في كتابه التبيين ٣٣٤ .

(4) سورة الغاشية الآيتان ٢٥ ، ٢٦ .

﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[1] ، ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا ﴾[2] ،
﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾[3]

أو الشيخ أطْلَقَ في الجواز ؟ . قيل : قولُ الشيخ صحيحٌ لو تدبَّرْته لعرفتَ أنَّ الطعنَ لا يتوجَّه عليه ، وذلك أنَّه قال :« لا يجوز تقديم المرفوع على المنصوب »، ولم يقل : تقديمُ الخبر على الاسم .

فإن قيل : لِمَ جازَ تقديمُ خبرِها على اسمِها إذا كان ظرفًا ؟ . قيل : لعدمِ ظهورِ عملِها في اللّفظ .

وبعد : فإنَّ الظَّرفَ له حكمٌ خاصٌ في الابتداء ، ألا ترى أنَّه إذا كان المبتدأُ نكرةً والخبر ظرفًا وجبَ تقديمُ الظَّرفِ على المبتدأ ، فلا يَبْعُدُ أن يكونَ تقديمه في باب « إنَّ » جائزٌ ؛ لأنَّ هذه الحروفَ داخلةٌ على المبتدأ والخبر .

[مواضع فتح وكسر همزة « إنْ »]

قال رحمه الله : « و (إنْ) تُفْتَحُ بعد لو ، ولولا، وبعد (علمت) وأخواتها ، فإن دخل « اللام » في خبرها كُسِرَت كقول الله تعالى :

﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾[4] .

فإذا جاوزت ذلك فإنَّها تُكْسَرُ في كل موضعٍ .

---

(1) سورة النازعات الآية ٢٦ .

(2) سورة المزمل الآية ١٢ .

(3) سورة الشرح الآية ٦ .

(4) سورة المنافقون الآية ١ .

إذا أسقطْتَها مع اسمِها وخبرِها لم يجزْ أن يقعَ مكانها اسمٌ واحدٌ كقولك : قال فلان : إنّ زيداً منطلق ، لو قلت : قال فلان : زيدٌ ، لم[1] يصح .

/ وتُفْتَحُ[2] حيث يقعُ موقعَها اسمٌ واحدٌ كقولك: بلغني أنّ زيداً منطلق، فتفتح لأنك تقول : بلغني الخبرُ وبلغني الانطلاقُ فيكون صحيحاً ، وهذا حُكْمُ الستة »[3] . ٢٨/أ

الشرح : علاماتُ معرفةِ مواضعِ المكسورةِ والمفتوحةِ من جهةِ اللفظِ ومن جهةِ المعنى .

أمّا من جهةِ اللفظِ في المكسورة : فهي إذا وقعت في مقولِ القولِ وما يُشْتَقُّ منه من الماضي والمضارع والأمر وجميعُ ما يتصرفُ منه ، مثال ذلك في قول الله تعالى :

﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ ﴾[4]، ﴿ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ ﴾[5]، ﴿ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ ﴾[6]، ﴿ قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾[7].

---

(١) في الأصل : « ولم » .

(٢) مكرر في الأصل .

(٣) ط ٤٧ .

(٤) سورة النساء الآية ١٥٧ .

(٥) سورة آل عمران الآية ١٨١ .

(٦) سورة البقرة الآية ٦٨ .

(٧) سورة الأعراف الآية ٢٨ .

والثاني : صلةُ الموصول نحو : ﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ ﴾[1] .

والثالث : إذا ابتدأتَ بها نحــو : إنَّ زيدًا منطلــق .

والرابع : أن تدخلَ لامُ الابتداء في صِلَتِها نحــو :

﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[2] ، ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾[3] ،

﴿ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[4] .

وأما من جهةِ المعنى في المكسورة أيضًا أن[5] تقعَ الجـملةُ التي دخلت عليها موقعًا لا يصلحُ للمفردِ ، وجميعُ ما ذكرنا من العلامات في كونها مكسورةً يكون معنى هذه المعنوية قائمًا .

وأمّا اللـّفظيةُ في كونها مفتوحةً : وقوعُها[6] بعد (لو) ، و (لولا) ، وبعد أفعالِ القلوبِ إذا لم تدخل لامُ الابتداء في صلتها . والمعنويةُ أن تقعَ الجملةُ التي دخلت عليهَا موقعًا يصلحُ للمفرد نحو الفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه ، والمبتدأ بشرط تقديم الخبر .

مثال ذلك : بلغني أنَّ زيدًا منطلقٌ ، وسمعتُ أنَّ عمرًا خارجٌ ، وعجبتُ من أنَّ بكرًا واقفٌ ، وحقٌّ أنَّ زيدًا منطلقٌ .

---

(١) سورة القصص الآية ٧٦ .

(٢) سورة النازعات الآية ٢٦ .

(٣) سورة المنافقون الآية ١ .

(٤) سورة الحجر الآية ٧٢ .

(٥) كذا في الأصل والأصح « فأن » .

(٦) كذا في الأصل والأصوب « فوقوعها » .

فإن قيل : لِمَ تقع المكسورةُ في موضعِ الجملةِ ، والمفتوحةُ في موضعِ المفردِ ؟. قيل : هما وإن اتَّفَقَا في كونهما مؤكدتين لمضمون الجملة ، ولكن المكسورةَ تتركُ الجملةَ على حالِها كما هي مُسْتَقِلَّةٌ بنفسها .

وأما المفتوحةُ فَتَقْلِبُها إلى حكمِ المفردِ فلذلك تَخْتصُّ كل واحدةٍ بما تَقْتَضِيه في أصلها .

فإن قيل : هل لهما موضعٌ يجوز أن يتناوبَا فيه ؟ . قيل : نعم ، وهو قولهم : وأوّل ما أقول : إنّي أحمدُ الله ، لكنْ التقدير مختلفٌ ، فإن كُسِرَت فالخبر محذوفٌ وتقديره : أوّلُ قولي حمدُ الله حاصلٌ وثابتٌ [1].

وإن فُتِحَتْ فهو الخبرُ تقديره : أوّلُ قولي حمدُ الله .

فصل

ويُخَفَّفَان[2] فيبطلُ عملُهما[3] ويَصلحُ دخولُهما على الفعل ، ويَلْزَمُ المكسورةَ اللامُ الفَارِقَةُ بينها وبين النَّافية في خبرها[4] ، وأن يكونَ الفعلُ الواقع بعدها من الأفعال[5] التي تدخل على المبتدأ والخبر .

/ وأما المفتوحةُ فإنها يُعَوَّضُ من تَثْقيلها واحدٌ من الحروف[6] ٢٨/ب الأربعة : حرف النفي ، وقد ، وسوف ، والسين .

---

(١) ويجوز تناوبهما بعد إذا الفجائية ، وإذا وقعت (إن) جواب قسم وليس في خبرها اللام ، وبعد فاء الجزاء ، وانظر شرح ابن عقيل ١/٣٠٦-٣٠٨ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) اختلف في (إن) المخففة ، فذهب الكوفيون إلى إهمالها والبصريون إلى الإهمال والإعمال . انظر الانصاف ١/١٩٥ فما بعدها ، والتبيين المسألة ٥٣ ، وشرح ابن يعيش ٨/٧٢ ، وشرح الكافية ٢/٣٥٨ .

(٤) في الحاشية : « عوضًا عن تشديدها » .

(٥) في الحاشية : « نحو كان وظن » .

(٦) في الأصل : الحرف .

مثال الأول[1] قوله :

﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ ﴾[2]، ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾[3]، ﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴾[4]

ومثال الثانية[5] : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾[6] ، وعلم أن سيقومُ ، وعلمتُ أن سوف يقومُ ، ﴿ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا ﴾[7] ، ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾[8]، ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ ﴾[9].

فإن قيل : لِمَ وَجَبَ أن يكونَ الفعلُ الواقعُ بعدَها[10] من الأفعالِ الداخلةِ على المبتدأِ والخبرِ ؟ . قيل : لتَعَاقُبِهما إيَّاها قبلَ التخفيفِ ، في كونها داخلةً على المبتدأ والخبر ، فلمَّا خُفِّفَتْ جاز الجمع بينها وبين التي تُعاقِبها بخلاف سائرِ الأفعالِ التي لم يكن بينها هذه الأُلْفَةُ ، وقد جوَّزَ الكوفيون دخولَها في غيرها[11] .

---

(1) أي : المكسورة الهمزة .

(2) سورة يس الآية ٣٢ ، على قراءة التخفيف و (ما) فيها زائدة والتقدير (لجميع) ، وقد قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بالتشديد ، وخفف الباقون . انظر حجة القراءات ٥٩٧ ، والمبسوط ٣٧١ ، والكشف ٢/٢١٥ ، والبيان ١/١٩٤ .

(3) سورة الشعراء الآية ١٨٦ .

(4) سورة يوسف الآية ٣ .

(5) أي : المفتوحة الهمزة .

(6) سورة المزمل الآية ٢٠ .

(7) سورة الجنّ الآية ٢٨ .

(8) سورة البلد الآية ٧ ، وفي الأصل : « أن لن » .

(9) سورة طه الآية ٨٩ .

(10) أي « إنْ » المكسورة المخفّفة .

(11) انظر هذه المسألة في التخمير ٤/٥٧ ، وشرح ابن يعيش ٨/٧٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥٩ .

فإن قيل : هل فيهم من يُجَوِّزُ إعمالها بعد التَّخفيف ؟. قيل : نعم ، فقرِيء ﴿ وَإِن كُـلاًّ لَـمَا لَيُوفِّيَنَّهُم ﴾[1] بالتخفيف ونصب (كُلاًّ) .

فإن قيل : هل يجوز أن يُحْمَلَ المعطوفُ على مَحَلِّ المكسورة فيرفعُ ؟.

قيل : نعم ، لكن بعد استيعاب جميعِ ما في حيِّزها من تماميَّة الجملة نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[2].

أمَّا لو قلت : إنَّ زيداً وعمروٌ ذاهبان ، فلا يصحُّ لاستحالةِ أن يعمل عاملان في شيء واحد[3] .

فإن قيل : أليس يُقْرأ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ ﴾[4] بالرَّفع ؟ .

قيل : بلى، ولكن التَّقدير : إنَّ الله يصلِّي وملائكته يصلُّون ، حُذِفَ الخبر لدلالة الثَّاني عليه .

فإن قيل : هل يجوزُ رفعُ صفةِ اسم المكسورة حَمْلاً على المحلِّ كما ذكرته في المعطوف ؟. قيل : هذا مختلفٌ فيه[5] ، فأجازَه أبو إسحاق[6]

---

(١) سورة هود الآية ١١١ .
وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر ، وقرأ الباقون بالتَّشديد .
انظر حجة القراءات ٣٥٠ ، والكشف ٥٣٦/١ ، والتبصرة ٢٢٥ .

(٢) سورة التوبة الآية ٣ ، كسر همزة (إن) قراءة الحسن ، انظر البحر ٦/٥ .

(٣) هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين الجواز ، انظر الكتاب ١٥٥/٢ ، ومعاني القرآن ٣١١/١ ، وأسرار العربية ١٥٢ ، والتخمير ٥٣/٤ ، وشرح ابن يعيش ٦٨/٨ .

(٤) سورة الأحزاب الآية ٥٦ .
وهذه قراءة أبي عمرو . انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٢١ ، والبحر المحيط ٢٤٨/٧ .

(٥) انظر التبيين المسألة ٥٢ ، والتخمير ٥٢/٤ ، وشرح الكافية ٣٥٤/٢ .

(٦) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، من أكابر أهل العربية، حسن العقيدة، كان يخرط الزجاج ، فأحبَّ النحو ثم لزم المبرد، وله تصانيف كثيرة منها: معاني القرآن، وفعلت وأفعلت،... توفي سنة ٣١١ هـ. انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٨٠ ، ونزهة الألباء ٢٤٤ ، وبغية الوعاة ٤١١/١ .

وحملَ عليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[1] ، وقال غيره[2] (علاّم) خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ لا صفةٌ ؛ لأنه لا يجوز الفصلُ بالخبر بين الصفة والموصوف ؛ لأنَّ إيرادَ الخبرِ إعلامٌ بتمامية الاسم ، وإيرادُ الصفةِ إعلامٌ بعدمِ تماميَته وقتَ الإخبارِ ، وهما في طرفيْ نقيض .

[لا وما المشبهتان بليس]

قال رحمه الله : « والاثنانِ الباقيانِ مرفوعُهما قبلَ المنصوب وهما (لا) و (ما) بمعنى ليس ، تقول : ما زيدٌ منطلقًا ، ولا رجلٌ أفضلَ منك ، ويبطل عملهما بتقديم الخبر نحو قولك : ما فاضلٌ زيدٌ ، وما منطلقٌ عمرٌو ، فلا يجوز : ما منطلقًا زيدٌ ، ولا أفضلَ منك رجلٌ »[3] .

الشـــرح : تشبيه هذين الحرفين بـ (ليس) وإعمالُهما مذهبُ الحجازيين[4] ، وأمَّا بنو تميم فإنهم لا يُعملونهما ، ويقرأون ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرٌ ﴾[5] بالرفع[6] .

---

(١) سورة سبأ الآية ٤٨ ، انظر معاني القرآن ٢٥٧/٤ ، والبيان ٢٨٣/٢ .

(٢) مراده الزمخشري . انظر المفصل ٣٥٢ ، والبحر ٢٩٢/٧ .

(٣) ط ٤٧ .

(٤) انظر هذه المسألة في الكتاب ٥٧/١ ، والمقتضب ١٨٨/٤ ، والمقتصد ٤٢٩/١ ، والمرتجل ١٧٦ ، والتخمير ٥٢١/١ .

(٥) سورة يوسف الآية ٣١ .

(٦) قال صاحب الدر المصون ٤٨٩/٦ : « ونقل ابن عطية أنه لم يقرأ أحد إلا بلغة الحجاز ، وقال الزمخشري : « ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ (بشرٌ) بالرفع وهي قراءة ابن مسعود » قلت : فادِّعاء ابن عطية أنه لم يُقرأ به غير مسلَّم » . انظر الكشاف ٣١٧/٢ ، والمحرر الوجيز ٤٩٩/٧ ، وشرح قطر الندى ١٤٤ .

وأمَّا وجه التَّشبيه فلأنَّهما للنفي، و (ما) أشدُّ مشابهةً بـ (ليس) من (لا) ؛ لأنَّ (ما) لنفي الحال كما أنَّ ليس لنفي الحال فلذلك دخلت على المعرفة والنكرة و (لا) على النكرة / فحسب . وأمَّا بطلانُ العملِ ٢٩/أ بتقديم الخبرِ مع أنَّ العملَ بتقديم خبرِ (ليس) ثابتٌ فلضَعْفِهما في جَنْبِ (ليس) ؛ لأنَّها عاملٌ بأصالتِها ، وهما عاملان لمجرّدِ المشابهة .

وكذلك يبطلُ عملُهما إذا انتقضَ النفيُ بـ « إلاَّ » في قولك : ما زيدٌ إلا منطلقٌ ؛ لأنَّهما خرجتا بانتقاضِ النفي عن المشابهةِ .

فصل

ويكثرُ استعمالُ (ما) دون لا ، ومن اختصاصِها أيضًا أنَّه تدخل (الباء) المؤكّدةُ للنفي في خبرها دون خبر (لا) ، فلا يجوزُ دخولُها في خبرِ ليس وخبر (ما) عند انتقاض النفي لخروج الكلام إلى الإثبات وموضوعُها لتاكيدِ النفي فلا يجوز : ليس زيدٌ إلا بخارج .

فإن قيل : (إنَّ) وأخواتُها شابهتِ الأفعالَ وقُدِّم منصوبُها على مرفوعِها ، فقد حصلت المغايرة[1] في العمل ، فهلاَّ فُعِلَ بهما[2] ما فُعِلَ بها حتى يُفَارِقَا في عملهما عمل (ليس) ؟ . قيل : باب (إنَّ) شَابَه الأفعال عمومًا وخصوصًا[3] كما ذكرنا ، وهما يُشابهان فعلاً واحدًا[4] من

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) أي : « ما » و« لا » .

(٣) في الحاشية : « يعني من جهة اللفظ ومن جهة المعنى » .

(٤) في الحاشية : « وهو ليس » .

جهة المعنى[1] دون اللفظ فلم تُجْعَلا من باب (إنَّ) ، فلم يبق إلا أن تتبعا (ليس) في كيفيَّةِ العمل لقلَّة المبالاة بهما ، ولذلك لم يلتفت بنو تميم إلى المشابهة وتركوهما غيرَ عاملتين ، وأبطل[2] عملهما الحجازيون عند تقديمِ الخبر وانتقاضِ النفي نحو : ما منطلقٌ زيدٌ، ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[3] ، ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ ﴾[4] .

[لا النافية للجنس]

قال رحمه الله : « وقد يكون (لا) بمنزلة (إنَّ) في نصبِ الأولِ كقولك في نفي الجنس : لا غلامَ رجلٍ قائمٌ هنا ، ولا رجلَ صِدْقٍ كائنٌ عندنا ، ولا خيراً[5] من زيدٍ جالسٌ عندنا، فتنصب المضافَ، والمضارعَ: وهو كل اسمٍ تعلَّق به شيءٌ هو من تمامِ معناه ، كـ « خير » من زيد[6] . وأمَّا النكرةُ المفردةُ فتكون مبنيَّةً معها على الفتحِ نحو : لا رجلَ في الدارِ ، ولا إلهَ إلا اللهُ، فإن كُرِّرتَ مع النكرة نحو : ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ ﴾[7] جازَ الفتحُ والرفعُ[8] .

---

(١) في الحاشية : « وهو النفي » .

(٢) في الأصل : « وأبطلوا » وهي جائزة على لغة بالحارث بن كعب . انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٨١/٢ ، ومغني اللبيب ٤٧٨ .

(٣) سورة آل عمران الآية ١٤٤ .

(٤) سورة القمر الآية ٥٠ .

(٥) في الأصل : « لا خيرَ » ، وهو وهم .

(٦) في ط ٤٨ : « كتعلق " من زيد " بخير » .

(٧) سورة البقرة الآية ٢٥٤ . وفي الأصل : « لا بيع ولا خلة » .

(٨) بعده في ط ٤٨ : « ... لأنه محمول على موضعه ؛ لأن موضعه رفع بالابتداء » .

فإن وقعَ بعدَها المعرفةُ لم يجزْ إلا الرَّفـعُ على الابتداء نحو : لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ ، ولا يقعُ بعدها المعرفةُ إلا وهي مكرّرةٌ »[1] .

الشـــرح : اعلم أنّهم يحملون (لا) على (ليس) مرةً فيرفعون بهـا الاسمَ وينصـبون الخـبرَ كمـا مـرَّ ، ويحـملونهـا على (إنَّ) أخـرى فينصبون بها الاسمَ ويرفعون الخبرَ .

ووجهُ حملهِم إيّاها [عليها][2] أنهما نقيضان يُنْفَى بـ (لا) ما يُثبت بـ (إنَّ) ، ومن شـأنهم حـملُ النَّقـيضِ على النَّـقـيضِ ، كـالنَّظيـرِ على النَّظيرِ، ألا ترى أنهم حملوا (كم) الخبرية في البناء على (رُبَّ)، و (ربَّ) في كونها في صدرِ الكلام على (كم)؛ لأنّـها للتكثيرِ كما هي للتقليلِ ، / ٢٩/ب وحملوا (جَوْعَان) على (شَبْعَان) في الوزن لأنّـهما ضدّان .

وينبغي أن تعلمَ أنَّ النكرةَ المنفيَّةَ بـ (لا) على أربعةِ أوجهٍ : مفردةٌ ، وموصوفةٌ ، ومضافةٌ ، وموصولةٌ .

فالمفردة[3] نحـــو : لا رجلَ في الدار ، ولا إلهَ إلا اللهُ ، وقــد مــرَّ شرحها وعلّــة بنائِها في باب (البناء العارض)[4] .

وأما الموصوفـةُ فنحـو : لا رجلَ ظريفًا في الـدار ، ولك في صفتِها ثلاثة أوجــهٍ[5] : النصبُ حملاً على اسم (لا) محلاً ، والفتحُ حملاً على اللّفظ ، والرفعُ حملاً على الابتداء ، والأول أجودُ الثلاثة .

---

(١) ط ٤٨ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) المفرد يشمل المثنى وجمع التكسير وجمع المذكر وجمع المؤنث .

(٤) انظر ص ٧١ .

(٥) انظر الكتاب ٢٨٨/٢ ، والمقتضب ٣٦٩/٤ ، والجمل ٢٣٨ ، والتخمير ٥١٠/١ .

وأمَّا المضافةُ فهي المذكورةُ في المتن . وكذلك الموصولـةُ ، وهي : لا غلامَ رجـلٍ ، ولا خيراً من زيد .

ثم يجبُ فيها أن تكونَ مضافةً إلى نكرةٍ حتى تكون (لا) عاملةً فيه ، لا يجوز : لا غـلامَ زيـدٍ ، لأنَّـه صارَ معرفـةً بالإضافة إلى المعرفة ، وهـي لا تعمـلُ في[1] المعـارف ؛ لأنَّ موضوعَهـا نفيٌ عـامٌ . وأمَّا معـنى[2] (المضارعة المضاف) فمذكورٌ في المـتن .

وقـد تدخـل « الـلاَّمُ » في المضـاف إليـه[3] تأكيداً لمعنى الإضافة نحو قولهم : لا أبَا لك ، ولا غلامَـيْ لك، وإن أردتَ الإفراد قلت : لا أبَ لك ، ولا غلامَ لك .

قوله : « فـإن كُرِّرت (لا) مع النكرة جاز الفتحُ والرفعُ » وأمَّا الفتحُ فعلى : هـل من بيعٍ فيه وخُلَّـةٍ[4] ، والرَّفـعُ[5] على تقدير : هل بيعٌ فيه وخلَّـةٌ ، ففي الأول تضمَّنَ الكلامُ معنى الحرف فبُنِـيَ[6] ، وفي الثاني لا يتضمَّنُ فبقيَ معرباً[7] . وأمَّـا وقـوعُ المعرفةِ بعدها فمرفوعـةٌ على الابتداء

(١) في الأصل : « على » .

(٢) في الأصل : « المعنى » .

(٣) وتكون زائدة مقحمة ، انظر الكتاب ٢٧٦/٢ ، والمقتضب ٣٧٣/٤ - ٣٧٤ ، والأصول ٣٨٩/١ ، وشرح ابن يعيش ١٠٥/٢ .

(٤) يعني الآية المذكورة في المتن .

(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالفتح بغير تنوين، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين. انظر حجة القراءات ١٤١ ، والمبسوط ١٥٠ ، والتبصرة ١٦٢ .

(٦) جاء في التخمير ٤٩٨/١ : « أن المفرد في بـاب (لا) النافية للجنس لا يبنى لذاته ، بل لتضمنّه معنى « مِنْ » الاستغراقيّة ... » .

(٧) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٨٢/١ ، والبيان ١٦٨/١ .

لِمَا ذكرنا أنّها لا تعملُ في المعارف ، وأمّا كونُ المعرفةِ مكررةً فلأنّه جوابٌ لقول القائل : أزيدٌ في الدار أم عمرٌو ؟ ، فيجبُ مطابقةُ الجوابِ السؤال .

أمّا إذا أردتَ نفيَ المعرفة غيرِ المكررةِ فقل : ما زيدٌ في الدار ؛ لأنَّ (ما) يشتمل كلا النوعين[1] .

فإن قيل : لِمَ بنيتَ النكرة مع (لا) إذا كانت مفردةً ، ولم تبن المضافةَ والموصولةَ مع أنّها في كليهما لنفي الجنس ؟ . قيل : لأنّ سببَ البناءِ قائمٌ في المفردةِ دون المضافةِ والموصولةِ ، وهو تضمُّنها معنى الحرف ألا ترى أن قولك : لا رجلَ في الدار مستغرقٌ للجنس حتى لو قلت : بل رجلان ، يُعَدُّ مُتَنَاقِضًا بخلاف ما إذا قلت : لا غلامَ رجلٍ عندي بل غلامان ، جاز .

فإن قيل : كيف عرفتَ أنَّ التنوين في : لا غلامَ رجلٍ ، حُذِفَ لأجل الإضافة وهو معربٌ ، وما أنكرتَ أن يكون حُذِفَ لأجل البناء كما كان الحكمُ في : لا رَجلَ في الدار ؟

قيل: قِستُهُ على نظيره وهو المضارعُ للمضاف حيث وجدتُه منصوبًا صريحًا .

وبعد : فإن الحكم إذا دار بين الأمرين وَجَبَ اعتبارُ أقربِهما إلى الأصل ، فلمّا كان المعربُ أقربَ إلى الأصلِ والمبنيُّ فرعًا وَجَبَ حمله على الأصل خصوصًا أن البناءَ يحتاجُ فيه إلى سببٍ يُوجبُه، فإذا لم يوجد لم يجز أن يُحْكَمَ بوجود مسبَّبه .

---

(١) في الحاشية : « النكرة والمعرفة » .

فإن قيل : كون النكرةِ المفردةِ مبنيّةً فيه متّفقٌ أم لا ؟ . / قيل : لا ، قال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب : « اختلف أصحابنا[1] في فتحةِ الاسمِ المبني مع (لا) فقال أبو العباس محمد بن يزيد[2] إنها بناءٌ[3] ، وقال أبو إسحاق الزجاج[4] : إنّها إعرابٌ ، واستدلَّ بقولهم : « لا رجلَ وغلامًا عندك » ، ولا رجلَ ظريفًا عندك ، وقال ـ يعني الزجاج ـ[5] : « وإنما حُذِفَ التنوين للفرق بين ما هو جواب: هل من رجلٍ ؟ ، وبين ما هو جواب : هل رجلٌ ؟ » . قال أبو سعيد[6] : « والذي عندي أن الفتحةَ في الاسمِ بعد (لا) إعرابٌ ، وهو مذهب سيبويه ، لأنّه قال [في : لا رجل][7]: « نصبَها لما بعدها كنصبِ (إنّ) لما بعدَها ، وتركُ التنوينِ لازمٌ لمعموله »[8] .

٣٠/أ

وقال الشيخ : « ولفظُ صاحب الكتاب في هذا أن يقولَ : فنصبوه نصبًا بغير تنوين »[9] .

---

(١) قال ابن الأنباري : « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معربٌ منصوب بها نحو : « لا رجل في الدار » ، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح » . انظر الإنصاف ٣٦٦/١ فما بعدها .

(٢) المشهور بالمبرد ، إمام العربية ببغداد في زمانه ، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني ، ومن أشهر كتبه : المقتضب ، والكامل ، والاشتقاق ... ، توفي سنة ٢٨٥هـ . انظر ترجمته في تاريخ العلماء النحويين ٥٣ ، والبغية ٢٦٩/١ .

(٣) انظر المقتضب ٣٥٧/٤ .

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣١/١ – ٣٢ .

(٥) انظر المصدر السابق .

(٦) انظر شرحه على الكتاب لوحة ١١٨ ب ، بتصرف .

(٧) إضافة من الحاشية .

(٨) انظر الكتاب ٢٧٤/٢ .

(٩) انظر شرح الجمل ٩٢ .

[المفعول معه]

قال رحمه الله : « الضربُ الثاني مما ينصبُ الاسمَ فقط[1] وهي سبعة :

الأول : الواو بمعنى (مع) كقولك : استوى الماءُ والخشبةَ ، وجاء البردُ والطيالسةَ[2] ، وكنت وزيداً [كالأخوين ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها][3]، ولا تنصب الواو بمعنى (مع) إلاَّ وقبلها فعلٌ نحو : استوى ، في قولك : استوى الماءُ والخشبةَ »[4] .

الشرح : هذه الحروف على ضربين :

ضربٌ ينصبُ الاسمَ ، وضربٌ ينصبُ الفعلَ .

والذي ينصبُ الاسمَ : الواو بمعنى (مع) ، و (إلاَّ) في الاستثناء ، وحرف النداء .

وأمَّا ما ينصبُ الفعلَ : أن ، ولن ، وكي ، وإذاً ، وهذه الأربعة ، هي النواصبُ للفعل بنفسها .

وأمَّا الثلاثة الأوَل[5] التي أوردَها الشيخُ فالقولُ مُخْتَلَفٌ فيها ، وهي : عاملةٌ بنفسها أم لا ؟[6] .

---

(١) الصحيح أن بعضها ينصب الاسم ، وبعضها ينصب الفعل .

(٢) الطيالسة : ضرب من الأكسية أسود ، فارسي معرب ، مفردها : طيلس وطيلسان . انظر اللسان (طلس) .

(٣) زيادة من ط ٤٨ .

(٤) ط ٤٨ .

(٥) في الحاشية : « الواو ، وإلاَّ ، ويا النداء » .

(٦) انظر الإنصاف ١/٢٤٨ ، ١/٢٦٠ ، ١/٣٢٣ فما بعدها ، والتبيين في المسائل ٦١ ، ٦٦ ، ٨٠ .

والصحيحُ أنّها لا تعملُ بنفسِها وإنّما هي وسائطُ[1] وقعتْ بين الفعلِ ومعمولِها تقويةً له في نُفُوذِ العمل إلى مَعْمُوله ، والدَّليل على ذلك أنَّ هذه (الواو) هي العاطفةُ في الأصل ، وحروفُ العطفِ لا تعملُ مع بقائِها على أصلها فكيف تعملُ مع خروجِها عن أصلها، وإنَّما جيء بها ها هنا نائبةً عن (مع) ؛ لأنَّ أصلَ الكلامِ : استوى الماءُ مع الخشبةِ ، ثم حُذِفَ (مع) اتّساعًا فلم يتوصَّل الفعلُ بقوة نفسه إلى المعمولِ وأُقيمَ (الواو) مقامَ المحذوفِ لتقارُبِهما في المعنى ؛ لأنَّ (مع) للمصاحبة و (الواو) للجمع ، والمصاحبةُ والجمعُ من وادٍ واحدٍ ، فقَوِيَ الفعل فنصبَه ولذلك سُمِّي مفعولاً معه ، ولو كان الحرفُ عاملاً فيه لما سُمِّي بهذا الاسم ، واتفقوا على أنَّ هذه (الواو) يُعتبر فيها شرطان حتى تنصبَ الاسم بعدها :

أحدهما[2] : أن يكونَ بمعنى (مع) .

والثاني : أن يكونَ قبلها فعلٌ أو معناه .

وقد وجدنا كثيرًا من الأفعال يعتبرون فيها شروطًا في نُفُوذِ معانيها إلى الأسماء نحو الحروفِ الجارّة التي وقعت صِلاتٍ لها في وصول معانيها إلى الأسماء ، فلم يَبْعُد أيضًا أن تُشترط واسطةٌ لوصول العمل إلى المعمول وهي (الواو)، ولا يكون هذا الحكم في الحروف ، فثَبَتَ أنَّ المؤثِّر / هو الفعل بشرط (الواو) . وأمّا الدَّليلُ على أنَّ حرفَ النداءِ ٣٠/ب وحرفَ الاستثناء غيرُ عاملتين بأنفسهما فيُذكر في مَوْضِعِه .

---

(١) وهو مذهب البصريين . انظر المصادر السابقة .

(٢) في الأصل : « أحدها » .

فصل

وما يُورَدُ في هذا الفصل من الأمثلة :

قوله : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[1] جعلوا (الواو) بمعنى (مع) ؛ لأن الإجماع : العَزْم[2] ، والعَزْمُ : النِّيـة والإرادة ، وهي لا تتـعلَّقُ بالأَعْيَان فـلا يصلحُ أن تكون (الواو) للعطف . ومن أبيات الكتاب :

فكونوا[3] أنتـم وبَنِـي أبيكُـم مَكَانَ الكُلْـيَتَيْنِ من الطِّحَال[4]

وقد جعلوا (الواو) في قوله تعالى :

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[5]

بمعنى (مع)[6] مـثل قـولهم : مـا شـأنك وزيداً؟ لأنَّ (حَسْبُك) بمعنى: كَفَـاك ، كما أنَّ (ما شَـأنُك) بمعنى : مـا تصنع ؟ ، فعلى هذا

---

(١) سورة يونس الآية ٧١ .

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٨٦/١ – ٣٨٧ ، والبيان ٤١٧/١ ، والتخمير ٤٠٩/١ .

(٣) في الأصل : « كونوا » .

(٤) هذا البيت يروى صدره هكذا :

وإنَّـا سـوف نجعـل مواليينـا ....

وقد نسب إلى شعبة بن قمير المازني كما في نوادر أبي زيد ٤١٤ ، وفرحة الأديب ٩٤ .

ونسب إلى الأقرع بن معاذ القشيري ، كما في أمالي القالي ٢٧٤/٢ ، وسمط اللآلي ٩١٤ .

والرواية التي ذكرها الشارح تبعاً لسيبويه لا يعرف قائلها . انظر الكتاب ٢٩٨/١ ، وشرح أبياته للسيرافي ٤٢٩/١ ، والأصول ٢١٠/١ ، ومجالس ثعلب ١٠٣ ، والتخمير ٤٠٩/١ .

(٥) سورة الأنفال الآية ٦٤ .

(٦) وممن قال بهذا الزمخشري في الكشاف ١٦٧/٢ ، وقد ردَّ عليه أبو حيان في البحر ٥١٦/٤ فانظره هناك .

التقدير يكون (مَنْ) في محل النَّصب ، ويحتمل أن يكون في محل الرَّفع عَطْفًا على اسم (الله) ، وفي محلِّ الجرِّ عطفًا على الكاف في (حَسْبُك)[1] .

فإن قيل : هل يجوز أن أقول : جاءني زيدٌ وعمرًا ، بالنصب على أن (الواو) بمعنى (مع) والفعل قبلها حاصلٌ ؟ . قيل : ليس ذلك عند الأكثرين[2] ، قال الشيخ : « إنَّما يكون ذلك عند الشيئين يجب الاصْطِحَابُ فيهما بمجرى العادة ، كمثل الأكْسِيَةِ والبَرْدِ ، والناقةِ والفصيلِ ، واعتبْر شرطًا آخر هو ألاّ يكونَ المؤخَّر مقدَّمًا حتى لو قلت : استوى الخشبةُ والماءَ ، ولو ترك الفصيلُ والناقةَ فأنكِرْ استِقَامَتَه[3] »[4] .

وقال بعضهم : إن المفعولَ معه قياسٌ لا يحتاجُ إلى سَمَاعٍ[5] .

[الاستثناء]

وقال رحمه الله : « والثاني : (إلاّ) في الاستثناء ، والاستثناءُ : إخراجُ الشيءِ ممّا دخلَ فيه[6] هو وغيره ، كقولك : جاءني القومُ إلا زيدًا ،

---

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٦٨٤ – ٦٨٥ ، والبيان ١/٣٩١ ، وإملاء ما منّ به الرحمن ٢/١٠ .

(٢) انظر الكتاب ١/١٦٩ ، والبسيط ٢/١٠٣٢ – ١٠٣٣ ، والتصريح ١/٣٤٥ ، والهمع ٣/٢٣٦ .

(٣) في الحاشية : « لأن غرضهم ترك الناقة مع فصيلها لا تركها مع كلّ فصيل ، فإن كل فصيلٍ لا ترضعها ولا ترضع هي أيضاً كل فصيل متروك معها » .

(٤) انظر شرح الجمل ٩٩ – ١٠٠ بتصرف .

(٥) مذهب أبي الحسن الأخفش القياس ، ومذهب أبي علي الفارسي الاقتصار على السماع . انظر الإيضاح ١٩٥ ، والتخمير ١/٤١٥ ، وشرح ابن يعيش ٢/٥٢ ، والهمع ٣/٢٣٥ .

(٦) مطموسة في الأصل وهي في ط ٤٨ .

أخرجتَه من المجيء ، وإذا قلت : ما جاءني القومُ إلا زيدًا ، فقد أخرجته من نفي المجيء ، و (إلاّ) تنصب الاسم الذي لا يتعلّق بما قبلها بوجهٍ كـ (زيدًا) في : جاءني القومُ إلا زيدًا ، وما جاءني أحدٌ إلا زيدًا ، ويجوز في النفي والاستفهام أن تجعل ما بعد (إلاّ) تابعًا لما قبله على البدل ، فتقول : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ ، وهل مررت بأحدٍ إلا زيدٍ ؟ ، وحكمُ النّهي حكمُ النفي ، كقوله تعالى :

﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾[1] بالرفع والنصب[2].

فإن تعلّقَ الاسمُ الواقعُ بعد (إلاّ) بما قبلها لم تعملْ فيه (إلاّ) تقول : ما جاءني إلاّ زيدٌ ، فلا يكون لها سبيلٌ على (زيد) ؛ لأنّه فاعل (جاءني) ، وكذا : ما ضربت إلا زيدًا ، وما مررت إلا بزيدٍ ، ليس لـ (إلاّ) في شيء من ذلك عمل »[3] .

الشـرح : قيل في حدِّ الاستثناءِ[4] : إنّه إخراجُ الشيءِ من حكمٍ دخل فيه هو وغيره لشمولِ اللّفظِ لهما .

واعلم أنَّ الكلامَ في باب الاستـثناء على ضـربين : تامٌ ، وناقصٌ . فالتّامُ ما فيه مستثنًى منه ، والناقصُ ما لم يكن فيه مستثنًى منه . ثم التّام على ضربين : موجب، وغير موجب .

---

(١) سورة هود الآية ٨١ .

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب .
انظر حجة القراءات ٣٤٧ ، والمبسوط ٢٤١ ، والتبصرة ٢٢٥ ، والإقناع لابن الباذش ٢/٦٦٦ ، والنشر لابن الجزري ٢/٢٩٠ .

(٣) ط ٤٩ .

(٤) انظر تعريف الاستثناء في أسرار العربية ٢٠١ ، والمرتجل ١٨٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٥٩ .

فالموجبُ ما لم يكن نفيًا ولا نهيًا ولا استفهامًا ، وغيرُ / الموجب ٣١/أ ما كان واحدًا منها .

فالمستثنى من الموجب منصوبٌ حَتْمًا ، وكذلك في غيرِ الموجب عند تقدُّم المستثنى ، وكذلك في الاستثناء المنقطع، تقول : جاءني القومُ إلا زيدًا، وما جاءني إلا زيدًا أحدٌ ، وما جاءني أحدٌ إلا حمارًا .

فأمَّا المستثنى من غير الموجَبِ فيجوزُ فيه النَّصبُ والبدلُ إذا لم يكن مقدَّمًا ولا منقطعًا ، ومعنى البدلِ : أن تُجري المستثنى على إعرابِ المستثنى منه تبعًا له ، ومعنى المنقطعِ : أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه .

مثال البدل : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلاً ﴾[١] ، وأمَّا الكلامُ الناقصُ كقولك : ما جاءني إلا زيدٌ ، وما رأيت إلا زيدًا ، وما مررت إلا بزيدٍ ، فحكمُ الاسم الواقع بعد (إلاَّ) حكمُه إذا لم يكن في الكلام (إلاَّ) كما ترى[٢] ، والعلَّةِ مذكورة في المتن .

فإن قيل : لِمَ وجبَ النَّصبُ في الموجبِ[٣] ، وجازَ في غيرِ الموجبِ النصبُ والبدلُ ؟ . قيل : لأنَّك إذا قلت : جاءني القومُ إلا زيدًا ، فلو

---

(١) سورة النساء آية ٦٦ ، كذا في الأصل وهي قراءة ابن عامر ، وقرأ الباقون بالرفع ، وهي المرادة . انظر حجة القراءات ٢٠٦ ، والمبسوط ١٨٠ ، والكشف ٣٩٢/١ .

(٢) ويعرف بالاستثناء المفرَّغ أي : لم يشتغل (إلا) بما قبله . انظر شرح ابن عقيل ٦٠٣/١ .

(٣) أجاز أبو حيان الرفع في الاستثناء الموجب . انظر النكت الحسان ١٠٦ ، وشرح الأشموني ١٤٤/٢ .

رفعتَ (زيدًا) على أنه بدلٌ من (القوم) فينبغي أن يُمكنكَ أن تضعَه موضع (القوم) ولا يؤدِّي إلى الاستحالة ، فتقول مثلاً : جاءني إلا زيدٌ ، فيكون صحيحًا كما يكون صحيحًا في غير الموجب إذا وضعت البدل موضع المُبدلِ في قولك : ما جاءني إلا زيدٌ ، فاستحالته لا تخفى ، فلذلك امتنعَ جوازُ البدل في الموجب ، وهذا معنى قولهم : الاستثناءُ من الإثباتِ لا يصحُّ فيه ؛ لأنه أعـمُّ العامِّ ، ويصحُّ في النـفي فقالوا : يصحُّ ألاّ يجيء من العَالَم إليك إلاَّ واحدًا ، ولا يصح مجيء من في العالم سوى الواحـد[1] ، فلهذا لا يجيء الكلام الناقص في الموجب . وإن شئت أوضحتُ المسألة من جهة المعنى - أعني جوازَ البدل في غيرِ الموجبِ وامتناعَه في الموجب - فقلت : معنى قولنا : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، يكونُ في الحاصل : جاء زيدٌ ، وأصلُ الكلامِ الإثباتُ ، فيجوز لك أن تُرجِعَ الكلام المنفيَّ بالتّأويل إلى أصلِ الإثباتِ ، وليس لك أن تُعيدَ الثابتَ بالتأويل إلى ما ليس بأصلٍ فتقول : جاءني القومُ إلا زيدٌ ، بالرفع على تأويل جاءني زيدٌ .

وأمَّا استحالـةُ البدل في المنقطـع فإنّـهم قالوا : إنّـه استثناء بمعنى (لكن)[2] ؛ لأن المستثنى مخالفٌ لجنس المستثنى منه ، وإذا لم يكن بعضًا منه لم يجزْ أن يكون بدلاً منه .

---

(١) قال ابن الأنباري في أسرار العربية ٢٠٦ : « البدل في الإيجاب يؤدي إلى محال ، وذلك لأن المبدل منه يجوز أن يقدَّر كأنه ليس في الكلام ، فإذا قدّرنا هذا في الإيجاب صار محالاً ، لأنه يصير التقدير : جاءني إلا زيد ، وصار المعنى : إن جميع الناس جاؤوني غير زيد ، وهذا لا يستحيل في النفي ، كما يستحيل في الإيجاب ؛ لأنه يجوز ألا يجيئه أحد سوى زيد ، فبان الفرق بينهما » .

(٢) وهو قول البصريين ، والكوفيون يقدرونه بـ « سوى » .

انظر الكتاب ٣١٩/٢ ، والمقتضب ٤١٢/٤ ، والأصول ٢٩٠/١ ، والهمع ٢٥٠/٣ .

وأمّا استحالةُ البدل في المقدَّم فظاهرٌ ؛ لأنَّ معنى البدل : أن يتبعَ إعرابُه إعرابَ الأول ، فإذا تقدَّمَ خرج من المتابعة ، فإذا قلت : ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ ، فإنه لا يجوز لك أن تجرَّ (زيدًا) على أنه بدلٌ من لفظ (أحد) من ثلاثة أوجه[1] :

أحدها : أنّ (مِنْ) للنفي مستغرقةٌ للجنس و (زيد) بعد « إلاَّ » إثباتٌ ، ولا يجوز أن تُعمل ما وُضِعَ للنفي على ما هو ثابتٌ .

والثاني : أن (زيدًا) معرفة و (مِنْ) ها هنا لاستغراق الجنس .

والثالث : / أنه لا يجوزُ الإبدالُ من معمولِ حرفٍ لا يجوز دخولُ ذلك الحرفِ في البدل ، ولو قلت : ما جاءني من أحدٍ إلاَّ من زيدٍ لأحَلْتَ المعنى . ٣١/ب

ومثاله قولك : لا أحد عندي إلا زيدٌ ، لا يجوز نصب (زيدٍ) ؛ لأن (لا) لا تعمل على المعارف مقصوداً فكيف تعمل عليها تَبَعًا ، وكذلك لا يجوز : لا أحد عندي إلا رجلاً صالحًا[2] ؛ لأن (لا) لنفي الجنس ، والنكرة بعد (إلاَّ) مُثْبِتَةٌ .

---

(١) يجوز في إعراب (زيد) وجهان : النصب على الاستثناء ، والرفع على البدل من الموضع ؛ لأن موضعه لو لم يكن الخافض رفع ، لأن (من) لو لم تدخل لقلت : ما جاءني أحد إلا زيد ، ولا يجوز خفض (زيد) على البدل من اللفظ لأن خفضه بـ (من) ، ولا يجوز دخول (من) هذه على موجب ، وما بعد (إلا) ها هنا موجب ؛ لأنه استثناء من منفي والمستثنى من المنفي موجب فامتنع البدل من اللفظ ها هنا » عن شرح ابن يعيش ٩١/٢ بتصرف ، وانظر التخمير ٤٧٧/١ .

(٢) في الحاشية : « ويجوز : إلا رجل صالح ؛ حملاً على محلّ (لا أحد) ، فإن جملته بمحلّ الرفع ابتداءً » .

فإن قيل : ما الأحسنُ فيما جاز فيه الأمران النَّصبُ أم الإبدالُ ؟ .

قيل : الإبدالُ أحسنُ ؛ لأن المعنى فيه[1] على الأمرين لا يتفاوت ، وفي الإبدال موافقةُ اللَّفظين .

فإن قيل : القول بأنَّ من قرأ ﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ ﴾[2] ترك الأحسن ؟ . قيل : لا ؛ لأنَّ له أن يقول : إنَّا استَثْنَيْناها من قوله : ﴿ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ ﴾[3] والمستثنى من المَوجبِ واجبٌ نصبه[4] .

وقد طَارَحَني بعض أصحابي كثَّر الله أمثاله ديانةً وفِطْنَةً بمسائل الاستثناء ، فبلغ الأمرُ إلى أن قلت له : يجوزُ أن يكونَ التقديرُ في كلام واحدٍ مختلفًا ، فيكون تاماً في أحدها غير تامٍّ في الآخر ، فسبق لسانُه إلى قوله : أيجوز : ما ضربنا إلا زيدٌ ؟ فقلت : نعم ، إن جعلتَ (زيدًا) مضروبًا فالكلام ناقص لا يجوز إلا النَّصبُ ، وإن جعلت (زيدًا) ضاربًا مستثنى من الضمير فالكلام تامٌّ ويجوزُ الرفعُ في (زيد) على البدلِ من الضميرِ ، فصار مثاله : ما ضرب القومُ إلا زيدٌ وإلا زيدًا .

---

(١) في الأصل « في » .

(٢) سورة هود آية ٨١ .

(٣) سورة هود الآية ٨١ .

(٤) جاء في شرح قطر الندى ٣٤٤ ما نصه :

« ومثال النهي قوله تعالى : (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من (أحد) ، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء وفيه وجهان :

أحدهما : أن يكون مستثنى من (أحد) . وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح ؛ لأن مرجع القراءة الرواية لا الرأي .

والثاني : أن يكون المستثنى من (أهلك) فعلى هذا يكون النصب واجباً » . وانظر حجة القراءات ٢/٣٤٧ ـ ٣٤٨ .

فصل

ويجوزُ الاستثناءُ في باب النفي من أعمٍّ عامٍّ الفاعل ، والمفاعيل ، والمحمول عليها ، لِمَا ذكرنا من أنَّ الاستثناءَ من الأعمِّ لا يُتصورُ إلاَّ في النفي حتى لو كان صورةُ الكلامِ إثباتًا فمعناه نفيًا .

أمّا من الفاعل : ﴿ لَا يَصْلَاهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴾[1] أي : لا يصلى بهذه النارِ المخصوصةِ أحدٌ إلاَّ الأشقى ، وأمَّا من المفعول به :

﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ﴾[2]

أي : لا أريدُ شيئًا إلا الإصلاحَ .

وأمَّا من الظُّرف[3] : لا يجيءُ زيدٌ إلاَّ ليلاً ، ولا يجلسُ إلاَّ عندك[4] .

وأمَّا من المفعول له :

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ﴾[5]

أي : ما يقتله لعلَّةٍ من العلل إلاَّ للخطأ .

وأمَّا من الحال نحو : ما جاءني زيدٌ إلا راكبًا .

---

(١) سورة الليل الآية ١٥ .

(٢) سورة هود الآية ٨٨ .

(٣) في الحاشية : « ها هنا ابتدأ المحمول على المفاعيل » .

(٤) في الحاشية : « تقديره : لا يجيء في وقت إلا ليلاً ، ولا يجلس في مكانٍ إلا عندك » .

(٥) سورة النساء الآية ٩٢ .

أمَّا الكلام الـذي في صورة الإثبات ومعناه النفي قولـه تعالى :

﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ (١)

بمعنى : لا يريدُ شيئًا إلا إتمامَ نـورهِ .

فـصــل

وقد يُستعمل (إلاَّ) بمعنى (غير)(٢) فيكون صفةً كما أنَّ (غيرًا) مستعملٌ بمعنى (إلاَّ) فيكون استثناءً . قال الله تعالى :

﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾(٣)

و (إلاَّ) ها هنا بمعنى (غير) صفـةٌ (٤) ، ولو لم يكن كذلك لأدَّى إلى فساد المعنى ، وذلك أنَّ اسم (الله) مرفوع ، ولو كان استثناءً لكان بدلاً من (آلهـة) والبدل في باب الاستثناء يكون ثابتًا في المعنى كما ذكرنا ، فيكون تقدير الكلام : لو كان فيهما الله لفسدتَا ، وهذا فاسدٌ .

/ وفيـه وجهٌ آخر هو أن (لو) تكون إثباتًا من جهة اللفظ(٥) ، ٣٢/أ والبدلُ من الموجب لا يجوزُ ، وإذا كان كذلك ثبت أنَّ (إلاَّ) بمعنى (غير)

---

(١) سورة التوبة الآية ٣٢ .

(٢) انظر المفصل ٨٨ ، والأزهية ١٨٩ ، والمغني ٩٩ .

(٣) سورة الأنبياء الآية ٢٢ ، وفي الأصل « ولو » .

(٤) انظر المفصل ٨٩ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢/١٣١-١٣٢ ، وشرح ابن يعيش ٢/٨٩ .

(٥) في الحاشية : « لا من جهة المعنى ؛ لأن معناه : امتناع الشيء لامتناع غيره ، ألا ترى أن الإعطاء امتنع في قولك : لو جئتني لأعطيتك ، لامتناع المجيء » .

صفةٌ ، ومثله الخبر المستفيضُ عن النبي عليه السلام : « الناسُ كلهم مَوْتَى إلا العَالِمون »[1] ، ومثلــه البيت المشهور :

وكلُّ أخٍ يُفــارِقُــه أخــــوه لعمــرُ أبيــكَ إلاَّ الفَرْقَــدان[2]

قــال رحمــه الله : « وللاستـثناءِ كلماتٌ أخرُ وهي : (لا يكون) ، و(ليس) ، و(ما عدا)، و (ما خلا) ، هذه تنصب بكل حالٍ ، و (لا سيّما) يرفعُ مـا بعده ويجرُّ ، و (حـاشـا) و (عدا) و (خـلا) تجرّ وتنصب ، ومنها (غير) وحكمه أن يُعْرَبَ بإعراب الاسم الواقع بعد (إلاَّ) تقول : جـاءني القـومُ غيرَ زيدٍ ، فتنصب كما تقول : جاءني القوم إلا زيداً ، وما جاءني [أحد][3] غيرَ زيدٍ [وغيرُ زيد][3] ، فترفع على البدل وتنصب على الاستثناء [وما جاءني غيرُ زيدٍ ، فترفع كما تقول : ما جاء إلا زيدٌ][4] ، ومنها (سوى) بمعنى (غير) كقولك : جاءني القـومُ سـوى زيدٍ »[5] .

---

(١) ذكر صاحب كشف الخفاء ومزيل الإلباس ٢/٣١٢ الحديث بتمامه وهو: «الناس كلهم موتى إلا العالمون، والعالمون كلهم هلكى إلا العاملون ، والعاملون كلهم غرقى إلا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم » وبعضهم يرويه : « هلكى » في الكل ، وبعضهم يرويه « موتى » في الكل ، قال الصغاني : هذا حديث مفترى ملحون ... » .

(٢) نسب البيت إلى عمرو بن معديكرب الزبيدي . انظر ديوانه ١٦٧ ، والكتاب ٢/٣٣٤ ، وشرح ابن يعيش ٢/٨٩ .
ونسب إلى حضرميّ بن عامر وهو صحابي شاعر فارس (ت ١٧ هـ) .
انظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/٤٦ ، والمؤتلف والمختلف ١١٥ ، وفرحة الأديب ٢٠٠ ، وتذكرة النحاة ٩٠ .
وورد من غير نسبة في : الإفصاح ٢٧٤ ، والإنصاف ١/٢٦٨ ، والمغني ١٠٠.
والفرقدان : نجمان قريبان من القطب لا يفترقان .

(٣) زيادة من ط ٥٠ .

(٤) زيادة من ط ٥٠ .

(٥) ط ٥٠ .

الشـرح : الأصلُ في كلمات الاستثناء هو (إلاّ) ، ثم يُسْتَعْمَلُ موضعَ (إلاّ) كلماتٌ يُستثنى بها وهي على ثلاثة أضرب : أفعالٌ، وحروفٌ، وأسماءٌ .

فمن الأفعال : ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعدا ، تقول : جاءني القومُ ليس زيداً ، ولا يكون زيداً ، وخلا زيداً ، وعدا زيداً .

ففي هذه الأفعالِ ضميرُ الفاعلِ مقدَّرٌ قالوا تقديرُ الفاعلِ فيها : بعضهم زيداً ، مثاله : جاءني القومُ ليس بعضُهم زيداً ، ولا يكون بعضُهم زيداً ، وفي (خلا) و (عدا) جاوز بعضهم زيداً .

و [من][1] الحروف : حاشا ، وخلا وعدا إذا جررت بهما[2] .

ومن الأسماء : لا سيَّما ، وسوى ، وغير ، والمستثنى بها مجرورٌ بالإضافة ، وقد يُرْفَعُ بـ « لا سيَّما » .

فأمَّا الرفعُ فقال الشيخ : « إنّ (ما) في لا سيَّما بمعنى (الذي) ، و(السيُّ) بمعنى (المِثْل) ، وقدَّر أنَّ في الكلامِ مبتدأً محذوفاً تقديره : لا سيُّ الذي هو زيد »[3] ، ثم قال : « ويُستثنى بها على وجهٍ مخصوصٍ وهو أن يُوصَفَ جماعةٌ ثم يُخصُّ واحد منهم بالزيادة عليهم فيما وُصِفُوا به ، مثاله أن تقول : هم فضلاء لا سيَّما زيدٌ ، فإنه يُضْرَبُ به المثل »[3] فصار في هذا الوجه المخصوص بمنزلة

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن (حاشا) فعل ، وذهب المبرد إلى أنه يكون فعلاً ويكون حرفاً ، وعند سيبويه حرف . انظر الكتاب ٣٤٩/٢، المقتضب ٣٩١/٤ ، والأصول ٢٨٩/١ ، والإنصاف ٢٧٨/١ فما بعدها ، والتخمير ٤٦٥/١ .

(٣) انظر شرح الجمل ١٠٨ ، ١٠٩ ، بتصرف يسير .

(حاشا) في أن المستثنى بها يكون منزَّهًا عمَّا يقتضي الذَّم والإساءة في قولك : أساءَ القومُ حاشا زيدٍ .

وأمَّا (غيرُ) فأصلُه أن يكون صفةً يتبعُ موصوفَه في الرفعِ والنصبِ والجرِّ.

والمراد بالوصفِ به : المغايرةُ بين الموصوفِ به وبين المضافِ إليه المجرور به ، ثم معنى المغايرةِ على قسمين : مغايرةٌ في الذّات ، ومغايرةٌ في الصّفة ، ويظهرُ هذا المعنى بمثال واحد إذا قلت : جاءني رجلٌ غيرك ، فيحتمل أن يكون المرادُ إن جئت جاءني غيرك ذاتًا[1] ، ويحتمل أن يكون المرادُ أنّه غيرك صفةً ؛ لأنك كريم وذا لئيمٌ أو على العكس ، ثم يُجْعَلُ / ٣٢/ب بمعنى الاستثناء معربًا بما أُعْرِبَ به المستثنى ، والأمثلة في المتن .

وقد يحتملُ بعضُ الكلامِ أن يكونَ (غير) صفةً وأن يكون استثناءً ، مثاله : جاءني القومُ غير أصحابك ، إن جعلته استثناءً نصبته ، وإن جعلته صفةً رفعته ، إلاَّ أن (الأصحاب) في الاستثناء من جملة القوم ، وفي الصفة ليسوا من جملته .

فإن قيل : فبماذا تنصب (غيرًا) ؟ . قيل : هنا بالعامل .

فإن قيل : فأين الواسطةُ المقوِّيةُ للفعل ؟ . قيل : هنا غيرُ محتاجٍ إليها لمشابهة (غير) في الابهام الظروف ، فكما أنّها منصوبة بلا واسطةٍ انتصب (غير) بلا واسطة ، وهذا هو الدّليل على أنّ الفعلَ

---

(١) انظر توضيح هذه المسألة في المفصل ٨٨ ، والتخمير ٤٧١/١ ، وشرح ابن يعيش ٨٨/٢-٨٩ ، وشرح الكافية ٢٤٥ .

هـو العامل[1] في المستثنى المنصوب بواسطـة (إلاَّ) دون الحرف بنفسه ؛ لأنّـه لا حرف هنا ينصب (غيراً) وهــو منـصوبٌ .

[باب النـداء]

قـال رحـمـه الله : « والثـالثُ من السبـعـةِ : حـرفُ النداءِ ، تنصب النكرةَ والمضافَ والمضارعَ له ، كقولك : يا غلامًا ، تريد : يا غلامًا ما ، و :

* يا راكبـًا إمّــا عرضــــت ....[2] *

ويا غلامَ زيدٍ ، ويا خيرًا من زيد .

وأمّـا المعرفةُ المفردةُ فمضمومـةٌ[3] في النداء نحو : يا زيدُ، ويا رجلُ ، ولكن موضـعُها نصبٌ ، ولذلك جاء في صفته وجـهان : الرفع على اللفظ نحو : يا زيدُ الظريفُ ، والنصب على الموضع : يا عُمرُ الجوادَا[4]، ويأيُّـها الرجـلُ مثـل : يا زيدُ الظريفُ ، (أيٌّ) منادى مفردٌ معرفةٌ ، و (الرجلُ)

---

(١) هذا رأي البصريين ، والمسألة خلافية ، انظرها في : أسرار العربية ٢٠١ ، والتبيين المسألة (٦٦) ، وشرح ابن يعيش ٧٦/٢ ـ ٧٧ ، والهمع ٢٥٣/٣ .

(٢) هذا المثال ورد ضمن بيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، والبيت بتمامه :

أيـا راكـباً إمّــا عرضــت فبلغـن ... نــدامـاي مــن نجـران ألاَّ تلاقـيا

انظر الكتاب ٢٠٠/٢ ، والنكت عليه للشنتمري ٥٥١/١، وشرح ابن يعيش ١٢٨/١، والخزانة ١٩٥/٢ .

وورد من غير نسبة في : المقتضب ٢٠٤/٤ ، والجمل للزجاجي ١٤٨ ، والتخمير ٣٢٧/١ .

(٣) في ط ٥١ : « فمبنية على الضم » .

(٤) يشير إلى آخر عجز بيت لجرير ضمن قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز وهو بتمامه :

فمـا كعب بـن مامـة وابـن سعـدى ... بأجـود منـك يا عـمر الجــوادا

انظر ديوانه ١١٨ ، والمقتضب ٢٠٨/٤ ، والأصول ٣٦٩/١ .

وورد من غير نسبة في : المغني ٢٨ ، وأوضح المسالك ٨٠/٣ ، وشفاء العليل ٨٠٥/٢ .

صفةٌ له و (ها) مقحمةٌ للتنبيه ، ولا تدخل (يا) على ما فيه الألف واللام ، فلا يقال : يا الرجل ، وقالوا : يا أللهُ بقطع الهمزة [1] .

وإن عطفت على المضموم اسمًا فيه الألف واللام جاز فيه الرفعُ على اللفظ والنصبُ على الموضع كالصفة ، ومثاله : قوله تعالى :

﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[2] «[3] .

الشرح : لا يخلو المنادى في إعرابه من أن يَنْتَصِبَ لفظًا ، أو محلاً ، وكلا المثالين مذكورٌ في المتن .

وعامله الفعلُ بواسطةِ حرفِ النداءِ وبنيابَتِه عنه[4] ، ويلزمُ إضمارُه ، والدليلُ على أنّه منصوبٌ بالفعلِ أنّه ينتصبُ عند حذفِ حرفِ النداءِ نحو : ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ﴾[5] والحرفُ لا يعملُ مضمرًا فلولا أنّه كان منصوبًا بالفعل لما بقي منصوبًا عند حذف الحرف .

فصل

وإنّما توابعُ المنادى المضمومِ غيرِ المُبْهَمِ فعلى ضربين : ضربٌ يصلح لدخول حرف النداء عليه ، وضربٌ لا يصلح لذلك .

---

(١) بعده في ط ٥١ : « ووصلها » .

(٢) سورة سبأ الآية ١٠ .

قرأ روح وزيد عن يعقوب بالرفع ، والباقون بالفتح .

انظر المبسوط ٣٦١ ، والبحر ٧/٢٦٣ ، والنشر ٢/٣٤٩ .

(٣) ط ٥٢ .

(٤) هذا ما ذهب إليه الجمهور ، وذهب بعضهم أن العامل هو (يا) النداء .

انظر الكتاب ١/٢٩١ ، والمقتضب ٤/٢٠٢ ، والتخمير ١/٣٢٥ ، والتبيين المسألة ٨٠ ، وشرح ابن يعيش ١/١٢٧ ، والمغني ٤٨٨ .

(٥) سورة الحشر الآية ١٠ .

فالأول : حكمُه في التحريك حكمُه قبلَ كَوْنِهِ تابعًا ، بيانه : لو جئت ـ تبعًا للمنادى ـ بصفةٍ مضافةٍ ، أو معطوفٍ مضافٍ فإنّه ليس لك فيهما إلا النّصب ؛ لأنهما كانا منصوبين قبل كونهما تبعين عند دخولِ حرفِ النّداء عليهما في قولك : يا صاحبَ عمرٍو ، ويا عبدَالله ، كذلك كانا في قولك : يا زيدُ صاحبَ عمرو ، ويا زيدُ وعبدَالله .

أمّا البدلُ ونحو : زيد وعمرٍو / من المعطوفات فحكمُهما الضمُّ [1]؛ لأنّك لو أدخلتَ عليهما حرف النّداء كانت مضمومةً وذلك مثل : يا زيدُ زيدُ ، ويا زيدُ وعمرُو ، فهذا حكمُ ما كان التّابعُ صالحًا لدخولِ حرف النداءِ عليه في ذلك . ٣٣/أ

وأمّا الضّربُ الثاني : فهو الذي لا يصلحُ لدخولِ حرف النداء عليه وهو الصفة[2] ، والمعطوف[3] ـ اللّذان فيهما الألف واللام ـ ، والتأكيدُ[4] ، وعطفُ البيانِ[5] ، فحكمُ الجميعِ الحملُ على اللفظِ والمحلُّ اعتبارًا للنّظرين .

فإن قيل : لِمَ لا تصلح[6] هذه لدخولِ حرف النّداء عليها ؟ . قلنا : أمّا الذي فيه الألف واللام فإذا صار مقصودًا بالنداء صار معرفةً فلا يصلحُ لدخولهما ، فما كانتا فيه لا يصلحُ لدخولِ حرف النّداء عليه .

---

(١) في الحاشية : « أي حكم " زيد " في البدل ، وحكم " عمرو " في العطف على زيد ، كقولك : يا زيد وعمرو » .

(٢) في الحاشية : « نحو : يا زيد الظريفُ » .

(٣) في الحاشية : « نحو : يا زيد والغلامُ » .

(٤) في الحاشية : « نحو : يا تميم أجمعون » .

(٥) في الحاشية : « نحو : يا سعد الغلامُ » .

(٦) غير واضحة في الأصل .

أمَّا التأكيدُ وعطفُ البيانِ فيُجَاءُ بهما تَبَعَيْن ، فإذا دخلَهما حرفُ النداء خَرَجَا عن التبعيَّة[1] فلم يحصل الغرض .

فإن قيل : أليس البدلُ والمعطوفُ بالحرف يجيئان تَبَعَيْن للمبدل والمعطوف عليه ، وقد جعلتَهما صَالحَيْن لدخول حرف النداء عليهما ؟ .

قيل : الفرقُ بينهما أنَّ البدلَ والمعطوفَ مقصودان بأنفسهما ، والتاكيدُ وعطفُ البيانِ مذكوران لغيرهما ، ألا ترى أنَّك لا تزال تسمعُ المبدلُ في حكم السَّاقط ، والمعطوف بالحرف لا يُؤْتَى به لغيره بل لنفسه .

وأمَّا صفةُ المضمر والمبهم نحو : يأيها الرجلُ ، ويا هذا الرجلُ ، فالضمُّ لازمٌ لها[2] ؛ لأنَّ الموصوفَ لإبهامِهِ لا ينفكُّ عنها فصارت بمنزلة المنادى بعينه فلزمها الضمُّ ، والعلَّةُ في كون المفرد المعرفة مبنيّاً مذكورٌ في البناء العارض[3] .

فإن قيل : لِمَ جاز دخولُ حرفِ النداء على اسم (الله) خاصةً وفيه الألف واللام ؟[4] . قيل : ذكروا أن الألفَ واللامَ ليستا للتعريف المجرَّد بل مع ذلك هما بدلٌ من الهمزة المحذوفة في (إله) فلذلك ساغَ دخولُ حرفِ النداء فيه خاصَّةً دون سائرِ الأسماءِ .

---

(١) في الأصل : « التبعة » ، والصواب ما أثبته .

(٢) انظر المرتجل ١٩٤ – ١٩٥ .

(٣) انظر ص ٧١ .

(٤) انظر الكتاب ١٩٥/٢ ، والمقتضب ٢٣٩/٤ ، والأصول ٣٣١/١ ، والجمل ١٥١ ، والمرتجل ١٩٥ .

فصــل

وللنداء حـروفٌ أُخَـرُ لا بدَّ من ذكـرها وهي : هَـيَا ، وأَيَـا ، فـهـمـا والمذكورة للنداء للبعيد ومن يجري مجراه من نائمٍ أو ساهٍ ، وإذا نُودِيَ بها غيرُ البعيد وغيرُ الساهي فلإظهار القَصْدِ إلى ندائه وأن يلتفتَ إليه المنادى فيما يدعوه لأجله .

والرابع : أيْ ، والخامس : الهمزة ، وهما للقريب ، و (واه) وهي للمندوب .

قال رحمه الله : « وإن وصفتَ المضمومَ بـ« ابن » ، والابن بين علمين بنيتَ المنادى مع الابن على الفتح فقلت : يا زيدَ بن عمروٍ ، فإن لم يقع بين علمين تركت المنادى على ضَمِّه ونصبت الابن فقلت : يا زيدُ بن / أخينا ؛ لأنّ صفةَ المضمومِ تُنْصَبُ إذا كانت مضافةً البتَّة ، وتلحق المنادى اللاّم الجارّة مفتوحةً للاستغاثة ، كقول عمرَ [رضي الله عنه][1] : يا لَلَّـه لِلمسلمين ، بفتحها في الأوّل وكَسْرِها في الثاني ؛ فَرْقًا بين المَدْعوِّ والمدعوِّ إليه .

٣٣/ب

والمنادى يُرخَّمُ إذا كان مفرداً علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف نحو : حارثٍ ، ومروانَ ، ومنصورٍ ، تقول : يا حارِ ، ويا مروَ ، ويا منصُ ، [فإن كان في الاسم تأنيث جاز أن يرخم وهو على ثلاثة أحرف][2]، وتقول في رجلٍ اسمه ثُبَة : يا ثُبَ اقبلْ »[3] .

---

(١) زيادة من ط ٥٢ .

(٢) زيادة من ط ٥٢ .

(٣) ط ٥٢ .

الشــرح : إنما فُتِحَ المنادى إذا وقع الابنُ صفـةً له مضـافةً إلى العَلَـم إتْـبَاعًا لحركة الأول حركة الثانـي طلبًا للتخفيف ، وإنّما اختصَّ هذا بالتخفيف لأجل أنّـه مـا من أحدٍ إلا وله اسمٌ علمٌ ، وكذلك الكُـنَـى ، فكَـثُـر اسـتعمـاله في النداء من باب التّـخـفـيف ، ألا ترى أنّـهم رخّـمُـوا الاسم في باب النداء ، ولا يجوزُ التّرخيمُ في غير النّداء ، والضّـم حركةٌ ثقيلةٌ فغيّروها إلى الفتح لذلك ، ولا يكون هذه الكثرة فيما لا يقع (الابن) بين علمين فتركوه على حاله ، وكذلك الحكمُ في الوصف بابن وابنة في غير النداء بغير تنوين ، وفي غير الوصف بالتنوين ، تقول : يا فـاطمـةَ ابنةَ محمدٍ بالفتح ، ويا فاطمةُ ابنةُ رسولِ الله بالضم .

وحكمُ الكُنَـى حكمُ الأعلامِ في ذلك تقول : يا مـحمدَ بن أبي بكرٍ بالفتح .

والغـرضُ بإلحـاق « لام » الاسـتـغـاثةِ المنادى الإعلامُ في أوّل حـالِ النّــداء أنّـه يُناديـه لأمـرٍ حَزَبَـهُ يَسْـتَـغـيثُـه منه . وإنّـما يلحقُ[1] المدعوَّ مفتوحة ؛ لأنّـه واقعٌ موقـع المضـمر ، وتلحقُ هذه اللام الجارّةُ الضـمائر مفتوحةً كما في : لَـه ، ولَـك ، ولَـهـا ، فصار المنادى أوْلى بأن يُفتح له من المدعوِّ إليـه ؛ لأن المدعوَّ إليه لم يقع موقـع المضمر.

---

(١) أي : لام الاستغاثة .

[الترخيم]

أمّا الترخيمُ فهو[1] : حذفٌ يلحق آخر الكلمة من غيرِ ثبوتِ علّةِ الحذف ، وإنّما هو لأجلِ التّخفيفِ من غير أن يقعَ إخلالٌ ولَبْسٌ في الكلمة ، وهو على ضربين :

أحدها : أن يكونَ المحذوفُ في حكمِ الثابتِ بأن يكونَ الحرفُ الذي قبل المحذوف باقيًا على ما كان عليه من الحركة نحو : يا حارِ ، ويا مروَ ، بكسر «الراء» وفتح «الواو» في : حارث ، ومروان .

والثاني : أن يُجْعَلَ ما بقيَ كأنّه اسمٌ برأسه فيقال : يا حارُ ، ويا مروُ ، بضم « الرّاء » و« الواو » .

فإن قيل : لِمَ اعتُبِرتْ هذه الشروطُ في الترخيم ؟ . قيل : أمّا كونه مفردًا ؛ فلأنّه هو الاسمُ الذي حصل للنداء فيه تأثيرُ البناء دون المضاف ، والترخيمُ يختصُّ النداءَ فلا بدَّ من أن يكون فيما ظهر فيه تأثير النداء .

وأمّا كونه عَلَمًا فلشُهْرَتِهِ لا يَخِلُّ به الحذف إخلالَ غيره من الأسماء . وأمّا كونه زائدًا على ثلاثة أحرفٍ[2] فلئلاّ يُخْرِجَ الكلمةَ عن أصولِ كلامِهم مع أنّه حذفٌ غير قياسيّ .

وأمّا الثلاثي الذي ثالثه « تاء » التّأنيث كـ (ثُبة) فإنما يجوز ترخيمه ؛ لأنَّ التأنيثَ شيءٌ زائدٌ فصار حكمُه في الترخيمِ حكمُ ما زاد على

---

(١) انظر تعريف الترخيم في الكتاب ٢/٢٣٩ ، والمقتصد ٢/٧٩١ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨٧ .

(٢) أجاز الكوفيون ترخيم الثلاثي إذا كان وسطه متحركًا .

انظر أسرار العربية ٢٣٦ ، والتبيين المسألة ٨٤ ، وشرح الكافية ١/١٤٩ ، والهمع ٣/٨١ .

ثلاثة أحرف ، وأمَّا قولهم : عاذلَ[1] ، وجاريَ[2] فشاذٌ ، وقيل : إنَّما يجوزُ ترخيمَهما مع كونهما نكرتين لكثرةِ الاستعمال[3] .

[باب نواصب الفعل المضارع]

قال رحمه الله : « والأربعةُ الباقيةُ من السبعة هي النواصبُ للفعل المضارع ، وهي (أنْ) كقولك : أرجو أن تعطيَني ، و (لن) نحو : لن تخرجَ ، / و (كي) نحو : جئت كي تعطيَني ، و (إذًا) إذا كان جوابًا مُستَأنَفًا نحو أن يقول لك إنسان : أنا آتيك ، فتقول له : إذًا أكرمَك ، فإن وقعتْ حَشْوًا وتعلَّق الفعلُ الواقع بعدها بشيء قبلها واعتمد عليه كانت لغوًا كقولك : زيد إذًا أكرمُه »[4] . ١/٣٤

الشـرح : هذه الحروفُ الأربعةُ وهي الضربُ الثاني مما ينصبُ من الحروف وهي عواملُ بنفسِها إلاَّ أن ثلاثةً منها وهي : (أنْ)، و (لن)، و (كي) تكونُ عاملةً أبدًا ، وأمّا (إذًا) فلها حالٌ تعمل فيها ، وأخرى

---

(١) ورد هذا اللفظ في قول جرير : * أقلّي اللّوم عاذلَ والعتابن *
وانظر ديوانه ٢/٨١٣ .

(٢) ورد هذا اللفظ في قول العجاج : * جاريَ لا تستنكري عذيري * .
يريد : يا جارية ، انظر الديوان ٢٢١ ، والكتاب ٢/٢٤١، والتخمير ١/٣٥٥ ، وشرح ابن يعيش ٢/٢٠

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٤١ ، والأصول ١/٣٦٠ ، وشرح الجمل ١٣٥ ، والتخمير١/٣٥٥.

(٥) ط ٥٣ .

تُلْغَى فيها ، فأمّا[1] الحالةُ التي تعملُ فيها فهي ألاّ تكونَ داخلـةً على فعلٍ يقتضيه ما قبلها ، وإنما تتبيّنُ هذه الحالةُ بمعرفة الحالةِ التي تُلْـغَى فيها[1] إذا دخلت على جزاءِ الشرط ، أو خبرِ المبتدأ ، أو يكون الفعلُ الذي دخلت عليه للحال ، مثال ذلك : إنْ أتيتَني إذًا أكرمُك ، وأنا إذًا أكرمُكَ ، بالرفع ، وأمّا إذا كان الفعل للحال نحو أن تحدّث بحديث فتقول له : إذًا أظنُّك كاذبًا .

فصل

فأمّا معنى « أنْ »[2] فهو أن يكونَ مع الفعلِ في معنى المصدرِ ، فقولك : أرجو أنْ تعطيَني ، يعني : أرجو إعطاءَك . وَ« لَنْ »[3] معناها نفي المستقبل حتى قالوا : إنّها لنفي « سيفعلُ » .

قال الشيخ : « ينبغي أن تعلَم أنّ النفيَ بها لا يكون للتّأبيد لكنه يكون أشدَّ وأبلغَ منه بـ (لا) »[4] ، واستدلَّ لذلك باستعمالهم إيّاها مع التّقييد ، واستشهد بقوله تعالى :

﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي ﴾[5]

(١-١) منقول من الحاشية اليمنى، وجاء في الحاشية اليسرى ما نصه فأما الحال التي تعمل فيها فهي ما ذكره في المتن ، وأما الحال التي تلغى فيها ، وأثرت ما جاء في الحاشية اليمنى لما فيها من التفصيل والتوضيح .

(٢) انظر الكتاب ١٥٣/٣ ، والمقتضب ١٨٧/١ ، والأزهية ٥١ .

(٣) انظر الجمل ٣٥٣ ، ورصف المباني ١١١ ، والمغني ٤١ .

(٤) انظر شرح الجمل ١٤٠ بتصرف .

(٥) سورة يوسف الآية ٨٠ ، وانظر المغني ٣٧٤ .

ولك أن تقول : ما المانعُ من أن يكونَ للتَّأبيدِ ويُستعملُ مع التقييدِ ؟ ألا ترى أنّك لو قَرَنْتَها بلفظةِ التأبيدِ لم يمنع من التقييد أيضًا ، مثاله قولك : لن أخرجَ أبدًا حتى يأذنَ لي الأميرُ ، وقال تعالى :

﴿ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُوا۟ فِيهَا ﴾[1] .

وهذا تقييدٌ مع التَّأبيدِ .

وأمّا « كي »[2] فللتَّعليل إذا قلت : جئتُ كي تعطيَني ، فقد جعلت الإعطاء علَّةً للمجيء وغرضًا فيه .

وأمّا (إذًا)[3] فلفظُ صاحبِ الكتاب أنّه جوابٌ وجزاء ، وأمّا كونه جوابًا فإنّك إذا قلت : إذًا أكرمَكَ ، لمن قال : أنا آتيك ، كان جوابًا لكلامه، وكونه جزاءً أنّك جعلت إكرامَك جزاءً على إتيانه . ويخرج الفعلُ بدخول هذه الحروف من احتمالِ الحالِ إلى خُلُوصِ الاستقبالِ .

قال رحمه الله : « وتُضْـمَرُ (أنْ) بعد ستة أحرفٍ :

(حتى) كقولك : سرتُ حتى أدخلَها ، و (لام) كي كقوله :

﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ ﴾[4] .

و (لام) تاكيد النفي[5] نحو : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾[6].

---

(١) سورة المائدة الآية ٢٤ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٥ ، والمقتضب ٢/٦ ، والمغني ٢٤١ .

(٣) انظر الكتاب ٣/١٢ ، والمقتضب ٢/١٠ ، ورصف المباني ٦٢ .

(٤) سورة الكهف الآية ١٢ .

(٥) وتسمى لام الجحود .

(٦) سورة الأنفال الآية ٣٣ .

و (واو) الجمع نحو : لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ ، تريد : لا تجمع بينهما ، وكذلك كلُّ موضعٍ أردتَ فيه الجمع بين الفعلين ويسمّى واو الصَّرْفِ[1] .

و (أو) بمعنى (إلاّ أن)[2] ، كقولك : لألزمنَّك أو[3] تعطيَني حقِّي ، و (الفاء) في جواب الأشياء الستة : الأمر ، والنفي ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعَرْض .

فالأمر : ائتني فأكرمَك ،

والنهي : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾[4] ،

والنفي : ﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾[5] ،

والتمني : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا ﴾[6] ،

والاستفهام : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾[7] ،

والعَرْض : ألا تنزلُ فتصيبَ خيراً .

---

(١) وهو اصطلاح الكوفيين ؛ لأنها تصرف الفعل الثاني عن حكم الفعل الأول . انظر الانصاف ٢/٥٥٥ فما بعدها .

(٢) في ط ٥٤ : « إلى أن » ، وانظر المرتجل ٢٠٧ .

(٣) في الأصل : « لو » .

(٤) سورة طه الآية ٨١ .

(٥) سورة فاطر الآية ٣٦ .

(٦) سورة النساء الآية ٧٣ .

(٧) سورة الأعراف الآية ٥٣ .

وعلامةُ صحّةِ الجواب بـ « الفاء » أن يكون المعنى : إن فعلتَ فعلتُ، فقولك : ائتني فأكرمك ، / بمعنى : إن أتيتني أكرمْتُك »[1] . ٣٤/ب

الشـرح : إضمار (أن) عند هذه الحروف الستة واجبٌ إلاّ عند (لام) كي فإنّه يجوزُ إظهارُها ، ويجب إذا دخل الفعل (لا) كقوله[2] :

﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ[3]﴾[4] .

وإنّما وجبَ الإضمارُ ؛ لأنَّ هذه الحروفَ قائمةٌ مقامَها ونائبةٌ مَنَابَها حتى إنّ منهم من يرى انتصابَ الفعلِ بعدها بها دون أن يكون بإضمار (أن)[5] ، وإذا كان كذلك فثبتَ لزومُ إضمارِها .

وأمّا جوازُ الإظهار عند (لام) كي فيجوز أن يقال : لمّا كان معنى (اللام) معنى كي ، و (كي) عاملٌ بنفسِها فلو لم يظهرْ في بعض الأحوالِ لخُيِّلَ أنّها عاملٌ بنفسها ، ولذلك لا يجوز إظهارها مع (لام) تأكيد النفي لعدم هذا التَّخْييل .

وأمّا وجوبُ الإظهار فإنّه لمّا اعترضَ بينها وبين معمولِها (لا) حاجزًا فقوِيَ بالإظهار ليتجاوزَ عملها إلى معمولها[6] .

---

(١) ط ٥٤ .

(٢) في الأصل : « كقولك » .

(٣) في الأصل : « أي الحزبين » بدل « أهل الكتاب » .

(٤) سورة الحديد الآية ٢٩ .

(٥) وهو قول الكوفيين .

انظر هذا في الإنصاف ٢/٥٧٥ فما بعدها ، والهمع ٤/٩٨ .

(٦) انظر الإنصاف ٢/٥٧٥ ، ورصف المباني ١١٨ ، والتصريح ٢/٢٤٣ .

أمّا (حتى)[1] فهي الجارّةُ ، والحرفُ إذا لم يختصّ لقَبيلٍ واحدٍ فإنه لا يستحقُّ العمل ، فلمّا كانت عاملةً في الأسماء لم يجز أن تكون عاملةً في الأفعال بنفسها فَأُضْمِرَ بعدها (أن)[2] التي مع الفعل بمنزلة المصدر ليصحّ دخولها ، وللفعلِ بعدها حالتان : إحداهما[3] : مستقبلٌ أو في حكمه وهو منصوبٌ ، والثانية : حالٌ أو في حكمها فهو مرفوعٌ .

تقول : سرتُ حتى أدخلَها ، إذ كان الدُّخول مُنْتَظَرًا أو متقضّيًا[4] إلاّ إنّه في حكم المستقبل من حيث إنّه كان في وقتِ السَّيرِ الذي حصلَ لإجلهِ كان مترقّبًا .

وأمّا مثالُ الحالِ أو في حكمه قولهم : مرِضَ حتى لا يرجونَه[5] ، وشربت الإبلُ حتى يجيءُ البعير يجرُّ بطنَه ، وفي حكم الحال قوله تعالى :

﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾[6]

في قراءة الرفع[7] ، [أي][8] وزلزلوا حتى الحالُ هكذا .

---

(١) انظر الأزهية ٢٢٣ ، والهمع ٤/١١١ .

(٢) هذا ما ذهب إليه البصريون ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن (حتى) حرف ينصب الفعل من غير تقدير (أن) .

انظر الإنصاف ٢/٥٩٧ فما بعدها ، والتصريح ٢/٢٣٧ ، والهمع ٤/١١١ .

(٣) في الأصل : « إحديها » .

(٤) تقضّى بمعنى انقضى ، انظر اللسان في (قضى) .

(٥) انظر الكتاب ٣/١٨ ، والمقتضب ٢/٣٩ .

(٦) سورة البقرة الآية ٢١٤ .

(٧) قرأ نافع بالرفع ، والباقون بالنصب .

انظر المبسوط ١٤٦ ، والكشف ١/٢٨١ ، والإقناع ٢/٦٠٨ .

(٨) زيادة يستقيم بها الكلام .

وأمّا (لام) كي فإنها تُضْمَرُ معها (أنْ) لمثل العلّة التي ذكرنا في (حتى)؛ لأنّها (لام) جارّةٌ فلا تدخل الفعل إلاّ بعد أن يصيرَ إلى تأويلِ الاسم ، ولا يصيرُ كذلك إلا بإضمار (أنْ) ، قال الله تعالى :

﴿ مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[1] .

وهكذا الحكم في (لام) التّأكيد للنفي ، قال الله تعالى :

﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[2] .

وأمّا (الواو)[3] فهي في الأصل العاطفة التي معناها : الجمعُ بين الشيئين ، ونُصِبَ الفعل بعدها بإضمار (أن) قال الله تعالى :

﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[4] .

قال الشيخ : « للناس حاجةٌ إلى نهي المخاطبِ عن كل واحدٍ من الفعلين ، وإلى نهيه عن الجمع بينهما ، واللّفظُ إذا تُرِكَ على ظاهرِه لم يحتملْ إلاّ النهيَ عنهما جَمْعًا ولم يحتملْ إرادة النهي عن الجمعِ بينهما ، فلمّا كان كذلك توصّلوا إلى الدلالة عليه بتغييرِ اللفظِ عن ظاهرِه وتقديرِ حُكْمٍ يوجب ذلك : وهو أن تخيَّلوا في الأول معنى المصدر حتى وجبَ إضمارُ (أن) في الثاني ليكون عطف اسمٍ على اسمٍ ، وذلك ما قاله

---

(١) سورة يوسف الآية ٧٣ .

(٢) سورة النساء الآية ١٣٧ .

(٣) انظر المقتضب ٢٤/٢ ، والإنصاف ٥٥٥/٢ فما بعدها ، والجنى الداني ١٥٧ .

(٤) سورة آل عمران الآية ١٤٢ .

النحويون من أنَّ التقدير : لا يكن منك أكلُ السمك وأن تشربَ اللبن »[1] .

وأمَّا (أو)[2] فمعناه أنَّك جعلتَ الفعلَ قبلها مُمْتَداً إلى أن يكونَ الفعلُ بعدها قال الله / تعالى : 1/35

﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾[3]

قالوا :« معناه إلى أنْ يتوبَ عليهم فتفرَح بحالهم أو يعذبَهم فتشفَى بهم»[4] .

وأمَّا (الفاءُ)[5] في جواب الأشياء الستة فتفيدُ أنَّك جعلتَ الفعل الواقع بعدها جزاءً لما قبلها كما في المتن ، مثاله وتقديره مذكورٌ .

فإن قيل : ما الفرقُ بين الاستفهام و[6] العَرْض ؟ . قيل : العرض صورتُه استفهامٌ إلاَّ أنَّه ليس إيَّاه على الحقيقة ، إنما يقصد القائل ترغيب المخاطب في الأمر الذي يذكره وإرادة أن يبيِّن ما له في نفسه .

---

(1) جاء في شرح الجمل 150 : « إذا قلت : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فجزمت على ما يوجبه ظاهر العطف كان المعنى على أنك تنهاه عن كل واحد من الأكل والشرب ، وإذا نصبت صار المعنى إلى أنك تنهاه عن جمع بينهما ، فلمَّا كان هذا المعنى لا يحصل مع ترك الكلام على ظاهره قدَّروا الكلام تقديرًا يصحّ معه ، ويصير العدول به عن الظاهر دليلاً على هذا المعنى – الذي هو الجمع – ، وذلك التقدير أنهم نزَّلوا الفعل الأول منزلة المصدر ، فتخيَّلوا كأنهم قالوا : لا يكن منك أكلٌ للسمك ، ثم أضمروا « أن » في الثاني ليصير به مصدراً مثل هذا الذي قدروه ليكونوا قد عطفوا اسمًا على اسم ، ويصيروا كأنهم قالوا : لا يكن منك أكلٌ للسمك وشربٌ للبن » .

(2) انظر الكتاب 46/3 ، والأصول 155/2 ، وشذور الذهب 298 .

(3) سورة آل عمران الآية 128 .

(4) ونحوه في الكشاف 462/1 – 463 بلفظ « فتشتفي » .

(5) انظر الكتاب 28/3 ، والجمل 185 ، والهمع 118/4 .

(6) في الأصل « أو » .

[الحروف الجازمة]

قال رحمه الله : « والضربُ الثالثُ من الحروف ما يجزمُ فقط وهي خمسةٌ : لَمْ ، ولمَّا ، و« لا » في النهي ، واللام في الأمر ، و« إنْ » في الشرط والجزاء نحو : إن تكرمْني أكرمْك ، وفيه وجوه :

أحدها : أن يكونَ الشرطُ والجزاءُ مجزومين كما ذكرنا .

والثاني : في أن يكونَ الجزاءُ غيرَ مجزومٍ وذلك إذا كان بالفاء نحو : إن تأتني فأنت مكرَمٌ ، أو بـ« إذا » نحو :

﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[1].

فائدته : فائدة « الفاء » إذا قلت : فهم يقنطون ، أو يكون ماضيًا نحو : إن تكرمْني أكرمْتك .

والوجه الثالث : أن لا يكون فيهما[2] جزمٌ وذلك إذا كانا ماضيين نحو : إن خرجتَ خرجتُ .

والرابع : أن يكون الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا فيجوز الجزم وتركه كقولك : إن أتيتني أكرمْك وأكرمُك ، ولا يجوز ترك الجزم في الشرط إذا كان مضارعًا[3] »[4] .

---

(١) سورة الروم الآية ٣٦ .

(٢) في الأصل : فيها .

(٣) في ط ٥٤ : « مستقبلا » .

(٤) ط ٥٤ .

الشــرح : الحروفُ الجازمةُ مختصةٌ بالأفعال لا مدخلَ لها في الأسماء ، ولذلك جُعِلَتْ علاماتٍ لها لاختصاصها ، كما كانت الحروف الجارّة علاماتٍ للأسماء لاختصاصها بها .

أمَّا (لم) و (لمَّا) فيشتركان في النفي ، وقلبِ معنى المضارع إلى الماضي ، إلاَّ أنَّ بينهما فرْقًا وهو أنَّ (لم يفعلْ) نفيُ (فَعَلَ) ، و (لمَّا يفعلْ) نفيُ (قد فَعَلَ)[1] ، أعني أن (لمَّا) نفيٌ لما يُتَوقَّعُ وجوده .

ولـ « لمَّا » وجهٌ آخر[2] لا يكون فيه من هذا الباب وهي أن تكون في حكم اسمٍ من أسماء الزمان منصوبٍ بالظرفيَّة ، وذلك نحو قوله تعالى :

﴿ وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَىٰ رَبِّي ﴾[3]

فيجب أن يكون الفعلان في وقتٍ واحدٍ ؛ لأنَّ هذا حكمُ الظرفيَّة ، كما أنَّ توجُّه موسى وقوله كانا في وقتٍ واحدٍ .

---

(1) قال ابن يعيش في شرحه ١٠٩/٨ : « فأمَّا (لم) فقال سيبويه هو لنفي (فَعَلَ) يريد أنه موضوع لنفي الماضي ، فإذا قال القائل : قام زيد ، كان نفيه : لم يقم ، ... أما (لمَّا) تقع جوابًا ونفيًا لقولهم (قد فعل) ، فإذا قلت : قد قام ، فيكون ذلك إثباتًا لقيامه في أقرب الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود ، ولذلك صلح أن يكون حالاً ، ونفي ذلك : لما يقم » بتصرف .

وانظر الكتاب ٢٢٣/٤ ، والأصول ١٥٧/٢ ، والمغني ٣٦٥ ، والجنى الداني ٢٦٨ .

(2) انظر الأصول ١٥٧/٢ ، والأزهية ٢٠٨ ، وحاشية الخضري ١١٩/٢ .

(3) سورة القصص الآية ٢٢ .

وأمَّا (لا)[1] في النهي فإنها لنهي المخاطب والغائب كقولك : لا تفعلْ ، ولا يضربْ زيد .

وأمَّا (اللامُ)[2] فإنها لام الغائب ، وقد جاء في أمر المخاطب نحو : لتخرجْ يا زيد ، وروي أن النبيَّ صلى الله عليه قرأ : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ ﴾[3] بالتَّاء والله أعلم .

وأصلُها الكسرُ فإن دخلَ عليها « الفاءُ » و« الواوُ » فالأحسنُ السكون وجاز الكسر ، وإنَّما قلنا السكونُ أحسن ؛ لأن الأصل في بناء الحروف السكون ، فأمَّا إذا وقع في الكلمة ابتداءً لَزِمَ التَّحريك ، فإذا تقدَّمها شيءٌ عاد إلى أصله من السكون لاستغنائك عن تحريكها بتحريك غيرها .

قال أبو الفتح عثمان بن جنّي[4] : « وقراءة الكسائي ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾[5] / ـ يعني بسكون اللاَّم ـ مردودةٌ ، قال : لأنَّ ٣٥/ب

---

(١) انظر الكتاب ٣/٨ ، والمقتضب ٢/٤٣ ، وأسرار العربية ٣٣٣ ، ورصف المباني ٢٦٧ .

(٢) انظر الأصول ٢/١٥٦ ، والتبصرة ١/٤٠٥ ، والمغني ٢٩٤ .

(٣) سورة يونس الآية ٥٨ ، وقرأ بها يعقوب ، والباقون بالياء .
انظر شواذ القرآن ٦٢ ، وحجة القراءات ٣٣٣ ، والنشر ٢/٢٨٥ .

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي النحوي اللغوي ، إمام من أئمة النحو والصرف ، من أهم كتبه : الخصائص ، وسر الصناعة ، والمنصف في التصريف ، والمحتسب ، توفي سنة ٣٩٢ هـ ، انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/٣٣٥ ، وبغية الوعاة ٢/١٣٢ .

(٥) سورة الحج الآية ٢٩ ، وفي الأصل : « ليقضي » والقراءة مذكورة في الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٢٨ ، والمبسوط ٣٠٦ ، والتبصرة لمكي ٢٦٥ .

(ثم) حرفٌ على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليها »[1] وإذا أمكنك الوقوف لَزِمَك الابتداء بالساكن وهذا غير جائز بالإجماع . قيل : ويجوز حذفها في ضرورة الشعر ، قال أبو الفتح : « أنشد أبو زيد :

فتُضْحِي صريعًا ما تُجيب لدعوةٍ ولا تسمعُ الداعي ويُسْمِعُكَ من دعا[2]

أيْ : وليُسْمِعْك .

قيل في وجه قراءة زيد بن علي[3] :

﴿ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ[4] وَتُجَٰهِدُوا ﴾[5] : إنَّها بإضمار (لام) الأمر، فإذا كان هذا سائغًا في قراءة زيد بن علي فالقياس أن يسوغ في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾[6] ، ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[7] فيقدر (لام) الأمر محذوفًا في الآيتين[8] ،

---

(١) لم أقف على هذا الرد في المحتسب ، وذكر في سر الصناعة ٢٣٥/١، وانظر شرح ابن يعيش ٢٤/٩ .

(٢) لم أعثر عليه في نوادر أبي زيد المطبوعة، وقد نسبه أبو علي في البغداديات ٦٤٩ إلى عمران بن حطان. وورد من غير نسبة في : سر الصناعة ٣٩٠/١ ، وابن يعيش ٦٠/٧ .

(٣) هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب العلوي أبو الحسين المدني ، قتل في أوائل صفر سنة ١٢٢ هـ .

انظر : البداية والنهاية لابن كثير ٢٧٣/٩ .

(٤) في الأصل : « تؤمنوا بالله وتجاهدوا » .

(٥) سورة الصف الآية ١١ ، والقراءة في البحر ٢٦٣/٨ .

(٦) سورة البقرة الآية ٢٣٣ .

(٧) سورة البقرة الآية ٢٢٨ .

(٨) وهو قول الكوفيين ، انظر البحر ١٨٥/٢ .

وإذا كان مقدرًا خرج الفعل من أن يكون إخبارًا فلا يضطر المرء إلى أن يقول[١] : إنه إخبارٌ في معنى الأمر[٢] .

فصل

وكما تدخل[٣] هذه (اللام) على فعل الغائب المبنيِّ للفاعل فكذلك يُؤمَرُ بها المخاطب ، والمفعول ، والمتكلِّم المفعول كقولك : لتُضْرَبْ يا زيدُ ، لأُضْرَبْ ، وإنما يكون المخاطب أو المتكلم يؤمران بها كما يؤمر به الغائب ؛ لأنّك تطلب إيقاع الفعل في المعنى من غير المخاطب والمتكلم ، فصار معناها واحدًا ، وقد جاء في غير المجهول : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾[٤] .

ويكون لفظ الأمر بمعنى الدعاء نحو قولهِ تعالى حكايةً عن أهل النار : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[٥] .

وقد يكون بمعنى التَّهديد كقولهِ تعالى :

﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾[٦] .

وقد يكونُ بمعنى التَّعجب: ﴿ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ ﴾[٧] .

---

(١) في الأصل : « تقول » .

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٢٦٧ ، والبيان ١/١٥٦ – ١٥٨ .

(٣) في الأصل : « يدخل » .

(٤) سورة العنكبوت الآية ١٢ .

(٥) سورة الزخرف الآية ٧٧ .

(٦) سورة الكهف الآية ٢٩ .

(٧) سورة الأعراف الآية ١٩٤ .

والشرطُ والجزاءُ : أمران حادثان أو في حكم الحادث يتعلَّق حدوثُ أحدهما بحدوث الآخر ، ولذلك قلنا في (إنْ) الشرطية إنها تجعل الماضي مستقبلاً في المعنى كما أن (لم) تجعل المستقبل ماضيًا في المعنى .

وقولنا : « في حُكْمِ الحادث » احترازٌ عن النَّفْيَيْن عُلِّقَ أحدهما بالآخر نحو : إن لم تخرجْ لا أخرجْ ، أو عن نفي وإثباتٍ عُلِّق أحدهما بالآخر نحو : إن لم تخرجْ خرجتُ ، أو بالعكس .

وإذا عرفت معنى الشرط والجزاء فينبغي أن تعلمَ أنهما إن كانا فعلين فلا يخلو من أن يكونا مضارعين ، أو ماضيين ، أو أحدهما ماضيًا والآخر مستقبلاً .

فإن كانا مضارعين فلا شكَّ في كونهما مجزومين ، أو كانا ماضيين فلا شكَّ في كونهما غيرَ مجزومين ؛ لأنهما ليسا بمحلٍّ للإعراب ، وإن كان أحدُهما ماضيًا والآخر مضارعًا ، فانظرْ ، فإن كان المضارع شرطًا وجب الجزم فيه ، وإن كان جزاءً جاز الجزم وتركه ؛ لأنه بَعُدَ عن عامله وهو أضعفُ العوامل عملاً وهو السكون .

فإن قيل : كيف تكونُ أضعفَ العواملِ مع أنها تجزمُ فعلين ؟ . قيل : الشرطُ والجزاءُ جملتان بمنزلةٍ واحدة في إفادة كلامٍ يحسنُ السكوت [عليه][1] ، فعملُها على الفعلين بمنزلة عملٍ أيضًا ، فلا يُعَدُّ ذلك قوةً في العامل على أنَّها لا تخرج من أن تكون[2] عاملةً عملها السكون ، والسَّكونُ

---

(١) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٢) غيرواضحة في الأصل .

يوجدُ في الكلم من غير عاملٍ لفظيٍّ ولا معنويٍّ ، فصار تأثيرُ عملِها كعدم تأثير العامل ، كـ « القاضي » حالة الرفع والجرِّ ، والكلم التي يُوقَفُ عليها، وأيضا فلو كان حكم السكون / في القوة مثل الحركة لما كان الفعلُ 1/36 أنقصَ درجةً في إعرابه من الاسم ؛ لأنَّ الفعلَ معربٌ بوجوهٍ ثلاثةٍ من الإعراب كما أنَّ الاسم كذلك[1] ، وهو أظهر من أن يَخْفَى على أحدٍ .

فإن قيل : ما فائدة (الفاء) في جواب الشرط ؟ . قيل : للتوصُّل إلى المجازاة بالجمل الابتدائية حتى لو أخْلَيْتَ الجملة الابتدائية التي أتَيْتَ بها جزاءً للشَّرط لما بقيت جزاءَ الشَّرط ، ولو جئت بها وأدخلتها على فعلٍ كان يصحُّ أن يُجْعَل جزاءً بغير « الفاء » انقلبَ الجزاءُ جملةً ابتدائيةً بدخولها عليه .

مثال الأول : إن دخلتِ الدار أنتِ طالقٌ ، فالطلاق في الحال واقع قبل دخول الدار[2] ؛ لأن قولك : (أنتِ طالق) كلامٌ مبتدأٌ غير متعلِّقٍ بشرط ، وقوله : إن دخلتِ الدار ، لغوٌ ، حيث لم يدخل عليه الحرف الرَّابط للجزاء بالشرط ، واسْتَفْتَيْتُ فقهاء العصر فأفتوا بموقفي[3] هذا .

(1) في الحاشية : « فإن قيل : إذا كان الفعل معربًا بوجوه ثلاثة كما أن الاسم كذلك فلأي سبب هو أنقص درجة من الاسم ؟ قيل له : وذلك لأنه أراد به أن الاسم معرب بحركات ثلاثة ، والفعل بحركتين وسكون » .

(2) انظر هذه المسألة في الكوكب الدري للأسنوي 471 . .

(3) في الأصل : « بموقف » .

ومثال الثاني : قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾[1]

قالوا: التَّقدير : فهو ينتقمُ ، وقال : ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ ﴾[2]

التقدير : فهو لا يخافُ ، ولأنَّه لو لم يقدَّر مبتدأٌ لما احتيج إلى (الفاء) الرابطة ، إلاَّ أنَّ محل الجزاء غير المجزوم وحكمه فيما عُطِف عليه بالفاء والواو حكم الجزاء المضارع للشرط الماضي في جواز الجزم وتركه ، قال الله تعالى :

﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾[3]

قرىء بالرفع والجزم[4] ، وقال :

﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[5]

وقرىء : (وأكونَ)[6] .

---

(١) سورة المائدة الآية ٩٥ .

(٢) سورة الجن الآية ١٣ ، وفي الأصل : « ومن » .

(٣) سورة الفرقان الآية ١٠ .

(٤) قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر بالرفع حملاً على الابتداء ، والمعنى : سيجعل لك قصورًا ، وقرأ الباقون بالجزم عطفًا على موضع (جعل) والمعنى : إن يشأ يجعل لك جنات .
انظر المبسوط ٣٢٢ ، والتبصرة ٢٧٥ ، والنشر ٢/٣٣٣ .

(٥) سورة المنافقون الآية ١٠ .

(٦) قرأ أبو عمرو « وأكون » بالواو وفتح النون ، وقرأ الباقون بسكون النون من غير واوٍ قبلها .
انظر المبسوط ٤٣٧ ، والتبصرة ٣٥٢ ، والإقناع ٢/٧٨٧ .

قال : ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[1]

قريء على الوجهين[2] .

فإن قيل : لِمَ جاز إدخالُ (إذا) على الجزاء ؟ . قيل : لما فيها من المفاجأة فتشابه (الفاء) ؛ لأن الفاء للتعقيب ، والمفاجأة والتعقيب من وادٍ واحدٍ ، قال : ﴿ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾[3]

يعني : أنهم يظهرون السُّخط عقيب عدم الإعطاء .

و (إنْ) إذا وقع بعدها الاسم فعلى إضمار فعلٍ يفسِّره الظاهر ، نحو قوله : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[4] ، ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾[5] .

[إضمار الشرط]

قال رحمه الله : « ويُضمر الشرطُ في جواب الأشياء التي تُجاب بـ « الفاء » إلاَّ في النفي ، تقول : ائتني أكرمْك ، المعنى : فإنك إن تأتني أكرمْك ، وكذا تقول في الاستفهام : أين بيتك أزرْك ، وفي النهي : لا

(١) سورة الأعراف الآية ١٨٦ .

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف (ويذرْهم) بالياء والجزم . وقرأ أبو عمرو وعاصم ويعقوب (ويذرُهم) بالياء والرفع ، وقرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر (ونذرهم) بالنون والرفع .

انظر حجة القراءات ٣٠٣ ، والمبسوط ٢١٧ ، والتبصرة ٢٠٩ ، والإقناع ٢/٦٥١ - ٦٥٢ .

(٣) سورة التوبة الآية ٥٨ .

(٤) سورة النساء الآية ١٧٦ .

(٥) سورة النساء الآية ١٢٨ .

تفعلْ[1] يكنْ خيراً لك ، وفي التَّمني والعرْض : ليته عندنا يحدِّثنا ، وألا تنزل تصبْ خيراً »[2] .

الشــرح : إضمـارُ الشـرط فـي هـذه المواضع لمعنًى يوجبُه وهـو : أنَّ المضارع ينجزم بعدها ، فلا يجوز أن يكون الظاهـر مؤثِّراً في جزمـه ؛ لأنَّ قولك : ائتني أكرمْـك ، لو لم يكن الشَّرط مضمراً فمعناه : أمْرُك بالإتيان أكرمْك ، و (أكرمْك) لا يكون جزاءً لـ (أمر) ، وكذلك الباقي ، فلذلك قدَّرنا الشرط مضمراً كي يصحَّ معنى المجازاة ، فيكون المعنى: ائتني فإن تأتني أكرمْك ، ولا يحتـاجُ / إلى إظهارِه لدلالةِ هذه الظواهرِ عليه ، ولهذا لو لم يكن في الأوّل أن يكون سببًا في وجود الثاني لم يجز أن يكون مجزوماً . ٣٦/ب

وبيانُه لو قلت : ائتني برجلٍ يحسنُ الكتابةَ ، لم يجز إلا الرفعُ ؛ لأن الإتيانَ بالرجل لا يكون سببًا في أن يحسنَ الكتابة .

حتى إن في المتأخِّرين[3] من يُضعِّف قول الفرَّاء : إن « يغفرْ » مجزومٌ بـ ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ ﴾[4]، لأنَّ مجرَّد الدلالةِ على التجارةِ لا يكونُ

---

(١) بعده في ط : « شراً » .

(٢) ط ٥٥ .

(٣) لعله الزجاج ، حيث قال في معاني القرآن ١٦٦/٥: « وقد غلط بعض النحويين ، وقال هذا جواب (هل) وهذا غلط بيِّن، ليس إذا دلهم النبي على ما ينفعهم غفر الله لهم، إنما يغفر الله لهم إذا آمنوا وجاهدوا ، فإنما جواب (تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون) (يغفر لكم) » .

(٤) سورة الصف الآية ١٠ .
قال الفراء في كتابه معاني القرآن ١٥٤/٣ : « وقوله : (يغفرْ لكم) جزمت في قراءتنا في « هل » ، وفي قراءة عبدالله للأمر الظاهر ، لقوله : (آمنوا) ، وتأويل : « هل أدلكم » أمرٌ أيضا في المعنى ، كقولك للرجل : هل أنت ساكت ؟ معناه : أسكت ، والله أعلم » .
وانظر المشكل ٣٧٥/٢ ، والبيان ٤٣٦/٢ ، والبحر ٢٦٣/٨ .

سببًا في غفران الذنوب ما لم يكن من جهتهم القبولُ والعملُ بما دلَّهم عليه ، ولهذا مال أبو إسحاق الزجاج إلى أن يكون « يغفر » مجزومًا بـ « تؤمنون » لأنه بمعنى : آمِنُوا[1] ، وقرأ ابن مسعود ﴿ آمنوا ﴾[2] ، وإن كان أبو سعيد رجَّح قول الفراء على قول الزجاج لوجهٍ ذكره في « شرح الكتاب »[3] .

وينبغي أن يكونَ تقديرُ الشَّرط موافقًا للظَّاهرِ الذي دلَّ عليه ، فلا يجوزُ أن تقدِّر في مثل قولك : لا تدنُ من الأسد فيأكلُك ، أمرًا ثابتًا فتحذف « الفاء » وتجزم الفعل[4] على تقدير : لا تدن من الأسد يأكلْك ؛ لأن النفي لا يدلُّ على الإثبات ، ولهذا امتنع تقدير الشرط في النفي فاستثناه لأدائه إلى فساد المعنى ، وذلك لو قلت في قوله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾[5] إن المقدَّر : فإن لم يقض عليهم يموتوا ، لظهرَ استحالتُه .

---

(١) انظر معاني القرآن ١٦٦/٥ .

(٢) انظر شواذ القرآن ١٥٦ ، والبحر ٢٦٣/٨ .

(٣) قال السيرافي في شرح الكتاب لوحة ١٥٠ : « والأقوى عندي أنه جواب لـ (هل)؛ لأن « تؤمنون » تفسير للتجارة ، وهي من جملة ما وقعت عليه (هل) ، فالاعتماد في الجواب على (هل) ، و (هل) في معنى الأمر ؛ لأنه لم يكن القصد عند استفهامهم عن الدلالة على التجارة المنجية هل يدلُّون عليها أو لا يدلُّون ، وإنما المراد الأمر لهم والحثّ على ما ينجيهم » .

(٤) خلافًا للكسائي ، وانظر هذه المسألة في : الكتاب ٩٧/٣ ، والأصول ١٦٢/٢ ، وشرح ابن يعيش ٥٠/٧ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٧ .

(٥) سورة فاطر الآية ٣٦ .

فصل

وإن لم يُضمر الشرطُ يجيء الفعلُ بعدها مرفوعاً ، وارتفاعُه على أحد ثلاثة أشياء : على الصفة ، وعلى الحال ، وعلى القطع .

مثال الصفة قوله تعالى : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾[1]

أي : مُطهِّرَةً ، وقوله : ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى﴾ [2]

بالرفع أيْ : وارثًا .

ومثال الحال : ﴿يَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ﴾[3] فيمن قرأ مرفوعاً[4] ، وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[5] بالرفع[6] أي : مستكثراً .

ومثال القطعِ بيت الكتاب ، قال :

وقالَ رائِدُهم : أرْسُوا نُزاوِلُها ... وكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يجري بِمِقْدارِ[7]

(١) سورة التوبة الآية ١٠٣ . (٢) سورة مريم الآيتان ٥ - ٦ .

(٣) سورة الأعراف الآية ٧٣ . (٤) هو أبو جعفر ، انظر شواذ القرآن ٥٠ ، والبحر ٣٢٨/٤ .

(٥) سورة المدثر الآية ٦ .

(٦) وهي قراءة القراء السبعة ، ومنهم من قرأها بالجزم وهو الحسن البصري ، ومنهم من قرأها بالنصب وهو ابن مسعود والأعمش .

انظر شواذ القرآن ١٦٤ ، والمحتسب ٣٣٧/٢ ، وقطر الندى ١١٣ ، والبحر ٣٧٢/٨ .

(٧) نسب للأخطل وليس في ديوانه ، انظر الكتاب ٩٦/٣ وروايته فيه : يمضي بمقدار ، وشرح ابن يعيش ٥١/٧ ، وخزانة البغدادي ٦٥٩/٣ .

وورد من غير نسبة في : المقتصد ١١٣٦/٢ ، والمفصل ٣٠٣ ، والإرشاد للكيشي ٤٦٨ . والرائد : الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ ، والمراد هنا زعيم القوم ، أرسوا : أقيموا ، نُزاولها : أي نزاول الحرب .

كأنه قيل : لماذا ترسوا ؟ فقال : نُزَاولها .

والقطع جائزٌ أيضا فيما يكون منصوبًا بإضمار (أن)[1] .

[حـــروف الجـــر]

قال رحمه الله : « الضرب الرابع من عوامل الحروف ما يجرُّ فقط ، وهي سبعة عشر حرفًا : (الباء) وأصله الإلصاق نحو : كتبتُ بالقلمِ ، ومررتُ بزيدٍ ، و (اللام) وأصله المِلْك نحو : المالُ لزيدٍ ، و (من) وأصله لابتداء الغاية نحو : خرجتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ ، و (إلى) أصله انتهاء الغاية نحو : خرجتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ ، و (في) وأصله الوعاء نحو : زيدٌ في الدار ، و (ربَّ) للتقليل نحو : ربَّ رجلٍ رأيتُه ، ويُضمر بعد « الواو » كقولِ رؤبة :

وَقاتمِ الأعماقِ خاوي المخترقْ

مُشْتَبِهِ الأعلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْ[2]

و (حتى) كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾[3] وفيه ثلاثة أوجه :

الجرُّ بمعنى (إلى) ، والعطف ، والابتداء ، تقول : أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها ، أيْ : إلى رأسِها[4] ، وحتى رأسَها ، أي :

---

(١) في الحاشية : « نحو قولك : ما تأتينا فتحدِّثنا ، يجوز فيه الرفع أيضًا ، وعلى القطع والاستئناف » .

(٢) انظر الديوان ١٠٤ ، والكتاب ٢/٢٠٣ ، والإيضاح لأبي علي ٢٥٤ ، والخصائص ٢/٢٢٨ .
وورد ا من غير نسبة في: المقتصد ١/٧٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٦١، وشرح ابن عقيل ١/٢٠.

(٣) سورة القدر الآية ٥ .

(٤) لم يذكر في ط .

ورأسَـها ، وحتى رأسُها ، على الابتداء التقدير : حتى رأسُـها مأكول ،

قال جرير :

فَمَا زَالَت القتلى تَمجُّ دماءَها بدجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أشكَلُ[1]

/ وتفيدُ في الأحوال كلها : أن ما بعدها غايةٌ ونهاية »[2] . 1/37

الشـرح : حروف الجرِّ سُميت مع مجروراتها ظروفًا[3] ؛ لأنها وسائط بين الأفعال وبين الأسماء ، مُوصِلَةٌ معاني الأفعال إلى الأسماء في اصطلاح النحويين[4] ، وهي ثلاثة أقسام :

قسمٌ منها يلزم كونها حرفًا وهي تسعة : الباء ، واللام، ومن ، وفي ، وإلى ، وحتى ، وواو القسم ، وتاؤه[5] ، ورُبَّ .

وقسمٌ يكون حرفًا واسمًا وهو خمسة : على ، وعن ، والكاف ، ومذ ، ومنذ .

---

(1) انظر الديوان 143 ، وروايته : ... تمور دماؤها ، والأزهية 225 ، وشرح ابن يعيش 18/8 ، والخزانة 142/4 .

وورد من غير نسبة في : أسرار العربية 267، وشرح ألفية ابن معطي 1148/2. تمج : مجَّ الشراب من فيه رمى به ، أشكل : دم أشكل إذا كان فيه بياض وحمرة . انظر الصحاح في (مجج) و (شكل) .

(2) ط 56 .

(3) في الحاشية : « فتكون إذن متضمنة لهذا المعنى ، أعني إيصال الأفعال إلى الأسماء ، والمتضمَّن للشيء يكون ظرفًا له » .

وقال سيبويه في الكتاب 409/1 : « ويدلك على أن سواك وكزيد بمنزلة الظروف ، أنك تقول : مررت بمن سواك ، وعلى من سواك ، والذي كزيد ، فحسُن هذا كحسن من فيها والذي فيها ... » .

وانظر المقتضب 302/4 ، وشرح الجمل للجرجاني 44 ، والصفوة الصفية للنيلي 828 .

(4) انظر شرح ابن يعيش 7/8 ، وشرح الكافية 319/2 ، والهمع 153/4 .

(5) في الأصل : « فتاؤه » .

والثالث يكون حرفًا وفعلاً وهو ثلاثة : عدا ، وخلا ، وحاشا ، ثم تعلَّم الآن معانيها :

أما (الباء) فهي في الأصل الإلصاق[1] تقول : به داءٌ ، أي : التصق به ، ثم تشعَّبَتْ إلى معانٍ : الاستعانة نحو : كتبتُ بالقلمِ ، وبمعنى : (مع)[2] : اشتريتُ الدابةَ بلجامِها ، والقسم[3] نحو : بالله لأفعلنَّ ، ولتأكيد النفي[4] نحو : ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ ﴾[5] ، ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ ﴾[6] ، وللتسبيبِ[7] نحو : ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾[8] ، وبمعنى (في)[9] نحو : ما بالدار أحدٌ ، وزائدة[10] في المرفوع نحو : ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾[11] ، وفي المنصوب نحو : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[12] ، ونحو قول أبي ذؤيب[13] :

---

(1) انظر الكتاب ٢١٧/٤ ، ورصف المباني ١٤٣ ، والمغني ١٣٩ .

(2) انظر الجنى الداني ٤٠ .

(3) انظر المغني ١٤٣ .

(4) انظر الأصول ٤١٣/١ .

(5) سورة البقرة الآية ٧٤ .

(6) سورة فصلت الآية ٤٦ .

(7) انظر أوضح المسالك ١٣٦/٢ .

(8) سورة الأنفال الآية ٥١ .

(9) انظر الأزهية ٢٩٧ .

(10) انظر التخمير ١٨/٤ .

(11) سورة النساء الآية ٧٩ .

(12) سورة البقرة الآية ١٩٥ .

(13) هو خويلد بن خالد ، جاهلي إسلامي ، كان راوية لساعدة بن جؤيَّة الهذلي ، وخرج مع عبدالله بن الزبير في مغزىً نحو المغرب فمات .

انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٦٥٧، وشرح أشعار الهذليين للسكري ٣/١ .

شَرِبْنَ بماء البحر ثم ترَفَّعَتْ   متى لُجج خُضْرٍ لهنَّ نَئِيجُ[1]

وقيل يعني : من ماء البحر[2] ، والله أعلم ، وللمبادلة[3] نحو : هذا بذاك .

أما (اللاَّم)[4] وأصله الاختصاص ، وهذا شاملٌ لجميع استعماله نحو : المال لزيد ، فهو اختصاصٌ ، والجُلُّ للفرس ، وكذلك هو ابنٌ له ، وأخٌ له ، وقد تكون مقويَةً للفعل في إيصال معناه إلى المفعول إذا تقدَّم نحو قوله :

﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾[5] ،

وقوله : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[6] ،

---

(١) انظر ديوان الهذليين ٥١ ، وروايته فيه :

تروّت بماء البحر ثم تنصَّبَتْ   على حَبَشِيَّاتٍ لهنَّ نئيجُ

وانظر حروف المعاني للزجاجي ٥٥ ، والخصائص ٨٥/٢ ، وشرح التصريح ٢/٢ ، والخزانة ٩٧/٧ .

وورد من غير نسبة في : الأزهية ٢٩٤ ، وارتشاف الضرب ٤٢٧/٢ ، وأوضح المسالك ١١٧/٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٦/٢ .

ونئيج : بمعنى مرٌّ سريعٌ مع صوت . انظر اللسان مادة (نأج) .

(٢) ممن ذهب إلى هذا الزجاجي، كما في كتابه حروف المعاني والصفات ٥٥ ، والهروي في الأزهية ٢٩٤ .

(٣) انظر شرح الألفية لابن عقيل ١٨/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٢١٧/٤ ، وأسرار العربية ٢٦١ ، والمفصل ٣٤٠ .

(٥) سورة الأعراف الآية ١٥٤ .

(٦) سورة يوسف الآية ٤٣ .

وقد يكون للتّعليل نحو : جئتُك لتكرمَني ، ولمحبتي لك ، وقد يكون لتأكيد النّفي نحو : ما كنتُ لأفعلَ كذا ، وقد يكون مزيدةً في نحو قوله : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[1] المعنى : رَدِفَكم .

وأمّا (مِنْ)[2] فتكون لابتداء الغاية نحو قوله تعالى :

﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾[3] ، وللتبعيض نحو قوله : ﴿ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم ﴾[4] ، ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾[5] ، وقيل في قوله تعالى : ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾[6] إنها للتبعيض[7] ، وذلك لأنهم لم يُنْهَوا عن النظر إلى جميع ما خلق الله تعالى ولكن عمّا حرّمه الله .

وأمّا مثال كونها للبيان : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾[8]

وأمّا كونها زائدة لتأكيد النفي نحو قوله تعالى :

﴿ مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾[9] .

---

(١) سورة النمل الآية ٧٢ ، وهناك خلاف حول زيادتها في هذه الآية ، انظر المقتضب ٣٦/٢ ، والمغني ٢٨٥ ، والهمع ٢٠٥/٤ .

(٢) انظر المقتضب ١٣٦/٤ ، والمقتصد ٨٢٣/٢ ، والمفصل ٣٢٧ .

(٣) سورة الفرقان الآية ٤٨ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٥٤ .

(٥) سورة التوبة الآية ١٠٣ .

(٦) سورة النور الآية ٣٠ .

(٧) انظر الكشاف ٦٠/٣ .

(٨) سورة الحج الآية ٣٠ .

(٩) سورة المائدة الآية ١٩ .

والأخفش يجوِّز الزيادة في الواجب [1] ويستشهد بقوله تعالى :

﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[2] .

وأمَّا (إلى)[3] فمعناها انتهاءُ الغاية ، وقد يدخلُ الحدُّ في المحدود وقد لا يدخلُ ، فمثال الأول قولُه تعالى : ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾[4] على اختلاف فيه[5] ، ومثال الثاني : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾[6] ، قال الشيخ : « ويقال إنها تكون بمعنى (مَعَ) ، وقالوا في قوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾[7] المعنى : مع »[8] ، وبعضهم أنكروا ذلك[9] وضمَّنوا الفعل معنًى يتعدى بـ « إلى » في موضع يُوهِم أن تكون بمعنى (مع)[10] ، مثاله في قوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾[7] أي : من يضمّ

---

(1) انظر معاني القرآن ٩٩/١ .

وممن ذهب إلى ذلك الكوفيون أيضًا .

انظر الأزهية ٢٣٧ ، ورصف المباني ٣٢٥ ، ومغني اللبيب ٤٢٨ .

(2) سورة الأحقاف الآية ٣١ .

(3) انظر المقتضب ٨٢٤/٢ ، والمفصل ٢٣٨ ، والمغني ١٠٤ .

(4) سورة المائدة الآية ٦ .

(5) انظر تفسير القرطبي ٨٦/٤ ، والمغني ٦٩١ .

(6) سورة البقرة الآية ١٨٧ .

(7) سورة الصف الآية ١٤ .

(8) انظر شرح الجمل ١٧٠ بتصرف .

(8) انظر الكشاف ١٠١/٤ ، وفيه يقول الزمخشري : « ولا يصح أن يكون معناه : من ينصرني مع الله ؛ لأنه لا يطابق الجواب ، والدليل عليه : قراءة من قرأ : «من أنصار الله » .

(10) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٦/١ ، والجنى الداني ٣٨٦ .

نصره إيايَ إلى نصرة الله ، و ﴿ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ﴾[1] و﴿ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾[2]

أي : ضاماً إلى نعاجه ، وضامّين إلى أموالكم .

وأما (في)[3] فمعناها : التَّضَمُّن ، نحو قوله تعالى :

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ ﴾[4] ، / وزيد في الدار ، ٣٧/ب

والأنعام في المرعى . ولا يَقْضي أبداً أن يكون الشيء محيطاً بالشيء

حتى يكون ظرفاً له ، ألا ترى إلى قوله :

﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾[5]

ولا إحاطةَ ثَمَّ ، ومن يجعله بمعنى (على) فلنَظَرِه إلى الظاهر[6] ،

قال الشيخ[7] « والمحققون على أنَّها باقية على أصلها »[8] ، وذلك ؛ لأن

المصلوب يتضمَّنه الجذع كما أنَّ المرعى يتضمَّن الأنعام .

---

(١) سورة ص الآية ٢٤ .

(٢) سورة النساء الآية ٢ .

(٣) انظر الأصول ٤١٢/١ ، والأزهية ٢٧٧ ، ورصف المباني ٣٨٨ .

(٤) سورة الكهف الآية ٧١ .

(٥) سورة طه الآية ٧١ .

(٦) انظر شرح الجمل للجرجاني ١٧١ ، وتفسير القرطبي ٢٢٤/١١، والبحر ٢٦١/٦.

(٧) أي الزمخشري .

(٨) جاء في المفصل ٣٣٩ : « وقولهم في قول الله عز وجل : (ولأصلبنكم في جذوع النخل) إنها بمعنى (على) عمل على الظاهر ، والحقيقة أنها على أصلها » . وقال الشارح في التخمير ١٦/٤ : « لم يزل الناس يقولون بأن (في) في الآية بمعنى (على) وليس كذلك ، وهذا لأن (في) تفيد من التمكن ما لا تفيده (على) ... » .

وأمَّا (رُبَّ)[1] فإنّها تقتضي أحكامًا تختصُّ بها دون سائر حروف الجر .

أحدها : أنها لا تدخل إلا على نكرة ، حتى لو كان علمًا صار بدخولها نكرةً .

والثاني : أنها تكون[2] أبدًا في صدر الكلام ؛ لأنّها نقيضةُ (كم) في المعنى فكما أنّها تكون في صدر الكلام فكذلك الحكم فيها حملاً للنقيض على النقيض ، وقد ذكرناه[3] .

والثالث : أنها تُضمَرُ بعد « الواو » كما في المتن .

قال الشيخ : « ومعناها في التقليل : أنّك قصدتَ أن يقول المخاطب مثلاً : لا تنكرْ أن أكونَ قد لقيتُ رجلاً واحداً من الرجال ، ثم لا بدَّ فيما دخلت عليه من جملةٍ تقع صفةً[4] له ؛ لأنه لا تحصلُ الفائدة بدونها »[5] .

وأمَّا (حتى)[6] فوجوهُها الثلاثةُ مذكورةٌ في المتن ، وأمَّا كونها جارّةً فهو بمعنى (إلى) إلاّ أنّها أصلٌ و (حتى) فرعٌ عليها ، ولذلك

---

(١) انظر الكتاب ٤٢٧/١ ، وأسرار العربية ٢٦١ ، والمفصل ٣٤٠ .

(٢) في الأصل : « يكون » .

(٣) في الأصل : « ذكرنا » ، وانظر ص ١٥١ .

(٤) نحو قولك : ربَّ رجلٍ يقرأ مررت به .

(٥) جاء في المقتصد ٨٣٢/٢ : « وقد علمت أن ما يدخل عليه (ربَّ) لا بد من أن يوصف ... » .

(٦) انظر المقتضب ٣٧/٢ ، والإيضاح ٢٥٧ ، والهمع ١١١/٤ .

لا يدخل على الضمير فلا يقال : حتّاه[1] ، كما يقال : إليه ، وأيضًا فإنها تستدعي الشيءَ غايةً في نفسه و (إلى) تجعله غايةً ، تقول : سهرتُ حتى الصباحِ ، ولا تقول : حتى الثلثِ ، وحتى النصفِ ، كما تقول : إلى الثلثِ ، وإلى النصفِ .

والثالث : أنّها تدخل على شيءٍ ينتهي به المذكور ، أو ينتهي عنده ، فبالرأسِ تنتهي السمكةُ ، وعند الصباحِ تنتهي[2] الليلةُ .

وأمّا في العطف فلها فيه شرط أيضًا وهو : أن يكونَ المعطوفُ من جملة المعطوف عليه نحو قولك : قدمَ الحاجُّ حتى المشاةُ ، ولا يجوز : حتى الإبلُ ، ثم إنّها تكون فيه إمّا للتّعظيم أو للتّحقير ، للتعظيم : مات الصالحون حتى الأنبياءُ ، وللتحقير ما ذكرت آنفًا : حتى المشاةُ .

وأمّا كونها حرفًا يبدأ الكلام بعده فإن خبر المبتدأ محذوف في مسألة السمكة ، ولا يجوز ذلك في كل شيءٍ لو قلت : ضربت زيدًا حتى عمرٌو ، على أنك تريد : حتى عمرو مضروبٌ فلا يجوز بل يجب أن يُثبت الخبر كما في بيت جرير[3] .

وقيل : « إذا كان ممّا ينتهي عنده الشيء فلا يجوز فيه سوى الجرِّ[4] ، وإذا كان ممّا ينتهي به فيجوز الجرُّ والعطف »[5] .

---

(١) نسب إلى الكوفيين والمبرد إجازته ، ولم أجده في المقتضب ، ومنعه سيبويه . انظر الكتاب ٢٣١/٤ ، والتخمير ١٣/٤ ، وشرح ابن يعيش ١٦/٨ ، والمغني ١٦٦ .

(٢) في الأصل : « ينتهي » .

(٣) انظر ص ١٩٩ .

(٤) في الحاشية : « لأن في كونها للعطف يشترط أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ، فليس الصباح من الليلة فلم يجز العطف » .

(٥) هذا قول الجرجاني كما في المقتصد ٨٤٢/٢ ، وانظر التخمير ١٢/٤ ، والمغني ١٦٧ .

وقيل في مسألتي السمكة والبارحة : إنّه أكلَ الرأسُ ، وسُهِرَ الصباح[1] .

قال رحمه الله : « و (واو) القسم و (تاؤه) نحو : والله ، وتالله ، وأمّا (الباء) في : حلفت بالله ، فهو مثل (الباء) في : مررت بزيد ، وهو الأصل ، و(الواو) بدلٌ منه ، ولا يستعمل (الواو) مع فعل القسم ، فلا يقال : حلفت والله ، وكذا إذا كان المُقْسَمُ به ضميرًا لم يستعمل (الواو) ، ويقال : يا إلهي بك لأنصرنَّ دينك ، ولا يقال : وكَ ، و (التاء) بدل من (الواو) ، ولا يكون في غير اسم الله فلا يقال : تَرَبِّ الكعبة[2] ، كما يقال : وربِّ الكعبة[3] .

و (عن) ومعناها : التعدّي كقولك : رميت عن القوس .

و (على) للاستعلاء ، كقولك : وجبَ المالُ على زيدٍ .

و (الكاف) للتشبيه نحو : زيدٌ كعمروٍ .

/ و (مذ) و (منذ) يجرّان ما بعدهما بمعنى : ابتداء الغاية ، ٣٨/أ فيقال : ما رأيتهُ مذ يومِ الجمعةِ[4] بهذا المعنى ، وبمعنى آخر وهو أن يُراد الأمَدُ كلُّه نحو : ما رأيته مذ يومان ، تريد أمَدُ ذلك يومان .

---

(١) ونحوه في المفصل ٣٣٨ ، وانظر شرح ابن يعيش ٨/٢٠ .

(٢) نسب إلى الأخفش روايته هذا القسم ، وأجازه ابن هشام ، انظر المفصل ٣٤٢ ، وأوضح المسالك ١٢٧/٢ ، والهمع ٢٣٥/٤ .

(٣) بعده في ط ٥٦ : « ولا تستعمل (التاء) مع فعل القسم فلا يقال : حلف تالله » .

(٤) بعده في ط : « تُريد من هذا الحدِّ ، ويُرفع ما بعدهما ، فيقال : منذ يوم الجمعة ... » .

و (حاشا) في الاستثناء ، و (خلا) و (عدا) إذا جررت بهما .

فهذا هو القول في العوامل من الحروف وهي بأجمعها سبعة وثلاثون حرفاً »[1] .

[حروف القسم]

الشرح : الأصلُ في حروف القسم : (الباءُ) لدخولهِ على المظهر والمضمر، و (الواو) بدلٌ منه وتدخل على الظاهر دون المضمر، و (التاء) بدلٌ من الواو لأنها لا تدخل غير « الله » .

وإنما لا يستعمل (الواو) مع فعل القسم لكيلا يبطلَ الغرضُ في إبدالِه من (الباء) ، وذلك أنّهم لمّا كان قولهم : حلفتُ باللهِ ، محتمِلاً للإنشاء والإخبار عن اليمين المتقدّمة جاءوا بـ (الواو) بدلاً منه لكي يخلصَ الكلامُ لعقدِ اليمين دون احتمالِ الإخبار ، وفي استعمال فعلِ القسمِ معه إعادةُ الاحتمالِ وفيه نقضُ الغرض .

وإنما لم يُستعمل (الواو) مع الضمير لكي لا يُستعملُ الفرعُ استعمالَ الأصلِ ، ويقولون أيضًا : لأن الضمائرَ تُعيدُ الأشياءَ إلى أصولِها[2] . ويستشهدون بلام الجرِّ الداخلة مكسورةً على الأسماءِ الظاهرةِ مفتوحةً على المضمر نحو : المال لَه ، على ما عُرِفَ في الحروف أنَّ بناءَها على الوقفِ ، فإذا احتيجَ إلى الحركة بُنيت على الفتح لخفّتِه .

---

(١) ط ٥٧ .

(٢) في الحاشية : « وها هنا لمّا كان للباء أصل في القسم ثبت ، و (الواو) لمّا لم يكن أصلاً سقط في الضمائر ، ولم يعد فيها ؛ لأن الضمائر تعيد الأشياء إلى أصولها ، وأصل (الواو) في القسم عدمٌ ، فعُدِم في الضمائر » . وانظر الأشباه والنظائر ٦/ ٢٧٠ .

والقسمُ يقتضي[1] جوابًا وهو المقصودُ منه ، ولا بد من أن يكون في جوابه « إنّ » و« اللام » في الإثبات و« ما » و« لا » في النّفي ، وقالوا في قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[2] إنّ « اللام » مقدَّرةٌ فيه ، فمعناه : لقد أفلح ، وقد يحذف (ما) و (لا) عند المضارع ويرادان نحو : ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ ﴾[3] .

وأمّا اختصاص اسم [الله][4] بدخول « تاء » القسم عليه فلِمَا ذكرنا في باب النداء من أنّ هذا الاسمَ مفارقٌ لغيره بأحكامٍ جمَّةٍ .

وأما حدُّ القسم وحقيقته : هو جملة فعليَّةٌ أو اسميَّةٌ يُؤكَّدُ بها جملةٌ موجبة أو منفيَّة ، نحو قولك : حلفتُ بالله ، وأقسمتُ ، وآليتُ ، وعَلِمَ اللهُ ، ويعلمُ اللهُ ، ولَعمرُك ، ولَعمرُ أبيك ، ويمينُ الله ، وأيمنُ الله ، وأمانةُ الله ، وعليَّ عهدُ اللهِ لأفعلنْ ، أو لا أفعلُ .

ومن شأن الجملتين أن تتنزَّلاَ منزلةَ جملةٍ واحدةٍ كجملتي الشرط والجزاء ، ويجوز حذف الثانية ها هنا لدلالته كما يجوز هناك ، فالجملة المؤكِّد بها هي القسم ، والمؤكَّدةِ هي المُقْسَمُ عليها ، والاسم الذي يُلصق به القسم ليُعظَّم به ويفخَّم هو المُقْسَمُ به .

---

(١) في الأصل : « تقتضي » .

(٢) سورة المؤمنون الآية ١ .

(٣) سورة يوسف الآية ٨٥ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

[بقيـة حـروف الجـر]

وأمـا (عن)[1] فـمعناها أبدًا المجاوزة عن الشيء والتعدّي ، وقوله تعالى :

﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾[2]

أي : يتباعدون عنه ، على تَضمُّن البُعد ، ويكون اسمًا لجهةٍ في قول الشاعر:

ولقـد أرانِي للرِّمَـاحِ دريئـــةً   من عن يميني مَـرَّةً وأمـامـي[3]

بدليل إدخال (مِنْ) عليها .

وأمّـا (على)[4] فللاستعلاء ، وأمّـا ما مـثّل به في المتن من قولـه : وجبَ المال على زيد ، فمجازٌ ، ومثالها في الحقيقة : زيد على السطح ، وأما قولهم : تبحّر في الأدب على صِـغَـرِ سنّه ، فيكون فيه بمعنى (مع)، ويكون اسمًا في قول الشـاعر :

---

(١) انظر الكتاب ٢٢٦/٤ ، والمفصل ٢٤٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٣/٢ .

(٢) سورة النور الآية ٦٣ .

(٣) البيت لقطري بن الفجاءة أحد فرسان الخوارج وشعرائهم المشهورين . انظر شرح التصريح ١٩/٢ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣١٠/٣ ، وديوان الخوارج ٢٢٥ .
وورد من غير نسبة : في شرح ابن يعيش ٤٠/٨ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٣/١ ، والمغني ١٩٩ .
والدريئة : الحلقة يرمى بها .

(٤) انظر الكتاب ٢٣٠/٤ ، وأسرار العربية ٢٥٦ ، والمقتصد ٨٤٧/٢ .

غَدَتْ مِنْ عليه بعدما تَمَّ ظِمْؤُها ....[1]

المعنى : غدت من أعلى ذلك المكان ، ويكون فعلاً في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[2] .

وأمّا (كاف)[3] التشبيه فيأتي على وجهين : تشبيهُ حقيقةٍ ، وتشبيهُ بلاغةٍ .

فالأول : زيد كعمرو ، والثاني : كالأســد .

ويكون اسمًا في قول الشاعر :

* يَضْحَكْنَ عـن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ[4] *

قال أبو الفتح : « وتكون زائدةً مؤكدةً بمنزلة الباء / في خبر ليس ، ٣٨/ب وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ (٥) لأنك إن لم تعتقد زيادته اثبتّ لله تعالى مثلاً ، تعالى عن ذلك »[6] .

---

(١) هذا صدر بيت عجزه : * تَصِلُّ وعـن قَيْضٍ ببيداءَ مَجْهَلِ .

والبيت : لمزاحم بن الحارث العقيلي وهو شاعر إسلامي . انظر ديوانه ١٢٠ (مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة) ، والأزهية ٢٠٣ ، وشرح ابن يعيش ٣٨/٨ . وورد بدون نسبة : في الكتاب ٢٣١/٤ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، والمقتصد ٨٤٥/٢ ، والتخمير ٢٧/٤ .

(٢) سورة القصص الآية ٤ .

(٣) انظر الكتاب ٢١٧/٤ ، والمقتضب ١٤٠/٤ ، والمفصل ٢٤٣ .

(٤) البيت للعجاج وقبله : * بيضٌ ثلاث كنعاجٍ جُمٍّ *

انظر : ملحقات ديوانه ٣٢٨/٢ ، تحقيق : السطلي ، وشرح التصريح ١٨/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٣٧/٤ .

وورد من غير نسبة في : أسرار العربية ٢٥٨ ، والمقتصد ١٢٦/١، والمفصل ٢٤٤ ، والتخمير ٢٢٢/٣ .

المنهمُّ : الذائب ، انظر الصحاح (نهم) .

(٥) سورة الشورى الآية ١١ .

(٦) انظر سر الصناعة ٢٩١/١ بتصرف يسير .

وقيل : وجاز أن تكون[1] في الآية للتشبيه ، ولا تكون زائدة ، ويكون المعنى : ليس كالله شيء[2] ، ولا يكون في هذا إثباتُ المِثْلِ له تعالى ، ألا ترى أنّك تقول : مثلُك لا يفعلُ كذا ، ولا تريدُ إثباتَ المثلِ بل تريدُ أنّه من كان على مثلِ حالِك فإنّه لا يفعلُ ذلك .

وأما « مذ » و« منذ »[3] فهي لابتداء الغاية في الزّمان ، كما أنَّ (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان .

فإن جررتَ ما بعدهما فهما حرفان ، وإن رفعت فهما اسمان ويكونان مرفوعين بالابتداء ، والخبرُ ما بعدهما ، والمعنى في كونهما اسمين: ابتداءُ الوقتِ[4] ، كما إذا كانا حرفين ، والآخر انتظامُ الوقتِ كلّه[5] .

وقوله : « ما رأيته مذْ يومِ الجمعةِ » بالجرِّ كلامٌ واحدٌ ، وما رأيته مذ يومانِ ، جملتان الأولى فعليّةٌ ، والأخرى اسميّةٌ .

وأمّا (حاشا ، وخلا ، وعدا) فقد ذكرناها في باب الاستثناء بوجهها[6] .

---

(١) في الأصل : « يكون » .

(٢) انظر الكشاف ٣/٤٦٣ .

(٣) انظر الجمل ١٤٠ ، والمفصل ٣٤٥ ، ورصف المباني ٣١٩ - ٣٢٨ .

(٤) في الحاشية : « إذا قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، معناه : ابتدأ عدم رؤيتي من يوم الجمعة » .

(٥) في الحاشية : « على معنى أنك إذا قلت : ما رأيته منذ يومان ، أي : ما رأيته في هذين اليومين كليهما ، لا أنّ هذين يومين ابتدأ عدم رؤيتي » .

(٦) انظر ص ١٦٦ .

[الحروف المهملة]

قال رحمه الله : « وما عداها من الحروف فهو لا يعمل نحو : هَلْ ، وهمزةِ الاستفهامِ ، ولو ، ولولا ، وأمَّا ، وإمَّا ، ولامِ الابتداء في قولك : لَزيد منطلق ، وقد ، وسوف ، والسين ، والحروف المكفوفة وهي : « إنّما » وأخواتها ، و« ربّما » و« كما » تقول : زيدٌ صديقي كما عمروٌ أخي ، و« ما » ، و« لا » إذا كانتا مزيدتين نحو قوله تعالى : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[1]، و﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [2] ، وكذا حروف العطف ؛ لأنّها تعمل بالاتباع والنيابة لا بأنفسها . وقد عرفت العوامل فكلُّ ما لم يكن منها فهو غير عامل »[3] .

الشرح : « هل » و« الهمزة »[4] للاستفهام نحو : هل عمروٌ خارجٌ ؟ وهل خرجَ عمروٌ ؟ وأزيدٌ قائمٌ ؟ وأقام زيدٌ ؟ ، و« الهمزة » أعمُّ تصرفًا من « هل »؛ لأنك توقِعُها قبل « الواو » و« الفاء » و« ثم » في قوله :

﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا﴾[5] ، ﴿أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾[6]

﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ﴾[7] ، ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾[8]

﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾[9] .

---

(1) سورة آل عمران الآية ١٥٩ .
(2) سورة الحديد الآية ٢٩ .
(3) ط ٥٧ .
(4) انظر الكتاب ٩٩/١ ، والمقتضب ١٨١/١ ، وأسرار العربية ٣٨٥ ، والمفصل ٣٨١ .
(5) سورة البقرة الآية ١٠٠ .
(6) سورة الصافات الآية ١٧ .
(7) سورة آل عمران الآية ١٤٤ .
(8) سورة هود الآية ١٧ .
(9) سورة يونس الآية ٥١ .

و « هل » غير مُوقِعَةٍ في هذه المواقع ، وعند سيبويه تكون « هل » بمعنى : قد[1] ، ويجوز حذف الهمزة عند الدلالة كما في قول الشاعر :

لَعَمْرُكَ ما أدري وإن كنتُ دَارِيًا بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بِثَمَانِ[2]

ويجوز حذفها أيضًا إذا دخلت على (ألف) القطع إن كانت مفتوحة ، ويجوز حذف ألف الوصل عندها إن كانت مكسورةً نحو :

﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ ﴾[3] ، ﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ ﴾[4] .

وتجيء لمعانٍ كثيرة :

أحدها : التعجبُ نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ [5] .

وثانيها : التسويةُ نحو : ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [6] .

وثالثها : الترغيبُ نحو : ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا ﴾ [7] .

ورابعها: التوبيخُ نحو : ﴿ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى ﴾ [8] .

---

(١) انظر الكتاب ١/١٠٠ .

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، انظر ديوانه ٢٠٩ ، وروايته فيه :

فوالله ما أدري وإني لحاسبٌ بسبعٍ رميتُ الجمر أم بثمان

والكتاب ٣/١٧٥ ، والمقتضب ٣/٢٩٤ ، والتخمير ٤/١٤١ ، وشرح ابن يعيش ٨/١٥٤ .

وورد بدون نسبة في : شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٨، ورصف المباني ٤٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٠ .

(٣) سورة الصافات الآية ١٥٣ .

(٤) سورة مريم الآية ٧٨ .

(٥) سورة الفرقان الآية ٤٥ .

(٦) سورة البقرة الآية ٦ .

(٧) سورة التوبة الآية ١٣ .

(٨) سورة النمل الآية ٨٤ .

وخامسها : الوعيدُ نحو : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾ (١) .

وسادسها : التقريرُ نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾ (٢) .

وسابعها : التنبيهُ نحو : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ﴾ (٣) .

وثامنها : الأمرُ نحو : ﴿ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾(٤) .

وتاسعها : الإنكارُ نحو : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ (٥) .

وعاشرها : الاستبطاءُ نحو: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٦) .

فأمّا « لو »(٧) فإنّها امتناع الشيء لامتناع غيره ، ولا يتعلّق إلا بالفعل ، فإن وقع بعدها الاسم فهو فاعل فعل مضمرٍ يفسّره الظاهر نحو قوله تعالى :

﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾(٨) .

وقالوا في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾(٩) تقديره / ولو ٣٩/أ ثَبَتَ أنّهم صبروا(١٠) .

---

(١) سورة المرسلات الآية ١٦ .

(٢) سورة العنكبوت الآية ٦٧ .

(٣) سورة الضحى الآية ٦ .

(٤) سورة آل عمران الآية ٢٠ .

(٥) سورة المؤمنون الآية ١١٥ .

(٦) سورة الحديد الآية ١٦ .

(٧) انظر الجمل ٣١١ ، والمفصل ٣٨٥ ، والمغني ٣٣٧ .

(٨) سورة الإسراء الآية ١٠٠ .

(٩) سورة الحجرات الآية ٥ .

(١٠) قال سيبويه وجمهور البصريين إنها مبتدأ ثم قيل : لا خبر له ، وقيل له خبر محذوف ، وقال الكوفيون وغيرهم : فاعل بثبت مقدراً . انظر الكتاب ١٣٩/٣، وأوضح المسالك ٢٠٥/٣ ، والهمع ١٧٠/٢ .

ويجعل « لـو » الجملتين الثّابتتين منفيّتين ، والمنفيّتين ثابتتين ، إذا قلت : لـو جئتَني لأكرمتُك ، فمعناه : أنّه لم يحصلْ منك مجيءٌ ولا منّي إكـــرامٌ ، وإذا قلت : لو لم تجـئْني لم أعطِك ، كـان المجيءُ والإعطاءُ موجودين .

ولا بد من « اللام » في الجملة الثابتة التي هي الجواب لها ، وقد يُحذف قليلاً نحو قولـه : ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا ﴾[1] .

وقوله : ﴿ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم ﴾[2] .

وقد يحذف الجواب بأسره نحو قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ﴾[3] .

ولا يجوزُ تقديمُ الجوابِ عليها ، وكذلك في « لولا » .

وأمّـا « لولا »[4] فتكون على وجهين : أحدهما : امتناعُ الشيءِ لوجودِ غيره نحو قول عمر [رضي الله عنه] : « لولا عليٌّ لهلكَ عمرُ » ، فالمعنى أن الهلاك امتنع لوجود عليّ عليه السلام .

والثّاني : أن تكـونَ للتحضيضِ بمعنى (هـلاَّ) نحـو قـولـه تعالـى : ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ ﴾[5] ، وهي في هذا الوجه مختصّةٌ

---

(١) سورة الواقعة الآية ٧٠ .
(٢) سورة الأعراف الآية ١٥٥ .
(٣) سورة الرعد الآية ٣١ .
وجوابه المحذوف : لكان هذا القرآن .
انظر البيان ٢/٥٢ ، وإملاء ما منّ به الرحمن ٢/٦٤ .
(٤) انظر المقتضب ٣/٧٦ ، والمفصل ٣٧٧ ، والجنى الداني ٥٩٧ .
(٥) سورة المنافقون الآية ١٠ .

بالفعل ؛ لأنَّ التَّحضيضَ بمعنى الأمرِ وهو لا يكون إلا بالفعلِ ، ويُحذف الفعل كثيراً ، مثل قول جرير :

تعدُّون عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مَجْدِكم بني ضَوْطَرى لولا الكَميَّ المُقَنَّعا[1]

وأمَّا « هلاَّ »[2] فللتحضيض كـ « لولا » في الوجه الثَّاني ، وكذلك « لو ما » ، و« ألاَّ »[3] ولا يدخل إلاَّ على فعل ماض أو مستقبل ، وإن وقع بعدها اسم منصوب أو مرفوع كان بإضمار فعل ناصبٍ أو رافعٍ .

والمراد بالتحضيض : استبطاءُ وجودِ الفعل .

وأمَّا (أمَّا)[4] فلتفصيل المجمل كقولك : عندي رجلان أمَّا أحدهما فقائمٌ وأمَّا الآخر فقاعدٌ ، ومنه قوله :

﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ * فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ ... * وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ ...﴾ [5]

---

(1) انظر ديوانه ٩٠٧ ، وروايته :

تعدّون عقر النِّيب أفضل سعيكم بني ضوطرى هلاَّ الكميَّ المقنَّعا

وانظر الجمل ٢٤١ ، والخصائص ٢/٤٥ ، والتخمير ٤/١٣٠ ، وشرح ابن يعيش ٨/١٤٤ .

ونسب إلى الأشهب بن رميلة كما في المخصص ١٣/١٩٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢١٠ . ونسب إلى الفرزدق كما في الأزهية ١٧٧ .

وورد من غير نسبة في : المقتصد ١/٢١٨ ، والجنى الداني ٦٠٦ ، والهمع ٢/٢١١ .

والنيب : المسنة من الإبل ، والضوطرى : الضخم ، والكميّ : الشجاع .

(2) انظر الكتاب ٤/٢٢٢ ، والمفصل ٣٧٦ ، ورصف المباني ٤٠٧ .

(3) انظر رصف المباني ٨٤ ، والمغني ١٠٢ .

(4) انظر الكتاب ٣/٣٣٢ ، والأزهية ١٥٣ ، والمفصل ٢٨٦ .

(5) سورة هود الآيات ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ .

وتدخل « الفاءُ » في خبر المبتدأ الذي دخل عليه ؛ لِمَا فيها من معنى الشرط، وإذا دخل على الجملة الفعليّة فيُقدَّم المفعول أو ما يجري مجراه كقوله :

﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾[1] .

وما يجري مجراه : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾[2] .

وأمّا (إمّا)[3] بكسر الهمزة فلتعليق الحكم بأحد المذكورين على سبيل الشّك أو التّخيير ، قال الله :

﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[4] .

قال علي بن عيسى[5] : « المعنى إن شكرَ فهديناهُ ، وإن كفرَ فهديناهُ »[6] يعني : لا يلومنَّ إلا نفسه . وعدَّ أكثر النحويين (إمّا) من حروف العطف إلا أبا علي الفارسي[7] فإنّه لا يَعُدّها لدخول العطف عليها[8] ، ووقوعها قبل المعطوف عليه نحو : خذْ إمّا ذاكَ وإمّا هذا .

---

(1) سورة الضحى الآيتين ٩ ، ١٠ .　　(2) سورة الضحى الآية ١١ .

(3) انظر المقتضب ٢٨/٣ ، والمفصل ٣٨٤ ، والمغني ٨٤ .

(4) سورة الإنسان الآية ٣ .

(5) هو علي بن عيسى بن علي بن عبدالله أبو الحسن الرّمانيّ . كان إمامًا في العربية ، علّامةً في الأدب في طبقة الفارسي ، والسيرافي ، معتزليًا ، توفي سنة ٣٨٤ هـ .
انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢٩٤/٢ ، وبغية الوعاة ١٨٠/٢ .

(6) هذا النصّ ذكره صاحب التبصرة والتذكرة ١٣٤/١ - ١٣٥ ، قال : « هذا قول شيخنا أبي الحسن علي بن عيسى النحوي » .

(7) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، واحد زمانه في علم العربية ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ، وكان متهمًا بالاعتزال ، من أشهر مؤلفاته : الإيضاح ، والتكملة ، والحجة ، توفي سنة ٣٧٧ هـ .
انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣٠٨/١ ، والبغية ٤٩٦/١ .

(8) انظر الإيضاح ٢٨٩ ، والمقتصد ٩٤٣/٢ .

وأما « لامُ »[1] الابتداء فمعناها : تأكيدُ مضمون الجملة ، فإذا دخل على الجملة (إنْ) فلا يخلو إمّا أن تكون داخلة عليها والاسم مقدم على الخبر فينقُل (اللاَّم) إلى الخبر ، أو على شيء يتصل بما هو من الجملة نحو :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾[2]، ﴿ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾[3].

أو يكون الخبر مُقدمًا على الاسم فيبقى ثابتًا فيه نحو :

﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ ﴾[4]

وذلك لئلا يجتمع كلمتا تأكيد في كلمة واحدة ، والذي جعل (إنْ) بمعنى « نعم »[5] في قوله : ﴿ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[6] قيل له : هلاَّ كان : إنَّ لهذان ساحران ؛ لأن الحرف عندك ليس للتأكيد ومحل « اللاَّم » المبتدأ ما لم يدخل / عليه (إنْ) المؤكِّدة ، فلهذا كان ٣٩/ب أقوى الوجوه في الآية أنها لغة بني الحارث بن كعب [7] .

---

(١) انظر الكتاب ١٣٤/٢ ، والمفصل ٣٤٠ ، والجنى الداني ١٠٥ .

(٢) سورة النحل الآية ١٨ .

(٣) سورة الحجر الآية ٧٢ .

(٤) سورة آل عمران الآية ١٣ .

(٥) حكاه الكسائي عن عاصم . انظر تفسير القرطبي ٢١٨/١١ .
ونسب هذا للمبرد والأخفش الصغير ، انظر المقتضب ٣٦١/١ ، والجنى الداني ٣٩٨ ، والمغني ٥٧ .

(٦) سورة طه الآية ٦٣ .
قرأ ابن كثير وحفص بتخفيف (إن) ، والباقون بالتشديد ، إلا أن أبا عمرو قرأ « هذين » بالياء .
انظر حجة القراءات ٤٥٤ ، والمبسوط ٢٩٦ ، والكشف ٩٩/٢ .

(٧) انظر الخلاف في توجيه هذه الآية في : إعراب القرآن للنحاس ٣٤٣/٢ ، وإملاء ما منّ به الرحمن ١٢٣/٢ ، وشرح شذور الذهب ٤٦ ـ ٥١ حيث أفاض ابن هشام في توجيهها .

وأمّا قد ، وسوف ، والسين ، قد مرَّ[1] شرحها في علامات الفعل[2].

وأمّا الحروفُ المكفوفةُ فقد بيَّنَّا الوجه في عَزْلِها عن العمل بالكفِّ في باب « إنّ »[3].

وأمّا « ما » و« لا » المزيدتان فهما في نحو قوله :

﴿ مِمَّا خَطَايَاهُمْ أُغْرِقُوا ﴾[4] ، ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾[5] ، ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾[6] ، ﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾[7] ، ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾[8] ، ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾[9] .

ودليل كونها زائدةً أنّه قال [سبحانه وتعالى] بعده :

﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[10] .

وقوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾[11] أي : أن تَسْجُدَ[12] ،

قال علي بن عيسى : « وإنّما يؤتى بالصلة[13] لتكثير اللّفظ ، وتمكين

---

(1) في الأصل : « مرّت » . (2) انظر ص ١١ .

(3) انظر ص ١٤٠ .

(4) سورة نوح الآية ٢٥ ، وهي قراءة أبي عمرو . انظر التبصرة ٣٦٠ ، والنشر ٢/٣٩١ .

(5) سورة القصص الآية ٢٨ .

(6) سورة المؤمنون الآية ٤٠ .

(7) سورة التوبة الآية ١٢٧ . (8) سورة النساء الآية ١٥٥ .

(9) سورة الواقعة الآية ٧٥ وفي الأصل : « ولا » .

(10) سورة الواقعة الآية ٧٦ .

(11) سورة الأعراف الآية ١٢ .

(12) ودليل زيادتها في قوله تعالى : (ما منعك أن تسجد) سورة ص الآية ٧٥ .

(13) أي : الزيادة .

المعنى في النفس مع ظهور مزيّة الطّراوة والبهاءِ والملاحة في أداء المقصود الذي يحصل بدونها في سماع المخاطب ، فصار مثله على سبيل التّقريب كالخبيص[1] المُزَعْفَر في أنّه لا يزيد اللّوز حلاوةً في الحَنَكِ وإنّما هو حظُّ البصرِ ، ومُوقعٌ في القلب لنفس الشيء وإن لم يكن مقصوداً » .

وأمّا حروفُ العطف فلا عملَ لها لشمولها على الدخول في القبيلَيْن ويأتي ذكرها في بابها إن شاء الله تعالى[2] .



(١) الخبيص : نوع من الحلوى . انظر اللسان في (خبص) .

(٢) انظر ص ٢٨٥ .

الفصل الرابع

في عوامل الأسماء

[قال رحمه الله] : الفصلُ الرابعُ في عواملِ الأسماءِ وهي على ضربين : ضربٌ يعملُ عملَ الفعلِ ، وضربٌ يعملُ عملَ الحرفِ ، فالأول على ضربين: ضربٌ يعملُ عملَ الفعلِ على المجاز نحو: « عشرون درهمًا »، وكذا جميعُ الأسماءِ التي يكون لها تمييز ، ويأتي ذكرُها في بابها :

وضربٌ يعمل عمل الفعل على الحقيقة وهو خمسةٌ :

أحدها : اسم الفاعل نحو : ضارب ، ومُكرِم ، يعمل عمل يَفْعَل[1] من فِعْلِه تقول : زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا الآن أو غدًا ، كما تقول : يضربُ أبوه عمرًا ، والثاني : اسم المفعول يعمل عمل (يُفْعَل) تقول : هذا رجلٌ مضروبٌ غلمانُه ، كما تقول : يُضْرَب غلمانُه ، قال الله تعالى :

﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾[2] »[3] .

الشرح : قد بيّنّا من قبل أن الأصلَ في الاسمِ كونُه معربًا معمولاً لوجود المعاني الموجبة للإعراب فيه وهو كونه فاعلاً ، ومفعولاً ، ومضافًا إليه ، وإذا كان كذلك فإنه إذا كان عاملاً في غيره لا يكون

---

(١) في الأصل « الفعل » ، وما أثبته من ط ٥٨ .

(٢) سورة هود الآية ١٠٣ .

(٣) ط ٥٨ .

أصليًّا في عملِه بل لكونه محمولاً على الفعل ، أو على الحرف ، فكان في أدنى درجةِ العواملِ ، فلذلك أخَّرَه عن رتبة الفعل والحرف في المتن .

وأمَّا معنى قوله في « عشرون » وأمثاله : إنَّه يعملُ عمل الفعل على المجازِ ، فإنَّه يسمَّى نَصْبًا على التشبيه بالمفعول ؛ لكونه فضلةً في الكلام ، كما أنَّ المفعول فضلةٌ في الكلام ، وذلك إذا قلت : عندي عشرون رجلاً ، كما قلت : هم ضاربون زيدًا ، فكما أنَّ الضَّربَ يقتضي مضروبًا فكذلك « عشرون » يقتضي معدودًا ، إلاَّ أنّ المفعوليَّةَ حقيقةٌ في (زيد) لوقوعِ الضَّرْبِ به دون المعدود فإنَّه لمجرَّد المشابهة فكان مجازًا .

وأمَّا ما يعملُ عملَ الفعلِ على الحقيقةِ فالخمسةُ المذكورةُ في المتنِ / ٤٠/أ وهو : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول ، والصفةُ المشبهة ، والمصدرُ ، وأسماءُ الفعل .

[اســـم الفاعل]

وأمَّا اسمُ الفاعل[1] فهو : الاسم الذي اشْتُقَّ من الفعل لذاتٍ من فَعَل . ووزنه القياسي في الثلاثي (فاعل) كضاربٍ ، وشادٍّ ، وواعدٍ ، وقائلٍ ، وبائعٍ ، ورامٍ ، وداعٍ .

وفي ذوات الزوائد والرباعية بوزن مضارعِهِ لا فرق بينهما سوى وضع « الميم » فيه موضعَ حرفِ المضارع في الفعل إلاَّ في : « تفعَّل » و « تَفَاعَل » و « تفَعْلَلَ » فإنّ الرابع فيه مكسورٌ ، وفي الفعل مفتوح فَرْقًا

---

(١) انظر الكتاب ٢١/١ ، والجمل ٨٤ ، والمقتصد ٥٠٨/١ .

بين اسم الفاعل واسم المفعول كـ: مُتربِّصٍ، ومُتَجَانِفٍ ، ومُتدحرِجٍ، كقولك : مُعْطٍ ، ومُرَبٍّ ، في (يعطي) و (يربّي)، على هذا إلى آخر الأوزان .

ويعملُ عملَ الفعلِ في التّقديمِ والتّأخيرِ والإظهارِ والإضمارِ .

مثاله في التقديم : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾[1] .

وفي التأخير : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ﴾[2]

تقديره : والذين هم يحافظون فروجهم ، لكن لمّا قُدِّم المفعولُ قُوِّيَ العاملُ بإدخال « اللام » كما ذكرنا في نفس الفعل كقوله تعالى :

﴿ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾[3] ، ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[4].

ومثاله في الإضمار : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ﴾[5]

يجوز أن يكون (النّوى) منصوب المحلّ بإضمار : فالق النّوى .

ويجوز إعماله مثنّى ومجموعًا[6] تقول : هما ضاربان زيدًا، وقال الله تعالى:

---

(١) سورة الطلاق الآية ٣ .

قرأ حفص بالإضافة والباقون بالتنوين .

انظر حجة القراءات ٧١٢ ، والمبسوط ٤٣٨ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢/٣٢٤.

(٢) سورة المؤمنون الآية ٥ .

(٣) سورة الأعراف الآية ١٥٤ .

(٤) سورة يوسف الآية ٤٣ .

(٥) سورة الأنعام الآية ٩٥ .

(٦) انظر الكتاب ١/١٨٣ ، وارتشاف الضرب ٣/١٨١ ، والتصريح ٢/٦٩ .

﴿ إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ رِجْزًا ﴾[1] ،

و ﴿ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾[2] .

ويشترط في إعماله أن يكون خبراً لمبتدأ نحو : هذا ضاربٌ زيداً ، أو صفةً لموصوف نحو : مررت برجلٍ ضاربٍ أخاك، أو حالاً لذي الحال نحو : جاءني زيد راكباً حماراً .

أو يدخله حرف استفهام نحو : أقائم أخواك ؟ ، أو حرف النّفي نحو : ما ذاهبٌ غلاماك[3] .

فإن قيل : ما معنى قوله : « يعمل عمل (يَفْعَل) من فعله » ؟ .

قيل : معناه أنّه إنّما يعملُ إذا أردتَ الحال أو الاستقبال ، فلا يجوز : زيد ضاربٌ عمراً أمس[4] ، بل هو يُضاف فيقال : ضاربُ زيدٍ أمس ، وأما قوله تعالى :

﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[5]

فهو حكاية حالٍ ماضيةٍ .

---

(١) سورة العنكبوت الآية ٣٤ .

(٢) سورة الزمر الآية ٣٨ .

قرأ أبو عمرو بالتنوين ونصب (ضره) ، وقرأ الباقون بالإضافة .

انظر حجة القراءات ٦٢٣ ، والمبسوط ٣٨٤ ، والكشف ٢/٢٣٩ .

(٣) هذا ما ذهب إليه البصريون ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى عدم اشتراط الإعتماد المذكور .

انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٣ ، وشرح قطر الندى ٣٨١ ، والهمع ٥/٧٩ ـ ٨١ .

(٤) خلافًا للكسائي فإنه أجازه .

انظر شرح الكافية ٢/١٩٩ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٠٦ ، والتصريح ٢/٦٦.

(٥) سورة الكهف الآية ١٨ .

ومعنى قوله : « من فعله » أنّ اسم الفاعل إذا كان مأخوذًا من فعلٍ متعدٍّ فإنّه يرفعُ الفاعلَ وينصبُ المفعولَ به ، وإن كان من فعلٍ لازمٍ فإنّه يرفع الفاعل ولا مفعول له كما لا مفعول للفعل اللاّزم كقولك : زيدٌ ذاهبٌ غلامُه .

[اسـم المفعول]

وأمّا اسمُ المفعول : فهو الاسمُ المشتقّ من الفعل لذاتٍ من وقع الفعل به[1] .

ووزنه القياسي في الثلاثي : « مفعول » كمضروبٍ ، ومشدودٍ ، وموعودٍ ، ومبيعٍ ، ومقولٍ ، ومدعوٍّ ، ومرميٍّ .

وفي ذوات[2] الزوائد والرباعية بوزن مضارعه / المجهول لا فرق ٤٠/ب بينهما غير وضع « الميم » فيه موضع حرف المُضارعة في الفعل نحو : مكرَمٌ ومجرَّبٌ ومستخرَجٌ .

وما ذكرنا في إعمال اسم الفاعل من الجواز في إعمال مُثنّاه أو مجموعه ، والشرائط في اعتماده على[3] خمسة أشياء ، وكونه للحال والاستقبال فيُعتَبُر في اسم المفعول أيضًا .

وقد يستوي اسم الفاعل واسم المفعول في اللّفظ دون التقدير نحو : مُختارٍ ، ومُجابٍ ، ومُضطرٍّ ، ويظهر الفرق عند قلب الألف ، وفكّ الإدغام .

---

(١) انظر تعريف اسم المفعول في الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤٣ ، وشرح الكافية ٢/٢٠٣ .

(٢) في الأصل : « الذوات » .

(٣) في الأصل : « إلى » .

[الصفة المشبهة]

قال رحمه الله : « والثالث الصفةُ المشبهةُ وهي : الصفات التي تُثنَّى وتُجمع نحو : حَسَنٌ ، وحسنان ، وحسنون ، وحسنة[1] ، وحسنات ، وتقول : مررت برجل حسنٍ أصحابُه ، وكريمٍ آباؤه ، رفعتَ « أصحابه » بحسنٍ ، و« آباءه » بكريم ، كما ترفع بفعلهما إذا قلت : حَسُنَ أصحابُه ، وكَرُمَ آباؤه .

والرابع : المصدر ، كقولك : عجبت من ضَرْبك زيداً ، يعمل عمل الفعل إذا قلت : مِن أن ضربت زيداً ، ومِنْ ضَرْبِ زيدٍ عمرٌو[2] ، ومن ضربٍ زيدٌ عمراً بالتنوين »[3] .

الشرح : المعنى في كونها مشابهةً أنّها تُشابهُ[4] اسمَ الفاعلِ في التثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ ، والأمثلةُ في المتن . وإذا كانت الصفةُ لا تُثنّى ولا تُجمع فهي لا تعملُ عملَ الفعل لعدم مشابهتها اسم الفاعل ، وهي تدلُّ على معنًى ثابتٍ ، فإن أردت حادثًا بها جئت بوزن اسم الفاعل القياسيّ ، فتقول : حاسنٌ ، أو كارمٌ الآن أو غداً في : حَسَنٍ ، وكريم ، قال الله تعالى :

﴿ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ ﴾[5] .

---

(1) بعده في ط ٥٩ : « وحسنتان » .

(2) بعده في ط ٥٩ : « تريد من أن ضرب زيداً عمرٌو » .

(3) بعده في طه ٥٩ : « تريد من أن ضرب زيدٌ عمراً ، ومن ضربٍ عمراً ، بالتنوين » .

(4) في الأصل : « يشابه » .

(5) سورة هود الآية ١٢ .

وتُضاف إلى فاعلها كقولك : حسنُ الوجهِ ، كما يُضاف اسم الفاعل ، واسم المفعول إلى الفاعل نحو : هذا ضامرُ البطنِ ، ومؤدّبُ الخُدّامِ .

وفي مسألة « حسن الوجه » سبعة أوجهٍ[1] : حسنٌ وجهُه ، حسنُ الوجهِ ، حسنٌ وجهًا ، وحسنُ الوجهَ ، حسنُ وجهٍ ، وحسنُ وجههِ ، حسنٌ وجهَهُ .

فصل

وأمّا الصفةُ التي لا تُثنّى ولا تُجمع فلا تعملُ عملَ الفعل فهي « أفعل » للتفضيل ، وهي لا تُبنى إلا من ثلاثيّ ليس من الألوان والعيوب كفعل التعجب نحو : هو أشْرَفُ منه ، وأكبر منه ، وتقول في معنى التفضيل ممّا وراءها : هو أشد سمرةً منه ، وأبْيَنُ بياضًا منه ، / 41/أ وأقبحُ عورًا ، وأسرعُ انطلاقًا . ويتعاقب عليها حالتان متضادتان : لزومُ التّنكيرِ عند مُصاحبة (مِنْ) ، ولزومُ التعريفِ باللاّم أو الإضافة عند مفارقتها . فهو في الحالة الأولى يستوي فيها المؤنث والمذكر والتّثنية ، والجمع ، قال الله تعالى :

﴿ وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾[2]

وقال : ﴿ هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾[3] يعني مما تطلبون .

و : ﴿ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾[4] .

---

(1) انظر المفصل ٢٧٥ – ٢٧٦ ، وأوضح المسالك ٢/٢٧١ .

(2) سورة الزخرف الآية ٤٨ .

(3) سورة هود الآية ٧٨ .

(4) سورة غافر الآية ٢١ ، في الأصل : « منه » .

وتقول : الله ورسوله أعلم ، أيْ : من سائر الناس .

وأمّا في الحالة الثانية : فإن كان معرّفًا باللام أُنّث وثُنّي وجُمع ، قال الله تعالى : ﴿ فَأَرَىٰهُ ٱلْءَايَةَ ٱلْكُبْرَىٰ ﴾[1]

وقال ﴿ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾[2]، ﴿ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾[3].

فإن كان مُعرّفًا بالإضافة جاز الأمران ، قال الله تعالى :

﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ ﴾[4] .

وقال : ﴿ هُمْ أَرَاذِلُنَا ﴾[5]. وقال ﴿ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [6]

وقوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾[7]

فـ : « مَنْ »[8] منصوب المحلّ بفعل مضمرٍ من جنس الظّاهر تقديره والله أعلم : فيعلم من يضلُّ ، ولا يجوز أن يكون « مَن » مجرور المحلّ بالإضافة ، قالوا : لأنّ اسم التفضيل يضاف إلى ما هو من جنسه ، فيكون المعنى : إنّه أعلم الضّالين ، تعالى عن ذلك .

---

(١) سورة النازعات الآية ٢٠ .

(٢) سورة المائدة الآية ١٠٧ .

(٣) سورة الشعراء الآية ١١١ .

(٤) سورة البقرة الآية ٩٦ .

(٥) سورة هود الآية ٢٧ .

(٦) سورة الأنعام الآية ١٢٣ .

(٧) سورة الأنعام الآية ١١٧ .

(٨) وهو قول أبي علي الفارسي ، وهناك آراء أخرى في إعراب (من) .

انظر إعراب القرآن لابن النحاس ١/٥٧٧ ، والمشكل ١/٢٨٥ ، والبيان ١/٣٣٦، والبحر ٤/٢١٠ .

[المصدر]

وأمَّا المصدر : فهو الحدث الذي اشْتُقَّ الفعل منه عند البصريين كما ذكرناه في المنصوبات العامَّة[1]، ووزنها الغالب في الثلاثي: « فَعْلٌ » في المتعدي واللازم ، و« فُعُول » أغْلَبُ في اللازم ، لكنَّه خرج عن هذا الأصل المقيس لازدحام المعاني المتغايرة على ألفاظه المفردة فأرادوا أن يفرِّقوا بين تلك المعاني بالمصادر[2]، فقالوا مثلاً : وجد الضَّالةَ وِجْدَانًا ، وفي الحُزن : وَجْدًا ، وفي الغِنَى: وُجْدًا ، وفي الغضب : مَوْجِدَة [3]، ونظائرها تكثر .

وهذا الاختلاف والكثرة يختصُّ الثلاثي دون ذوات الزوائد ، فإنها تجيء على نهجٍ واحدٍ إلا ما شذَّ وندر .

فأمَّا في الثلاثي فتبلغ[4] صيغتها أكثر من ثلاثين وزنًا ، وقد اختار بعضهم صيغتها وأمثلتها من كتاب الله تعالى ، فقال : قَتْلٌ[5]، وفِسْقٌ[6]، وبُخْلٌ[7]، ورَحْمَةٌ[8]، وقِسْمَةٌ[9]، وقَدْرِه[10]، ودَعْوَى[11]، وذِكْرَى[12]،

---

(١) انظر ص ١٢٥ .

(٢) انظرتفصيل معاني هذه المصادر في شرح الشافية للرضي ١/١٥٢ فما بعدها.

(٣) انظر اللسان والتاج في (وجد) .

(٤) في الأصل : « فيبلغ » .

(٥) من قوله تعالى : (... والفتنة أشدُّ من القَتْل ..) سورة البقرة الآية ١٩١ .

(٦) من قوله تعالى : (... ذلكم فِسْق ..) سورة المائدة الآية ٣ .

(٧) من قوله تعالى : (... ويأمرون الناس بالبُخْلِ ..) سورة النساء الآية ٣٧ .

(٨) من قوله تعالى : (أولئك عليهم صلوات من ربهم ورَحْمة . .) سورة البقرة الآية ١٥٧ .

(٩) من قوله تعالى : (تلك إذا قِسْمة ضيزى) سورة النجم الآية ٢٢ .

(١٠) من قوله تعالى : (وما قدروا الله حق قدره ...) سورة الأنعام الآية ٩١ .

(١١) من قوله تعالى : (فما كان دعواهم ...) سورة الأعراف الآية ٥ .

(١٢) من قوله تعالى : (... ولكن ذكرى لعلهم يتقون) سورة الأنعام الآية ٩١ .

ورُجْعَى[1] ، وشَنَـان[2] ، وعِصْيَـان[3]، وكُفْـرَان[4]، وهَرَبٌ[5] ، / ٤١/ب
وكَذِبٌ[6]، وعِوَجٌ[7]، وغَلَبَـة [8] ، ونَظِـرَةٌ [9]، وخِيَـرَةٌ [10] ، وزَوَال[11] ،
ونِكَاحٌ[12] ، وسُـؤَال[13] ، وشَـهَـادَةٌ[14] ، وعِمَـارَةٌ[15] ، ودُعَـاء[16] ،
وخُرُوج[17] ، وقَـبُـولٌ [18] ، وزَفِيـرٌ [19] ، ومُـهْـلِك [20] ، ومَوْعِدٌ[21]،
ومَرْحَمَـةٌ [22] ، ومَعْذِرَةٌ [23] .

---

(١) من قوله تعالى : (إن إلى ربك الرُّجْعَى) سورة العلق الآية ٨ .

(٢) في الأصل : « شناءن »، وهي من قوله تعالى (... ولا يجرمنكم شنئان قوم ..) سورة المائدة الآية ٢ .

(٣) من قوله تعالى :(... وكرَّه إليكم الكفر والفسوق والعِصْيَان ..) سورة الحجرات الآية ٧ .

(٤) من قوله تعالى : (... فلا كفران لسعيه ..) سورة الأنبياء الآية ٩٤ .

(٥) مطموسة في الأصل ، وهي من قوله تعالى : (... ولن نعجزه هَرَبًا) ، سورة الجن الآية ١٢ .

(٦) من قوله تعالى : (وجاءوا على قميصه بدم كَذِبٍ ..) سورة يوسف الآية ١٨ .

(٧) من قوله تعالى : (لا ترى فيها عِوَجًا ولا أمتا) سورة طه الآية ١٠٧ .

(٨) من قوله تعالى (... وهم من بعد غلبهم سيغلبون) سورة الروم الآية ٣ .

(٩) من قوله تعالى : (وإن كان ذو عسرة فَنَظِرَةٌ إلى ميسرة ...) سورة البقرة الآية ٢٨٠ .

(١٠) من قوله تعالى : (... ما كان لهم الخِيَرَة ...) سورة القصص الآية ٦٨ .

(١١) من قوله تعالى : (... ما لكم من زَوَالٍ) سورة إبراهيم الآية ٤٤ .

(١٢) من قوله تعالى: (وليستعفف الذين لا يجدون نِكاحًا ...) سورة النور الآية ٣٣.

(١٣) من قوله تعالى (قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك ..) سورة ص الآية ٢٤.

(١٤) من قوله تعالى : (... ومن أظلم ممن كتم شَهَادَةً عنده ...) سورة البقرة الآية ١٤٠ .

(١٥) من قوله تعالى : (أجعلتم سقاية الحاج وعِمارة البيت ...) سورة التوبة الآية ١٩ .

(١٦) في الأصل (دعاية) ، قال تعالى : (... بما لا يسمع إلا دُعَاءً ونداءً) سورة البقرة الآية ١٧١ .

(١٧) من قوله تعالى : (ولو أرادوا الخروج ...) سورة التوبة الآية ٤٦ .

(١٨) من قوله تعالى : (فتقبلها ربها بِقَبُولٍ حسن ...) سورة آل عمران الآية ٣٧ .

(١٩) من قوله تعالى : (... لهم فيها زَفِيرٌ وشهيق) سورة هود الآية ١٠٦ .

(٢٠) من قوله تعالى : (ذلك أن لم يكن ربك مُهْلِكَ القرى بظلم ...) سورة الأنعام الآية ١٣١ .

(٢١) من قوله تعالى : (... بل لهم مَوْعِدٌ ...) سورة الكهف الآية ٥٨ .

(٢٢) من قوله تعالى : (... وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمَرْحَمَةِ) سورة البلد الآية ١٧ .

(٢٣) من قوله تعالى : (... قالو مَعْذِرَةً إلى ربكم ..) سورة الأعراف الآية ١٦٤ .

وأمّا في ذوات الزوائد فوزنه في كلِّ بابٍ ظاهر ، ويكون في إعماله على ضربين : مضاف ، وغير مضاف .

فإن كان مضافًا وكان من المتعدّي فلا يخلو إمّا أن يكون مضافًا إلى الفاعل ، أو إلى المفعول .

فإن كان مضافًا إلى الفاعل انجرَّ وبقي المفعول منصوبًا نحو : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾(١) .

وإن كان إلى المفعول انجرَّ وبقي الفاعل مرفوعًا نحو : ﴿قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾(٢) .

وإن كان غيرَ مضافٍ وجدت الفاعل مرفوعًا والمفعول منصوبًا نحو : عجبت من ضَرْبٍ زيدٌ عمرًا .

ويجوز أن يُترك ذكرُ الفاعل أو المفعول في كلا القسمين ، المضافُ وغيرُ المضافِ ، قال الله تعالى : ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾(٣) فترك ذكر الفاعل، و : ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾(٤)، ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾(٥)

(١) سورة البقرة الآية ٢٥١ .

(٢) سورة الأنعام الآية ١٣٧ .

هذه قراءة القراء ما عدا ابن عامر . انظر حجة القراءات ٢٧٣ ، والمبسوط ٢٠٣ ، والكشف ١/٤٥٣ .

(٣) سورة محمد الآية ٤ .

(٤) سورة البلد الآية ١٣ .

(٥) سورة الروم الآية ٣ .

وفي غيرِ المضاف نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾[1].

وفي ترك المفعول في المضاف: ﴿خَلْقُ اللَّهِ﴾[2] و ﴿نَصْرُ اللَّهِ﴾[3].

وفي غير المضاف نحو : عجبت من ضَرْبٍ زيدٌ .

فصــل

إنّ بين اسمِ الفاعل والمصدرِ فَرْقًا في أشياء[4] :

أحدها : أنّ المصدرَ يُضافُ إلى الفاعل بخلاف اسم الفاعل ؛ لأنَّ المصدر غير فاعله ، واسم الفاعل هو فاعله في الحقيقة .

بيانــه : أنّ قولك : زيدٌ ضاربٌ أبوه ، فالأبُ[5] هو الضَّاربُ ، ولا يجوز إضافةُ الشيء إلى نفسهِ .

وثانيها : المصدرُ يعملُ ، وإن أُريدَ به الزمانُ الماضي بخلافِ اسمِ الفاعل ؛ لأنّ المصدرَ مُفَسَّرٌ بـ « أنْ » والفعلِ سواء كان ماضيًا أو مستقبلاً ، واسمِ الفاعل مُفَسَّرٌ بالمضارع .

وثالثها : أنّ المصدرَ لا يعملُ فيما قبله بخلاف اسم الفاعل ؛ لأن معمولَ المصدرِ داخلٌ تحت صلة « أن » المقدَّرة ، والصلةُ لا تتقدّم على الموصول .

---

(١) سورة البلد الآيتان ١٤ - ١٥ .

(٢) سورة لقمان الآية ١١ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢١٤ .

(٤) انظر المرتجل ٢٤٤ - ٢٤٦ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٤٤٧ - ٤٤٨ .

(٥) في الأصل : « والأب » .

رابعها : أنَّ المصدرَ لا يُضاف وفيه الألف واللام بخلاف اسم الفاعل ؛ لأن المصدرَ يتعرَّفُ بالإضافة دون اسم الفاعل فإنه لا يتعرَّف إذا أُريد به الحال أو الاستقبال دون المضيِّ والاستمرار .

[أسماء الأفعال]

قال رحمه الله : « والخامس : كلماتٌ تُسمىَّ أسماء الفعل كل واحدٍ منها يعمل عمل الفعل الذي هو اسمٌ له نحو قولهم : بَلْهَ زيدًا ، بمعنى : دَعْ / زيدًا ، وعلَيْك زيدًا ، بمعنى : الزمْ زيدًا ، ومثله : دُونك زيدًا ، بمعني : خذ زيدًا، ورُويدَ زيدًا، بمعنى : امهلْ زيدًا ، وهيهات زيدٌ ، بمعنى : بَعُدَ زيدٌ ، وشتَّان زيدٌ وعمرو ، بمعنى : افترق ، ويُقْحَم (ما) فيقال : شتَّان ما زيدٌ وعمروٌ . ١/٤٢أ

وصَهْ بمعنى : اسكتْ ، ومَهْ بمعنى : اكْفُفْ ، وإليك أيْ : ابْعُدْ . وقريبٌ من هذا الضرب « حبَّذا » ؛ لأنه مركَّبٌ من : « حبَّ » و« ذا » ، ويرفع اسمًا إمَّا معرفةٌ نحو : حبَّذا زيدٌ ، وإمَّا نكرة مخصوصة نحو : حبَّذا رجلٌ رأيته بالبصرة ، فإن اجتمع معرفة ونكرة رُفِعَ المعرفة ونُصِبَ النكرة نحو : حبذا رجلاً زيدٌ »[1] .

الشرح : قال الشيخ : « تَسْمِيَتهم هذه الكلم وعدُّهم إيَّاها في الأسماء مُشْكِلٌ ؛ لأنَّ معانيها معاني الأفعال »[2].

---

(١) ط ٥٩ .

(٢) انظر شرح الجمل ٢٢١ . وكونها أسماء أفعال هذا ما ذهب إليه البصريون ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال ، وجعلها أبو جعفر بن صابر قسمًا رابعًا من أقسام الكلمة سمَّاه « الخالفة » .
انظر توضيح المقاصد للمرادي ٧٥/٤ ، والهمع ١١٩/٥ .

وهي على ضربين : ضربٌ لتسمية الأوامر ، وضرب لتسمية الأخبار ، والغلبةُ للأوّل ، وهي تنقسم إلى متعدّي الأمر وغير متعدٍّ لـه .

فالمتعدّي : بَلْـهَ ، وعليكَ ، ودونكَ ، ورويدكَ .

وغير المتعدّي : صـهْ ، ومهْ ، وإليك .

وأسماء الأخبار : هيهاتَ ، وشتانَ ، وحبّـذا .

أما (بَلْهَ)(١) : فعلى ضربين : اسم فعلٍ ، ومصدرٌ فيُضاف نحو : بَلْهَ زيدٍ بمعنى : تَرْكَ زيدٍ .

و (عليك)(٢) : فهو الذي في قولك : المالُ عليك ، ثم جُعل اسمًا لـ « الزَمْ » ، قال الله تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾(٣)، وقوله : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾(٤) منصوب على المصدر لا بـ « عليكم » ؛ لأنها لا تعمل فيما قبلها(٥).

و (دُونكَ)(٦) : كان ظرفًا في الأصل ثم جُعل اسمًا لـ « خذْ » .

---

(١) الجنى الداني ٤٢٤ ، والمغني ١٥٦ .

(٢) انظر الكتاب ٣٧٧/١ ، والمقتضب ٢١١/٣ .

(٣) سورة المائدة الآية ١٠٥ .

(٤) سورة النساء الآية ٢٤ .

(٥) أي أسماء الأفعال ، وهو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين الجواز .
انظر الإنصاف ٢٢٨/١ فما بعدها ، وشرح الكافية ٦٨/١ ، وشرح شذور الذهب ٤٠٧ ، والهمع ١٢٠/٥ .

(٦) انظر المقتصد ٥٧٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٣/٢ .

و (رُوَيدَ)[1] : يكون صفة نحو : ساروا سيراً رويداً ، وحالاً نحو : ساروا رويداً، ومصدراً مضافًا نحو : رويدَ زيدٍ ، واسمًا لـ « امهل » نحو : رويدَ زيداً .

وأمّا « صَهْ » و« مَهْ »: فهما صوتان فلا ترى لهما عملاً ظاهراً ؛ لأنّهما جعلا[2] اسمين لأمرٍ من فعلٍ لازمٍ [3] ، والفاعل في فعل الأمر من المُسْتكِنُ اللاّزم، وكذلك (إليكَ) ؛ لأنّه بمعنى « تنحَّ » .

وأما (هيهاتَ): قال عبدالرحمن الدّهان: « معناه بَعُدَ الأمر جداً » ، وأكثر ما يُستعمل مكررةً ، قال الله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[4] عن ابن عباس : « بعيد بعيد لما توعدون »[5] ، وفيه لغاتٌ كثيرة : فتح « التّاء » لغة أهل الحجاز ، وكسرُها لغة أسدٍ وتميمٍ ، وفيهم من يضمُّها ، وقُرِئَ بهنّ [6].

وأما (شتّان) : فمعناه : تبايُن الشيئين في بعض المعاني ، مأخوذٌ من الشّتت[7] وهو : التّفرق .

---

(1) انظر الكتاب ٢٤١/١ ، والأصول ١٤٣/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٤/٢ .

(2) من الأصل : « جعل » .

(3) في الحاشية : « وهو سكت ، وكفّ » .

(4) سورة المؤمنون الآية ٣٦ .

(5) انظر صحيح البخاري كتاب التفسير سورة المؤمنون ٢٤٢/٥ ، وتفسير القرطبي ١٢٢/١٢ .

(6) هيهاتِ هيهاتِ قراءة أبي جعفر المدني وعيسى ، هيهاتٍ هيهاتٍ بالتنوين عيسى أيضاً وخالد بن إلياس ، هيهاتْ هيهاتْ بالسكون خارجة بن مصعب ، وأبو حيوة والأحمر هيهاتٌ هيهاتٌ .
انظر شواذ القرآن لابن خالويه ٩٩ ، والمبسوط ٣١٢ .

(7) انظر اللسان في (شتت) .

قال الشيخ : « ولا يُستعمل في الافتراق على الإطلاق ولكن في المعاني والصفات والأخلاق »[1] قال الشاعر :

شَتَّانَ بَيْنَ محمدٍ ومحمدٍ حَيٌّ أماتَ وميّتٌ أحْيَاني [2]

وأما (حبّذا)[3] : فمعناه أنه صار محبوبًا جدًا ، قال الشيخ : « وحكمه حكم نِعْمَ الرجل زيدٌ »[4] ؛ لأنّك لو قلت : / حبذا رجلٌ ، ٤٢/ب وسكتَّ لم يكن شيئًا ، فلهذا يقتضي معرفةً ونكرةً مفسِّرةً نحو : حبذا رجلاً زيدٌ ، فـ « حبذا » مرفوع المحلّ بالابتداء[5] ، و« زيدٌ » خبره ، والنكرة منصوبةٌ على التَّمييز ، والعامل (حَبَّذَا) .

فإن قيل : إذا كان « حبّذا » مركّبًا من فعل واسم ، لِمَ لم يُجعل فعلاً بل جُعل اسمًا ؟ . قيل : لأنَّ الاسم أقوى من الفعل فغُلِّبَ الاسميَّة ، على أنّه لم يوجد في كلام العرب شيئان جُعلا فعلاً واحداً ، ووُجِدَ كثير من المركبات جُعلت[6] اسمًا واحدًا فحكمه أن يكون اسمًا أَوْلى لهاتين الجهتين .

---

(١) انظر شرح الجمل ٢١٦ بتصرف ، وانظر المفصل ١٩٥ .

(٢) البيت لمخيم الراسبي ، انظر الورقة لأبي عبدالله بن الجراح ٩٩ ، وورد من غير نسبة في شرح الجرجاني للجمل ٢١٧ ، والخزانة ٢٩٨/٦ .

(٣) انظر الكتاب ١٨٠/٢ ، والجمل ١١٠ ، وأسرار العربية ١٠٧ .

(٤) انظر شرح الجمل ٢٢٢ .

(٥) هذا ما ذهب إليه المبرد وابن السراج وابن هشام اللخمي وابن عصفور ، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان وابن خروف وزعم أنه مذهب سيبويه ، وابن مالك إلى أن (حب) فعل ماض ، و (ذا) فاعله ، والمخصوص إما مبتدأ والجملة قبله خبره ، أو خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (الممدوح زيد) .
وذهب جماعة إلى أن (حبذا) فعل ماض ، و (زيد) فاعله ، وهو أضعف المذاهب .
انظر أسرار العربية ١٠٩ ، والتخمير ٣٢٢/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٧ ، وشرح ابن عقيل ١٧٠/٢ ، والهمع ٤٦/٥ – ٤٧ .

(٦) في الأصل : « جعل » .

فصل

وممّا لا بدّ من أن يُضَمَّ إلى ما ذُكِر في الكتاب : هَلُمَّ زيدًا بمعنى : احضره وقرِّبه ، وقال الله تعالى : ﴿ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾[1] ، وهاتِ الشيء أيْ : أعطنيه ، وقال : ﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ ﴾[2] ، وها زيدًا[3] ، أيْ : خُذْه ، و ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَـٰبِيَهْ ﴾[4] .

ومن غير المتعدّي: هيتَ أيْ : أسرِعْ ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾[5]

وأفٍّ بمعنى : اتضجّر ، ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾[6] ، وإيهٍ أيْ : حدِّثْ ، وقَدْني ، وقطْني : حَسْبي ، وتَراكِ ، ومَناعِ ، ونَزالِ بمعنى : اتركْ ، وامنعْ، وانزلْ ، وأوهِ[7] بمعنى : أتوجّعُ ، و« وَيْ »[8] للتندُّم والتنديم والتعجيب ، قال الله تعالى : ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾[9] ، ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[9] .

و« بَخٍ » عند الإعجاب ويكرَّرُ فيقال : بخٍ بخٍ ، و« آمين » بمعنى : استجبْ .

---

(١) سورة الأنعام الآية ١٥٠ .

(٢) سورة البقرة الآية ١١١ .

(٣) في الأصل : « ها زيد » .

(٤) سورة الحاقة الآية ١٩ .

(٥) سورة يوسف الآية ٢٣ .

(٦) سورة الإسراء الآية ٢٣ .

(٧) « وهي بسكون الواو وبالكسر كذلك ، وقد تشدّد الواو وتفتح وتسكّن الهاء ، وقد تحذف الهاء فتكسر الواو ، وتأوّه مثل توجّع وزنًا ومعنًا » عن المصباح المنير في (أوه) .

(٨) انظر الجنى الداني ٣٥٢ ، والمغني ٤٨٣ .

(٩) سورة القصص الآية ٨٢ .

[الإضافـــــة]

قـال رحمـه الله : « الضرب الثاني من الأسماء العوامل وهـو ما يعـمل عمـل الحرف ، وهي تعمل الجرّ والجزم . فالجرّ في الإضافة ، والإضـافة على ضربين : إضـافةٌ بمعنى « اللام » نحو : دار زيدٍ ، تريد : دارٌ لزيدٍ . وإضافةٌ بمعنى « مِنْ »[1] كقولك : خاتمُ فضةٍ تريد : خاتمٌ من فضةٍ .

ومن هذا الضرب إضافة الأعداد إلى تمييزها .

والأعداد تُميَّز على ثلاثة أوجهٍ : أحدها : أن يضافَ إلى جَمْعٍ نحو : ثلاثةِ أثوابٍ ، وكذلك إلى العشرة .

والثاني : أن يضافَ إلى المفرد ، وذلك في المائة والألف وما يتضاعف منهما نحو : مائة درهمٍ ، وألف درهمٍ ، ومائتا درهمٍ ، وألفا درهمٍ ، وثلاثة آلاف درهم .

والثالث : ليس ممّا نحن فيه وهو أن يكون التمييز منصوبًا مفردًا وذلك من أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين ، تقول : أحدَ عشرَ درهمًا .

وتسقط في الإضافة التّنوين ، ونون الجمع ، ونون التّثنية كقولك : غلامُ زيدٍ ، وغلاما زيدٍ ، وبنو عمروٍ ، ومسلمو بلد[2] ، فهذا عمل الجرّ في الأسماء »[3] .

---

(١) وهناك إضافة بمعنى « في » ، انظر شرح ابن عقيل ٢/٣٦ .

(٢) في الأصل : زيـد .

(٣) ط ٦٠ .

الـشــرح : الإضافة مقتضيةُ الجرِّ كالفاعليّة للرّفع والمفعوليّة للنصب ، وإن كان العامــلُ غير المقتضي وهــو حرفُ الجرِّ ثابتًا كـان أو مقـدَّرًا[1] كمـا أن التحـيُّزَ[2] مصَـحِّحٌ لكون الجسم كائنًا والمُـثْبِتُ له هو الكَوْن .

والفرق بين أن يكون الإضافة بمعنى « اللام » وبين أن يكون بمعنى « مِنْ » مـا ذكره الشـيخ وهو : « أن يقع اسم المضـاف إليـه / على المضاف إذا كانت بمعنى « من » ، ولا يقع إذا كانت بمعنى « اللام » »[3] .

٤٣/أ

بيانــه : أنّه يجوز أن تقول في الخاتم : إنّـه فضة في : خاتم فضة ، ولا يستقيم أن تقول في الغلام : إنّـه زيد في : غلام زيدٍ .

و « من »[4] المقدَّرة فيها هي البيانيّـة .

والإضافة على ضربين : معنويّـة ، ولفظيّـة .

فالمعنويـة : ما أفـاد تعريفًا أو تخصيصًا ، فالأول : غـلام زيدٍ ، والثاني : غـلام رجـلٍ .

---

(١) هذا قول الزمخشري كما في المفصل ١٠٣ .
وانظر شرح ابن يعيش ١١٧/٢ ، وشرح الكافية ٢٧٢/١ .

(٢) في الحاشية : « التحيز : هو شغل جهة ما ، والكون : اختصاصه بحيز معين » .

(٣) جاء في شرح الجمل ٢٢٧ : « ثم الغالب على الإضافة أن تكون بمعنى (اللام) و (من) ، فإذا كانت بمعنى (اللام) لم يقع اسم المضاف إليه على المضاف ، وإذا كانت بمعنى (من) وقع اسم المضاف إليه على المضاف » .

(٤) أنكر قوم منهم ابن الصائغ الإضافة بمعنى (من) وأنها بمعنى (اللام) على كل حال ، انظر شرح الكافية ٢٧٣/١ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢٣٣/٢ ، والهمع ٢٦٧/٤ .

واللفظيّة : في إضافة الصّفة إلى مفعولها أو إلى فاعلها ، فالأول : هذا ضاربُ زيدٍ ، والثاني : حسنُ الوجهِ ، وهي لا تفيدُ إلا تخفيفًا ، ولهذا تقول : الضّاربا زيدٍ ، والضّاربو زيدٍ ، ولا يقال : الضّاربُ زيدٍ إلا عند الفرّاء[1] .

فإذا قلت : الضّاربُك والضّارباك ، فمحلّ « الكاف » في الأول النّصب[2] ، وفي الثاني الجرّ[2] .

وأمّا الضّاربُ الرّجلِ فإنّما جوّزوه لمشابهة : الحسن الوجه .

ويتعرّف المضاف إذا أُضيف إلى المعرفة بالإضافة المعنويّة دون اللفظيّة ، ولهذا وَجَبَ سقوط الألف واللاّم عن المضاف لحصول التعريف فيه ، ولا يجب في اللفظيّة، قال الله تعالى : ﴿ وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[3]، إلا نحو : غير ، ومثل ، وشِبْه ، فإنّها لا تتعرّف وإن أُضيفت[4] إلى المعارف ؛ لتوغُّلِهَا في الإبهام إلاّ إذا كان الاسم المضاف مشهورًا بالمغايرة والمماثلة نحو قولهم : الحركة غير السُّكون ، وقوله

---

(١) لم أقف على رأي الفراء في كتابه معاني القرآن ، انظر رأيه في شرح الكافية ١/٢٨١ ، وشذور الذهب ١٥٥ ، والتصريح ٢/٣٠ .

(٢) لأن التقدير في الأول : الذي ضربك ، ولهذا أوجب سيبويه النصب فيه ، وفي الثاني : حذفت النون للإضافة وجرّ ما بعدها على الإضافة .

انظر الكتاب ١/١٨٧ ، وشرح الكافية ١/٢٨٣ .

(٣) سورة الحج الآية ٣٥ .

(٤) في الأصل : « أضيف » .

تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[1] فجعله صفة « للذين »[2] والموصول من المعارف .

وقد يُضاف الشيء إلى غيره بأدنى مُلابسةٍ بينهما نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾[3] لاجتماعهما في نهارٍ واحد .

ولا تجوز إضافة الصفة إلى موصوفها[4] ، ولا الموصوف إلى صفته ، وقوله : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾[5] قالوا : التَّقدير : ولدارُ الحياةِ الآخرةِ ، وكذلك التَّأويلُ في سائرِ ما يُوهِمُ أنّه إضافةُ الموصوفِ إلى صفتهِ .

ولا يجوزُ الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه[6] إلا بالظَّرف في ضرورةِ الشِّعر ، وقراءة ابن عامر :

﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾[7]

بنصب « أولادَهم » ، وجرّ « شركائِهم » قراءة مردودةٌ .

---

(1) سورة الفاتحة الآية ٧ .

(2) انظر معاني القرآن للفراء ٧/١ ، وإعراب القرآن لابن النحاس ١٢٥/١ ، والبيان ٤٠/١ .

(3) سورة النازعات الآية ٤٦ ، قال صاحب إملاء ما منّ به الرحمن ٢٨١/٢ : « والهاء في (ضحاها) ضمير العشية مثل قولك : في ليلة ويومها » .

(4) هذا مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين الجواز .

انظر الإنصاف ٤٣٦/٢ فما بعدها ، وشرح ابن عقيل ٤٩/٢ ، والهمع ٢٧٥/٤-٢٧٦ .

(5) سورة يوسف الآية ١٠٩ .

(6) هذا ما ذهب إليه نحاة البصرة ، وأجاز ذلك نحاة الكوفة .

انظر الإنصاف ٤٢٧/٢ فما بعدها ، والتصريح ٣٣/٢ ، والهمع ٢٩٤/٤-٢٩٥ .

(7) سورة الأنعام الآية ١٣٧ . انظر المحتسب ٢٣٠/١ ، والمبسوط ٢٠٣ ، والكشف ٤٥٣/١ ، والبحر ٢٢٩/٤ .

ويُضاف أسماءُ الزمان إلى الفعل قال الله تعالى :

﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[1] .

وكذلك إلى الجملِ الابتدائيةِ قالوا : أتيتُك زمنَ الخليفةُ عمرُ ، وقال :

﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾[2] .

ويُبنى اسم الزمان عند إضافته إلى فعلٍ ماضٍ ، ومنه ما جاء في الأحاديث : « خرجَ من ذنوبهِ كيومَ ولَدَتْه أمُّه »[3] فبُني (يوم) على الفتح .

وقد يُحذفُ المضافُ ويُقام المضافُ إليه مقامه كقوله تعالى :

﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[4] .

وقد يُبَقّى المضاف إليه بعد حذف المضاف على حركته كقولهم : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ، ولا بيضاءَ شحمةً [5] ، / قال سيبويه : « كأنّك أظهرت ٤٣/ب « كلَّ » فقلت : ولا كلَّ بيضاءَ شحمةً »[6] .

---

(١) سورة المائدة الآية ١١٩ .

(٢) سورة غافر الآية ٧١ .

(٣) انظر صحيح البخاري كتاب الحج ١٤١/٢ ، وصحيح مسلم ١٠٧/٤ .

(٤) سورة يوسف الآية ٨٢ .

(٥) يضرب في اختلاف أخلاق الناس ، وقيل : يضرب في موضع التهمة .

انظر مجمع الأمثال ٢٧٥/٣ ، والوسيط في الأمثال للواحدي ١٦١ ، والمستقصى في أمثال العرب ٣٢٨/٢ .

(٦) انظر الكتاب ٦٦/١ .

[العــــــــدد]

أمـا قـولهُ : « ومن هذا الضرب إضـافـة الأعداد إلى تمييزها » فينبغي أن تعلم أنّ الأصل في الأعداد أن يُضاف الواحد والاثنان إلى الجنس ، فيقال : عندي واحدُ رجالٍ ، واثنا رجالٍ ، كما جاء في الشعر قوله :

كأنّ خُصْيَيْهِ مـن التَّدَلْـدُلِ

ظرفُ جرابٍ فيه ثِنْتَـا حَنْظَلِ[1]

لكنّهم تركوا ذلك ؛ لأن ذكر المفرد والمثنى من الجنس يُغني عن ذلك نحو قولك : رجلٌ – رجلان .

فـأمّا الثلاثةُ فما وراءَها فلا بدَّ فيها من ذكرِ العددِ والجنسِ ؛ لأن بذكرِ العـددِ لا يُعرَفُ الجنس وبذكرِ الجنسِ لا يُعرفُ المقدارُ ، فلا بدَّ من ذكرهما .

وإنّما تضافُ الثلاثةُ فما وراءها إلى الجمعِ اعتباراً للأصل ؛ لأن الثلاثةَ أو الأربعةَ إلى ما زادَ لا تكونُ مفردةً بل تكونُ جمعًا في معناه ، وإنما يضـافُ إلى جمعِ القِلّة التي هي : أفْـعُلٌ ، وأفْـعَالٌ ، وأفْـعِلَـةٌ ،

---

(١) اختلف في نسبة هذين البيتين ، فقد نسبا إلى جندل بن المثنى كما في شرح التصريح ٢/٢٧٠ ، ونسبا إلى خطام المجاشعي كما في الخزانة ٧/٤٠٣.

ووردا من غير نسبة في : الكتاب ٣/٥٦٩ ، والمقتضب ٢/١٥٣ ، والفصيح ٣١٤ ، ودلائل الإعجاز ٣٨٠ ، والتخمير ٢/٣٢٢ ، وشرح ابن يعيش ٤/١٤٤ ، وارتشاف الضرب ١/٣٥٨ .

والتدلدل : التعلّق والاضطراب ، والظّرف : وعاء كل شيء .

وفِعْلَةٌ ، لمحافظة المُشاكلةِ بين التميزِ والمميَّزِ إلاّ إذا أعْوَزَ فيُؤتى بجمع الكثرة نحو : ثلاثةُ شسوعٍ[1] ، أو يُتوسَّع في استعمالِ الكثرةِ مكان القليل نحو قوله تعالى : ﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[2] ؛ لاشتراكهما في الجمعيَّة أو لكونه أكثر استعمالاً من : الإقْـرَاء[3] .

وإنَّما ثبتَ « التَّاءُ » في المذكَّر وحُذفَ في المؤنث ؛ لأن الأصلَ في الأعداد من الثلاثة إلى العشرة وَقَعَ بـ « التَّاء » في أصلِ اللغة بدليل أنك تعلمْتَها غيرَ مميَّزةٍ بالمذكر والمؤنَّث مع « التَّاء » فاعتُبرَ الأصلُ مع المذكر ، وحُذفَ مع المؤنثِ فَرْقًا بينهما . وإنما بُنيت المركَّبات لتضمُّنها « واو » العطف ، وبُنِيَ الاسمان معًا لتعلُّق «الواو» بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه .

وإنَّما استثنى عنها « اثنا عشر » ؛ لكونه مُعربًا بالحرف الذي هو علامةُ التثنية ، وفي حذفها لأجل البناء بُطلانُ معنى التَّثنيةِ ، وإنما بُنيت العشرة معه لقيامها مقام « نونِ » التثنية والحَمْلُ على أخواتها[4] .

وإنَّما وُحِّدَ تمييزُ المركَّباتِ إلى ما يتضاعفُ ؛ لأنه يكفي في بيان الجنس من غير إخلالٍ ، وإنَّما نُصب لمجيئهِ بعد تمام الاسم بما هو في تقدير التنوين وهو التَّركيبُ .

---

(١) الشَّسعِ : النَّعل . انظر الصحاح في (شسع) .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٢٨ .

(٣) القَرْء : الحيض ، وقيل : الطهر ، انظر الصحاح في (قرء) .

(٤) انظر شرح الأشموني ٤٩/٤ .

و« عشَرة » المؤنث المفردة غير المركّبة فلا تُسكّن لأجل التخفيف ؛ لأنّ ذلك كان في المركّبة أولى .

وإنّما لم يُشتقّ العِقْد الثاني من الاثنين كسائر العقود المأخوذة من الثلاثة والأربعة إلى التّسعة ؛ لأنّ معناه إنما يتمّ بحرف التّثنية ، ولو زيد عليه « الـواو » و « النـون » لاجتمع فيه إعرابان وزوائدُ كثيرةٌ فعَدَلُوا إلى العشرة لذلك ، فقيل : عشرون .

وإنّما نُصب المميِّز من العشرين إلى تسعة وتسعين لتمـام الاسـم بـ« نون » الجمع .

وإنّما أُضيف / « المائة » إلى تمييزها لمُشابهتها العَشَرة ؛ لأن العشرة عقد لأفرادها من الثلاثة إليها ، وكذلك المائة عَقْدٌ لأفرادها من العشرة إليها[1] . 44/أ

وأمّا كون تمييزها مفردًا فلمَا ذكرنا من كونه كافيًا في بيان الجنس .

وأمّا ثلاثمائة إلى ألف فشاذٌ[2] ، والقياسُ : ثلاثُ مئاتٍ أو مئينَ .

وأمّا ألوفٌ فهو على قياس الأصل تقول : ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف، وأحد عشر ألفًا إلى تسعة وتسعين ألفًا ، ومائة ألف إلى ألفِ ألفٍ .

---

(1) قال ابن يعيش في شرحه ٢٠/٦ : « أما شبهها بالعشرة فلأنها عقد العشرة كما أن العشرة عقد الواحد ؛ لأن المائة عشر مرات عشرة كما أن العشرة عشر مرات واحد » .

(2) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢١/٦ : « يريد أنه شذّ عن القياس ، وأما من جهة الاستعمال فكثير مطرد » . وانظر أسرار العربية ٢٢٣ ، والهمع ٧٤/٤ .

وتقول مع تميُّز المميَّز : ثلاثُ مائةِ رجلٍ إلى تسعِ مائةِ رجلٍ ، ومائةِ ألفِ رجلٍ إلى ألفِ ألفِ رجلٍ ، وثلاثةِ آلافِ ألفِ رجلٍ إلى عشرةِ آلافِ ألفِ رجلٍ ، وأحدَ عشرَ ألفِ ألفِ رجلٍ إلى تسعةَ عشَرَ ألفِ ألفِ رجلٍ ، وعشرونَ ألفِ ألفِ رجلٍ إلى مائة ألفِ ألفِ رجلٍ ، على هذا القياس .

وإنما يسقطُ التنوين من المضاف ؛ لأنّه زيادةٌ ، وكذلك الإضافة كيلا يُجمع بينهما .

وأمّا سقوط « نون » التّثنية والجمع ؛ فلأنّه عوضٌ من التنوين والحركةِ فحُذِفَ في موضعٍ يُحذف فيه التنوين وهو عند الإضافة ، وتثبت في موضع تثبتُ فيه الحركة ، وهو عند دخول الألف واللام .

فإن قيل : ما تقول في قوله تعالى : ﴿ تِسۡعَةُ رَهۡطٍ ﴾(1) فميَّز التسعةَ بالمفرد والمدّعى بخلافه ، وقال :

﴿ وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا ﴾(2) .

والسؤال فيها من وجهين : أحدهما : أنّه أنّث اسم العدد و(السِّبط) مذكرٌ، والواحد والاثنان والعشرة المركّبة باقية على الأصل ؟ والثاني : أنّ التمييز فيما وراء العشرة مفردٌ و (أسباط) جمع ؟ ؛ وقال الله تعالى :

﴿ مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا ﴾(3) .

---

(1) سورة النّمل الآية ٤٨ .

(2) سورة الأعراف الآية ١٦٠ .

(3) سورة الأنعام الآية ١٦٠ .

وينبغي أن تُثبت « تاء » التأنيث في اسم العدد إذا كان مفردُ المعدود مذكرًا ، و « المثلُ » مذكرٌ وأسقط « التاء » من اسم العدد ، وقال الله تعالى :

﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا ﴾[1] .

وتمييز ما وراء العشرة مفردٌ و (سنين) جمعٌ ، فما الوجهُ في ذلك كله ؟ . قيل : أمّا الجواب عن الأول وهو تميُّز (التسعة) بالمفرد فإنّه وإن كان مفرد اللفظ فهو مجموع المعنى ؛ لأنّه اسم جمعٍ ، ولا فرق بين أن يكون جمعًا في المعنى أو جمعًا في اللفظ .

والجواب عن الثاني وهو تأنيث (السِّبط) فقال أبو إسحاق الزجاج : « المعنى اثنتي عشرة فرقةً »[2] فكأنّه أشار إلى أنّ التمييز محذوفٌ مقدّرٌ ، و (أسباطًا) من نعت الفرقة ، وعند الشيخ أبي علي الفارسي (أسباطًا) بدلٌ[3] من (اثنتي عشرة) كأنّه قال : وجعلناهم أسباطًا ، وبذلك يسقط السؤال الثاني في الآية ؛ لأنه لم يكن (أسباطًا) تمييزًا للعدد في تمشيةِ[4] الإمامين .

---

(١) سورة الكهف الآية ٢٥ .

(٢) انظر معاني القرآن ٢/٣٨٢ .

(٣) انظر التكملة ٦٨ .

(٤) في الحاشية : « أي : في قولهما » .

وأمّا الجواب عن قوله تعالى : ﴿ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[1] فذكر أبو علي فيه جوابين[2] : أحدهما : / أنّه جعل الأمثال حسناتٍ ، فكأنّه 44/ب قال : فله عشر حسناتٍ أمثالِها .

والثاني : أن الأمثال مضافةٌ إلى المؤنث فجاز تأنيثه كقراءة من قرأ

﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾[3] بالتّاء .

وأمّا الجواب عن قوله : ﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾[4] فقال الزجاج[5] : « (سنين) نصبٌ على البدل من (ثلاثمائة) » ، وكونه بدلاً ظاهرٌ على القراءة المعروفة[6] ؛ لأن المائة فما وراءها تضاف إلى التمييز ، وثبوت التنوين فيها دليل على أنّ (سنين) ليس بتمييز ، وأجاز الفرّاء[7] أن يكون تمييزاً وسوّى بين الآية وبين قول الشاعر الذي أتى به استشهاداً وإن كان في استشهاده ضعفٌ ظاهرٌ ، البيت :

---

(1) سورة الأنعام الآية 160 .

(2) انظر التكملة 73 .

(3) سورة يوسف الآية 10 .

وهي قراءة الحسن وقتادة ، انظر شواذ القرآن لابن خالويه 67 ، وتفسير القرطبي 9/133 ، والبحر 5/284 .

(4) سورة الكهف الآية 25 .

(5) انظر معاني القرآن 3/271 .

(6) في الحاشية : « تنوين " مائةٍ " » .

(7) انظر معاني القرآن 2/138 .

فيها اثنتانِ وأربعونَ حلوبةً   سوداً كخافيةِ الغرابِ الأسحمِ[1]

لأنَّ الشاعر أتى بالتمييز مفرداً ثم جمع صفته ، وفي الآية لم يأت بالتمييز المفرد .

[أسماء الشرط الجازمة]

قال رحمه الله : « وأمّا الجزم فللأسماء التي تتضمن معنى « إنْ »[2] الجزائيّة وهي تسعة : مَنْ ، وما ، وأيّ ، وأين ، ومتى ، وحيثما ، وإذ ما ، وأنّى ، ومهما ، تقول : من يكرمْني أكرمْه ، وما تصنعْ أصنعْ ، وأيّهم يأتني أكرمْه ، وأين تكنْ أكنْ ، ومتى تخرجْ أخرجْ ، وحيثما تكنْ أكنْ ، وإذما تخرجْ أخرجْ ، وأنّى تفعلْ أفعلْ ، ومهما تصنعْ أصنعْ ، قال الله تعالى :

﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[3] »[4].

الشرح : بيان كيفيّة تضمُّن هذه الأسماء معنى « إن » الشرطيّة أنّه يكون معنى قولك : من يأتني أكرمْه : إن يأتني زيد أو عمرو أو بكر أو خالد إلى سائر العقلاء ؛ لأن « مَنْ » لكونه عامّاً يشتمل جميع

---

(١) البيت لعنترة بن شداد ، انظر الديوان ١٩٣ ، ومعاني القرآن ٢/١٣٨ ، وشذور الذهب ٢٥١ .
وورد من غير نسبة : في الأصول ١/٣٢٥ ، وشرح ابن يعيش ٣/٥٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٧٩ .
والخافية : ريش الجناح مما يلي الظهر ، والأسحم : الأسود .

(٢) في ط ٦١ : « مَنْ » .

(٣) سورة الأعراف الآية ١٣٢ .

(٤) ط ٦١ .

من يَعْقِلُ ، وتريد أن تُعلِّق الإكرام بإتيان مَنْ يدخلُ تحت هذه اللفظة فقلتَ هذا ، وكذلك الحكم في سائر الأسماء المتضمِّنة لمعنى حرف الشرط ، وهي وإن كانت مُتَّفِقَةً في العمل فهي مختلفةٌ في المعاني . أمّا « مَنْ »[1] فذكر الشيخ[2] فيه أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون موصولةً كقولك : جاءني من عرفته بمعنى : الذي عرفته.

والثاني : أن تكون استفهاميَّةً كقولك : من عندك ؟ .

والثالث : أن تكون موصوفةً نحو قول الشاعر :

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا صَدْرَه ... قد تَمَنَّى لي مَوْتًا لم يُطَعْ[3]

ويُحَيِّيني إذا لاقيتُه ... وإذا يخلو له لَحْمي رَتَعْ

و « مَنْ » في هذا الوجه نكرة لدخول « رُبَّ » عليها .

والرابع : أن تكون شرطيَّة وهي التي في المتن .

/ ثم إنه ينبغي أن تعلمَ أنّ لها حُكمين في إعادة الضمير إليها ، 45/أ وفي التأنيث والتذكير ، وهما : اعتبارُ اللفظِ ، واعتبارُ المعنىَ ، فالأولُ أسبقُ قال الله تعالى :

---

(1) انظر الكتاب 56/3 ، والجمل 323 ، والمفصل 302 .

(2) انظر شرح الجمل 245 - 246 .

(3) البيتان لسويد بن أبي كاهل اليشكري . انظر المفضليات 732/2-735 ، وأمالي الشجري 169/2 ، والخزانة 123/6 .

وورد ا من غير نسبة في : المقتصد 320/1 ، والمرتجل 307 ، وشرح ابن يعيش 11/4 ، وشرح الأشموني 163/1، وفي بعض المصادر(قلبه) مكان (صدره) .

﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (١)

فاعتُبِرَ اللفظ أولاً والمعنى ثانياً(٢) ، وقال :

﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾ (٣)

فذكّر الأوّل ، وأنّث الثاني .

وأمّا « ما »(٤) فتكون اسمًا وحرفًا ، فالأوّل على ستة أوجه : الأربعة المذكورة في « مَنْ » وتعجبيَّةٌ ، ومجرّدةٌ من أن تكون موصوفةً ، وموصولةٌ .

فالتعجبيّةُ : ما أحسن زيدًا ،

والمجـرّدةُ : ﴿ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾(٥) ،

والموصولةُ : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾(٦) ،

والموصوفةُ : ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾(٧) تقديره عند الكسائي : بئس شيئًا . قال الشيخ : « إذا كانت معرفةً فالجملة صلة له ، وإذا كانت نكرةً فهي صفة له » هذا هو الفرق بينهما .

---

(١) سورة البقرة الآية ١١٢ .

(٢) أي الإفراد في اللفظ ، والجمع في المعنى . انظر الكتاب ١/٦٥ ، والمقتضب ٢/٢٩٤ .

(٣) سورة الأحزاب الآية ٣١ .

(٤) انظر المقتضب ٢/٤٦ ، وأسرار العربية ٣٣٦ ، والجنى الداني ٣٢٢ .

(٥) سورة البقرة الآية ٢٧١ . (٦) سورة النحل الآية ٩٦ .

(٧) سورة البقرة الآية ٩٠ .

وانظر أقوال النحاة في إعراب (ما) في هذه الآية في المشكل ١/٦٢ ، والبيان ١/١٠٨ ، والتخمير ٣/٣١٧ .

والاستفهاميّةُ : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي ﴾[1] ، وقد يحذف ألفها عند إدخال حرف الجرّ عليه نحو :

﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾[2] و ﴿ فِيمَ كُنتُمْ ﴾[3] و ﴿ مِمَّ خُلِقَ ﴾[4].

والشرطيّة : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾[5] .

والثاني وهو أن يكون حرفًا على ستة أوجهٍ أيضًا : نافيةٌ ، ومصدريّةٌ ، وكافّةٌ ، ومسلِّطةٌ[6] ، وزائدةٌ وابهاميّةٌ .

فالنّافيةُ : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[7] .

والمصدريّةُ : ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾[8] ،

والكافّةُ : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[9] .

والمسلِّطة : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾[10] .

---

(1) سورة البقرة الآية ١٣٣ .

(2) سورة النبأ الآية ١ .

(3) سورة النساء الآية ٩٧ .

(4) سورة الطارق الآية ٥ .

(5) سورة البقرة الآية ١٩٧ .

(6) قال الشارح في التخمير ١١٥/٤ : « (ما) في قولهم : أينما تجلسْ أجلسْ هي المسلطة كقولك : حيثمًا تكنْ أكنْ ... هذه الأسامي كانت تضاف إلى الجمل غير عاملة فصارت بـ (ما) من حروف المجازاة ، كذلك « أين » كانت ظرفًا تعمل فيها العوامل فـ (ما) هي التي سلطته على المجازاة فصارت تعمل الجزم » .

(7) سورة يوسف الآية ٣١ .

(8) سورة التوبة الآية ٢٥ .

(9) سورة النساء الآية ١٧١ .

(10) سورة البقرة الآية ١٤٤ .

والزائدةُ : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[1] ،

والإبهاميّةُ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾[2]

وأمّا « أيٌّ »[3] فهي على الوجوه الأربعة المذكورة في « من » :

موصولة ، وموصوفةٌ ، واستفهاميّةٌ ، وشرطيّةٌ .

فالموصولةُ : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[4]

أي : الذي هو أشد على الرحمن عِتِيًّا ،

والموصوفةُ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾[5] ،

والاستفهاميّةُ : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾[6] ،

والشرطيّةُ : ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ﴾[7]

وإذا أُضيفَ فلا يخلو من أن يكون مضافًا إلى المعرفة أو إلى النكرة.

فإن أُضيف إلى المعرفة فإلى الاثنين فصاعداً نحو :

﴿ أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا ﴾[8] و ﴿ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾[9] .

---

(1) سورة آل عمران الآية ١٥٩ .

(2) سورة البقرة الآية ٢٦ .

(3) انظر الأصول ٢/١٥٩ ، والمرتجل ٢٧١ ، والمغني ١٠٧ .

(4) سورة مريم الآية ٦٩ .

(5) سورة آل عمران الآية ١٠٢ .

(6) سورة النمل الآية ٣٨ .

(7) سورة القصص الآية ٢٨ .

(8) سورة مريم الآية ٧٣ .

(9) سورة الكهف الآية ٧ .

وإن أُضيف إلى النكرة جاز إضافتُه إلى المفرد ، والمثنّى، والمجموع ، نحو : أيّ رجلٍ ، أيّ رجلين ، أيّ رجالٍ ، وقيل : ولا يجوز حذف المضاف إليه إلا عند جري ما هو بعضٌ منه[1] نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾[2] .

أمّا « أين »[3] فقال أبو سعيد : « هو اسم من أسماء المكان يستوعبُ الأمكنة كلّها »[4] قال تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾[5] ، ويكون سؤالاً / عن المكان قال الله تعالى : ٤٥/ب ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾[6] .

وأمّا « متى »[7] فيكون ظرف زمان ، ويُستعمل استفهامًا كما يُستعمل شرطًا ، قال الله تعالى : ﴿ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ ﴾[8].

وأمّا « حيث »[9] فظرف مكان وهو من بين ظروف المكان مخصوصٌ في إضافته إلى الجملة كقولك : جلستُ حيثُ جلس زيدٌ ، قال الشيخ : « وقول الناس (هذا لا يصحّ من حيثُ اللُّغةِ) بالكسر خطأ ، والصوابُ الرفع على الابتداء والخبر مضمرٌ أي : من حيثُ اللّغةُ مُقتضيةٌ ،

---

(١) في الحاشية : « وهو التنوين » .

(٢) سورة الإسراء الآية ١١٠ ، وفي الأصل : « تدعون » .

(٣) انظر المقتضب ٤٦/٢ ، والمرتجل ٢٧٢ ، والهمع ٢١٧/٤ .

(٤) انظر شرح الكتاب لوحة ٦٤ .

(٥) سورة النساء الآية ٧٨ .

(٦) سورة التكوير الآية ٢٦ .

(٧) انظر الكتاب ٢١٧/١ ، والمقتصد ١١١١/٢ ، والجنى الداني ٥٥٥ .

(٨) سورة الملك الآية ٢٥ .

(٩) انظر الأصول ١٥٩/٢ ، وأسرار العربية ٣٣٦ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٨/٢ .

ولا يُجازى به إلاّ إذا كان معه « ما » فلا يجوز أن تقول : حيث تكنْ أكنْ »[1]. ولهذا تسمّى هذه (مسلِّطةً) ؛ لأنّها جعلت الشيء الذي[2] لا يعملُ عاملاً .

وأمّا « إذ ما » فإنّه يعمل بشرط هذا التّركيب فإن أنفكَّ عنه « ما » خرج من كونه عاملاً كـ« حيث » إذا انفكّ عنه « ما » . ويكون لما مَضَى مفردًا ، ولما يُستقبل مركّبًا ؛ لأن الشرط لا يكون إلا مستقبلاً .

فأمّا « أنّى » فقال أبو بكر السّجستاني[3] في قوله تعالى :

﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾[4]

« كيف شئتم ، ومتى شئتم ، وحيث شئتم »[5] فيكون « أنّى » على ثلاثة معانٍ ، و ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾[6] أي : من أين لكِ هذا ؟

---

(1) جاء في شرح الجمل ٢٣٥ – ٢٣٦ :

« وهذا الذي يقوله الناس في نحو (هذا لا يصح من حيث اللغة) خطأ ، وإنما الصواب (من حيث اللغةُ) بالرفع على أن يكون مبتدأ ويكون الخبر مضمراً نحو : من حيث اللغةُ مقتضيةٌ .

وإذ قد عرفت ذلك فإنه لا يجازى بـ (حيث) إلا إذا كان معه (ما) تقول « حيثما تكن أكن » ولا يجوز « حيث تكن أكن » » .

(2) في الأصل : « التي » .

(3) هو عبدالله بن سليمان بن الأشعث الإمام العلامة الحافظ شيخ بغداد ، ولد بسجستان في سنة (٢٣٠هـ) ، روى عن أبيه وعمّه وغيرهما ، وأخذ عنه خلق كثير ، وكان من بحور العلم بحيث إن بعضهم فضله على أبيه . توفي سنة ٣١٦ هـ . انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٤٦٤/٩ ، ووفيات الأعيان ٤٠٤/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢١/١٣ .

(4) سورة البقرة الآية ٢٢٣ .

(5) انظر تفسير غريب القرآن لأبي بكر السجستاني ٢١ .

(6) سورة آل عمران الآية ٣٧ .

وأمّا « مهما »[1] فهي « ما » المتضمنّة لمعنى الشرط ضُمَّت إليها « ما »[2] الزائدة المؤكدة للجزاء في قولك : ما[3] تخرجْ أخرجْ ، إلاّ أنه استُثقل تكرير المثلين فقلبت الألف الأولى هاءً ومعناه : أيّ شيءٍ ، ومن جعله بمعنى : متى ما ، فقد أخطأ[4] .

فإن قيل : إلام يرجع الضميران في « به » ، و« بها » في الآية ؟[5].
قيل : إلى « مهما » إلاّ أنّ الأوّل ذُكِّر إعتبارًا للفظ ، والثاني أُنِّث اعتبارًا للمعنى ؛ لأنّ « مهما » في معنى (الآية) بدليل أنه بيَّن في قوله : ﴿ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[6].

فإن قيل : إذا سمّوا ما يأتي به موسى عليه السلام آيةً كيف قالوا : « لِتَسْحَرَنَا بها » ؟ .

فالجواب : أنّهم لم يعتقدوها آيةً وإنّما سمّوها لتسمية موسى استهزاءً وتهكُّمًا[7] ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) انظر الجمل ٢١١ ، واللمع ٢١٣ ، والهمع ٣١٨/٤ .

(٢) وهو قول الخليل . انظر الكتاب ٥٩/٣ ، وقيل أنها مركبة من (مه) و (ما) ، وقيل من (من) و (ما) ، وذهب بعضهم إلى أنها بسيطة .
انظر شرح ابن يعيش ٤٢/٧ ، وشرح الكافية ٢٥٣/٢ ، والمغني ٤٣٦ .

(٣) في الأصل : متى .

(٤) قال الزمخشري في الكشاف ١٠٧/٢ : « وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرِّفها من لا يدَ له في علم العربية فيضعها غير موضعها ويحسب (مهما) بمعنى : متى ما ... » .

(٥) مراده الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .

(٦) سورة الأعراف الآية ١٣٢ .

(٧) هذا مستفاد من كلام الزمخشري . انظر الكشاف ١٠٧/٢ .

« الفصل الخامس »

في أشياء مفردة

وهي خمسة أبواب :

[باب المعرفة والنكرة]

المعرفةُ خمسةٌ : المضمرُ نحو : أنت[1]، و« الكاف » في : غلامك[2] ، والثاني : العَلَمُ نحو : زيد وعمرو ، وكلّ اسم وُضع في أوّل أحواله لشيءٍ بعينه لا يقع على كلّ ما يشبهه فهو عَلَمٌ ، ألا ترى أن « زيداً » وُضع أوّلَ ما وُضع للرجل المعيَّن ثم ليس كلُّ من يكون مثل « زيد » يُسمّى زيداً .

والثالث : ما فيه الألفُ واللامُ نحو : الرجل ، والفرس ، والتعريف بـ« اللام » يكون للعهد كقولك : فعلَ الرجلُ كذا ، تريد واحداً بعينه قد عَهِدَه المخاطب وعرفَه بأمرٍ ، وللجنس كقولك : الرجلُ خيرٌ من المرأةِ .

والرّابع: المبهمُ وهو نوعان : أحدُهما : أسماءُ الاشارة نحو : هذا وهؤلاء ، وكذا كلُّ اسم إشارة .

/ والثاني : الموصولاتُ وهو : الذي ،[3] و« ما » و« مَنْ » إذا كانا بمعنى « الذي » ، والألف واللام بمعنى « الذي » نحو : الضّارب ، والقائم بمعنى : الذي ضرب زيداً ، والذي قامَ ، و« أيُّهم » بمعنى (الذي) كقوله : ٤٦/أ

---

(١) بعده في ط ٦٢ : « والتاء في ضربت » .

(٢) بعده في ط ٦٢ : « والياء في غلامي » .

(٣) بعده في ط ٦٢ : « والتي وفروعهما » .

﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[1].

والخامس من المعرفة : المضاف إلى واحد من هذه الأربعة نحو : غلامُ زيدٍ ، وغلامُك ، وكل مضافٍ إلى معرفةٍ معرفةٌ .

وما عدا هذه الخمسة فهو نكرة »[2] .

الشـرح : المعرفةُ : ما دلَّ على شيءٍ بعينه ، وهو كما ذكر في المتن خمسة ، وأعرفها المُضْمَر ، ثمّ العَلَم ، ثم المُبْهم ، ثم الذي دخل فيه حرف التّعريف ، وأمّا المضاف فيُعتبر تعريفه بحسب المضاف إليه .

وأمّا المضمرات فأعرفها ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب .

وأمّا العلم فهو ما ذُكِر في المتن .

وينقسم قِسْمَةً أخرى إلى : اسم كزيدٍ ، وإلى كُنْية كأبي فلانٍ وأم فلان ، وإلى لقب كاسرائيل[3] وآزر[4] . وينقسم قِسْمَة أخرى إلى : مفرد نحو زيدٍ ، وإلى مركب وهو على ثلاثة أنواع : مركب من المضاف والمضاف إليه نحو : عبدمناف وعبدالمطلب وأبي سفيان ، وأبي حنيفة ، وذي القرنين ، وذي النون ، ومركب من اسمين جُعلا اسمًا واحدًا كحضرموت ، وبعلبكّ ، ومركب من فعل وفاعل كـ (بَرَقَ نحرُه) .

---

(١) سورة مريم الآية ٦٩ .

(٢) ط ٦٣ .

(٣) في الحاشية : « اسرائيل : لقب يعقوب » .

(٤) قيل إنه لقب لوالد إبراهيم عليه السلام . انظر تفسير القرطبي ٧/٢٢ .

وينقسم قِسْمَةً أخرى إلى : منقول : نحو بدر بن عمّار ، وفضل بن عباس ، وصالح ، وعاد ، ويعوق ، وإلى مرتجل : كعمران ، ومَدْيَن .

والأمثلة التي تُوزن بها أعلام[1] نحو : سَكْران ووزنه (فَعْلانُ) ، وطلحة ووزنه (فَعْلَةُ) ، وتَمْرة بوزن (فَعْلَةُ) .

ويجوز دخول لام التعريف في العلم الذي كان صفةً في الأصل أو مصدرًا نحو : العبّاس ، والحَسَن ، والفَضْل ، والعَلاَء ، وفي كل علم إذا ثُنّيَ وجُمِعَ ، قال الشاعر :

وقبلي ماتَ الخالدانِ كلاهما عميدُ بني جَحْوان وابنُ المضَلَّلِ[2]

عنى خالد بن نضله ، وخالد بن قيس المضلَّل[3] .

والأغلبُ في جميع الأعلام أن يُجمعَ المذكّر بالواو والنون ، والمؤنثُ بالألف والتاء .

وأمّا ما فيه الألف واللام من المعارف فنُذكِرَ في أحكام حرف التعريف في علامات الاسم [4] .

---

(١) أي : تمنع من الصرف ، انظر الخصائص ٢/١٩٩ .

(٢) البيت للأسود بن يعفر .

انظر النوادر لأبي زيد ٤٤٧ ، وشرح ابن يعيش ١/٤٦ ، واللسان في (خلد) . وورد من غير نسبة : في إصلاح المنطق ٤٠٣ ، والتخمير ١/١٩٥ ، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ٨٨ .

(٣) هما رجلان من بني أسد . انظر البيان والتبيين ٣/٢٦٩ ، واللسان في مادة (ضلل) ، وجنى الجنتين لمحمد أمين بن فضل الله المحبي ٤٣ .

(٤) انظر ص ٩ .

وأمّا المبهمُ فهو : أسماءُ الإشارات ، وأسماءُ الموصولات .

فالقسم الأول نحو : (ذا) للمذكر ، و (تا) للمؤنث ، ويُزاد « ها » للتّنبيه في أوائلها نحو : هذا ، وهاتا ، وللمثنّى فيها : ذان ، وتان ، وهذان ، وهاتان ، ويُشدّد «النون» نحو : ﴿ فَذَانِّكَ بُرْهَـٰنَانِ ﴾[1] ، و (أولاء) بالمدّ والقصر[2] لجمع المذكر والمؤنث مستويًا في ذلك أولو العقل وغيرهم ، قال :

ذُمَّ المنازلَ بعد منزلةِ اللّوى والعيشَ بعد أولئكَ الأيّامِ[3]

وقد تُلحَق[4] كافَ الخطاب ، ويذكّر ويؤنّث ويثنّى ويجمع بحسب المخاطب لا بحسب المشار / إليه ، قال الله تعالى : ٤٦/ب ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾[5] وقال : ﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ ﴾[6] ، ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾[7] ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾[8] .

---

(١) سورة القصص الآية ٣٢ .
قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتشديد ، والبقية بالتخفيف .
انظر حجة القراءات ٥٤٤ ، والمبسوط ٣٤٠ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٨١/١ .
(٢) بالمد لغة الحجازيين ، وبالقصر لغة التميميين . انظر أوضح المسالك ٩٥٨ .
(٣) البيت لجرير .
انظر ديوانه ٩٩٠/٣، وشرح ابن يعيش ١٢٦/٣، وشرح الشافية للرضي ١٦٧/٤، والتصريح ١٢٨/١ .
وورد من غير نسبة في : الهادي في الإعراب لابن القبيص ١٢٩، وتخليص الشواهد لابن هشام ١٢٣ .
وروايته في الديوان (الأقوام) ، وعليه فلا شاهد له .
(٤) في الأصل : « تلحقان » .
(٥) سورة مريم الآية ٩ .
(٦) سورة يوسف الآية ٣٧ . في الأصل (ذلك) .
(٧) سورة الأنعام الآية ١٠٢ .
(٨) سورة يوسف الآية ٣٢ .

وقيل « ذا » للقريب ، و« ذاك » للمتوسّط ، و« ذلك » للبعيد[1] ، أمّا «تلك» في المؤنث فبمنزلة « ذلك » في المذكّر .

ومنها : (هنا) و (ثَمَّ) و (هنالك) و (هناك) كذلك و(ذاك) في اتّصال حرف الخطاب بهما قال الله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ﴾[2] ، وقال : ﴿ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾[3] .

وأمّا القسم الثاني فهو الموصولات ، ومعنى الموصول[4] : أنّه لا بدّ في تماميَته من جملة تَتْبَعه وتوضّحه ولا بدّ فيها من ضمير عائد إلى الموصول ، وقد يُحذف نحو : ﴿ إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ ﴾[5] وهو مَنْويٌّ فيها[6] .

فالّذي للمذكر ، واللذان لمثنّاه ، والذين لجمعه ، والتي للمؤنث ، واللتان لمثنّاه، واللاتي لجمعه ، وكذلك اللاّت ، واللائي ، واللواتي .

وأمّا « ما » و« مَنْ » إذا كانا بمعنى (الذي) فقد ذُكر في باب الأسماء المتضمّنة لمعنى الشرط[7] .

وأمّا الألف واللام بمعنى (الذي) فهما اللذان في نحو قوله :

---

(١) في الحاشية « كلما زاد حرف زاد بُعْدً » .

(٢) سورة آل عمران الآية ٣٨ .

(٣) سورة البقرة الآية ١١٥ .

(٤) انظر تعريف الموصول في المفصل ١٧٣ ، وشرح الكافية ٢/٣٥ ، وشرح الأشموني ١/١٥٥ .

(٥) سورة الدخان الآية ٤٢ .

(٦) في الحاشية : « أي رحمه الله » .

(٧) انظر ص ٢٤٨ .

﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾[1] ،

﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ ﴾[2] ،

وذلك لأنّ (الفاء) إنّما تدخل في خبر الاسم الموصول المتضمّن لمعنى الشّرط ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ ﴾[3] بدلالة أنّ الفعل عُطف عليه وهو : ﴿ وأقرضوا ﴾[4] ، ولا يجوز عطف الفعل على الاسم وتقديره : إنّ الذين تصدّقوا وأقرضوا ؛ لأنّ اسم الفاعل يكون في معنى الفعل إذا كان « الألف » و« اللام »[5] فيه بمعنى (الذي)، ولذلك يجوز فيه أن تعمل فيه في الماضي فتقول : جاءني الضاربُ عمرًا أمسِ[6] .

وقيل : كان الأصل « الذي » فحذف « الياء » فبقي « اللذْ » ثم حذف « الذال » فبقي الألف واللام ، ولذلك قيل : إنّها بمعنى « الذي »[7] .

وأمّا « أيُّهم »[8] فهو اسم مبنيٌّ على الضم عند البصريين[9] إذا حُذف «هو» من الكلام كان مشابهًا للحرف لاحتياجه إلى شيء آخر في

(١) سورة المائدة الآية ٣٨ .

(٢) سورة النور الآية ٢ .

(٣) سورة الحديد الآية ١٨ .

(٤) سورة الحديد الآية ١٨ .

(٥) ذهب المازني إلى أنها موصول حرفي ، والأخفش إلى أنها حرف تعريف . انظر الأصول ٢/٢٢٣ – ٢٢٤ ، وشرح الكافية ٢/٣٧ ، والهمع ١/٢٩١ .

(٦) هذا على مذهب الكسائي ، انظر هـ (٤) ص ٢٢٣ .

(٧) هذا رأي الزمخشري، انظره في المفصل ١٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٨٣، وشرح الكافية ٢/٣٧.

(٨) أنكر ثعلب أن تكون موصولة ، انظر أوضح المسالك ١/١٠٧ ، والهمع ١/٢٩٣ .

(٩) انظر الإنصاف ٢/٧٠٩ فما بعدها ، والتخمير ٢/١٩٣–١٩٤، ومغني اللبيب ١٠٧.

تماميةِ الاسميّة ، وهذا هو الحكم في جميع الموصولات في كونها مبنيّة ، ومثاله ما ذكر الشيخ : « تقول : مررتُ بأيُّهمْ أفضلُ »[1] ورأيتُ أيُّهم أفضلُ .

وإذا أثبتوا لفظة « هو » أعربوا وقالوا : مررتُ بأيِّهم هو أفضلُ ، ورأيتُ أيَّهم هو أفضلُ ، وعند الكوفيين مُعربٌ في كل حالٍ . وقرأ معاذ بن مسلم[2] وبشر والأعمش[3] وأبو بكر ﴿ أيَّهم ﴾[4] بالنصب ، وأحكامه مذكورة في التي تتضمن معنى الشرط[5] .

وأمّا المضافُ إلى واحد من هذه الأربعة إضافةً حقيقيّةً فإنه يصير معرفةً .

وأمّا النكرةُ[6] فهو : كل اسم يقع على واحد من الجنس لا بعينه ، هذا هو الذي أشار إليه الشيخ حدّاً للنكرة ، والأحسنُ في تحديدها أن يقال : النكرةُ كل اسمٍ عَرِيَ عن معاني التّعريف ؛ وذلك لأنّ الأصلَ في

---

(١) انظر شرح الجمل ٢٥٣ – ٢٥٤ .

(٢) هو معاذ بن مسلم الهرّاء ، وهو شيخ الكسائي والفراء ، ولا مصنف له يعرف ، توفي سنة ١٨٧ هـ .
انظر ترجمته في نزهة الألباء للأنباري ٥٢ ، وإنباه الرواة ٢٨٨/٣ فما بعدها .

(٣) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي ، ولد سنة ستين ، أخذ القراءة عرضًا عن إبراهيم النخعي وعاصم بن أبي النجود وغيرهما ، روى القراءة عنه حمزة الزيات ومحمد بن عبد الرحمن وزائدة بن قدامة وغيرهم ، توفي سنة ١٤٨هـ .
انظر ترجمته في غاية النهاية ٣١٥/١ ، وطبقات الحفاظ للسيوطي ٦٧ .

(٤) سورة مريم الآية ٦٩ ، انظر مختصر شواذ القرآن ٨٩ .

(٥) انظر ص ٢٥٢ .

(٦) انظر تعريف النكرة في المرتجل ٢٧٧ ، وشرح ابن عقيل ٨٦/١ .

الأسماء التَّنكيرُ لعمومها ، ويطرأُ عليه التَّعريف بعدُ لكي يتميَّزَ من أمثاله وأشكاله ، فثبت أنَّه إذا عَرِيَ عن المعاني المقتضية للتَّعريف كان نكرة ، وفي / هذا الحدّ يدخل المثّنى والمجموع والصّفات ، وكذلك كلّ ما ٤٧/أ صار نكرة من الأعلام ، فتأمّل تعرفه .

فإن قيل : أليس في تعْدَادِ المبهم في المعارف تناقضٌ ؟ . قيل : لا ؛ لأنّ معنى الإبهام فيها أنّها لا تختصّ بمسمّى دون غيره بل تصلحُ لكلّ مُشارٍ إليه ، ولكلٍّ من جُعِل الموصول اسمًا له ، أمّا بعد الإشارة وبعد تقييد ما جُعل الموصول اسمًا له بإيرادِ الجملة المعلومة صلةً له صار معرفةً بمنزلة أن تضع اليد عليه ، فهذا معنى التعريف فيها ، فأين التناقض ؟

[بـاب الـتــوابـــــع]

وهي خمسةٌ : تأكيدٌ ، وصفةٌ ، وعطفُ بيان ، وبدلٌ ، وعطفٌ بحرفٍ .

فالتأكيد كقولك : « جاءني زيدٌ نفسُهُ ، والقومُ كلُّهم ، والرجلان كلاهما ، والقومُ أجمعون وأكتعون . فكلُّ تأكيدٍ تابعٌ للمؤكد في إعرابه ، ولا تؤكَّد النكرة فلا يقال : جاءني رجلان كلاهما »[1] .

الشـرح :

[الـتـأكـيـــد]

معنى التَّابع[2] : أنّه يستحقُ الإعرابَ تبعًا لغيره . وفائدة التَّأكيد : تقرير معنى الشَّيء وإزاحة الاحتمال والشُّبهة عن قلب السَّامع لكي يعرف أنّ الأمر ليس بخلاف ما ذكره . وهو على ضربين : صريح ، وغير صريح .

فالصَّريح يجوز في الاسم ، والفعل ، والحرف ، والجملة ، نحو قولك : جاءني زيدٌ زيدٌ ، وقال الله :

﴿ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [3] .

---

(١) ط ٦٣ .

(٢) انظر تعريف التوابع في المفصل ١٣٦ ، وشرح الكافية ١/٢٩٨ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٠ .

(٣) سورة الفجر الآيتان ٢١ – ٢٢ .

وذهب بعضهم إلى أنها أحوال . انظر الكشاف ٤/٢٥٣ ، وشرح الكافية ١/٢٣٥، وقطر الندى ٤١٢ .

وفي الفعل نحو : رأيت رأيت زيداً ، وفي الحرف نحو : إنَّ إنَّ زيداً منطلقٌ ، وفي الجملة نحو قوله : ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ ﴾[1] ، وتقول في المضمرات : أنتَ أنتَ الضّاربُ .

وأمّا التّأكيدُ بغير الصّريح فمثاله في المتن، وأعمّ كلمات التّأكيد : الكلّ[2] ، والنّفس ، والعين ، وأجمعون ، وأكتعون[3] ، وأبضعون[4] بالصّاد والضّاد معجمة وغير معجمةٍ[5] ، وترتيب إيرادُها أن تقول : جاءني القوم كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون ، على هذا التّقدير .

أمّا (الكلّ)[6] فيُستعملُ ابتداءً كما يُستعملُ تأكيداً ، ويضافُ إلى جمعٍ ومفردٍ ، ويجيءُ غيرَ مضافٍ ، ويُبدلُ التنوينُ من المضاف إليه ، ويجوزُ اعتبارُ اللّفظِ مفرداً واعتبارُ المعنى جمعًا ، ويكون حكمُه في التذكيرِ والتأنيثِ حكمَ ما أُضيفَ إليه .

---

(١) سورة الشرح الآيتان ٥ - ٦ .

(٢) منع الأصمعي دخول (أل) على (كل) . انظر المصباح المنير في (كلّ) .

(٣) أكتعون : من كتع الرجل كتعًا إذا شمّر في أمره ، وقال قوم بل كتع إذا انقبض وانضم .
انظر الجمهرة ٢/٢١ ، والإتباع والمزاوجة لابن فارس ٨٥ - ٨٦ .

(٤) (بصع) بالصاد المهملة : من بصع العرق إذا رشح . و (بضع) بالضاد المعجمة : من بضع من الماء إذا روي وامتلأ .
انظر الجمهرة ٢٩٦/١ ، واللسان في مادة (بصع) و (بضع) .

(٥) جاء في شرح الكافية ٣٣٦/١ : « والمشهور (أبصع) بالصاد المهملة ، وقيل بالضاد المعجمة » .
وانظر الصحاح في (بصع) .

(٦) انظر المقتضب ٣٨٠/٣ ، والأصول ٢١/٢ ، والمفصل ١٣٨ .

فمثال استعماله ابتداءً قوله تعالى :

﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴾[1] .

وقال : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾[2] .

وقال : ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾[3] .

وقال : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[4] .

وقال : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾[5].

فـ « آتيه » في الآية الأولى اسم فاعل مفرد من : أتى ـ يأتي ، و« أَتَوهُ » في الآية الثانية اسم فاعل منه مجموع ، و (النّون) تحذف للإضافة ، والتّنوين / في (كلٌّ) بدل من المضاف إليه تقديره : وكلُّهم آتوه ٤٧/ب يوم القيامة .

والتأنيث في « ذائقة » و« تجدُ » لكونه مضافًا إلى النّفس ، وهي مؤنّثةٌ .

---

(١) سورة مريم الآية ٩٥ .

(٢) سورة النمل الآية ٨٧ .

قرأ حفص وحمزة (أتوه) بالقصر وفتح التاء ، وقرأ الباقون بالمدّ وضم التاء .

انظر الإقناع ٧٢١/٢ ، وحجة القراءات ٥٣٨ ـ ٥٣٩ ، والكشف ١٦٧/٢ .

(٣) سورة الإسراء الآية ١٣ .

(كلُّ) بالرفع قراءة أبي السمال ، أمّا قراءة القراء السبعة فهي بالنصب ، وانظر مختصر في شواذ القرآن ٧٩ .

(٤) سورة آل عمران الآية ١٨٥ .

(٥) سورة آل عمران الآية ٣٠ .

و « كِلاَ » في تأكيد اثنين كـ « كلٌّ » في تأكيد الجمع ، وهو أبداً يضاف إلى المثنى ، وأمْرُه في اعتبار اللفظ مفرداً واعتبار المعنى مثنًى كـ « كلٌّ » إذا كان مُستَعملاً غير تأكيد ، لأنّ التَّأكيد غير مُعْتبرٍ في ذلك .

وأما (النفسُ) و (العينُ) فيستعملان مبتدأين أيضًا تقول : هذا نفس الشيء ، وعين الشيء .

وأمّا (أجمعونَ) و (أكتعونَ) و (أبضعونَ) فلا تجيء إلا تأكيداً .

فصل

ويؤكَّدُ المظهرُ بالمظهرِ كما مرَّ ، والمضمرُ بالمضمرِ منفصلين ، أو يكونُ المؤكّدُ متّصلاً نحو : ما جاءني إلا هو هو ، ونحو قوله تعالى :

﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾[1] ، وقال :

﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ ﴾[2] .

ويُؤكّد المضمرُ بالمظهرِ إلاّ أنّه يُشترطُ في المتّصلِ المرفوعِ ثبوتُ المنفصلِ أو الفصلِ قبل التّأكيدِ بالظاهر دون المنصوبِ والمجرورِ نحو : زيدٌ ذهبَ هو نفسُه[3] ، وذهبتَ أنت نفسُك ، قال الله تعالى : ﴿ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ (٤)

---

(١) سورة البقرة الآية ٣٥ .

(٢) سورة الأعراف الآية ٢٧ ، وفي الحاشية : « و (هو) تأكيد لـ (هو) المستكن في (يراكم) .

(٣) في الحاشية : « (هو) منفصل واقع بين (هو) المضمر المستكن في (ذهب) وبين تأكيده الذي هو (نفسه) » .

(٤) سورة الأحزاب الآية ٥١ .

جاء في البيان ٢/٢٧١ : « (كلهن) مرفوع ، لأنه تأكيد للمضمر في (يرضين) » .

فـ « كلّهن » تاكيد للضمير المتصل في « يرضين » وجازَ من غير تاكيده بالمنفصل للفصل الحاصل بينهما .

قال الله تعالى : ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[1]

فـ « أجمعين » تاكيدٌ للضمير المنصوب ، وتقول في المجرور : مررتُ بِكَ نَفْسِكَ .

فإن قيل : لم لا تُؤكَّدُ النَّكرةُ ؟ . قيل : لأنّ معنى التاكيدِ ما ذكرنا من أنّه لإزالة الشُّبهة ، والنكرة شيء مجهول فإذا لم يعلمه المخاطب بعينه كيف يزول عنه الشُّبهةُ بالتاكيد فيما هو مشتبه بنفسه ، وقد أجازه الكوفيون[2] فيما كان محدوداً ، وأنشد :

* قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يوماً أجْمَعَا *[3]

[الصفة]

قال رحمه الله : « والصِّفةُ على خمسةِ أوجه :

أحدها : أن تكونَ حِلْيَةً كالطويلِ ، والأسودِ ، والأزرقِ ،

والثاني : أن تكونَ فعلاً كالقائمِ ، والقاعدِ ، والمضروبِ ،

والثالثُ : أن تكونَ غريزةً كالفَهِمِ ، والكريمِ ، والعاقلِ ،

---

(١) سورة الحجر الآية ٩٢ .

(٢) أجاز الكوفيون توكيد النكرة بغير لفظها إذا كانت مؤقتة نحو قولك : « قعدت يوماً كله » ، أما البصريون فمنعوا ذلك إطلاقاً . انظر الإنصاف ٤٥١/٢ فما بعدها ، وشرح ابن يعيش ٤٤/٣ ، وشرح الكافية ٣٣٥/١ ، والصفوة الصفية للنيلي ٧٤٩/٢ .

(٣) قائله مجهول ، وقيل : إنه مصنوع . انظر الإنصاف ٤٥٤ ، والتخمير ٨٤/٢ ، وشرح ابن يعيش ٨/٣ ، وشرح الكافية للرضيّ ٣٣٥/١ ، والمقرّب لابن عصفور ٢٤٠/١ .
وصرّت : أي : صوّتت ، انظر الصحاح في (صرر) .

والرابعُ : أن تكون نَسَبًا ، أو قرابةً نحو : هاشميٌّ ، وبصريٌّ ،

الخامسُ : الوصفُ بأسماء الأجناس بـ« ذو » كقولك: جاءني رجلٌ ذو مالٍ.

وكل صفة تتبع الموصوف في إعرابه ، وتعريفه ، وتنكيره ، وتذكيره ، وتأنيثه ، [وإفراده][1] وتثنيته ، وجمعه ، تقول : جاءني رجلٌ ظريفٌ ، والرجلُ الظريفُ ، ورأيت امرأةً ظريفةً ، والمرأةَ الظريفةَ ، ومررت برجالٍ كرامٍ ، والرجالِ الكرامِ ، و« ذو » يثنّى ويجمع فيقال : ذو مالٍ[2] ، وذوا مالٍ ، وذَوَيْ مالٍ ، وذوو مالٍ ، وذَوِي مالٍ ، وذات / مالٍ ، وذواتا مالٍ ، وذواتَيْ مالٍ ، وذواتُ مالٍ ، بالكسر في الجر والنصب كمسلماتٍ »[3] . 48/أ

الشرح : الصِّفةُ : هي الاسم الذي يفيد معنًى في الذّات[4] ، ويتّضح بها المعرفةُ ، ويتخصّصُ بها النكرةُ ، وقد تجيء للثّناء والتّعظيم لا للتّوضيح والتّخصيص كصفات الله عزّ اسمه :

﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ﴾[5] ،

﴿ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ﴾[6] .

---

(1) من ط ٦٣ .

(2) بعده في ط ٦٣ : « ذا مال ، وذي مالٍ » .

(3) ط ٦٤ .

(4) وعرفها في التخمير ٢/٨٧ بقوله : « هي الاسم الجاري على ما قبله كنحو التفرقة » . ثم انظر تعريف الصفة في المفصل ١٤٠ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٠ ، والهمع ٥/١٧١ .

(5) سورة الحشر الآية ٢٤ .

(6) سورة الحشر الآية ٢٣ ، والآية بتمامها : (هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون) .

﴿ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ١٩ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ٢٠ مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ ﴾[1].

وقد تجيء للذم والتحقير نحو قوله :

﴿ وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ ١٠ هَمَّازٖ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٖ ﴾[2].

وقد تجيء للتأكيد نحو قوله :

﴿ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ ﴾[3] و ﴿ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾[4]،

﴿ وَلِيَ نَعۡجَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾[5].

والصِّفة في أكثر الأحوال تكون اسمَ فاعلٍ ، أو اسمَ مفعولٍ ، أو صفةً مشبَّهةً نحو : رجلٌ ضاربٌ ، ومضروبٌ ، أو كريمٌ ، أما[6] هاشميٌّ ، وبصريٌّ ، وذو مالٍ ، فالمعنى منسوبٌ إلى هاشمٍ وإلى البصرة ومُتَمولٌ ، ولهذا تعمل عمل الفعل تقول : هذا رجلٌ هاشميٌّ أبوه ، وبصريٌّ أخوه .

---

(١) سورة التكوير الآيات ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .

(٢) سورة القلم الآيتان ١٠ – ١١ .

(٣) سورة النحل الآية ٥١ .

(٤) سورة الحاقة الآية ١٣ .

(٥) سورة ص الآية ٢٣ .

(٦) في الأصل : أو .

وقد يُوصفُ بالمصدر كقولك : رجلٌ عَدْلٌ[1] ، وقد تُوصف النكرةُ بالجملة بغير وُصْلَةٍ ، والمعرفةُ مع وُصْلَةٍ ، وهي « الذي » .

مثال الأول قوله تعالى :

﴿ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ ﴾[2] .

وقال : ﴿ فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ ﴾[3] .

وقال : ﴿ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ ﴾[4] ،

﴿ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾[5] .

ومثال الثاني :

﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ ﴾[6] .

---

(1) وللنحاة في ذلك ثلاثة مذاهب :

١ ـ أنه بمعنى اسم الفاعل ، أي : رجل عادل .

٢ ـ أنه على حذف مضاف تقديره : رجل ذو عدل .

٣ ـ أنه على المبالغة أي يجعل العين نفس المعنى .

انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٤٣ ، والتصريح ٢/١١٣ .

(2) سورة التحريم الآية ٦ .

(3) سورة الليل الآية ١٤ .

(4) سورة آل عمران الآية ١٣٣ .

(5) سورة الصف الآية ١٢ .

(6) سورة الحشر الآية ٢٢ .

﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾[1] .

﴿ فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾[2] .

﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا ﴾[3] .

فصل

وقد يُوصف الشيء بما هو من سببه[4] كقوله :

﴿ بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ ﴾[5] .

و ﴿ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ ﴾[6] و ﴿ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا ﴾[7] .

وتكون الصّفةُ أعمَّ من الموصوف ، ولذلك لا يُوصف المُعرَّفُ باللاّمِ بالمبهم؛ لأنّه أخصُّ من الموصوف . والصفة تتبع الموصوف في الأحكام المذكورة في المتن إلاّ إذا كانت الصفة فعلاً لما هو من سبب[8] الموصوف فإنّه يُوافقه في الإعراب ، والتّعريف ، والتنكير دون ما سواها

قال الله تعالى :

---

(١) سورة البقرة الآيتان ٢ ، ٣ .

(٢) سورة المؤمنون الآية ٢٨ .

(٣) سورة مريم الآية ٦٣ .

(٤) والمراد بينه ابن يعيش في شرحه ٣/٥٤ بقوله : « اعلم أنهم يصفون الاسم بفعل ما هو من سببه كما يصفونه بفعله ، والغرض بالسبب ها هنا الاتصال أي : بفعل ما له به اتصال ، وذلك نحو قولك : هذا رجل ضارب أخوه زيداً ، وشاكر أبوه عمراً ، لما وصفته بـ (ضارب) ورفعت به (الأخ) وأضفته إلى ضمير الموصوف صار من سببه ، وحصل بذلك من الإيضاح والبيان ما يحصل بفعله » .

(٥) سورة البقرة الآية ٦٩ .

(٦) سورة فاطر الآية ١٢ .

(٧) سورة فاطر الآية ٢٧ .

(٨) في الحاشية : « أي : من جملة الموصوف » .

﴿ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾[1] .

وإنّما كان كذلك ؛ لأنّ الصّفة إذا كانت للموصوف في الحقيقة كان فيها ضمير يعود إليه ، فيتبع الموصوف بحَسَبِه .

أمّا إذا كانت لسببه صار السَّبَبُ فاعلَ الصّفةِ فيعامل معاملةَ الفعلِ في اعتبار حال الفاعل في التأنيث والتذكير وغيرِ ذلك ، وإنّما يَتْبعُ الموصوف مثل هذه الصفة في الإعراب ، والتّعريف ، والتنكير ؛ لأنّ هذه الأحكام لا تتعلّق بالفعل لأجل الفاعل فأُجريت تَبَعًا للموصوفِ اللفظيّ فيها دون ما يتعلّق الفعل به[2] .

وفي الصّفاتِ ما يستوي فيه المذكّرُ / والمؤنثُ ، وهو (فعيل) ٤٨/ب بمعنى (مفعول) كقتيل ، وجريح بشرط أن تكون جاريةً على الموصوف[3] نحو : مررت بامرأةٍ قتيلٍ ، ومررت بقتيلة بني فلان ، وقال الله تعالى :

﴿ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾[4]

تَشْبيهًا لها بما هو بمعنى مفعول[5] ، وكذلك قوله تعالى :

﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾[6]

---

(١) سورة النساء الآية ٧٥ .

(٢) نحو : هذا رجل قائم أبوه ، ورجلان قائم أخوهما ، ورجال قائم أخوهم .

(٣) في الحاشية : « أي : يكون الموصوف مذكوراً » .

(٤) سورة يس الآية ٧٨ .

(٥) قال القرطبي في تفسيره ٥٨/١٥ : « وإنما قال رميم ولم يقل رميمة ؛ لأنها معدولة عن فاعلة » وانظر الكشاف ٣٣١/٣ .

(٦) سورة مريم الآية ٢٨ .

واختلف في وزنه أهو فَعيلٌ أم فعولٌ ؟[1] .

وهكذا الحكم في : فَعُول ، ومِفْعَال ، ومِفْعيل .

وقد يشبَّه (فعيل) بمعنى (فاعل) بما هو بمعنى المَوْضِع نحو قولهم : مِلْحَفَةٌ جديد[2] ، قال الله تعالى :

﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[3] .

وأمّا نحو : طالق ، وحائض ، وطامث ، فعند سيبويه[4] مؤوّلٌ بإنسانٍ وشخصٍ وشيءٍ ، وعند الخليل[5] على معنى النَّسب كـ (تامرٍ) و (لابنٍ) كأنّه قيل : ذات طلاق[6]، وذات حيضٍ ، وعند الكوفيين[7] أنها

---

(1) في الأصل (مفعول) والتصويب من التخمير ١/٢٥٣ .
قال صاحب المشكل ٢/٥٤ : « أصل بغي (بَغُوْيٌ) فهو فَعُول ، وأدغمت الواو في الياء وكسرت الغين لمجاورتها الياءين ، ولتصح الياء الساكنة . و (فعول) هنا بمعنى « فاعلة » ولذلك أتى بغير « هاء » ، لأنه صفة المؤنث ، وليس قوله (بغيًا) في الأصل على وزن (فعيل)، ولو كان فعيلاً للزمته الهاء للمؤنث » . بتصرف .
وانظر البيان ٢/١٢٤ ، والتخمير ١/٢٥٣ ، وشرح التصريح ١/١٨٧ ، وحاشية الصبان ١/٢٤٢ .

(2) اختلف نحاة البصرة والكوفة حول معنى هذه الصفة ، وقد ذكر ابن يعيش في شرحه هذا الخلاف بقوله : « فأما قولهم (ملحفة جديد) فقال الكوفيون هي فعيل بمعنى مفعول أي : مجدودة ، وهي المقطوعة عن المنوال عند الفراغ من نسجها ، وقال البصريون هي بمعنى فاعلة ، أي : جدَّت ، يقال جدَّ الشيء يجد إذا صار جديداً وهو ضد الخلق فسقوط الهاء عندهم شاذ مشبه بالمفعول » . انظر شرحه على المفصل ٥/١٠٢ ، وانظر شرح الكافية ٢/١٦٦ .

(3) سورة الأعراف الآية ٥٦ .
هذا رأي من آراء أخرى حول كلمة (قريب) انظرها في كتاب مسألة الحكمة في تذكير (قريب) لابن هشام ٤٨ .

(4) انظر الكتاب ٣/٢٣٧ – ٣٨٣ ، والتخمير ٢/٣٩٠ .

(5) انظر الكتاب ٣/٣٨٣ – ٣٨٤ .

(6) في الأصل : طالق .

(7) انظر المذكر والمؤنث للفراء ٥٨ ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ١٣٩ ، والمفصل ٢٤٠ .

صفاتٌ تختصُّ المؤنثَ فلا تحتاجُ إلى علامةِ التّأنيثِ ؛ لأنّها للفرق بين المذكر والمؤنثِ ولا يشتركان في هذا الوصف حتى يُفَرَقَ بينهما بالعلامة ، إلاّ أنَّ (الضّامر) و (العاشق) لَزِمَاهم ؛ لأنّهم قالوا : جملٌ ضامرٌ ، وناقةٌ ضامرٌ ، ورجلٌ عاشقٌ ، وامرأةٌ عاشقٌ ، فاشتركا -المذكر والمؤنث- في الوصف ، ولا يفرَّقُ بينهما بعلامةٍ[1] .

فصل

ولا يكون العَلَم والمضمرُ صفتين ، ويكون العَلَمُ موصوفًا نحو : هذا زيدٌ الفاضلُ ، ومررت بزيدٍ صاحِبِكَ ، وضربتُ زيدًا هذا ، فقد وصفه بالمعرَّف باللام ، والإضافة ، والمبهمِ .

والمضافُ إلى المعرفة يُوصَفُ بمثل ما يوصف به العَلَمُ والمعرَّف باللاَّمِ يُوصف بمثله ، وبالمضاف إلى مثله ، وَالمبهَمُ يُوصفُ بالمعرَّف باللام ، وله حكم خاصٌ وهو أنّه يُوصف باسم الجنس دون سائرَ الموصوفات قال الله تعالى :

﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ ﴾[2] ، وقال : ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ ﴾[3] ، وقال : ﴿ أُولَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ ﴾[4] .

---

(١) انظر ذلك في التخمير ٢/٣٩١ - ٣٩٢ .

(٢) سورة الإسراء الآية ٩ .

(٣) سورة القصص الآية ٨٣ .

(٤) سورة ص الآية ١٣ .

ويأيّها الرجل ، كما يُوصف بالصفة نحو : رأيت هذا القائمَ والضّاربَ ، وقد تقوم الصفةُ مقامَ الموصوف فينوبُ منابَه بحيث لا يصحّ الجمعُ بينهما وبين الموصوف ، وذلك نحو قوله تعالى :

﴿ وَحَمَلْنَهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴾[1] .

قال أبو الطيّب[2] :

.... ولكِنَّ قميصي مَسْرُودَةٌ مِن حَديدِ[3]

وقال آخر :

.... ولو في عيُونِ النّازياتِ بأكْرُعِ[4]

أراد بالنّازيات الجراد ، وقد يُحذف الموصوف[5] نحو قوله :

---

(١) سورة القمر الآية ١٣ أي : على سفينة ذات ألواح ، انظر تفسير القرطبي ١٣٢/١٧ .

(٢) هو أحمد بن الحسين المعروف بالمتنبي وشهرته تغني عن الإطالة في ترجمته ، وهو من الشعراء الذين لا يحتج بشعرهم ، وإنما يؤتى به للاستئناس ، توفي سنة ٣٥٤ هـ . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ١٢٠/١ .

(٣) البيت بتمامه :

مُفْرَشي صهوةُ الحصان ولكنّ قميصي مسرودةٌ من حديدِ

انظر شرح ديوانه للمعريّ ٧٦/١ ، وللبرقوقي ٤٤/٢ .

مسرودة : درع مثقوبة ، انظر الصحاح في (سرد) .

(٤) هذا عجز بيت صدره : * ترى ألْهَا في عين كلّ مُقَابلٍ *

والبيت لأبي العلاء المعري ت ٤٤٩ هـ ، وهو ممن لا يستشهد بشعره ، انظر شرح سقط الزند ١٥٣٤/٤ ، والتخمير ١٥/٤ .

(٥) في الحاشية : « بخلاف ما ذكره قبله ، فإن هناك حذف الموصوف مستمر بكلامهم ، بخلافه هنا ، فإن فيه تارة يحذف وأخرى لا يحذف ، لهذا ذكره في الكتاب مع حرف التقليل وهو (قد) » . وانظر مغني اللبيب ٨١٦ فما بعدها.

﴿ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴾[1] أي : بنساءٍ حورٍ عينٍ ، قال :

﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ / ٱلطَّرْفِ ﴾[2]. ٤٩/أ

وقد يطرحونه أصلاً[3] نحو قوله تعالى :

﴿ وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ ﴾ [4] ،

وقوله : ﴿ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ﴾[5] .

وأمّا قولُه : « الوصفُ بأسماء الأجناس بذو » فاعلم أن النحويين يسمّون « ذو »[6] وُصلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس كما أن « الذي » وُصْلَةٌ إلى وصف المعارف بالجمل ، و« أيٌّ » وُصْلَةٌ إلى نداء ما فيه الألف واللام، و« الفاء » وُصْلَةٌ إلى الجزاء بالجمل الابتدائية.

---

(١) سورة الدخان الآية ٥٤ .

(٢) سورة الصافات الآية ٤٨ .

وفي شرح ابن يعيش ٣/٦٠ : « والمراد حور قاصرات الطرف » .

(٣) قال ابن يعيش في شرحه لقول الزمخشري (وقد يبلغ من الظهور أنهم يطرحونه) ٣/٦٣ :

« وربما ظهر أمر الموصوف وعرف موضعه فيستغني عن ذكره البتة ، وتقع المعاملة مع الصفة وتصير الصفة كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف » .

(٤) سورة البقرة الآية ٨٣ .

قال أبو حيان في البحر ١/٢٨٤ : « وأفرد ذا القربى لأنه أراد به الجنس ، ولأن إضافته إلى المصدر يندرج فيه كل ذي قرابة » .

(٥) سورة البقرة الآية ٢٢٠ .

مراده ـ والله أعلم ـ في الحياة الدنيا والحياة الأخرى ، ومراده من الآية السابقة : وقوم ذي قربى .

قال مكي في المشكل ١/٩٦ : « (في) متعلقة بـ « تتفكرون » ، تقديره : تتفكرون في أمور الدنيا والآخرة وعواقبهما » .

(٦) انظر الكتاب ١/٤٣٠ ، والمقتضب ٢/٢٠٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٥ .

وذاك أنّك إذا أردتَ أن تجعل « المالَ » صفةً للرجل ، و « السِّوارَ » صفة للمرأة ، لا يمكنك بدون واسطة « ذو » .

فإذا قلت : هذا رجلٌ ذو مال ، وامرأةٌ ذات سوار ، فقد حصل الوصف كما ترى، ولهذا لا يؤتى به غير مضاف؛ لأنّ إيراده لهذا الغرض .

وإنّما يثنّى ، ويُجمع ، ويذكّر ، ويؤنّث دون ما هو اسم الجنس الذي هو المقصودُ ؛ لأنّ الوصف لا يحصلُ إلاّ بسببهِ ، فتظهر أحكامُ اعتبارِ التبعيَّة به دون المضاف إليه ، فصار مثالُه في هذا الحكمِ على سبيل التّقريب كالحروفِ الجارَّة التي صار الفعل متعديًا بواسطتها[1] في ظهور علاماتِ التثنيةِ ، والجمعِ ، والتذكيرِ ، والتأنيثِ في ضميرٍ يتصل بها دون نفس اسمِ المفعولِ .

بيانه : أنّك تقول : رجلٌ مذهوبٌ به ، ورجلان مذهوبٌ بهما ، ورجال مذهوبٌ بهم ، وامرأة مذهوبٌ بها ، ونسوة مذهوبٌ بهن ، قال الله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[2]

ولم يقل : غير المغضوبين ، فكذلك ها هنا تُثنّي الواسطة وتجمعها دون نفس المقصود[3] .

فإن قيل : أليس أنّك تُعرِّفُ الاسم المضاف إليه وتُنكِّره بحسب الموصوف فتقول : مررت برجلٍ ذي مال، والرجلِ ذي المال، دون الوُصْلَة ،

---

(١) في الأصل : « بواسطته » .

(٢) سورة الفاتحة الآية ٧ .

(٣) في الحاشية : « أي : اسم الجنس » .

فهلاً أجريته[1] تَبَـعًا في سـائر الأحكام الموصـوف ؟ . قيل : ليس الأمر كمـا زعمت ؛ لأن المضـاف إليه يُعرَف ليتـعرَّف المضـاف لا لأنّـه صـار المضاف إليه تبعًا للموصوف في التعريف فثبت أن الوُصْـلَـة جُعِلت تبعًا للموصوف في جميع الأحكام .

[عـطـف البيـــان]

قال رحمه الله : « وعطف البيان وهو : الاسم الذي يكون الشيء به أعرفَ فيُبَيَّنُ به غيره كقولك : مررت بأخيك زيدٍ ، بيَّنت « الأخ » بزيد ، وبزيد أبي عبدالله إذا كان معروفًا بالكنيةِ ، وبأبي عبدالله زيد إذا كان معروفًا بالاسم »[2] .

الشـرح : قيل في عطف البيان[3] : هو الاسمُ غيرُ الصفةِ تكشفُ عن المرادِ / كَشْفَ الصِّفة ويجري مجرى الترجمة بالمستعمل للغريب . ٤٩/ب

قال الله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ [4] وَيَعْقُوبَ ﴾[5].

فـهـذه الثلاثة عطف بيان لـ « عِبَادَنا » ، وقال : ﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ ﴾[6].

---

(١) في الحاشية : « أي : اسم الجنس » .

(٢) ط ٦٤ .

(٣) انظر تعريف عطف البيان في المقتصد ٩٢٧/٢ ، والمفصل ١٤٩ ، وشرح قطر الندى ٤٢٠ .

(٤) مكرر في الأصل .

(٥) سورة ص الآية ٤٥ .

(٦) سورة ص الآية ٤١ .

وقال : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا ﴾[1] .

وقال : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ﴾[2] .

فملك الناس ، وإله الناس عطف بيان لـ « ربّ الناس » .

والفرق بين البدل وعطف البيان أنّ البدل هو المقصود والمبدلُ كالبسَاطِ والتمهيدِ له ، وعطف البيان توضيح وتبيين للأول الذي هو المقصود دونه[3] .

والفرقُ بينه وبين الصفة أنَّ عطفَ البيان لو اكْتَفَيْتَ بذكره وتركت ما هو متبوعٌ لعُلِمَ المراد بخلاف الصفة لأنك إذا قلت : جاءني



(١) سورة مريم الآية ٥٣ .

(٢) سورة الناس الآيات ١ – ٢ – ٣ .

(٣) ذكر ابن يعيش في شرحه ٣/٧٢ – ٧٣ فروقًا أخرى بينهما حيث قال :

« ويفارقه من أربعة أوجه :

أحدها أن عطف البيان في التقدير من جملة واحدة بدليل قولهم : يا أخانا زيدًا ، والبدل في التقدير من جملة أخرى على الصحيح بدليل قولهم : يا أخانا زيدُ .

الثاني : أن عطف البيان يجري على ما قبله في تعريفه وليس كذلك البدل ؛ لأنه يجوز أن تبدل النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة ، ولا يجوز ذلك في عطف البيان .

الثالث : أن البدل يكون بالمظهر والمضمر وكذلك المبدل منه ، ولا يجوز ذلك في عطف البيان .

الرابع : أن البدل قد يكون غير الأول كقولك سلب زيد ثوبه ، وعطف البيان لا يكون غير الأول » .

وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٤٧٧ .

الظريـف ، لم يُعـرف المقصود إلاّ أن تكون الصفةُ غالبـةً كـ (الجاحظ) وغيره ، وكلامنـا في غيـر الغالبـة[1] .

[البـــــدل]

قال رحمه الله : « والبدل هو على أربعة أوجـه : بدل الكلّ من الكلّ كقولك : رأيت زيداً أخاك ، وكقوله تعالى :

﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[2].

وبدل البـعض من الكلّ كقـولك : مـررتُ بالقـومِ ثلثَـيْـهم ، وجـعلتُ متاعَـك بعضَـه فوق بعضٍ .

وبدل الاشتمال نحو : سُـلِـبَ زيدٌ ثوبُـه ، ومنه بدل الفعل من فاعله تقول : أعجبني زيدٌ ضربُـه ، وزيدٌ قيامُـه ، وزيدٌ علمُـه .

وبدل الغلط نحو : مررتُ برجلٍ حمـارٍ ، وحقـه : بل حمارٍ »[3] .

---

(١) أورد ابن يعيش في شرحه ٣/٧٢ فروقًا أخرى حيث قال :

« ويفارقه من أربعة أوجه :

أحـدهـا : أن النعت بالمشـتق أو مـا ينزل منزلة المشـتق ، ولا يلزم ذلك في عطف البـيـان لأنه يكون بالجوامد.

الثاني : أن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف ، والصفة تكون في المعرفة والنكرة .

الثالث : أن النعت حكمه أن يكون أعم من المنعوت ولا يكون أخص منه، ولا يلزم ذلك في عطف البيان .

الرابع : أن النعت يجوز فيه القطع فينتصب بإضمار فعل أو يرتفع بإضمـار مبتدأ ، ولا يجوز ذلك في عطف البيان » .

وانظر الأشباه والنظائر ٢/٤٧٥ .

(٢) سورة الفاتحة الآيتان ٦ ، ٧ .

(٣) ط ٦٤ .

الشرح : البدل[1] : هو الذي يقصده المتكلِّمُ ، ويُذكر المبدل توطئةً ليُفيد بالجمع بينهما زيادةُ تأكيدٍ فيما يريده ، ويكون المبدلُ في أكثر الأحوال في حكمِ الساقطِ ألا ترى لو قال الله : اهدنا صراط الذين[2] ، لكان كلامًا صحيحًا، وكذلك في بدل البعض من الكلّ ، لو قال : ولله حجُّ البيتِ[3] على من استطاعَ إليه سبيلا لكان كلامًا مفيدًا حسنًا ، وكذلك في بدل الاشتمال لو قلت : سُلِبَ ثوبُ زيدٍ ، وهذا المعنى في الغلط أظهَرُ ؛ لأنَّ المبدل في الحقيقة ساقطٌ فيه في المعنى .

فصل

ويجوز إبدالُ المعرفةِ من النكرة كقوله تعالى :

﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾[4].

وإبدالُ النكرةِ الموصوفةِ من المعرفة كقوله تعالى :

﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ ﴾[5] .

وإبدالُ النكرة من النكرة كقوله تعالى : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٞ ﴾[6] .

---

(١) انظر تعريف البدل في التخمير ٢/١١٥ ، وشرح الكافية ١/٣٣٧ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٤٧ .

(٢) يشير إلى الآية السابقة .

(٣) يشير إلى قوله تعالى : (ولله على الناس حجُّ البيت من استطاع إليه سبيلا) سورة آل عمران الآية ٩٧، حيث (مَن) بدل من (الناس) . انظر إملاء ما منّ به الرحمن ١/١٤٤ .

(٤) سورة الشورى الآيتان ٥٢ - ٥٣ .

(٥) سورة العلق الآيتان ١٥ - ١٦ .

(٦) سورة فاطر الآية ٢٧ .

وإبدالُ المعرفة من المعرفة كقوله تعالى :

﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ﴿٦٠﴾ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ﴾[1] .

وإبدالُ المظهر من المظهر / كما مرَّ ، وإبدال المضمر من المضمر ٥٠/أ كقولك : رأيتك إيَّاك ، وإبدال المظهر[2] من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب كقولـه :

﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[3] .

ويجوز الإبدال مع تكرير العامل كقوله تعالى :

﴿ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ ﴾[4] .

﴿ لَجَعَلۡنَا لِمَن يَكۡفُرُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ لِبُيُوتِهِمۡ ﴾[5] .

فإن قيل : ما معنى بدل الاشتمال ؟[6] قيل : هو الذي يتعلَّق بالمُبْدَلِ ولا يكون بعضًا ولا كُلاًّ ، والذي يعتقده بعض الناس[7] أنَّ معناه

---

(١) سورة مريم الآيتان ٦٠ - ٦١ .

(٢) في الأصل : « المضمر » .

(٣) سورة الأنبياء الآية ٣ .

هذا وجه من أوجه إعرابها ، وقيل إن (الذين) خبر مبتدأ محذوف تقديره (هم الذين) ، وقيل مبتدأ وخبره محذوف تقديره : (الذين ظلموا يقولون) ، وقيل إنه فاعل (أسروا) على لغة : أكلوني البراغيث ، والواو حرف لمجرد الجمع .

انظر المشكل ٨١/٢ ، والبيان ١٥٨/٢ .

(٤) سورة الأعراف الآية ٧٥ ، وانظر البيان ٣٦٧/١ .

(٥) سورة الزخرف الآية ٣٣ ، وانظر المشكل ٢٨٣/٢ ، والمفصل ١٤٩ .

(٦) انظر تعريف بدل الاشتمال في المقتضب ٢٩٧/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٩/٢ ، والهمع ٢١٢/٥ .

(٧) وهو قول الجرجاني في المقتصد ٩٣٥/٢ ، والزمخشري في المفصل ١٤٨ .

أن يشتملَ البدلُ على المبدلِ كالثوب على زيدٍ فخطأ[1] ، ألا ترى أن قولك : أعجبني زيد عِلْمُه بدل الاشتمال ، ولا يشتمل العلم على (زيد) ، وكذلك قوله تعالى :

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[2] .

والقتال لا يشتمل على الشهر .

فإن قيل : ما معنى بدل الغلط ؟ . قيل : هو الذي أردت أن تتكلَّم بالبدل فسَبَقَ لسانُك إلى غيره غلطًا فتركتَه ورجعتَ إلى ما أردته ، ولذلك لا يجوز مثل هذا في كلامٍ فصيح نظمٍ أو نَثْرٍ خصوصًا في تنزيل ربِّ العالمين ، وحقُّه مع ذلك أن تدخل على البدل لفظة الإضراب إيذانًا منك على رفضه وطرحه فتقول : بل حمارٌ ، هذا إذا كان الكلام حقيقة ، أمَّا إذا أُريد طريقة المجاز نحو أن تريد ذمَّ رجل فجعلت نفسك في حكم من غَلِطَ في تسميته « رجلاً » فقلت : رأيت رجلاً بل حمارًا كان صحيحًا وكلامًا فصيحًا قال الله تعالى :

﴿ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾[3] .

(١) انظر أقوال العلماء في (بدل الاشتمال) في الهمع ٥/٢١٣ – ٢١٤ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢١٧ .

(٣) سورة النمل الآية ٦٦ .

[حـــروف العـطـــف]

قال رحمه اللـه : « والعطـف بالحـروف ، حـروف العطـف تسـعـة : « الواو » للجمع كقولك : اشتركَ زيدٌ وعمرٌو ، و« الفاء » للتعقيب والترتيب نحو : ضربت زيداً فعمـراً، و« ثـم » للتعقيب إلا أنّ فيه زيادة تَراخٍ نحو : ضربتُ زيداً ثـم عـمراً ، و« أو » للشّـك نحو : جاءني زيدٌ أو عمرٌو ، وللتخيير نحـو : اضربْ زيداً أو عمـراً [وللإباحة نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين][1] ، و« أمْ » للاستفهام نحـو : أزيـداً ضربتَ أم عمراً ؟ ، و« لا » للنفي بعد الاثبات نحو : جاءني زيدٌ لا عمرٌو ، و« بل » للإضـراب نحـو : جاءني زيدٌ بل عـمرٌو ، والاثبات للثاني نحـو : مـا جاءني زيدٌ بل عمـرٌو ، و« لكنْ » للاستدراك بعد النفي نحو : ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو ، و« حتي » بمعنى الغاية نحو : ضربتُ القومَ حتى زيداً ، وينبغي أن يكون ما بعده مما يصحّ دخوله فيما قبله فلا يجوز : جاءني القومُ حتى حمارٌ كما يجوز : وحمار ؛ لأنّ الحمارَ لا يكون من القوم .

فهذه الحروفُ تجعل ما بعدها تَابعاً لما قبلها في الرّفـع والنّصب والجرّ ، وهكذا حكمها في الفعل تقول : يقومُ ويقعدُ ، ولن تقومَ وتقعدَ ، ولم يقمْ ويقعدْ ، فيتبعُ الثاني الأول في الرفع والنصب والجزم »[2] .

الـشـــرح : هذه الحـروف التـسعـةُ مـتّـفِـقَـةٌ في اتْبَـاع المعطوف للمعطوف / عليه في الإعرابِ ، ثم هو على ضَـرْبَين :

٥٠/ب

(١) زيادة من ط ٦٤ .

(٢) ط ٦٥ .

ضَرْبٌ يتبع المعطوفُ المعطوفَ عليه في الحكم كما يتبعه في الإعراب وهي أربعة : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتّى . والآخر على ضربين :

ضرب لتعليق الحكم بأحد المذكورين وهي : أو ، وأمْ ، والآخر لمخالفة المعطوف للمعطوف [عليه][1] وهي : لا ، وبل ، ولكنْ .

فصل

(الواو) للجمع على الإطلاق[2] ، ولا نعني بالجمع في قولنا : جاءني زيدٌ وعمرٌو أنّهما جاءا معًا في حالةٍ واحدةٍ ، وإنّما نعني المشاركةَ بينهما في المجيء سواءً حصل منهما في حالةٍ واحدةٍ أو لم يحصلْ ، ولا يُوجب التّرتيب كـ « الفاء » ، والدليل على ذلك استعمالُهم إيّاها في فعلٍ يقتضي أكثرَ - في حصوله - من واحد كاشتركَ ، واجتمعَ ، واختصمَ ، نحو : اشترك زيدٌ وعمرٌو ، ولا يتصوّرُ الاشتراك من زيدٍ وحدَه حتى تزعمَ أنّ عمرًا تأخّرَ عنه ، ولمّا كان (الفاء) للترتيب استحال استعمالها في هذه الأفعال .

دليل ثانٍ : وهو قوله تعالى في سورة البقرة :

﴿ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ ﴾[3] .

وفي سورة الأعراف :

﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾[4] ، والقصّة واحدة .

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) مذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق ، وذهب قوم إلى أنها للترتيب منهم الفراء وقطرب وثعلب . انظر الجنى الداني ١٥٨ ، ١٥٩ ، وانظر التخمير ٧٧/٤ ، ورصف المباني ٤١١ ، ومغني اللبيب ٤٦٣ .

(٣) سورة البقرة الآية ٥٨ .

(٤) سورة الأعراف الآية ١٦١ .

دليل ثالث : وهو قوله تعالى :

﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾[1]

ولا شكَّ في أنّ الركوع قبل السُّجود .

دليل رابع : وهو قوله تعالى :

﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا ﴾[2]

ولا شكَّ في أن خَلْقَ حوّاء كان قبل خَلْقِ المخاطبين في (خَلَقَكم).

دليل خامس : وهو استحالة استعماله في المسبِّبات - نحو : أعطاني فشَكَرْتُه ، والمَجَازاة نحو : إن دخلتِ الدار فأنتِ طالق - مكان (الفاء) .

[معاني الواو]

فصل

وتأتي هذه (الواو) للتفضيل[3] نحو قوله تعالى :

﴿ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾[4] ،

﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ ﴾[5] ،

﴿ فِيهِمَا فَٰكِهَةٞ وَنَخۡلٞ وَرُمَّانٞ ﴾[6] .

---

(١) سورة آل عمران الآية ٤٣ . (٢) سورة النساء الآية ١ .

(٣) انظر المرتجل ١٤٠ ، والأشموني ٣/٧٠ .

(٤) سورة البقرة الآية ٩٨ ، وفي الأصل : « وميكائيل » .

(٥) سورة الأحزاب الآية ٧ .

(٦) سورة الرحمن الآية ٦٨ .

وتكون بمعنى البدل[1] نحو قوله تعالى : ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[2]،

وتكون لتحديد مدحٍ أو ذمٍّ نحو قوله[3] :

إلى الملكِ القَرْمِ[4] وابن الهُمَامِ ... ولَيْثِ الكَتيبةِ في المُزْدحَمْ[5]

أو تكون خَلَفًا من « رُبَّ » في قوله :

* وقاتمِ الأعْمَاقِ خاوي المخترقْ *[6]

وتكون بمعنى « مع » في قوله تعالى :

﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[7].

وتكون للصَّرف[8] نحو : لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ ، ويكون للحالِ نحو قوله : ﴿ إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا ﴾ [9] ، وقوله : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾[10]

عند بعضِهم .

---

(١) انظر تفسير القرطبي ١٧/٥ .

(٢) سورة النساء الآية ٣ .

(٣) بعده في الأصل : « شعر » .

(٤) في الأصل : « القروم » .

(٥) لم أجد قائله .

انظر معاني القرآن ٥٨/٢ ، والإنصاف ٤٦٩/٢ ، وقطر الندى ٤١٧ ، والخزانة ٤٥١/١ .

(٦) سبق تخريجه في هامش ٢ ص ١٩٦ .

(٧) سورة يونس الآية ٧١ ، وقد سبق الكلام عليها في ص ١٣١ .

(٨) وهو قول الفراء . انظر معاني القرآن ٣٣/١ .

(٩) سورة آل عمران الآية ١٢٢ .

(١٠) سورة الأنعام الآية ١٠٣ .

وتكونُ زائدةً نحو قوله :﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (١)

وكذلك في جواب « لمّا » و« حتّى » عند الكوفيين[٢] قال /الله ١/٥١

تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا ﴾[٣] .

وقال : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[٤] .

وأمّا قول القُصّاص في نحو قوله :

﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[٥]، ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾[٦]،

﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[٧] إنها (واو) الثمانية فليست بشيء ،

وهذا من وَضْعِهِم [٨] .



---

(١) سورة الكهف الآية ٢٢ .

وقيل فيها « واو » الثمانية . انظر الجنى الداني ١٦٧-١٦٨ ، ومغني اللبيب ٤٧٤ .

(٢) وذهب إلى هذا أيضًا الأخفش والمبرد ، ومذهب البصريين أنها لا تزاد .

انظر معاني القرآن للفراء ١/١٠٨ ، والإنصاف ٢/٤٥٦ فما بعدها ، والجنى الداني ١٦٤ ، ومغني اللبيب ٤٧٣ .

(٣) سورة يوسف الآية ١٥ .

(٤) سورة الزمر الآية ٧٣ .

(٥) نص الآية : « التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر ... » سورة التوبة الآية ١١٢ .

(٦) نص الآية :(عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجًا خيرًا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكارًا) سورة التحريم الآية ٥ .

(٧) نص الآية : (سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجمًا بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم ... » سورة الكهف الآية ٢٢ .

(٨) أثبتها ابن خالويه والحريري .

انظر درة الغواص ٣١ ، والمغني ٤٧٤ ، والهمع ٥/٢٣١ .

وأمّا (الفاء) و (ثمّ) و (حتّى) فللترتيب إلاّ أنّ « الفاء » يُوجب الترتيب مع التّعقيب ، و« ثمّ » مع التّراخي ، و« حتّى » يقتضي أن يكون المعطوف من جملة المعطوف عليه من اعتبار التّعظيم أو التّحقير ، والأشهر في المثال : مات الناس حتى الأنبياءُ ، وقدم الحاج حتى المشاةُ .

[أحكام الفاء]

وأمّا أحكامُ « الفاء »[1] على الإنفراد قلنا : إنّها على ثلاثة أقسام :

قسمٌ منها يكون للعطف والاتباع معًا وهو الأصل فيها نحو : قام زيدٌ فعمروٌ ، وضربتُه فأوجعتُه .

وقسمٌ يكون لمجرّد الاتباع دون العطف وذلك نحو المسبّبات والمجازاة نحو : أعطاني فاللّه[2] يُجازيه ، و[3]إن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ .

وقسمٌ يكون فيه زيادة [4] نحو قوله تعالى :

﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾[5]

وهذا على قول أبي عثمان[6] ، وأبي الفتح[7] .

---

(١) انظر الكتاب ٢١٧/٤ ، والجمل ١٧ ، ورصف المباني ٣٧٦ .

(٢) في الحاشية : « ولا يتصور فيه العطف لأن الأول جملة فعلية ، والثانية وهو (فالله يجازيه) اسمية ، ولا يصح عطف الاسم على الفعل » .

(٣) في الأصل : « وإمّا إن » .

(٤) أجاز بعض النحاة زيادة الفاء ، ومنعه سيبويه. انظر الكتاب ٣٩٩/١، وشرح ابن يعيش ٩٥/٨ ـ ٩٦ .

(٥) سورة المدثر الآيات ٣ - ٤ - ٥ .

(٦) هو بكر بن محمد أبو عثمان المازني ، عالم البصرة الأول في زمانه ، أخذ عن الأخفش ، ومن أشهر تلاميذه المبرد . من مصنفاته كتاب (التصريف) و (العروض) . توفي سنة ٢٤٩ هـ وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢٤٦/١ ، وبغية الوعاة ٢٠٢ .

(٧) المقصود به ابن جني . انظر سر صناعة الإعراب ٢٦٠/١ ، وانظر المغني ٢١٩ .

[معانـي « ثـم »]

وأمّا « ثـمّ »[1] فكما يكون للتّراخي في الوقت ، فقد يكون للتراخي في الرُّتبـة ، ولا يجـب أن يكون المذكور بعد الآخر أدْونَ رتبةً بـل يجـوز الأمران ، ألا ترى إلى قولـه :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ ﴾[2] ،

وقوله : ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴾[3] حتى قال : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[4] ، ولا شـكّ في أن الاستقامة على الإيمان أعلى رتبـةً من مجرّد الإقرار ، وكذلك الإيمان أسْـنَى فضيلةً من فَكِّ الرقبة .

وقال تعالى في اسْـتِعْظامِ الكُفْرِ بعد خَلْقِ الدَّلالاتِ المُفْضِيَـةِ إلى مُبَادَرةِ الاسْتِدْلالِ ومُسَـارَعَةِ الإقْرارِ :

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾[5]

فـهي التي يقـال فيهـا إنّـها للتّـعظـيم[6] ، ومثـالُهـا إذا كـان الثّـاني أدْنى رُتْـبَـةً مـن الأول قولهـم : الأمـيرُ ثـم الوزيـرُ ، والاستـاذُ

---

(١) انظر المقتضب ١/١٤٨ ، والمقتصد ٢/٩٤١ ، والجنى الداني ٤٢٦ .

(٢) سورة فصلت الآية ٣٠ .

(٣) سورة البلد الآية ١٣ .

(٤) سورة البلد الآية ١٧ .

(٥) سورة الأنعام الآية ١ .

(٦) انظر شرح الجمل للجرجاني ٢٧٧ ، والجنى الداني ٤٣٠ .

ثم التلماذ[1] ، الأب ثم العمّ ، ويقال في هذا المثال إنّها لحظُ الأقدار .

فإن قيل : إذا كان (الفاء) للترتيب ، فما معنى (الفاء) [في قوله تعالى :

﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾[2] ، وما معنى (ثمّ)][3] في قوله تعالى :

﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾[4]

وقوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾[5].

قيل : أمّا « الفاء » فذكر أبو سعيد السيرافي فيه وجهين أحدهما : أنّ معناها : لمّا أهلكنا حكم بأنّ البأسَ جاءَها ، ومثاله في المجازاة : مَنْ يظهرْ منه الفعلُ المُحْكَمُ فهو عالمٌ ، ومن يقتصدْ في نفقتِهِ فهو عاقلٌ ، والمعنى ، حُكِمَ بكونه عالمًا في الأول ، وعاقلاً في الثاني .

والثاني : أنّه على مذهبِ الإرادةِ بتقدير : وكم من قرية أردْنا إهلاكَها فجاءَها بأسُنا ، ومثاله :

(١) هكذا في الأصل ، ولم أقف عليها في المعاجم وكتب المعرّب .

(٢) سورة الأعراف آية ٤ .

(٣) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٤) سورة الزمر الآية ٦ .

(٥) سورة الأعراف الآية ١١ .

﴿ إِذَا / قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾[١] ، ٥١/ب

﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾[٢]

يعني إذا أردتُم القيامَ إلى الصَّلاةِ ، وإذا أردتَ قراءةَ القرآن .

قال الفراء : « إذا الشيئان يقعان في حالةٍ واحدةٍ عَطَفْتَ أيُّهما شئت على الآخر كقولك : أعطيتَ فأحسنتَ ، وإن شئت قلت : أحسنتَ فأعطيتَ »[٣] وكذلك المعنى في الآية ؛ لأن الإهلاك ومجيء البأس وقعا معًا .

وأما « ثم » في الآيتين فالمعنى في الأولى[٤] ـ والله أعلم ـ : خلقكم من نفسٍ واحدةٍ ثم جعل منها زوجها بعد التوحيد ، وفي الثانية[٥] : أنَّه خَلَقْنَا أصلكم الذي هو آدم ثم صورناه ثم قلنا للملائكة اسجدوا ، كما قال : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ﴾[٦]

ألا ترى إلى قوله تعالى للذين كانوا في زمنِ نبيِّنا عليه السلام : ﴿ إِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ ﴾[٧] ،

---

(١) سورة المائدة الآية ٦ .

(٢) سورة النحل الآية ٩٨ .

(٣) قال الفراء في معاني القرآن ٣٧١/١ .

« يقال : إنما أتاها البأس من قبل الهلاك ، فكيف تقدم الهلاك ؟ قلت : لأن الهلاك والبأس يقعان معًا ، كما تقول : أعطيتني فأحسنت ، فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء ولا قبله ، إنما وقعا معًا » .

(٤) يشير إلى الآية ٦ من سورة الزمر .

(٥) يشير إلى الآية ١١ من سورة الأعراف .

(٦) سورة الأنعام آية ٢ .

(٧) سورة البقرة الآية ٥٠ .

﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ ﴾[1]، ﴿ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم ﴾[2]، ﴿ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾[3]، ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا ﴾[4]، ولم يكن من أولئك أحدٌ منهم زمن الخِطَابِ، وإنَّما أرادَ اللهُ تعالَى أجدادَ أجدادهِم.

ويجوز أن يريدَ: أنَّه خلقناكم ثم صورناكم ثم أخبرناكم بأنَّا قُلْنَا للملائكةِ اسجدوا لأبيكم آدمَ، فكما أنَّ الخَلْقَ والتَّصويرَ نِعَمٌ عليكم فكذلك إسْجَادُ الملائكةِ لمن كان أصْلاً لكم نعمةٌ عليكم[5].

[معاني « أو »]

و« أو »[6] يكون وقوعُها في الخبر، والأمر، والاستفهام، وأمَّا في الخبر فلإبْهَامِ أحدِ الشيئين أو الأشياء.

ومعناها في الإبهام على ضربين: أحدُهما أن يكون المخبر غير عارفٍ بعينِ المُخْبَرِ عنه نحو قوله تعالى: ﴿ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ ﴾[7] كان يعرف لَبْثًا غير معيَّنٍ.

---

(١) سورة البقرة الآية ٦٣.

(٢) سورة البقرة الآية ٥٢.

(٣) سورة البقوة الآية ٥١.

(٤) سورة البقرة الآية ٧٢.

(٥) انظر تفسير هذه الآية في الكشاف ٦٨/٢، وتفسير القرطبي ١٦٨/٧، والبحر ٢٧٢/٤.

(٦) انظر المقتضب ١٤٨/١، والأزهية ١١٥، والمغني ٨٧.

(٧) سورة البقرة الآية ٢٥٩.

والثاني : أن يكون عارفًا إلا أنه يُبْهِمُه[1] على من يُخبره نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾[2]

﴿ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾[3]

﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[4]

﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾[5] .

وأمّا في الأمر فهو على ضربين : أحدهما التّخيير نحو قوله تعالى:

﴿ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾[6] .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾[7]

فالمعنى : أنّ اليهود قالوا : كونوا هودًا تهتدوا ، وقالت النصارى : كونوا نصارى تهتدوا لا أنّهم خُيِّروا في ذلك ، ومثله قولهم : اجتمع النّاسُ فقالوا : حارِبوا أو صَالِحُوا يعني : قال بعضهم حاربوا ، وقال بعضهم صالحوا .

---

(١) في الأصل : « يتهمه » .

(٢) سورة النحل الآية ٧٧ .

(٣) سورة البقرة الآية ٧٤ .

(٤) سورة الصافات الآية ١٤٧ .

(٥) سورة النجم الآية ٩ .

(٦) سورة المائدة آية ٨٩ ، وفي الأصل « فتحرير » .

(٧) سورة البقرة الآية ١٣٥ ، و (أو) هنا للتفصيل والتنويع . انظر الدر المصون ١/٣٤٣ .

والثاني الإباحة[1] نحو قوله تعالى :

﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ ﴾[2] .

والفرق بين التخييرِ والإبَاحَةِ أنّ الإباحةَ لا تقتضي[3] تحريمَ الجمعِ بين الأمرين ، والتخييرَ يَقْتَضيه .

فإن قيل : على هذا يجب أن يكون الجمعُ بين الإطعام والتّحرير حَرَامًا على المُكَفِّر إذ جُعلت / « أو » للتخيير ؟[4] . قيل : هذا ٥٢/أ هو القياس لو لم نَعْلَمْه بالدليل الآخر أنّ للمالك أن يتصرَّفَ في ملكه بالوجوه المعروفة ، ولهذا لو أمَرَ من عليه الكَفّارة غيره بأن يُطعمَ أو يكسوَ أو يحرّرَ من ماله فلو جاوز المأمور أمرًا واحدًا كانت حرامًا عليه .

وأمّا الاستفهامُ فيُذكر في الفرق بينهما وبين « أمْ » .

فإن قيل : كيف ينبغي إعادةُ الضّميرِ في المَذْكُورَيْن بـ « أو » ؟ .

قيل : الواجب أن تقول : زيدٌ أو عمروٌ قام ، ولا يجوز : قاما ؛ لأنّك لم تثبت الفعل لهما معًا ؛ لأنّ المعنى : واحدٌ منهما قام .

فإن قيل : ماذا تصنعُ بقوله تعالى :

﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾[5] ؟

---

(١) انظر رصف المباني ١٣١ ، ومغني اللبيب ٨٨ .

(٢) سورة الإسراء آية ١١٠ .

(٣) في الأصل : « يقتضي » .

(٤) انظر هذه المسألة في مغني اللبيب ٨٨ .

(٥) سورة النساء الآية ١٣٥ .

قيل : أوّل ما في الباب يجب أن تعلمَ أنّه إذا كان المُخْبَرُ عنه والخَبَرُ مذكورين في الكلام ثم جِيءَ بالضّمير فإنّه يعود إلى المُخْبَرِ عنه لا إلى الخَبَرِ[1] ؛ لأنّ المخبرَ عنه هو المقصودُ دون الخبرِ ، وإذا عرفت ذلك ولا شكّ في أنّ « أو » دخلت بين الخبر والمعطوف على الخبر فوجب أن يكون الضمير عائدًا إلى غيرهما وهو ما قاله الشيخ : « إنّ الضمير عائدٌ إلى جِنْسَيْ الفقير والغني »[2] وعَنَى به المعنى في ضمير اسم « كان »[3] لدلالة المذكورَيْن عليه .

[معاني « أم »]

و « أمْ »[4] تأتي على وجهين : متّصلةٌ ومنقطعةٌ . فمعنى المتّصلة أن تكون مع الهمزة بمعنى « أيّ » قال الله تعالى :

﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾[5] .

ومعنى المنقطعة أن تكون بمعنى « بل » والهمزة جميعًا ، بيانه أنّك إذا قلت : أزيدٌ عندك أم عندك عمروٌ ؟ تريد أوّلاً أن تستفهمَ عن (زيد) ثم بَدَا لك أن تستفهمَ عن (عمرو) فأعرَضتَ عن الأول إلى الثّاني ، وقال

---

(١) في الحاشية : « نحو أن تقول : كان زيد قائمًا حين ضربني أخوه ، فالهاء راجع إلى المخبر عنه وهو (زيد) لا إلى الخبر الذي هو (قائم) » .

(٢) انظر شرح الجمل ٢٧٩ .

(٣) في الحاشية : « فيكون المعنى : إن يكن الجنسان غنيًا أو فقيرًا فالله أولى بالجنسين » .
وانظر أقوالا أخرى في الآية في إملاء ما من به الرحمن ١/١٩٧ – ١٩٨ .

(٤) انظر الجمل ١٧ ، والأزهية ١٣١ ، والهمع ٥/٢٣٧ .

(٥) سورة البقرة الآية ١٤٠ .

أبو سعيد : « لو ذكرَ في موضعِ المنقطعةِ همـزةَ الاستفهامِ لجازَ ولم يتغيَّر المعنى »[1] قال الله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾[2]

﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ﴾[3] ﴿ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا ﴾[4]

والمعنى : أيقـولون ؟ ، ويقعُ المنقطعُ في الإخـبـارِ كـمـا يقعُ في الاستخْبارِ .

[الفـرق بيـن « أو » و « أم »]

فـصـل

والفرق بين « أو » و « أم » في قولك : أزيدٌ عندك أو عمرٌو ؟ ، وأزيدٌ عندك أم عمـرٌو ؟ أنّك في « أو » لا تعلم كَوْنَ أحدهما عنده فـأنت تسـألُ عَنْـه ، وفي « أم » تعلم أنَّ أحـدهمـا عنده إلاّ أنَّك لا تعلم بعـينه فـأنت تُطالِبُه بالتَّعيين[5] ، والجواب في الأول : لا أو نعم ، وفي الثَّاني : زيدٌ أو عمرٌو .

---

(١) انظر شرح الكتاب لوحة ١٦٢ ب منقول حرفيّاً ، وانظر الأزهية ١٣٨ .

(٢) سورة يونس الآية ٣٨ .

(٣) سورة المؤمنون الآية ٧٠ .

(٤) سورة الطور الآية ٤٢ .

(٥) جاء في التخمير ٨١/٤ : « إذا قال : أزيد عندك أو عمرو ؟ فمعناه : هل أحدهما عندك ؟ ، وجوابه : لا ، أو نعم ، وإذا قال : أزيد عندك أم عمرو ؟ فمعناه : أيهما عندك ؟ ... » .
وانظر الأزهية ١٤٣ فما بعدها ، والمفصل ٣٦٣ .

فصــل

وإذا أردت أن تسـألَ عن شخصين أو عن أمرين بلا تعيين في جَنْبِ الثَّـالثِ مع التَّـعيين فجئت فيهما بـ « أو » وفي المعيَّـن الثالث بـ « أم » فقل : الحسنُ أو الحسينُ أشرفُ أم ابنُ الحنفيةِ ؟[1] ، والجواب / في هذا أن يقال : أحدُهما . ٥٢/ب

[معـانـي « لا »]

و « لا »[2] للنَّفي بعد الإثبات ، وأمَّـا قوله تعالى :

﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴾[3]

فـ « لا » للتَّـأكيد لا للعطف ، و« الواو » للعطف فيها ؛ لأنَّ الحرفَ لا يدخلُ على الحرف ، ولذلك لم يعدَّ الشيخ أبو علي الفارسي[4] « أمَّـا » من حروفِ العطـفِ لـمَّـا دخلَ عليه حرفُ العطفِ ، ولوقوعـهِ قبل المعطوفِ عليه أيضًا .

---

(١) انظر المقتصد ٢/٩٥٠ – ٩٥١ ، والتخمير ٤/٨١ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٧٦ ، والمفصل ٣٦٣ ، والمغني ٣١٨ .

(٣) سورة فاطر الآيات ١٩ – ٢٠ – ٢١ .

(٤) انظر الإيضاح ٢٨٩ ، والتخمير ٤/٨٣ .

[معانـي « بل »]

و« بل »[1] للإضراب وتجيء بعد الإثبات وبعد النفي ، قال أبو سعيد السيرافي : « وإذا جاءت بعد مُوجبٍ فمعناها في الإضراب على وجهين :

أحدهما : أن يكون إبْطَالاً له على أنَّه غَلَطٌ .

والثاني : أن لا يكون إبْطَالاً له ، ولكن لأنَّه بالذِّكْرِ أوْلى »[2] ، وأكثر ما يقع فيه « بل » لهذا المعنى[3] . وإن كانت بعد جملة فإن الجملة الأولى تمَّتْ وأُخِذَ في غيرها كأنْ يقال : دعْ هذا ، وخُذْ هذا[4] .

وإذا جاءت بعد مَنْفِيٍّ كانت على وجهين أيضاً :

أحدهما : الإضْرابُ عن الأول والاعتمادُ على الثاني تقول : ما رأيت زيداً بل عمراً ، يعني : بل ما رأيت عمراً .

والثاني : أن تعنيَ : بل رأيت عمراً ، وهذا هُو أجودُ عند المبرِّد[5] .

وقيل « بل » في كلام الله تعالى لتَأْكيدِ الحجَّةِ بعد الحجَّة .

---

(١) انظر المقتضب ٤/٢٩٨ ، والمقتصد ٢/٩٤٥ ، والهمع ٥/٢٥٥ .

(٢) قال السيرافي في شرح الكتاب لوحة ٨٧ أ : « فأما (بل) فإنها إذا أتت بعد كلام موجب فالأغلب عليها تحقيق الثاني والإضراب عن الأول ، ويكون الكلام الأول غلطًا من المتكلم به أو سبق لسانه إليه أو رأى ذكره ثم رأى تركه ، وقد يذكر الذاكر الشيء ثم يعرض عنه على جهة الإبطال له ، ولكن نوى قد تقضَّى وقته والحاجة إلى ذكره وأن الذي بعده أولى بالذكر » .

(٣) في الحاشية : « أي : لبيان الأولوية » .

(٤) في الحاشية : « كما في قوله تعالى : (بل هم بلقاء ربهم) » .

(٥) انظر المقتضب ١/١٥٠ ، وشرح ابن يعيش ٨/١٠٥ ، ومغني اللبيب ١٥٢ .

فإن قيل : إذا كانت « بل » للعطف ، والمعطوفُ يشاركُ المعطوفَ عليه في الإعراب فما تقول في قوله :

﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ ﴾[1]

وقوله : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [2] ؟

قيل : هذا على حذفِ المبتدإِ ، المعنى : بل هم أحياءٌ[3] ، بل هم عبادٌ ، وقيل من العرب[4] من يرفعُ بعد « بل » و« لكن » في الأحوالِ كلِّها ، فذاك على لُغَتِهم .

[لكن]

و « لكنْ »[5] للاستدراكِ ، ولا يخلو من أن يكونَ لعطفِ مفردٍ على مفردٍ ، أو عطف جملةٍ على جملةٍ ، ففي الأولِ لا تجيءُ إلا بعدَ النَّفي[6] ، وفي الثاني تجيءُ بعد النفي وبعد الإثبات ، إلا أنَّه وجبَ أن يكونَ في الجملةِ الثانيةِ نفيٌ إذا كانت الأولى إثباتًا[7] ؛ لأنَّها أبدًا لتَرْكِ قصَّةٍ

---

(1) سورة آل عمران الآية ١٦٩ .

(2) سورة الأنبياء الآية ٢٦ .

(3) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٠١ ، والبيان ٢/١٦٠ ، والبحر المحيط ٣/١١٢ .

(4) يقصد أنَّها تكون استئنافية لا عاطفة .
انظر جواهر الأدب للإربلي ٢٧١ ، ومغني اللبيب ١٥٢ .

(5) انظر الكتاب ١/٤٣٥ ، والجمل ١٧ ، والمفصل ٣٦٣ .

(6) في الحاشية : « تقول : ما جاءني زيد لكن عمرو ، ولا تقول جاءني زيد لكن عمرو ، وأنت تريد : لكن عمرو لم يجيء » .

(7) وفي الحاشية : « أما إذا كانت الجملة الأولى نفيًا لا يجب ذكر الإثبات في الثانية ؛ لأن الإثبات أصل ، فيكون غير المذكور باقيًا على أصله وهو الإثبات ، أما النفي فليس بأصل فلا بد من ذكره » .

إلى خِلافِها تقول : ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو ، وجاءني زيدٌ لكن عمرٌو لم يجيء .

فإن قيل : إذا كان معنى قولك : (ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو) أنه جاء عمرٌو ، فهلاّ كان قولك : جاءني زيدٌ لكن عمرٌو ومعناه : لم يجيء عمرٌو ، فلا يُحتاج إلى إثبات نَفْيٍ كما لا يحتاج إلى إثْبات الإثباتِ في المثال الأول ؟ . قيل : لأنّ النّفي لا يكون إلا بحرفٍ بخلاف الإثبات ؛ لأنّه يَثْبُتُ بنفسه لا بحرفٍ .

قال صاحب الكتاب : « " بل " و " لكن " إذا وقعا بعد النفيِ فهما في المعنى سواء »[1].

فصل

ويجوزُ عطفُ الظّاهرِ على الظّاهرِ كما مرَّ ، والمُضْمَرِ / على المُضْمَرِ نحو : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ ﴾[2] . ١/٥٣

والمضمرُ على الظّاهرِ نحو : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾[3].

والظاهرُ على المضمرِ نحو : ﴿ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ ﴾[4].

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/٤٣٥ : « ومثله : ما مررت برجل صالح لكن طالح ، أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه بل » .

(٢) سورة سبأ الآية ٢٤ .

(٣) سورة الممتحنة الآية ١ .

(٤) سورة الحديد الآية ٢٥ ، في الأصل « ورسوله » .

وأمّا إذا أردْتَ العطفَ على المتّصل المرفوع والمجرور فَأْتِ بالتّأكيد بالمنفصل ، أو الفصلِ في الأول حتى تعطفَ عليه ، وأعِدِ العَامِلَ في الثاني فقل :

﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[1]

﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ ﴾[2]

﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[3]

﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾[4]

﴿ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾[5] .

فلمّا عطفَ حمزةُ « الأرْحَامِ »[6] على الهاء في « بِه » من غيرِ إعادةِ العاملِ استضعفوا قراءتَه[7] ، أمّا إذا كانت « الواو » للقسمِ[8] فلا طَعْنَ عليه .

---

(1) سورة البقرة الآية ٣٥ .

(2) سورة المؤمنون الآية ٢٨ .

(3) سورة التوبة الآية ٣ .

(4) سورة الأنعام الآية ١٤٨ ، وفي الأصل : « نحن ولا آباؤنا » .

(5) سورة القصص الآية ٨١ .

(6) يشير إلى الآية الكريمة : (... واتّقُوا اللّه الذي تَسَاءَلُون به والأرْحَامَ ...) سورة النساء الآية ١ .

(7) انظر حجة القراءات ١٨٨ ، والمبسوط ١٧٥ ، والكشف ٣٧٥/١ .

وقد أجاز الكوفيون العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الجارّ ، انظر الإنصاف ٤٦٣/٢ فما بعدها ، وتذكرة النحاة ١٥٠ ، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ٦٦٠ فما بعدها .

(8) انظر ذلك في إملاء ما من به الرحمن ١٦٥/١ ، وشرح ابن يعيش ٧٨/٢ ، وهذا القسم خاص بالله عز وجل غير جائز للمخلوقين ، انظر معاني القرآن للزجاج ٦/٢ ، والبحر ١٥٨/٣ .

فإن قيل : لِمَ شرطتَ في العطفِ على المتَّصلِ المرفوع إثباتَ المنفصل ، أو الفصلِ وإعادةُ العَاملِ في العطفِ على المجرور ؟ . قيل : لأنَّ العطفَ بغير المنفصلِ أو الفصلِ كعطفِ الاسم على الفعل وهذا لا يجوزُ ، وأمَّا وجوبُ إعادةِ الجارِّ في الثاني فلأنَّ الجارَّ مع المجرور بمنزلة شيء واحد في اعتبار محلِّهما ، وفي استحالةِ الانْفِكَاكِ بينهما ، فالعطفُ بغير إعادةِ العاملِ كالعطف على بعض الكلمة وهذا لا يجوز ، ولهذا جاز لك أن تقول : مررتُ بك وزيدًا بالنَّصب حملاً على المحل .

وقيل : بل إنَّما لم يجز ذلك لأنه لا يمكنك العكس فتقول : مررتُ بزيد وك ، بل يجب أن تقول : مررت بك وبزيد[1] .

فصل

وكما يُعطَفُ الاسم على الاسم فكذلك يُعطفُ الفعلُ على الفعلِ ، والجملة على الجملة ، فمن عَطْفِ الفعل على الفعل قوله تعالى :

﴿ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾[2] ، و ﴿ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾[3]

﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوأَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾[4]

﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا ﴾[5]

---

(١) هذا قول المازني كما في معاني القرآن للزجاج ٦/٢ ـ ٧، والتبصرة والتذكرة ١٤٠/١، والبحر ١٥٨/٣.

(٢) سورة يونس الآية ٥٦ .

(٣) سورة يوسف الآية ٩٠ .

(٤) سورة المائدة الآية ٢٩ .

(٥) سورة الأعراف الآية ٢٣ .

والجملة على الجملة نحو: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾[1].

فإن قيل : قد عرفنا الفائدة في[2] عَطْفِ المفرد على المفرد وهو كونه تَبَعًا للمعطوف عليه إعرابًا ، وفي البعض إعرابًا وحُكْمًا ، فما الفائدة في عطف الجملة على الجملة ؟ . قيل : الفائدة فيه جليلةٌ جَلَيَّةٌ وهي إذا قلت : إن دخلتِ الدارَ وكلّمتِ زيدًا فأنتِ طالقٌ ، فإن دخلتْ طُلِّقَتْ ، وإن كَلَّمَتْ طُلِّقَتْ[3] ، وقد عرفت فائدة العطف في التَّقدير .

فصل

وقد يكون المعطوف مُقَدَّمًا على المعطوف عليه في التقدير كقول أبي الطيب يمدح ابن أحمد[4] :

أبحرٌ يَضُرُّ المُعْتَفِينَ وطَعْمُهُ ... زُعَاقٌ كبَحْرٍ لا يَضُرُّ ويَنْفَعُ[5]

المعنى : ينفعُ ولا يضرُّ / لا يجوز أن يكون (ينفع) معطوفًا على ٥٣/ب (يضرّ) ؛ لأن المدح يصير هِجَاءً .

(١) سورة الشورى الآية ٧ .

(٢) في الأصل : بين .

(٣) انظر الكوكب الدري ٣٠٨ ، وفيه : « ... فلا بد منهما ، ولا فرق بين أن يتقدم الكلام على الدخول أو يتأخر عنه » .

(٤) هو علي بن أحمد الخراساني .

(٥) انظر شرح ديوان المتنبي للمعري ١/ ١١٩ ، والمُعْتَفي : السائل ، والزُّعاق : المرّ المالح .

[باب التذكير والتأنيث]

« المؤنث : حقيقيٌ وغيرُ حقيقي ، فالحقيقيُّ ما كان خِلْقَةً كالمرأة والنّاقة ، وغير الحقيقي على أربعة أوجه :

أحدها : ما في آخره « التاء » المتحركة الموقوف عليها هاءً نحو : الغرفة ،

والثاني : ما فيه « ألف » التأنيث نحو : البُشْرى ، والصحراء ،

والثالث : ما هو في تقدير « التاء » كالشمس ، والدّلو ، والأرض ، والعقرب ، ولتقدير « التاء » يقال[1] : (أُرَيْضَةٌ) في التصغير ،

والرابع : ما كان جمعًا وكل جمعٍ مؤنثٌ إلا جمع السّلامة بالواو والنون فيما يَعقل نحو : المسلمون ، والزيدون فإنّه مذكّرٌ لا يجوز : خرجتْ الزيدون ، و (البنون) مؤنث ؛ لأن الواحد لم يَسْلَمْ ، والناس والرهط والأنَام مذكّرٌ ، والقوم يُذكّر ويُؤنث كقوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾[2] »[3] .

الشرح : علاماتُ التأنيث على ضربين : معنويّةٌ ، ولفظيّةٌ .

فالمعنويّةُ على ضربين : أحدُهما من جهة الخِلْقَةِ في المسمّى وهي في الإناث من أجناس الحيوان التي يكون في مُقَابَلَتِهم الذكور منها من بني آدم ومن غيرهم نحو : المرأة ، والنّاقة ، والنّعجة .

---

(١) بعده في ط ٦٦ : « شُمَيْسة ودُوَيْرَة » .

(٢) سورة الشعراء الآية ١٠٥ .

(٣) ط ٦٦ ، ما بين القوسين من جمل الجرجاني ، ولم يشر المؤلف إلى ذلك .

والأخرى : بالرجوع إلى غير المؤنث المَلْفُوظِ ظَاهِراً ويكون ذلك في كثير من أسماء القبائل والبلدان نحو : عاد ، وثمود ، ومصر ، ويثرب .

قال الله تعالى :

﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ الْمُرْسَلِينَ ﴾[1] ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ ﴾[2]

رجوعًا إلى القبيلة، وقال: ﴿ بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴾[3] و ﴿ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ ﴾[4]

رجوعًا إلى البَلْدَةِ والمدينة ، ولذلك لا تنصرفان للتأنيث والعلميّة ، ومن هذا الضَّرْب تأنيث جمع التكسير نحو : رجال ، وأعْرابٌ ؛ لأنهم قالوا : تأنيثه على معنى الجماعة ، وهذا أقرب من أن يُعدَّ هذا الضَّرْبُ في قسم التأنيث اللَّفْظيّ .

فأمّا اللفظيّةُ فعلى ثلاثة أضرب : التاءُ ، والألفُ ، والياءُ نحو : الجَنَّة ، والبشرى ، والبيضاء ، وهذي[5] .

وأمّا « التاء » فعلى ضربين : ثابِتَةٌ ، ومقدَّرةٌ . فالثابتة نحو : ضاربة ، وتمرة ، وطلحة .

---

(١) سورة الشعراء الآية ١٢٣ .

(٢) سورة القمر الآية ٢٣ .

(٣) سورة يونس الآية ٨٧ .

(٤) سورة الأحزاب الآية ١٣ .

(٥) قال ابن يعيش في شرحه ٥/٩١ : « فأما (الياء) في (هذي) فليست علامة للتأنيث كما ظن (أي الزمخشري) وإنما هي عين الكلمة والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة ، وعلى قياس مذهب الكوفيين تكون (الياء) للتأنيث لأن الاسم عندهم (الذال) وحدها » .

وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٥٢ ، وشرح الكافية ٢/١٦١ .

والمقدَّرة نحو : الأرض ، والنار ، والشمس ، وما أشبهها مما يؤنَّث من غير ثبوت علامة التأنيث فيها ويسمّى التأنيث السَّماعيُّ ، ويظهر حكمها في إسناد الفعل إليه ، أو في صفته ، أو في الضمير الرَّاجعِ إليه ، أو في الإشارة إليه ، أو في الإخبار عنه نحو قوله تعالى :

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا ﴾[1] .

وقال : ﴿ نَارٌ حَامِيَةُۢ ﴾[2] ، وقال : ﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ﴾[3] ،

وقال : ﴿ هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾[4] ،

وقال : ﴿ وَأَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌ ﴾[5] .

وتُعْرَفُ « تاء » التأنيث بانقلابها (هاءً) في الوقف[6] ، ويُفْتَحُ ما قبله أو في حُكْمِ المفتوحِ تقول في (تمرةٍ) : تمرَهْ ، وفي (صلاة) : صلاه ، فأدخلوها في الاسم للتأنيث[7] ، أو لشِبْهِ التأنيث .

فأمّا التأنيث فعلى ضربين : أحدهما للفرق بين المذكر والمؤنث في الأسماء كشيخ وشيخة .

---

(1) سورة يونس الآية ٢٤ .

(2) سورة القارعة الآية ١١ .

(3) سورة الشمس الآية ١ .

(4) سورة الطور الآية ١٤ .

(5) سورة الزمر الآية ١٠ .

(6) ذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل والهاء بدل منها ، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك . انظر شرح ابن يعيش ٥/٨٩ .

(7) قال ابن يعيش في شرحه ٥/٩٠ : « التاء تدخل في غالب الأمر كالمنفصلة مما دخلت عليه لأنها تدخل على اسم تام الفائدة لإحداث معنى آخر وهو التأنيث » .

فأمّا / الذي لشبه التّأنيث فعلى ضروبٍ[1] : أحدُها : للفرقِ بين ٥٤/أ
الجمعِ والواحدِ في بعض أسماءِ الأجناسِ كتمرةٍ وتمرٍ، وثانيها: للمبالغةِ في الوصف كعلاّمَةٍ ، قال الله تعالى : ﴿ بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴾[2]، وثالثُها : لتأكيدِ التأنيثِ كناقةٍ ونعجةٍ ، ورابعها : لتأكيد معنى الجمع كملائكةٍ ، وخامسها : للدّلالةِ على النَّسبِ كالمهالبة ، وسادسها : للدّلالة على التّعريب كموازِجَة[3] ، وسابعها : للتّعويض كقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ﴾[4] عُوِّض «التاء» من « ياء » المتكلم ، ودليل التعويض فيه أنّه لم يجمعْ بينهما .

وأمّا الألف فعلى ضربين : مقصورةً ، وممدودةً .

فالمقصورةُ تلحق عدة أوزان ، وهذه الأوزان على ضربين : مختصة بها ، ومشتركة ، فالمختصّةُ « فُعْلَى » بضم الفاء وسكون العين نحو : (الرؤيا) ، و (البُشْرى) ، و (الخُنْثَى) ، و« فَعَلى » بفتحهما نحو (بَرَدى) اسم نهر[5]، و« فُعَلى » بضم الفاء وفتح العين نحو : شُعَبَى[6] ، اسم موضع .

---

(١) انظر المفصل ٢٣٩ .

(٢) سورة القيامة الآية ١٤ .

(٣) المَوْزَجُ : الخُفُّ . وانظر المعرَّب للجواليقي ٣٥٩ .

(٤) سورة الصافات الآية ١٠٢ ، وانظر المقتضب ٢٦٢/٤ ، وشرح الكافية ١٦٤/٢.

(٥) نهر بدمشق ، انظر معجم البلدان ٣٧٨/١ .

(٦) قيل : جبل ، وقيل موضع في بلاد بني فزارة .
انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية للسجستاني ٦٦، ومعجم البلدان ٣٤٦/٣ .

والمشتركة « فَعْلى » بفتح الفاء وسكون العين نحو (الدَّعوى) و (الأرْطَى)[١] ، فالأولى للتأنيث ، والثانية ليست لذلك[٢] ، و« فِعْلى » بكسر الفاء وسكون العين كـ« الذِّكْرى » و« المِعْزَى » ، فالأولى للتأنيث والثانية ليست لذلك .

والممدودة نحو : « فَعْلاء » وهي على ضربين : اسم ، وصفة ، فالاسم على ضربين : مصدرٍ وغير مصدرٍ ، فالأول (سَرَّاء) و (ضَرَّاء) ، والثاني نحو : (صحراء) و (أشياء) .

والصفة على ضربين : أحدهُما تأنيثُ « أفْعَل » والثاني ما ليس كذلك ، فالأوّل نحو : (البَيْضَاءُ) ، و (السَّوداءُ) ، والثاني نحو : (الحَسْناءُ) و (العَرْبَاءُ)[٣] .

وأمّا الياء فهو في (هذي)[٤] ويعوّض منها « الهاء » فيقال : هذه .

وأمّا الضربُ الثالثُ من التأنيث اللفظيّ إلى قوله : « ... ولتقدير « التاء » يقال : أُرَيْضَةٌ في التصغير »[٥] فاعلم ان الاسم المؤنث سَماعاً لا يخلو من أن يكون ثلاثيّاً أو ما زاد على ذلك ، ففي الأول يظهر «التّاء»

---

(١) نوع من الشجر يدبغ به . انظر اللسان في مادة (أرط) .

(٢) في الحاشية : « لأن تأنيثه أرطاة » .

وانظر شرح الشافية ١/٥٩ .

(٣) وصف للعَرَب ، فتقول : العرب العرباء ، انظر الصحاح في مادة (عرب) .

(٤) اختلف النحاة حول أصل (هذي) ، انظر ذلك في التصريح ١/١٢٦ ، وحاشية الصبان ١/١٤٨ .

(٥) انظر ص ٣٠٦.

المقدرة عند التصغير[1] لعدم الاستثقال نحو : (شُمَيْسَة) و (دُلَيَّة) و (أُرَيْضَة) إلا ما شذّ منها وهو: (العُرَيْس) و (القُوَيْس) و (الفُرَيْس) و (الحُرَيْب) و (النُّيَيْب) و(الدُّرَيْع) ، ولا يظهر في القِسْم الثاني استثقالاً نحو: (عُقَيْرب) إلا ما شذّ وهو: (قُدَيْدِيمَة)[2] و (وُرَيِّئَة)[3].

[أنواع الجموع]

فصل

وأمّا قوله : « كل جمع مؤنث إلاّ جمع السّلامة بالواو والنون فيما يُعقل » فاعلم أن الجموع على ثلاثة أضرب : أحدها بزيادة الحرف وهو على نوعين :

أحدهما بزيادة تقع أخراً بعد تركيب المفرد نحو : المسلمونَ ، والزيدونَ ، وتختصّ بصفات من يَعلم ، وأعلامهم ويسمّى (جمع السلامة) وهو مذكر لا يجوز تأنيثه ، وإنما يختصّ بهم هذاالجمع السالم لفضلهم على سائر أهل الأرض إلا ما جاء شاذاً في غيرهم[4] نحو : لِغُون[5] ، وأَرَضُون ، وثِبُون ، وقِلُون ، وعِزُون / وعِضُون ، وسِنُون[6] . ٥٤/ب

(١) انظر الكتاب ٤٨١/٣ ، والمقتضب ٢٣٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٨/٢ .

(٢) تصغير (قدّام) ، وانظر المقتضب ٢٧١/٢ ، والمذكر والمؤنث للفراء ١٠٩ .

(٣) تصغير (وراء) ، انظر المذكر والمؤنث للمبرد ١٠٤ ، وأوضح المسالك ٢٧٤/٣ ، والتصريح ٣٢٤/٢ .

(٤) مطموسة في الأصل ، ولعلّ الصواب ما اثبته .

(٥) في الحاشية : « جمع لغة » ، وانظر اللسان في (لغا) .

(٦) انظر التخمير ٣٣٢/٢ .

على أنَّه جُمِعت هذه الأسماءُ بالواو والنون عوضًا من النَّقص الحاصلِ فيها وهو حذفُ أواخرها .

وأمّا قوله: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[1] و ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[2] فلمَّا وَصَفَها[3] بفعلِ مَنْ يَعْلَم – وهو السُّجودُ والطَّاعةُ – جمعها بجمعه .

والنوع الثاني : بزيادة تقع في حَشْوِهَا نحو : رجال ، وجمال ، ويشترك فيمن يَعْلَم وفي غيرهم ويسمّى (جمع التكسير) وهو مؤنَّث لمشابهة المؤنث من وجهين : وهما الجمعيَّة ، والتكسير ، أو لِمَا ذكرنا من أنَّه بمعنى الجماعة قال الله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾[4].

والضرب الثاني : ما يُجمَعُ بنقصان الحرف نحو : كتاب وكُتُب ، وصحيفة ، وصُحُف ، وهذا الضَّرب مؤنَّثٌ أيضًا قال الله تعالى :

﴿ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً ۝ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴾[5] .

ومن هذا الضَّربِ الاسم الذي بينه وبين واحده (التّاء) كـ (نَخْل) و (كَلِم) ويجوز تأنيثه وتذكيره ، قال الله تعالى :

---

(1) سورة يوسف الآية ٤ .

(2) سورة فصلت الآية ١١ .

(3) أي الكواكب والشمس والقمر في الآية الأولى ، والسماء والأرض في الآية الثانية .

(4) سورة الحجرات الآية ١٤ .

(5) سورة البينة الآيتان ٢ – ٣ .

﴿ أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ ﴾[1] وقال : ﴿ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ ﴾[2].

وقال : ﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ ﴾[3] .

والضرب الثالث : يُجمع بتغيير الحركة نحو : الجَوالِق [4]، والمَخاصِم[5] بضمّ الأوّل في المفرد وفتحها في الجمع وهذا الضّرب مؤنثٌ أيضاً .

وأمّا « بنون » فيؤنّثُ لتكسيره كما ذكره في المتن قال الله تعالى :

﴿ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾[6] .

وأمّا أسماء الجموع كالناس ، والنّفر ، والرّهط ، وأشباهها فبعضها يُذكّر وبعضها يُؤنّث ، وهذا موقوفٌ على السّماع ، فالمذكّر على الأصل ، والمؤنّثُ على الجَماعةِ ، والله أعلم .

قال رحمه الله : « ثم إنّ المؤنثَ الحقيقي يُؤنّث فِعلُه تقدّمَ أو تأخّرَ تقول : خرجت المرأةُ ، والمرأةُ خرجتْ ، وهذا رجلٌ خارجةٌ امرأتُه ، وامرأتُه خارجةٌ ، وغير الحقيقي يجوز في فعله التّذكير والتأنيث إذا

---

(1) سورة القمر الآية ٢٠ ، وهو مكرر في الأصل .

(2) سورة الحاقة الآية ٧ .

(3) سورة فاطر الآية ١٠ .

(4) جمع جُوَالق وهو وعاء من الأوعية ، معرّب ، انظر المعرّب للجواليقي ١٥٨ ، والطراز المذهّب في معرفة الدخيل المعرّب للنّهالي الحلبي ٤٧٠ (رسالة ماجستير) .

(5) انظر اللسان في مادة (خصم) .

(6) سورة يونس الآية ٩٠ .

تقدَّم نحو :[1] طلعَ الشمسُ ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾[2] ولا يجوز التذكير مع التَّأخير فلا يقال : الشمس طلع ، وجمع المؤنث الحقيقي كالنسوة لا يكون تأنيثه حقيقيّاً ، وجمع المذكر الحقيقي نحو : الرجال يُؤنث من حيث هو جمعٌ »[3] .

الشـرح : أراد بالمؤنث الحقيـقي (الخِلْقيّ) ، وإنَّمـا وَجَبَ تأنيث فعله مقدَّمًا أو مؤخَّرًا لقوَّته لكونـه حقيقيّاً ، ولا فرق بين أن يكون المُسند فعلاً أو صِفَةً كما مثَّله في المتن ، وجوَّزوا التذكير فيه مع ثبوت الفصل نحو قولهم حضر القاضيَ امرأةٌ[4]، وهو قليل .

وإنَّما يجوز التذكير في فعل المؤنث غير الحقيقيّ عند تقدُّم الفعل لا عند تأخُّره من حيث إن الاسم إذا تقدَّم على الفعلِ خَرَجَ من أن يكون فاعلاً له وأردتَ أن تُسْنِدَه إلى ضميره لم يكن بدٌّ من إظهار علامة التَّأنيث فيه كيلا / يُوهم أنَّه مُسند إلى شيءٍ مذكَّرٍ غير ضمير هذا المذكور أولاً . ٥٥/أ

أما إذا كان الفعل مُسندًا إلى الظَّاهر فلا يُوهم ذلك ؛ لأنَّه لا يحتمل فاعلاً سواه فصارت هذه المسألة بمنزلة قولنا : الرجلان ضربا ،

---

(١) بعده في ط ٦٦ : « طلعت الشمس » .

(٢) سورة يوسف الآية ٣٠ ، وبعده في ط : « وقالت نسوة » .

(٣) ط ٦٧ .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ١/٤٧٧ ، والهمع ٦/٦٥ .

والرجال ضربوا ، في وجوب[1] إبرازه ضميرَ الاثنينِ والجماعةِ عند تقدمِ الاسمِ الظاهرِ ليَزُولَ احتمالُ أن يكونَ الفاعل أحدهما ، أو غُلامُهُما .

وبعد : فإنّه لمّا كان إسناده إلى المثنى والمجموع في حكم الفَرْعِ على إسْنَادِهِ إلى الواحدِ ، فكذلك إسنادهُ إلى المؤنّث في حكم الفَرْعِ على إسناده إلى المذكّر ، فلَزِمَ إبرازُ علامة التأنيث حيث أُبرز ضمير الاثنين والجماعة ، وكذلك القول في (أنتِ تفعلين) في احتياج إبراز ضمير المؤنّث دون المذكّرِ .

قوله : « وجمع المؤنث الحقيقي كـ « النسوة » لا يكون تأنيثه حقيقياً » وذلك لأنّه موضوعٌ لإفادة الكَثْرَة في المسمّى فلا اعتبار للمفرد كما لا اعتبار لمفرد جمع المذكر في ألاّ يجوز تأنيثه بل استويا في التأنيث من جهة الجَمْعِيَّةِ ، فلا يُتصوّر التأنيث الحقيقي في مثل ذلك ، قال الله تعالى :

﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ ﴾[2] ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾[3] و :

﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾[4]

قال : « الجَمْعُ إذا كان فيما يُعقلُ فالأكثر فيه أن يلحقَ الفعلَ ضميرُ المذكّر ، وضمير المؤنث في المؤنث ، فتقول : الرجال خرجوا ، والنساء خرجن »[5] .

---

(١) في الأصل « وجوه » .

(٢) سورة الأحزاب الآية ٥٢ .

(٣) سورة يوسف الآية ٣٠ .

(٤) سورة الحجرات الآية ١٤ .

(٥) انظر شرح الجمل ٣٠١ – ٣٠٢ بتصرف .

ويجوز : الرجال خرجت ، والنساء خرجت ، قال الشاعر :

وإذا العَذَارى بالدُّخَان تَقَنَّعَتْ ... واستعجلَتْ نصبَ القُدورِ فَمَلَّتِ[1]

وإذا كان الجمع فيما لا يَعْقِل يقع (التَّاء) و (النون)[2] على السَّواء ، وقيل (النون) فيما دون العشرة ، و (التَّاء) فيما فوقها[3] ، قال الله تعالى :

﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْۚ﴾[4]

وما ذاك لازمًا .

[الأعداد]

قال رحمه الله : « واعلم أنّ الأعدادَ تأنيثُها بالعكس من تأنيث جميع الأشياء ، فـ « التّاء » فيها علامة التّذكيرِ وسقوطه للتأنيث ، وذلك من الثلاثة إلى العشرة تقول : ثلاث نسوة ، وعشرة غِلْمَةٍ ، وما قبل الثلاثة باقٍ على الأصلِ ، تقول : واحد ، وواحدة ، واثنان ، واثنتان ، وإذا جاوزتَ العشرة أسقطت (التاء) من العشرة مع المذكّر فقلت : أحد عشر درهمًا ، وأنّثْتَه مع المؤنث وكسرت (الشين) فقلت : إحدى

---

(١) البيت لسُلْمِيّ بن ربيعة السِّيديّ .
انظر النوادر٣٧٥ ، وشرح حماسة المرزوقي ٥٥٠ ، وشرح ابن يعيش ١٠٥/٥. وورد من غير نسبة في : التخمير ٣٩٥/٢ ، والهمع ٢٠٦/١ ، والخزانة ٣٦/٨ .

(٢) مثل قولك : الأيام فعلت أو فعلن .

(٣) انظر التخمير ٣٩٧/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٠٥/٥ ، والهمع ٢٠٥/١ .

(٤) سورة التوبة الآية ٣٦ ، وفي الأصل : « ولا تظلموا » .

عشِرة ، وإن شئت أسْكَنْتَ (الشين)[1] فقلت : إحدى عشْرة ، وما ضممت إلى العشرة باقٍ على حاله تقول : ثلاثة عشر رجلاً ، بـ « التاء » في المذكر ، وثلاث عشرة امرأة بسقوطه في المؤنث ، والاسمان مبنيّان على الفتح / لا إعراب لهما إلاّ (اثني عشر) ، فإنْ الأوّل ٥٥/ب مُعْرَبٌ فيه ، تقول : جاءني اثنا عشر ، ورأيت اثني عشر ، و مررت باثني عشر »[2].

الشرح : قد ذكرنا العلّة في وقوع تأنيث الأعداد بالعكس من تأنيث جميع الأشياء وما يتعلّق بتمييزها مفردةً ومركبةً في الضرب الثاني من الفصل الرابع من الكتاب فلا نعيدها[3].

(١) الكسر لغة أهل نجد ، والتسكين لغة أهل الحجاز ، انظر مختار الصحاح(عشر).

(٢) ط ٦٧ .

(٣) انظر ص ٢٤٣ .

[« باب الإعراب الأصليّ وغير الأصليّ :]

اعلم أنّ الكلامَ مدارُه على ثلاثةِ معانٍ : الفاعليّةِ ، والمفعوليّةِ ، والإضافةِ ، فالرفعُ للفاعل ، والنّصبُ للمفعول ، والجرُّ للمضاف إليه ، وما خرجَ منها فمَحْمُولٌ عليها وليس بأصلٍ .

فالمحمولُ على الفاعلِ المبتدأُ والخبرُ واسمُ (كان) وأخواتُها وخبرُ (إنَّ) وأخواتها ، والمحمولُ على المفعولِ خبرُ (كان) واسمُ (إن) والحالُ والتمييزُ »[1] .

الشرح : المراد بالإعرابِ الأصليّ : أنّ المعنى يقتضيه ، وبغير الأصلي ما حُملَ على الأصلي على سبيلِ الفرعيّةِ وإن لم يُوجد المعنى المقتضي ، فمثالُ الأوّلِ : الفاعلُ ، والمفعولُ ، والمضافُ إليه ، ومثال الثاني : ما ذكره في المتن . وينبغي أن تعلمَ أنّه إذا حُملَ الشيءُ على غيرهِ في الإعرابِ أو البناءِ فلا بدَّ من وجهٍ يُعتبرُ حتى يجوزُ الحَمْلُ عليه .

فإن قيل : بيِّن لي الوجهَ المعتبرَ فيما حُملَ على الفاعلِ ، والمفعولِ ، والمضافِ إليه ؟ . قيل : أمّا المبتدأُ فالوجهُ في حمله على الفاعل[2] مُشابَهَتُه إيّاه في كونه مُخبرًا عنه .

---

(١) ط ٦٨ .

(٢) ذهب بعض النحاة إلى أن المبتدأ هو الأصل والفاعل محمول عليه ، وقيل العكس ، وقيل كل واحد منهما أصل .

انظر التصريح ١/١٥٤ ، وحاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى ١/١٧٣ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٩٦ .

فإن قيل : إذا استويا في الحُكْمِ فلِمَ جُعلَ الفاعلُ أصْلاً والمبتدأ فرعًا ؟ . قيل : لأن الفعلَ أصلٌ في الإخبار ، فالفاعلُ أصلٌ في كونه مُخبرًا عنه ، ولهذا يلزمُ أن يكون خَبَرُ المبتدأِ فعلاً أو متضمّنًا لمعنى الفعلِ .

فإن قيل : إذا كان خبرُ المبتدأِ فِعْلاً يجب أن يسْتويا في الأصالة ؟ . قيل : إذا قلت : زيدٌ خرجَ ، فالفعل خبرٌ عن الضميرِ في الحقيقةِ والجملةُ خبرٌ عن (زيد) ، والأصل أن يكونَ الخبر مفردًا فاستحقَّ الفاعلُ الأصالةَ دون المبتدأِ .

وأمّا الوَجْهُ في حَمْلِ خبر المبتدأِ على الفاعلِ أنّه خَبَرٌ ثانٍ من الجملة كما أنّ الفاعلَ كذلك ، وإن شئتَ قلت : حُمل عليه بواسِطَة ، وذلك أنَّ الخبرَ هو المبتدأ وإذا كان هو هو حَسُنَ أن يكونَا في الحُكْمِ على سواء .

وأمّا الوجهُ في حَمْلِ خبر « إنّ »[1] على الفاعلِ[2] ما ذَكَرْنَا في باب «إنّ »[3] من مُشابهة هذه الحروفِ الأفعالَ وإن كان معمولُ الفعلِ فاعلاً أو مفعولاً لَزِمَ في معمول ما يُحْمَلُ على الفعل / أن يكون محمولاً ١/٥٦ على الفاعل والمفعول .

---

(١) في الأصل : « كان » .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) انظر ص ١٣٩ .

وأمّا الوجهُ في حَمْلِ خبر « كان » ، والحالِ ، والتمييزِ على المفعول فمُتَّحِدٌ في الكلّ وهو كونها فضلةً في الكلام كما أنّ المفعولَ كذلك [1] ، تقول : ضربَ زيدٌ عمرًا ، فـ« عمرًا » فضلة في الكلام ، فكذلك : جاء زيدٌ راكبًا ، وطابَ زيدٌ نفسًا فضلةٌ فيه .

وأمّا الوجهُ في حَمْلِ الجرِّ غير الأصليّ على الأصليّ، فهو دخولُ زيادةِ حرف الجرِّ عليه، أمّا الإضافةُ اللّفظيّةُ فلاستوائهما[في][2] الإضافة[3] حُمِلَ هذا على ذلك[4] .

والفرقُ بين الأصليّ والمحمولِ عليه في حرف الجرّ ، أنّ « الباء » في قولنا : مررتُ بزيدٍ ، يحتاج إليه في تعديةِ معنى الفعلِ إلى الاسم بحيث لو لم يتوسّطْ بينهما لَمَا وَصَلَ إليه بخلاف « الباء » في قولك : ألقَى بيدِهِ ، وبحَسْبِك زيدٌ ، لأنّك لا تحتاجُ إلى توسّطه بينهما ؛ لأن المعنى : ألقَى يَدَه ، وحسبك زيدًا ، فـ« الباء » إذًا وجوده وعدمه سواء ، وتُزاد هذه « الباء »[5] في أربعة أشياء : أحدها الفاعل في : ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾[6] وثانيها المفعول نحو :

---

(١) انظر المقتصد ٦٧١/١ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) قال الجرجاني في المقتصد ٨٢٢/٢ : « اعلم أن الجر لا يكون إلا بالإضافة ، والإضافة على ضربين : إضافة اسم إلى اسم ، وإضافة حرف إلى اسم » بتصرف .

(٤) انظر المرتجل ٣١٨ فما بعدها ، وشرح ابن يعيش ١١٧/٢ .

(٥) انظر الكتاب ٣٨/١ ، وسر الصناعة ١٢٠/١ ، والمغني ١٤٤ .

(٦) سورة الرعد الآية ٤٣ .

﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾[1]

وثالثها المبتدأ : بحسبك أن تفعلَ ، ورابعها الخبر نحو :

﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾[2] .

وأمّا الفرقُ بين الإضافة الحقيقيّةِ واللّفظيّةِ[3] أنّ الحقيقيّـة تُفيد تعريفًا في المضافِ إذا كان المضافُ إليه معرفةً بخلاف اللّفظيّـة فإنها لا تفيدُ ذلك ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾[4] فجعل « بالغًا » صفةً لـ « هديًا » ، ولو تعرّفَ بالإضافةِ إلى المعرفةِ لمَا جاز وَصْفُ النكرة ، وإنّما لم يتعرّف باللّفظيّة ؛ لأنه في معنى الانفصالِ .

ونعني بالانفصالِ أنّا نعرفُ له أصلاً يقتضي نصبَه أو رفعَه ، و « البالغ » يقتضي نصب « الكعبة » على المفعوليّة و « الحسنُ » يقتضي الرّفع في « الوجه » على الفاعليّةِ في قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ .

ووجهٌ آخر وهو أن يقول : الإضافةُ الحقيقيّةُ تكونُ بمعنى « مِنْ » أو بمعنى « اللام » فلا يُتصوَّر ذلك في اللفظيّـة ؛ لأنه لا يكون قوله : ﴿ بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾[5] بمعنى : بالغًا من الكعبة أو للكعبة ، وكذلك لا يكون معنى « حسن الوجه » من الوجه أو للوجه ، فهذا هو الفرق بين الإضافتين .

---

(١) سورة البقرة الآية ١٩٥ .

(٢) سورة التين الآية ٨ .

(٣) انظر الفرق بين الإضافتين الحقيقية واللفظية في المفصل ١٠٣ – ١٠٤ ، والهمع ٢٦٨/٤ – ٢٦٩ .

(٤) سورة المائدة الآية ٩٥ .

(٥) سورة المائدة الآية ٩٥ .

[التمييز]

قال رحمه الله : « والتمييزُ على ضربين : أحدهما : أن يكون بعد تمام الكلام مثل : طاب زيد نفسًا ، وقد تقدّم ذكره[1] ، والثاني : أن يكونَ بعد تمام الاسم ، ومعنى تمام الاسم أن يكون مُمْتَنِعًا عن الإضافة وذلك على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون مضافًا فلا يمكن إضافته ثانيًا نحو[2] : لله درُّه رجلاً ، فـ « درّه » قد أضيف إلى (الهاء) فامتنع من الإضافة إلى « رجل » فنصب ، ومثله : زيدٌ أحسن الناسِ وجهًا ، وأكرمُ مِنْك أبًا .

والثاني : أن يكونَ في الاسمِ « نونٌ » تثنية أو جمع / أو تنوينٌ ٥٦/ب كقولك : عشرون درهمًا ، وفي المقادير نحو : مَنَوان[3] سَمْنًا ، وقفيزان[4] بُرًّا ، وما في السماءِ قَدْرُ راحةٍ سحابًا .

والثالث : أن يكون في تقدير التنوين وذلك في « ثلاثة عشر » وأخواتها ، فـ«عشر» في تقدير التنوين ؛ لأن الأصل ثلاثة وعشرة »[5] .

الشرح : لا ينتصبُ التمييزُ عند النحويين إلا بعد تمامِ الكلام ، أو بعدَ تمامِ الاسم ؛ لأن انتصابَه على التشبيه بالمفعول فقولهم : طابَ زيدٌ

---

(١) انظر ص ١٢٢ .

(٢) في ط ٦٨ : « لله درّه فارسًا ، ولي ملؤه عَسَلاً ، ولي مثله رجلاً ... » .

(٣) منوان : مثنى (منا) وهو كيل أو ميزان يوزن به . انظر اللسان في (منى) .

(٤) قفيزان مثنى (قفيز) وهو مكيال معروف وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق . انظر التاج في (قفز) .

(٥) ط ٦٩ .

نفساً بمنزلة : ضربُ زيدٍ عمراً ، وَ ﴿ مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[1] بمنزلة : ضربَ زيدٌ عمراً ، ورطلٌ زيتاً بمنزلة : ضاربُ زيداً ، ومَنوانِ سمناً بمنزلة : ضاربان زيداً ، وعشرون درهماً بمنزلة : ضاربُون زيداً .

أمّا التمييزُ بعد تمامِ الكلام فقد تقدّمَ ذكره في المنصوبات الخاصّة[2] ، وينبغي أن تعلمَ الآن التمييزَ بعد تمَامِ الاسم . اعلم أن الاسمَ يتمُّ بالأمرين : بالإضافة ، وبما يُعاقب الإضافة وهو أربعة أشياء : التنوين ، ونون التثنية ، ونون الجمع ، وتقدير التّنوين وهو في المركّبات من الأعداد وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشر .

وأكثر ما يقتضي التمييز من المفردات (المقادير) ، وهي على خمسة أقسام : المكيلُ نحو : قفيزان بُرّاً ، والوزنُ نحو : منوان سمناً ، والمساحةُ نحو : ما في السماء قدر راحةٍ سحاباً ، والعددُ نحو : خمسة عشر رجلاً ، وعشرون درهماً ، والمقياسُ نحو : ﴿ مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[3] .

وقد يكون في غير المقادير نحو : وَيحَهُ رجُلاً ، ولِلّهِ درُّهُ فارساً ، وَحَسْبُكَ بهِ ناصراً .

(١) سورة آل عمران الآية ٩١ .

(٢) انظر ص ١٢٢ .

(٣) سورة آل عمران الآية ٩١ .

فصل

ويجوز لك أن تحذفَ التنوينَ ، ونونَ التَّثنية عمَّا تمَّ بهما وتضيفَه إلى تمييزه فتقول : رَطْلُ خبزٍ ، ومَنَوا سمنٍ ؛ لأنَّه لا يَخِلُّ ذلك في المعنى كما ترى ، ولا يجوز ذلك فيما تمَّ بالإضافة ، ونون الجمع .

وتقدير التنوين أن تفعلَ مثل ذلك فيه لأدائه[1] إلى فساد المعنى ، لو قلت : ملءُ ذهبٍ ، وخمسة رجلٍ ، في ﴿ مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[2] وخمسةَ عَشَرَ رجلاً أحلْتَ[3] .

وأمَّا في (عشرونَ) وأشباهِهِ من العقود فإنَّه لا يجوز أيضًا حذفُ (النونِ) منها ؛ لأن (النون) فيها بمنزلة الجزء من تركيب الكلمة ؛ لأنَّه ليس بجمع «العشر» في الحقيقة بدليل أنَّه لو كان كذلك لوجب أن لا تقع على أقلَّ من ثلاثين كما أن « مسلمون » لا يقع على أقلَّ من ثلاثة منهم ، وكذلك « ثلاثون » لا يكون جمعًا للثلاث في الحقيقة ولو كان كذلك لجاز وقوعه على التِّسعة[4] ، / ولمَّا استوى المذكَّر والمؤنث فيها ، وكذلك الحكم في أربعون ، وخمسون وسائر العقود . ٥٧/أ

---

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) سورة آل عمران الآية ٩١ .

(٣) في الحاشية : « أي : أتيت بالمحال » .

(٤) قال الأشموني في شرحه على الألفية ٨٢/١ :

«(عشرون) وبابه إلى التسعين ألحق في الإعراب بالعرفين ، وليس بجمع ، وإلا لزم انطلاق (ثلاثين مثلا على « تسعة » و (عشرين) على « ثلاثين » ، وهو باطل » .

وظَهَرَ لك بهذا أنّ هذه الأسماء موضوعةٌ لهذه الجملِ من المُسَمَّيَات كما هي فلا يجوز أن يُحذف « النون » منها ويُضاف إلى تمييزها كما يجوز في : ضاربو زيدٍ ، ومسلمو عمرٍو .

فإن قيل : على هذا ينبغي أن يجوز إضافتها مع ثَبَاتِ « النون » فيها ؟ . قيل: ليس الأمر كما زعمت ؛ لأنّها مُشْبَهةٌ بجمع السّلامة ولهذا أُعربَ إعرابَهُ ، فإقرارُ « النّون » نظرًا إلى أصلها والإعراب ، ونصبُ التمييز نظرًا إلى مشابهتها جمع السلامة ، ولعمري إنّ هذا لجيّدٌ جداً[1] .

[تمييز « كم »]

قال رحمه الله : « ومن التمييز « كم » وله معنيان : الاستفهامُ والخبرُ ، وهو في الاستفهام بمنزلة (عشرون) تقول : كم رجلاً جاءَك ؟ كأنك قلت : أعشرون رجلاً أم ثلاثون ؟ ، وأمّا الخبرُ فيكونُ بمنزلةِ (مائةٍ) مرّة كقولك : كم رجلٍ جاءَك ، المعنى : كثيرٌ من الرّجال جاءوك ، وبمنزلة (عشرة) أخرى نحو : كم رجالٍ جاءوك ، ويضاف إلى الجمع كعشرة رجالٍ ، فهذا هو النّصب غيرِ الأصلي »[2].

---

(١) قال الرضي في شرحه على الكافية ١٥٤/٢ :

« أما عشرون وأخواته فلأن النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي مشبهة بها ، فإن قيل : فقد يقال أرضو زيد وهذه النون مثلها ؟ . قلت : بل نون عشرون واخواتها أبعد منها من نون الجمع ، لأن أرضون جمع الأرض حقيقة ، بخلاف عشرين فإنها ليست بجمع عشر ، ولم تمكن الإضافة مع ثبات النون أيضا لمشابهتها لنون الجمع » منقول بتصرف . وانظر المقتصد ٧٣١/٢.

(٢) ط ٦٩ .

الشرح : اعلم أن « كم »[1] اسم مبنيّ ؛ لتضمُّنه معنى همزة الاستفهام ؛ لأنّه سؤال عن العدد كما أن « أَيْنَ » سؤال عن المكان ، وَ« كَيْفَ » سؤال عن الحال ، و« مَتَى » سؤال عن الزمان ، وسبب بنائها متَّحدٌ وهو تضمُّنها معنى الهمزة .

فأمّا « كم » فعلى وجهين : استفهاميّةٌ ، وخبريّةٌ ، فالاستفهاميّةُ تنصبُ مميِّزهَا مفردًا نحو : كم رجلاً عندك ؟ وانتصابه على التمييز ، وحمله بعض النحويين[2] على (أَحَدَ عَشَر) ، وحمله الشيخ على (عشرون)[3] .

أمّا الوجهُ في حَمْلها على (أحد عشر) وِجْدَانُ مميِّزِها مفردًا منصوبًا ، فأوّلُ المميزات مفردًا منصوبًا في (أحد عشر) ، فلزم حملُها عليه وجُعل العلّةَ في نصبِ مميِّزِها بعد تمام الاسم تقديرُ التنوين ؛ لأن البناءَ يمنعُ دخولَ التنوين كما ذكرنا في المركَّبات من الأعداد ، وحَمْلُ الشيخ إيّاها على (عشرون) أحسن وأوْلى ؛ لأن (عشرون) أوّل عدد غير مركّبٍ جاء تمييزه مفردًا منصوبًا ، فحصل الشّبه بينها وبين (عشرون) من جهتين : المميِّز والمميَّز ، فصار حمله على (عشرون) أقوى وأوْلى بذلك ، ولا يظنُّ ظانٌّ ألاّ يُستفهم بها عن عددٍ أقلَّ من أحد

---

(١) انظر المقتضب ٣٣٣/٤ ، والجمل ١٣٤ ، والمغني ٢٤٣ .

(٢) منهم الزمخشري انظر المفصل ٢١٧ ، والتخمير ٣٠٣/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٣٦/٤ .

(٣) هذا مذهب معظم المتقدمين ، انظر المقتضب ٥٥/٣ ، والإيضاح ٢٢٠ ، والمقتصد ٧٤٤/٢ ، والهمع ٧٨/٤ .

عشر أو عشرين أو أكثر منها ؛ لأنّ ما ذكرنا من الشَّبَهِ يرجعُ إلى اللَّفظِ دون المعنى .

فأمّا العلّةُ في انتصابِ مميِّزها على قوله رَفْعُ الالتباسِ بين الخبريَّة والاستفهاميَّة ، وذلك أنَّ الخبريَّةَ تكون لتكثيرِ ما أُضيفَ إليه ، والتكثيرُ تكون دلالته إمّا باللفظ وأمّا بالمعنى ، فاللفظيّ يكون بالجمع نحو : كم رجالٍ ، والمعنويُّ يكون بالمفرد / المجرور نحو : كم رجلٍ ؛ ٥٧/ب لأنه مميِّز المائة فما وراءها ، فلم يبق للاستفهاميَّةِ إلاّ المفرد المنصوب ؛ لأنَّ التمييز في الأعداد لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة .

وقيل : إنما تَنْصُبُ الاستفهاميَّةُ لطلب الفعل دون الخبريَّةِ (١)، ومثاله : أزيدًا ضربتَه ؟ .

فصل

ويجوز وقوعُهما في محلِّ الحركات الثلاث : الرفعُ على الابتداء مثال الاستفهاميَّة : كم درهمًا عندك ؟ على معنى : أيُّ عددٍ من الدراهمِ حاصلٌ عندك ؟

ومثال الخبريّة : كم غلامٍ ، أو كم غلمةٍ لك ، المعنى : كثير من الغلمان كائنٌ لك ، ولا يجوز وقوعها فاعلةً ؛ لأنّ لها صدر الكلام ، ولا يقع الفاعل على صدر الكلام .

---

(١) انظر تعليل نصب مميز (كم) الاستفهامية في المقتصد ٧٤٤/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٢٩/٤ ، وشرح الكافية ٩٦/٢ ، والهمع ٧٨/٤ .

والنّصبُ على المفعوليّة مثال الاستفهاميّة : كم رجلاً رأيتَ ؟ ، المعنى : أيَّ عددٍ من الرجال رأيتَ ؟ .

ومثال الخبريّةِ : كم غلامٍ ، أو غلمةٍ ملكتُ ، المعنى : كثيراً من الغلمان ملكتُ .

والجرُّ على الإضافة أو بحرف الجرّ ، مثال الاستفهاميّة : رِزْقَ كم رجلاً أنفقتَ ؟ ، المعنى : رِزْقَ أيِّ عدد من الرجال أنفقتَ ؟ .

ومثال الخبريّةِ : رزق كم رجلٍ أو رجالٍ أنفقتُ ، المعنى : رزق كثير من الرجال أنفقتُ .

وحرف الجرّ نحو : بكم رجلاً مررتَ ؟ وفي الخبريّة : بكم رجلٍ أو رجالٍ مررتُ .

فصل

ويجوز حذف مُفسِّرها عند دلالة الحال تقول : كم صُمْتَ ؟ أي : كم يومًا ؟ وكم سرتَ ؟ أي : كم فرسخًا ؟ ، وكم مالُك ؟ أي : كم ديناراً أو درهمًا ؟ قال :

﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾[1] .

﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾[2] .

---

(1) سورة المؤمنون الآية ١١٢ .

المعنى : كم سنة لبثتم . انظر إملاء ما منّ به الرحمن ٢/١٥٢ .

(2) سورة البقرة الآية ٢١١ .

وكثيراً ما يقع « مِنْ » بعد الخبريَّةِ ، قال الله تعالى :

﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[1] .

وكم من آية في السموات[2] ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا ﴾[3] .

ويعود الضمير إليها مفرداً حملاً على اللَّفظ نحو : كم جاءك ،

ومجموعًا حملاً على المعنى نحو قوله :

﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا ﴾[4].

وإذا فُصل بين الخبريَّةِ ومميِّزهَا نُصب كما قال الشاعر :

كَمْ نَالَني منهمْ فَضْلاً على عَدَمٍ   إذْ لا أكادُ من الإقْتَارِ أحْتَوِلُ[5]

وقد جاء الجرُّ مع الفَصْل في الشعر ، قال الشاعر :

كَمْ في بني سعد بن بكر سَيِّدٍ   ضَخْمِ الدَّسيعَةِ ماجدٍ نَفَّاعِ[6]

---

(١) سورة النجم الآية ٢٦ .

(٢) هذا مثال ، وليس بآية .

(٣) سورة الأعراف الآية ٤ .

(٤) سورة النجم الآية ٢٦ ، وانظر البيان ٢/٣٩٨ .

(٥) البيت للقطامي . انظر : الديوان ٦ ، والكتاب ٢/١٦٥ ، واللمع لابن جني ٢٢٧ ، والتخمير ٢/٣٠٩ ، وقد قال محققه أستاذنا د/ عبد الرحمن العثيمين : «تنبيه : لم أجد من رواه (أحتول) إلا الخوارزمي ، والمثبت في المصادر (أحتمل) وهي رواية الديوان » . ويروى أيضا (أجتمل) بالجيم أي : أجمع العظام لأخرج ودكها وأتعلَّلُ به ، انظر الخزانة ٦/٤٧٩ .

وورد من غير نسبة في المقتضب ٣/٦٠ ، والإنصاف ٣٠٥ ، والهادي في الإعراب لابن القبيص ١٤٠ .

ومعنى (أحتول) : استعمل الحيلة في طلب القوت .

(٦) البيت للفرزدق . انظر شرح ابن يعيش ٤/١٣٢ ، والعيني ٤/٤٩٢ ، والخزانة ٦/٤٧٦ .

وورد من غير نسبة في : الكتاب ٢/١٦٨ ، والمقتضب ٣/٦٢ ، والإنصاف ٣٠٤ ، والتخمير ٢/٣١٠ .

ويروى : في بني بكر بن سعد ...

والدَّسيعة : العطيَّة .

و « كأيِّن » بمعنى كم الخبريّة ويُنصب مميِّزها مفرداً لتماميَّتها بالتنوين ، والأكثر أن يُستعملَ مع « مِنْ » قال الله تعالى :

﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾[1] .

ومما يقتضي التمييز « كَذَا » ؛ لأنّه كنايةٌ عن عددٍ مبهمٍ ، ويُنصبُ مميِّزها / كما في « كمِ » و « كأيِّن » إذا كان « كم » استفهاميَّة . ٥٨/أ

ويتعلَّق بها مسائلُ تُذكر في كتب الفقه في « الأقارير »[2] منها قولهم : عليَّ كذا درهمًا[3] ، لم يصدَّق في أقلَّ من عشرين درهمًا ؛ لأنَّ أقلَّ ما يكونُ تمييزُ غير المركَّبِ مفرداً منصوباً (عشرون) ، وهذا يؤيِّد تشبيه « كم » بعشرين دون أحد عشر كما ذكرنا .

ولو قال : كذا كذا درهمًا ، لم يُصدَّق في أقلَّ من أحدَ عشرَ درهمًا ؛ لأن أقلّ ما يكون مركَّبًا من الأعداد مع مفرد التمييز (أحد عشر) .

ولو قال : كذا وكذا درهمًا ، لم يُصدَّق في أقلَّ من واحد وعشرين[4] درهمًا ؛ لأن أقلَّ ما يكون العطف حاصلاً في الأعداد مع إفرَادِ التمييز (واحد وعشرون)[5] والله أعلم .

---

(١) سورة الحج الآية ٤٥ ، وفي الأصل : « وكاين » .

(٢) الأقارير : جمع إقرار ، والإقرار الإذعان للحق والاعتراف به .
انظر اللسان في (قرر) .

(٣) انظر هذه المسألة في الكوكب الدري ٢٤١ .

(٤) في الأصل : « أحد وعشرين » .

(٥) في الأصل : « أحد وعشرون » .

[الجـــر غيـر الحقيقـي]

قال رحمه الله : « وأمّا الجرُّ غير الحقيقيّ فعلى ضربين : أحدهما : أن يكون بزيادة حرف الجرّ نحو : ألقَى بيدِهِ ، وبحَسْبِك أن تفعلَ[1] .

والثاني : أن تكون الإضافةُ لفظيّةً وهي على ضربين : أحدهما أن يكون المجرور منصوبًا في المعنى كقوله تعالى : ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾[2].

المعنى : بالغًا الكعبةَ ، وكذا كلُّ اسم فاعل أُضيف إلى المفعول[3] .

والآخر : أن يكون المجرورُ مرفوعًا في المعنى كقولك : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، والمعنى : حسنٌ وجهه ، وكذا كلُّ صفةٍ أضيفت إلى ما هي له في المعنى نحو : [الحسن الوجه][4] لأنَّ الحُسْـنَ للوجـه ، وقـد أضفـت (حسنًا) في اللّفظ إليه فاعرفْه .

وإعرابُ الفعل غير حقيقيّ كلُّه ، إذ لا يُتصوَّرُ فيه فاعليّةٌ ولا مفعوليّةٌ[5] »[6] .

الشـــرح : قد بيّنّا في باب « الإعراب الأصلي وغير الأصلي » .

المراد بالجرّ غير الحقيقي ، ووجه حَمْلِه على الحقيقيّ ، فلا نعيده[7].

---

(1) بعده في ط ٦٩ : « والمعنى : ألقى يده ، وحسبك أن تفعل » .

(2) سورة المائدة الآية ٩٥ .

(3) بعده في ط : « نحو : مررت برجل ضارب أخيه ، وضاربِ زيدٍ » .

(4) إضافة من ط ٧٠ .

(5) بعده في ط : « ولا إضافة » .

(6) ط ٧٠ .

(7) انظر ص ٣٢٠ .

[أقسام الإعراب]

قال رحمه الله : « قِسْمَةٌ أخرى في الإعراب . اعلم أنّ الإعرابَ صريحٌ وغيرُ صريحٍ . فالصّريحُ على ضربين : أحدُهما بالحركات ، والآخرُ بالحروف كما تقدم ، وغير الصّريح : أن تكون الكلمة موضوعةً على وَجْهٍ مخصوصٍ من الإعراب فيكون ذلك في المضمر نحو : « أنت » فإنّه وُضع للمرفوع ، ومثله « إيّاك » فإنه وُضع للمنصوب . والمضمرُ متّصلٌ ، ومنفصلٌ ، ومستكنٌ ، فالمتّصل أربعة وعشرون ، مرفوعة اثنا عشر : أنتَ ، أنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتنّ ، وأنا ، ونحن ، وهو ، وهما ، وهم ، وهي ، وهنّ ، ومنصوبة : إيّاك[1] ، وإيّاكما ، وإيّاكم ، وإيّاكنّ ، وإيّاي ، وإيّانا ، وإيّاه[2] ، وإيّاهما ، وإيّاهم ، وإيّاهنّ ، / وليس له ٥٨/ب مجرور »[3] .

الشرح : اعلم أنّه إنّما جُعل الإعرابُ بالحركات ، والحروفِ صريحًا ؛ لأنّه زيادةٌ [4] على الكلمة دالةٌ على معنًى غير ما دلّت عليه نفس الكلمة ، أو جاريةٌ مجرى الزيادة[5]، فيرجعُ التّغيرُ إلى تلك الزيادة دون نفس الكلمة أو معناها ، فيدخل هذا النوع من الإعراب في فَحْوَى الحدّ

---

(١) بعده في ط ٧١ : « وإيّاكِ » .

(٢) بعده في ط : « وإياها » .

(٣) ط ٧١ .

(٤) في الحاشية : « أراد بها الألف والواو والياء في نحو (أبيك وأخيك وفيك) لأنها أصول وحروف إعراب لكن جرت مجرى الزيادة وصارت دلالات على الفاعلية والمفعولية والإضافة » .

(٥) انظر شرح ابن يعيش ١/٤٩ – ٥٠ ، والتصريح ١/٥٨ ، وشرح الأشموني ١/٥٥ .

الذي قلنا : إن الإعراب تغيُّرٌ يَلْحقُ آخر الكلمة لَفظًا أو تقديرًا لتغيُّرِ العواملِ في أوَّلها .

أمّا إذا أردت أن تجعل المرفوع منصوبًا لَزِمَك أن تضع مكانه كلمةً أخرى نحو قولك : ما جاءني أحدٌ إلا أنت ، فقلت : إلاَّ إيَّاك ، أو أردتَ المنصوبَ بدل المرفوع ، فلم يكن هذا إعرابًا صريحًا .

وإنَّما يُحكمُ بأنَّه مرفوع أو منصوب أو مجرور باعْتِبَار أحْوالِ المظهر في وقوعه هذه المواضع المختلفة .

فقولك في « ضربتُه » أنّ (التاء) مرفوع و (الهاء) منصوب بمعنى أنّه لو وُضع مكان التاء « زيد » لكان مرفوعًا بالفاعليّة ، ومكان الهاء « عمرو » لكان منصوبًا بالمفعوليّة وهو قولك : ضربَ زيدٌ عمرًا .

وكذلك الهاء في « غلامه » مجرورًا ؛ لأنّ المضاف إليه إذا كان ظاهرًا يكون مجرورًا نحو : غلامِ زيدٍ ، والقياس على هذا في الجميع .

[المضمرات]

فصل

المضمراتُ مبنيَّةٌ [1] ، وسببُ بنائِها مشابهتُها الحرفَ لاحتياجها إلى مذكورٍ يعود إليه أو في حكم المذكور كالحرف في احتياجه إلى غيره ، وهو على ضربين : ضَرْبٌ مُسْتَقِلٌّ بنفسه مُستغنٍ عن اتِّصاله بغيره كالمظهر نحو : هو ، وإيَّاك ، ويسمى منفصلاً .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٥ – ٦ ، والمقتضب ٣/١٨٦ ، والمرتجل ٢٧٨ .

وضربٌ لا ينفكُّ عن اتصاله بغيره من اسم ، أو فعل ، أو حرف نحو : غلامه ، وضربَه ، ومرَّ به ، ويسمّى متّصلاً .

ثم هو على ضربين : ضربٌ يُتلفَّظُ به كما مرَّ ويسمّى بارزًا ، وضربٌ يُنْوَى ولا لَفْظَ له نحو : زيدٌ ضربَ ، ويسمّى مستكنًا ومستترًا .

الضرب الأول من الضمائر المنفصلة وهي على ضربين : مرفوع ومنصوب ، فالمرفوع اثنا عشر : الأولُ (أنت) « الهمزةُ » و« النونُ » للاسم ، و« التاءُ » للخطاب مفتوح للمذكر مكسور للمؤنث[1] ، (أنتما) للمثنى من المخاطبَيْن و« التّاء » للخطاب و« الميم » لمُجَاوزةِ المفرد و« الألف » لدلالته على أنّه ضمير مثنّى ، (أنتم) لجميع المخاطبين أصله « انتمو » حذفت « الواو » تخفيفًا ، (أنتنَّ) لجماعة المخاطبات ، (أنا) للمتكلم فالاسم للألف والنون و« الألف » الآخر للوقف[2] ، (نحن) للمتكلّم ولمن معه واحدًا كان أو أكثر ، ويجوز / أن يُعبِّرَ الواحدُ بها عن ٥٩/أ نفسهِ إذا كان عظيمًا قال الله تعالى :

﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾[3]

وهو جَمْعٌ لا واحدَ له من لفظهِ ، وتحريكُ آخرِه لالتقاء السّاكنين وخُصّ بالضمّ دلالةً على القُوّة .

---

(١) هذا مذهب البصريين وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع (أن) و (التاء) ، وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير هو التاء فقط . انظر الهمع ١/٢٠٨ .

(٢) هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة .

انظر التصريح ١/١٠٣ ، والهمع ١/٢٠٧ – ٢٠٨ ، وشرح الأشموني ١/١٢٦ .

(٣) سورة يوسف الآية ٣ .

« هُوَ » لتعيينِ الغائبِ المذكّرِ وبُنيَ على الفتح هَرَبًا من الضَّمِّ التي تؤدي إلى اجتماع ثلاث ضَمَّاتٍ ، ومن الكسرة المستثقلة في (الواو) .

و « هيَ » لتعيينِ الغائبةِ وبُني على الفتح هربًا من الخروج من الكسرة إلى الضمّة ومن اجتماع ثلاث كسرات .

« هما » للمثنّى من الغائبين أو الغائبتين ، « هم » لجماعة الغائبين ، « هنَّ » لجماعة الغائبات ، فهذه الضّمائرُ الاثنا عشر هي المرفوعةُ المنفصلةُ .

فصل

وأمّا المنصوبةُ المنفصلةُ « إيّاكَ » الاسم « إيّا »[1] و « الكافُ » لبيان الخطاب ، ولا يجوز أن تأتي بها عَقيبَ الفعلِ في محلّ (الكاف) التي في « ضربتُك » فتقول: ضربت إيّاك، وكذلك الحكمُ في سائر الضمائر المنصوبة المنفصلة إلاّ أن يكون بين الفعل وبينها فاصلٌ قال الله تعالى :

﴿ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾[2]

وقال : (أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) [3] .

وقد يُستعمل « إيّاك » في التّحذير ويلزمها (الواو) فقال : إيّاك والأسدَ أي : اتّق نَفْسَك أن تتعرّض له .

---

(١) هذا ما قال به البصريون ، وقال الكوفيون أن (إيّا) عماد والضمائر هي التي تليها ، وهنالك أقوال أخرى انظرها في الإنصاف ٢/٦٩٥ فما بعدها ، شرح الكافية ٢/١٠ ، والتصريح ١/١٠٣ .

(٢) سورة التوبة الآية ١١٤ .

(٣) سورة يوسف الآية ٤٠ .

« إيّـاكِ » للمخاطبـة والكسـرة في « الكاف » علامـة ذلـك كما في « أنتِ » .

« إيّاكما » للمخاطـبين أو للمخاطبتين ، « إيّاكم » لجماعة المذكّر ، « إيّاكنّ » لجماعة المؤنث ، « إيّاي » للمتكلّم ذكرًا كان أو أنثى ، « إيّانا » للمتكلّم مع مَنْ عنده واحدًا كان أو أكثر ذكورًا كانوا أو إناثًا ، « إيّاه » للغائب المذكّر ، « إيّاها » للغائبة ، « إيّاهما » للغائبين أو الغائبتين ، « إيّاهم » للغائبين ، « إيّاهن » للغائبات ، فهذه الضمائر الاثنا عشر هي المنصوبة المنفصلة .

وليس للمنفصل مجرور لشدّة اتصال الجارّ بمجروره ، ولذلك تتنزّلان[1] منزلة شيءٍ واحدٍ في وقوعهما معًا في موضع خبر المبتدأ ، وخبر (إنّ) نحو : المالُ لـزيدٍ ، ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[2] وأشباه ذلك ، وكذلك في المضاف والمضاف إليه لا ينفصل أحدُهما عن صاحبه إلاّ بالظّرف في الشعر وهو شاذٌّ لا عِبْرَةَ له[3].

فصل

فإن قيل : لِمَ لَمْ يُفرّق في ضمير المتكلّم بين المذكّر والمؤنث ؟ .
قيل : لأنّ المتكلّم لا يَلْتَبِسُ بغيره فلا يحتاج إلى ذلك .

---

(١) في الأصل : تتنزلا .

(٢) سورة النازعات آية ٢٦ .

(٣) هذا ما ذهب إليه البصريون ، وأجاز الكوفيون الفصل .
انظر الإنصاف ٤٢٧/٢ فما بعدها ، وشرح الكافية ٢٩٣/١ ، والهمع ٢٩٥/٤.

فإن قيل : لِمَ سُوِّيَ بين الاثنين والجماعة في ضمير المتكلّم ؟[1] .
قيل : لاستوائهما في مجاوزة المفرد كما سُوِّي بين الثلاثة والأكثر منها في لفظة الجمع تقول / في الثلاثة : رجال ، وفي العشرة : رجال . ٥٩/ب

فإن قيل : لِمَ استوى الاثنان والاثنتان في الضمير ؟[2] . قيل : لاستوائهما في تثنية الظّاهر بالألف والنون أو الياء والنّون[3] . والظّاهرُ أصلٌ والضميرُ فَرْعٌ عليه فلا يكون أوْسَعَ تصرُّفًا منه .

فصل

والحرفُ الذي يتّصل بـ « أيّا » من « الكاف » و« الهاء » و« الياء » ونحوها دلالاتٌ على مخالفة أحوال أصحاب هذه الضمائر من التكلّم ، والخطاب لهما ، والغَيْبَة ، والتأنيث ، والتّذكير ، والتثنية ، والجمع ، ولا محلّ لها من الإعراب ، ولا عِبْرَةَ لِمَا حكاه الخليل عن بعض العرب : أنه إذا بلغ الرجل السّتين : فإيّاه وإيّا الشّوابِّ »[4] عند شيوخنا النحويّين.

---

(١) أي : نحن .

(٢) قولها : « رأيتهما ورأيتكما » .

(٣) في الحاشية « نحو المسلمان والمسلمتان ، والمسلمَين والمسلمِين » .

(٤) انظر القول في الكتاب ٢٧٩/١ ، والإنصاف ٦٩٥ ، والتخمير ١٠٩/٤ .
والشّوابّ : جمع شابّة .

[الضمائر المتصلة]

قال رحمه الله : « والمتَّصلُ ثلاثة وعشرون ، مرفوعه أحد عشر : « التَّاء » المفتوحة في : فعلتَ ، والمضمومة في : فعلتُ ، والمكسورة في : فعلتِ ، و (فعلتُما) و (فعلتُم) و (فعلتُنَّ) و (فعلْنَا) و « الألف » و « الواو » في (فعَلا) و (فعلُوا)، وكذلك (يفعلان) و (يفعلون) ؛ لأنَّ « النُّون » علامة الرَّفع ، و « الياء » في (تفعلين) و (افعلي) ، و « النون » في (فعلْنَ) و (يفعلْنَ) .

ومنصوبه اثنا عشر : « الكاف » المفتوحة في أكرمكَ ، والمكسورة في أكرمكِ ، وأكرمكما[1] ، وأكرمكنَّ ، و « الهاء » في أكرمْه وأكرمْها ، وأكرمْهما ، وأكرمْهم ، وأكرمْهنَّ ، و « الياء » في أكرَمني ، والنون عمادٌ في أكرمني وأكرمنا .

والمجرورُ كالمنصوبِ تقول : إكرامُك كما تقول : أكرمْتُك ، إلاّ أنّ « ياء » المتكلّم لا تكون لها عماد في الاسم فيقال : غلامي بغير « نون » ، وإنّما يكون ذلك في الفعل وفي : قَدْني وقَطْني بمعنى : حَسْبي ، وفي : مِنّي ، وعَنّيَ ، ولَدُنّي في : لَدُن »[2] .

الشرح : هذا هو الضّرب الثاني من الضمائر وهي المتصلة وهي التي قلنا إنّها على ضربين : بارزةٌ ، ومستكنّةٌ ، وذكرنا المراد بهذه الألفاظ .

---

(١) بعدها في ط ٧٢ : « وأكرمكم » .

(٢) ط ٧٢ .

أما المراد بأنها مرفوعةٌ ما ذكرنا أنّها إذا وقع في محلّها الاسم الظاهر المُعْرَبُ كان مرفوعًا ، لو وضعت مكان « التاء » زيدًا كان مثلاً مرفوعًا، وكذلك الحكم في سائر الضمائر المرفوعة ، وارتفاعها بالفاعليَّةِ .

وأمّا المنصوبةُ نحو« الكاف » في (أكرَمك) فإنّها في محلّ النّصب بالمفعوليّة ، والاعتبارُ لحركاتِها الثّابتة فيها ؛ لأنّها بنائيّةٌ ، وإنّما لا اعتبار لحالِّها في حق الإعراب ، ولا حاجةَ إلى تعيين أصحابِ الضمائرِ في هذا الضّرب لشهرتها .

وقوله : « والنّون عِمَادٌ » فالمراد بـ« العماد » ها هنا « النُّونُ » اللاَّحقةُ بالأفعال قبل اتّصالِ ضمير المتكلّم به في نحو : ضربَني، ويضربُني ، ويضربانني ، ويضربونني ، وفي الأمر : اضربْني ، وكذلك ضربْنا ، ويضربُنا ؛ لتَسْلَمَ الحركة[1] أو السكون[2] على الكلمة ، ويعمُّ اتصاله بالأفعال ، وقد يتّصل ببعض الأسماء وبعض الحروف لهذا الغرض أيضًا ، أمّا الأسماء فمذكورة في المتن وهي : قد ، وقَطْ ، ولَدُن .

أمّا الحروفُ : فمن ، وعن ، وباب « إنّ » ، ويلزم « من » و« عن » عند إدخالهما « ياء » المتكلّم ، وألف ضمير المتكلّم مع من عنده نحو : منِّي ، ومنّا ، وعنِّي ، وعنّا ، ولا يلزم في باب « إنَّ » إلا في : ليتني ، وليتنا ، ولعلّنا لا تقول : ليتي وليتا ، وتقول لعلّي ، ولا تقول : لعلاّ[3] .

---

(١) تحتها : « في يضربنا » .

(٢) تحتها : « في ضربنا » .

(٣) انظر الكتاب ٣٦٩/٢ ، والمقتضب ٢٨٥/١ ، وشرح ابن عقيل ١١١/١ – ١١٢ .

فصـــل

/ فإن قيل : ولِمَ كانت الضمائر المرفوعة المنفصلة اثني عشر ، ١/٦٠
والمتّصلةُ أحدَ عشرَ ، فالذي نَقَصَ منها ما بَدَلُه من تلك ؟ . قيل :
بدله « هو » بدليل أنّك لو أكّدت المتّصل بما يقابله من المنفصل لم تجد
له متّصِلاً ؛ لأنّه يجيء مستكنًا وهو الذي في قولك : زيدٌ ضربَ .

فإن قيل : لِمَ سُكِّنت (لام) الفعل عند اتّصال تاء الضّمير ونونه
في : ضربْت وضربْن ؟ . قيل : كراهيَةَ اجتماع أربع حركاتٍ متوالياتٍ
في كلمة واحدة[١] .

فإن قيل : « ضربتُ » ليست بكلمةٍ واحدةٍ لكنّها كلمتان الفعل
والضمير ؟ . قيل : الأمر كذلك إلاّ أنّهم نَزّلوا ضميرَ الفاعلِ المتّصلِ
منزلةَ جُزْءِ الفعلِ ، ألا ترى أنّهم لا يعطفون الاسمَ عليه إلاّ بعد الإتيان
بالمنفصلِ أو الفصلِ[٢] قالوا : لكيلا يكون بمنزلة عطف الاسم على الفعل ،
مثال ذلك قوله تعالى :

﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ ﴾[٣] .

---

(١) انظر الهمع ١/١٩٧ .

(٢) هذا ما قال به نحاة البصرة ، في حين أجازَ نحاة الكوفة العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون توكيد بالمنفصل أو الفصل انظر الإنصاف ٢/٤٧٤ فما بعدها ، والتخمير ٢/١٢٧ – ١٢٨ ، والهمع ٥/٢٦٧ – ٢٦٨ .

(٣) سورة المؤمنون الآية ٢٨ .

وأيضًا فلو لم يكنْ بمنزلةِ الجزءِ الواحدِ لمَا جَازَ أن يُفصلَ به بين الفعلِ وإعرابهِ في الأمثلةِ الخمسةِ ، ولمَّا لم يكن ضميرُ المفعولِ بهذه المنزلةِ تركوه على حاله فقالوا : ضربَه .

فإن قيل : لِمَ وَجَبَ الإسْكَانُ في (لام) الفعل دون سائرِ الحروفِ ؟ . قيل : لأنَّ (لام) الكلمة معرَّضَةٌ لعوارضِ البناء والإعراب .

وجوابٌ آخر من جهةِ السَّبرِ[1] وذلك أنَّ (الفاء) لو سُكِّن لتعذَّر الابتداء ، وبـ(العين) يُعرف اختلاف اللُّغَاتِ في اختلاف حركاتِها نحو : فعَل ، وفعُل ، وفعِل ، ففي تسكينها إخْلاَلٌ بمعرفة اختلافها .

وأمّا الضمير في تسْكينه – مع أنّه اسمٌ جاء على حرفٍ واحدٍ – إجحافٌ فيه فلم يَبْق للإسكان سوى (اللاّم) .

فإن قيل : لِمَ سُكِّن في « ضربْنا » مع (نون) العماد وليس هو بمنزلة الجزء من الفعل ؟ . قيل : طَرْدًا للباب وفَرْقًا بين ضمير الفاعل والمفعول ؛ لأن سكون ما قبل النون والألف في الماضي الصحيح اللاّم يدلّ على أنّ الضمير للفاعل ، وفَتْحَه فيه يدلُّ على أنَّ الضَّميرَ للمفعول تقول : « ضربْنا » بسكون (الباء) في ضمير الفاعل و« ضربَنا » بفتح (الباء) في ضمير المفعول .

---

(١) السَّبر : بمعنى التأمّل ، « يقال : سبرت القوم سَبْرًا من باب قتل ، وفي لغة من باب ضرب تأمّلتهم واحدًا بعد واحد » . انظر الصحاح في مادة (سبر).

[الضمير المستتر]

قال رحمه الله : « والمستكنُّ لا يكون إلا مرفوعًا ، ومعنى المستكنّ أن تقول : افعلْ ، فيكون « أنتَ » مستكنًا في النيَّة والمعنى ، وهو لازمٌ وغير لازمٍ ، فاللاّزم في أربعة : افعلْ ، وأفعلُ ، ونفعلُ ، وتفعلُ إذا كان[1] للخطاب ، فهذه لا تخلو من الضمير أبدًا . وغير اللاّزم في خمسة : فعلَ ويفعلُ ، وكذا إذا كان للمؤنث في قولك : تفعل ، وفعلتْ ، وفي اسمِ الفاعل ، والمفعول ، والصِّفاتِ المشبَّهةِ ، فإنّ هذه إذا رفعت اسمًا ظاهرًا لم يكن فيها ضمير فإذا قلت : زيد ضاربٌ أبوه[2] ، لم يكن فيه ضمير ويسمَّى فارغًا »[3] .

الشـرح : إنّما لا يكون المستكنُّ إلاّ مرفوعًا ؛ لأنّ الفعل لا بدَّ له من الفاعل ، فإن لم يكنْ ظاهرًا فلا بدَّ له من ضميرٍ بارزٍ أو مستكنٍّ ، وله بدٌّ من المفعولِ ، فلا يلزم أن يكون مقدّرًا ما له بدٌّ منه فافترقا[4] .

وأمّا المجرورُ فكذلك ؛ لأنّه لا يلزمُ في الاسم أن يكونَ مضافًا حتى يكون المضاف إليه لازمًا في النّية ؛ لأنّ له بدّاً منه .

وإنّما كان الضميرُ لازمًا في هذه الأمثلةِ الأربعةِ ؛ لأنّ إسنادَها خاصةً إلى المستكنّ أبدًا لا إلى الظاهرِ ولا إلى ضميرٍ بارزٍ ، بخلاف

---

(١) بعده في ط ٧٢ : « التاء » .

(٢) بعده في ط : « عمرًا » .

(٣) ط ٧٢ .

(٤) انظر ما يشابه هذا التعليل في شرح الكافية ٢/١٣ .

غيرها من الأفعالِ والصّفاتِ فإنها تُسندُ تارةً إلى ظاهرٍ ، وتارةً إلى ضميرٍ بارزٍ ، أو مستكنّ تقول : ضربَ زيدٌ ، أو يضربُ زيدٌ ، وتقول : ما ضربَ إلا هو ، وما يضربُ إلا هو ، وكذلك : زيدٌ ضربَ ، أو زيدٌ يضربُ ، فيحتمل « ضرب » أو « يضربُ » أن / يكون الفاعلُ غير ما جعلته فاعلاً[1] ، بخلاف هذه الأمثلةِ فإنّها لا تحتملُ فاعلاً سوى [ما][2] وُضِعَتْ له ؛ لأنّ قولك « اضربْ » لا يحتمل سوى المخاطب ، و« نضربُ » لا يحتمل سوى المتكلّم مع من عنده ، و« تضربُ » في الخطاب لا يحتمل سوى المخاطب ، فيتبيّن أنّها لا تنفكّ من الضّمير أبدًا .

٦٠/ب

وأمّا الصّفات التي هي اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة فإنّك إذا قلت : هذا زيدٌ ضاربٌ ، احتمل أن يكون « الضاربُ » غيره من أسبابه ومن يتّصلُ به من غلامه أو أبيه أو ما أشبه ذلك ، فيكون اسم هذا الغير واقعًا فيخلو من الضّمير فتقول مثلاً : زيدٌ ضاربٌ غلامُه ، فلهذا لم يلزم الضّمير فيها ، وكذلك الحكم في اسم المفعول والصفة المشبهة تقول : هذا رجلٌ مضروبٌ غلامُه ، وحسنٌ وجهُه ، لم يكن فيها ضمير ، ولو قلت : هذا رجلٌ مضروبٌ ، ورجلٌ حسنٌ ، لكان فيها ضمير[3] .

---

(١) في الحاشية : بأن تأتي بعده بشيء آخر كان فاعلا له مثل أن تقول : زيد ضرب غلامُهُ » .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٢١ .

[الضمائر من حيث الفصل والوصل]

فصل

اعلم أنَّ الضمائرَ في حقِّ الفصلِ والوصلِ على ثلاثة أحوالٍ : أحدُها : ما يجبُ فيه الوصلُ دون الفصلِ ، وثانيها : ما يجبُ فيها الفصلُ دون الوصل ، وثالثُها : ما يجوز فيها الأمران الفصلُ والوصلُ .

فأمّا الذي يجبُ فيه الوصلُ فضميرُ الفاعل نحو : خرجتَ وضربتَ ، لا يجوز : خرج أنت ، فتضعُ المنفصلَ موضعَ المتّصلِ مع إمكانهِ لاختصاره، أمّا إذا جئت بـ « إلاّ » جاز الفصلُ لعدم إمكان الوصلِ تقول : ما خرجَ إلاّ أنت ، وإن كان ضمير المفعول فانظرْ فإن كان فعله متعدّيًا إلى مفعولٍ واحدٍ فلا يجوز فيه إلاّ الوصل[1] إلاّ إذا جئت بـ « إلاّ » فيجوز حينئذٍ أن تقول : ما ضربتُ إلا إيّاك ، وإن كان الفعل متعدّيًا إلى اثنين فلا يجوز في المفعول الأوّل الفصل تقول : أعطيتُك درهمًا ، ولا يجوز : أعطيت إيّاك درهمًا .

وأمّا الذي يجب فيه الفصلُ دونَ الوصل فالمبتدأ نحو : أنت منطلقٌ ، والمفعول إذا قُدِّمَ على الفعل نحو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[2] .

وعند العطف كقوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾[3].

والفاعل عند الفصل بينه وبين الفعل بـ « إلاّ » .

---

(١) في الحاشية : « ضربتك ، ولا يجوز : ضربت إيّاك » .

(٢) سورة الفاتحة الآية ٥ .

(٣) سورة الممتحنة الآية ١ .

وأمّا الذي يجوز الفصلُ والوصل فالمفعولُ الثاني عند مجيئه مُترتِّباً تقول : الدرهمُ أعطيتُك إيّاه ، وإن شئت قلت : أعطيتُكَه[1] .

فصل

وإذا اجتمع ضميران متّصلان[2] فيقدّمُ ضميرُ المتكلّم على غيره ، وضميرُ المخاطبِ على الغائب يقال: أعطانيك زيدٌ ، وأعطانيه زيدٌ ، والدّرهمُ أعطاكه زيدٌ، قال الله تعالى: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾[3] و ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾[4]، فإن اجتمعا وأحدهما منفصلٌ لم يُراع هذا التّرتيب تقول: أعطاه إيّاك ، وأعطاك إيّاه .

والمختار في ضمير خبر (كان) وأخواتها الانفصال[5] كقول الشاعر :

لَيتَ هذا اللّيلَ شَهْرٌ لا نَرَى فيه غَرِيبَا[6]

لَيسَ إيّايَ وإيّا كِ ولا نَخْشَى رَقِيبَا

---

(١) انظر شرح التسهيل ١/١٥١ .

(٢) في الأصل : « متصلين » .

(٣) سورة هود الآية ٣٨ .

(٤) سورة محمد الآية ٣٧ .

(٥) انظر الكتاب ٢/٣٥٨ ، والمقتضب ٣/٩٨ ، والأصول ٢/٢٨٩ .

(٦) نسب البيتان إلى عمر بن أبي ربيعة . انظر ديوانه ٣٥ ، والخزانة ٥/٣٢٤ . ونسبا إلى العرجي ، انظر ديوانه ٦٠ ، والخزانة ٥/٣٢٤ .

ووردا من غير نسبة في : الكتاب ٢/٣٥٨، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٢ ، والمنصف ٣/٦٢ ، وشرح ابن يعيش ٣/٧٥ ـ ٧٦ .

فصل

وقد يُقدَّمُ على الجملة ضميرٌ يسمّى ضميرُ الشّأنِ والقصةِ وذلك قولُك : هو زيدٌ منطلقٌ بمعنى : الشّأنُ زيدٌ منطلقٌ ، قال الله تعالى :

﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾(1) .

ويجيء متّصلاً نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا ﴾(2) .

ومستكناً نحو قوله : ﴿ كَادَ(3) تَزِيغُ ﴾(4) استتر في « كاد » ضمير الشّأن ؛ وذلك لأنّه لا بدّ له من فاعل(5) .

فصل

والضّمير الذي يجيء في قوله تعالى :

﴿ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾(6) و﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾(7) و ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ ﴾(8) بالنصب ،

---

(1) سورة الإخلاص ، الآية ١ .

(2) سورة طه الآية ٧٤ .

(3) في الأصل : « كادت » .

(4) سورة التوبة الآية ١١٧ .

وقراءة حمزة وحفص بالياء ، أمّا الباقون فبالتاء .

انظر حجة القراءات ٣٢٥ ، والمبسوط ٢٣٠ ، والكشف ١/٥١٠ .

(5) وقيل « القلوب » رفع بـ « كاد » . انظر المشكل ١/٣٧٢ ، والبيان ١/٤٠٦ .

(6) سورة الأنفال الآية ٣٢ .

(7) سورة المائدة الآية ١١٧ .

(8) سورة الكهف الآية ٣٩ .

﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾[1]

يسمّى (فصلاً) عند البصريين [2] ، و (عماداً) عند الكوفيين[3] ، ويكون لتأكيد الخبر المعرفة ، أو اسم التفضيل .

فصل

وإذا أردت أن تُوقِعَ الفعل من الشيء على نفسه فينبغي أن تجيءَ بـ « النَّفس » فتضعَه موضعَ الضميرِ إذا لم يكن الفعل من باب « علمت » تقول : ضربتَ نفسَك، وضربتُ نفسي، ولا / (ضربتَكَ) و (ضربتُني). ٦١/أ

أمّا في باب « علمت » فيجوز : علمتُك خارجًا ، وعلمتُني بريئًا من ذلك ، ويقول العائد للمريض : كيف تجدُك ؟ ، وقال الله تعالى :

﴿ إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ ۝ أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ ﴾ [4]

المعنى : أن رأى بَدَنَهُ مُسْتَغْنِيًا[5] ، وهذا من خصائص أفعال القلوب .

---

(١) سورة آل عمران الآية ١٨٠ .
قرأ حمزة (تحسبنّ) بالتاء وقرأ الباقون بالياء .
انظر حجة القراءات ١٨٣ ، والمبسوط ١٧١ ، والتبصرة في القراءات ١٧٦ .

(٢) انظر الكتاب ٣٨٧/٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٨/١ .

(٤) سورة العلق الآيتان ٦ ، ٧ .

(٥) انظر الكشاف ٢٧١/٤ .

[المفرد والجملة]

قال رحمه الله : « باب المفرد والجملة :

اعلم أنّ الواحدَ من الاسمِ والفعلِ والحرفِ يسمّى (كلمةً) ، وإذا ائتلف منها اثنان فأفاد نحو : خرجَ زيدٌ ، يسمّى كلامًا ويسمّى جملة[1] ، والائتلافُ يكون بين الفعل والاسم كما ذكرنا ، وبين الاسمين كقولك : زيدٌ منطلقٌ ، وبين الحرف والاسم في النداء نحو : يا زيدُ »[2] .

الشرح : الكلمة الواحدة لا تفيد[3] فلو قلت : زيد ، ولا تضمّ إليه فعلاً أو اسما آخر لم تحصل له فائدة ، والمراد بالفائدة ها هنا ما يستفيدُه المخاطبُ من المتكلّم من معنى مضمون الجملة .

وأمّا معاني الكَلِمِ المفردة فهي معلومة لكليهما[4] ؛ لأنّ العِلْمَ بها من شَرْطِ صحّةِ المخاطبة ، ولا يُتصوَّرُ أن يخاطِبَ الرجلُ صاحبَه من غير أن يعرفَ معاني المفردات ، وإذا عرفتَ مُراد النحويّين بالفائدة ، فمَنْ ظنَّ أنّه يؤدي إلى إبْطَالِ الوَضْعِ بالإفراد إذا لم تكن مفيدة ، فلِقِلّةِ عِلْمِهِ بمرادهم[5] .

---

(١) فرّق بعض النحاة بين الكلام والجملة، انظر خلافهم حول ذلك في مغني اللبيب٤٩٠، والهمع ١/٣٧ ـ ٣٨.

(٢) ط ٧٣ .

(٣) في الأصل : « يفيد » .

(٤) في الحاشية : « أي : للمخاطب والمتكلم » .

(٥) انظر التخمير ١/١٥٥ ، وشرح الكافية ١/٣ ، وشرح التسهيل ١/٤ .

[تراكيب الكلم]

اعلم أنّ التّركيب الممكن بين الكَلِم على ستة أضرب[1] : الاسمُ مع الاسم وهو مفيد نحو : زيدٌ منطلقٌ ، والفعلُ مع الفعلِ وهو غيرُ مفيد ، والحرفُ مع الحرفِ وهو أيضًا غيرُ مفيد ، والحرفُ مع الاسمِ وهو مفيدٌ في النداء خاصّةً نحو : يا زيدُ[2] ، والسَّبَبُ في إفادة هذا التّركيب أنّه في معنى : أُنادي زيدًا ، فلمّا قام هذا الحرفُ مقامَ الفعلِ حصلت الفائدةُ بينهما ، ويجوز أن تحصل الفائدة بذكر كلمةٍ واحدةٍ لأجل دلالتِها على معنى الجملةِ يجوزُ أن يقول لك إنسان : من عندك ؟ فتقول له : زيدٌ ، فقد حصلت الفائدة بذكر « زيد » وحدَه ، لأنّ الحالَ تدلُّ على أنّ المعنى : عندي زيد ، وكذلك لو قال : هل خرجَ زيدٌ ؟ فقال المجيبُ : لا ، فقد حصلت الفائدة بذكر حرف واحد ؛ لأنّ المعنى : لم يخرجْ زيدٌ ، فعلى هذا مجرى الكلام .

قال رحمه الله : « والجملةُ تقعُ موقعَ المفردِ في ستةِ مواضعٍ :

أحدها : خبرُ المبتدأ تقول : زيدٌ خرجَ أبوه ، فتكون الجملة التي هي : « خرجَ أبوه » في موضع رفعٍ لوقوعها موقع « خارج[3] » .

والثاني : خبرُ « كان » وأخواتها كقولك : كان زيدٌ أبوه منطلقٌ ، فـ « أبوه منطلقٌ » في موضع نصب لكونه خبر « كان » .

(١) انظر الهمع ١/٣٣ .

(٢) بقي على الشارح : تركيب الفعل مع الاسم وهو مفيد ، والفعل مع الحرف وهو غير مفيد .

(٣) بعده في ط ٧٣ : « الذي هو خبر المبتدأ » .

والثالث : خبر « إنّ » وأخواتها كقولك : إن زيداً أخوه منطلقٌ[1].

والرابع : في المفعول الثاني من باب ظننت كقولك : ظننتُ زيداً أبوه خارجٌ .

والخامس : في صفة النكرة نحو : مررتُ برجلٍ خرجَ أبوه ، فالجملة في موضع جرٍّ لكونها صفة مجرورة .

والسادس : الحال كقولك : جاءني زيدٌ تُقادُ الجنائبُ[2] بين يديه ، ويجب أن يكون فيها ذكرٌ[3] لما قبلها كقولك : زيدٌ خرجَ غلامُه ، فالهاء ذكرُ « زيد » ، ولو قلت : زيدٌ قام عمروٌ لم يجز ، وكذا الباقي ، فهذا آخر ما أوردناه من الجمل في عوامل الإعراب »[4] .

الشرح : إنّما يكون للجملة محلٌّ من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد ، ومحلُّه من الإعراب هو إعراب ذلك المفرد إن كان رفعًا فرَفْعٌ ، وإنْ كان نَصْبًا فنَصْبٌ ، وإن كان جراً فجرٌّ ، فالجملة التي تقع موقع المفرد هي ما ذكرها في المتن ، والتي لا تقع موقع المفرد الجملة الابتدائيّة والاعتراضيّة ، والصلة لموصول فلا محلٌّ لها من الإعراب ، مثال الأولى كقولك ابتداءً : زيد منطلق ، ومثال الثانية نحو قوله تعالى :

---

(١) بعده في ط : « فأخوه منطلق في موضع رفع لأنه خبر إن » .

(٢) الجنائب : مفردها الجنيبة وهي الدابة تقاد ولا تركب .
انظر اللسان في (جنب) .

(٣) يقصد بالذكر : الضمير .

(٤) بعده في ط ٧٤ : « والحمد لله وحده ، وصلواته على محمدٍ سيدنا وآله وصحبه وسلّم تسليماً » .

﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾[1]

وقولُه : « ولن تفعلوا » جملةٌ اعترضتْ بين الشرط والجزاء ، وقد

يكون الاعتراض بين المعطوفِ والمعطوف عليه نحو قوله تعالى :

﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ ﴾[2].

وقد يكونُ بين القسم وجوابه نحو قوله تعالى : / ٩١/ب

﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[3] .

وقد يكونُ بين الصفةِ والموصوفِ نحو قوله تعال : ﴿ لَّوْ تَعْلَمُونَ ﴾[4]

لأنّه اعتراضٌ في اعتراضٍ .

وقد يكون بين الحكاية والمحكيِّ نحو قولك : قال الله تعالى – وقوله

الحقّ – :

﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾[5].

ومثال الثالثة[6] نحو قوله تعالى :

﴿ قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ ﴾[7]

(١) سورة البقرة الآية ٢٤ .

(٢) سورة المعارج الآية ٢٨ ، وهي معترضة بين الآيتين ٢٧ و ٢٩ .

(٣) سورة الواقعة الآية ٧٦ ، وهي معترضة بين الآيتين ٧٥ و ٧٧ .

(٤) سورة الواقعة الآية ٧٦ ، جاء في الحاشية : « قوله (لقسم) موصوف و (عظيم) صفته » .

(٥) سورة الأعراف الآية ٢٠٤ .

(٦) أي الصلة .

(٧) سورة النمل الآية ٤٠ .

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1] ﴿لِنَعْلَمَ[2] مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾[3]

فهذه جمل لا محلَّ لها من الإعراب[4] ؛ لأنّها لم تقعْ موقعَ المفردِ ؛ لأنَّ المفردَ لا يصحّ وقوعُه في هذه المواضع .

والجمل على أربعة أضرب[5] : فعليّة نحو : خرجَ زيدٌ ، واسميّة نحو : زيدٌ خارجٌ ، وشرطيّة نحو : إن تُعْطني أشكرْك ، وظرفيّةٌ نحو : زيدٌ عندك ، أو زيدٌ في الدار ، فإن وقعَ منها شيءٌ في هذه المواضع السّتة فاحكم لمحلّه من الإعراب .

وقد تقع الجملةُ في غيرِ هذه المواضعِ ويكون لها محلٌّ من الإعراب وذلك إذا كانت تُحكى نحو قوله تعالى :

﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ۝٧٨ سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾[6]

فقوله « سلام على نوح في العالمين » في محلّ النّصب[7] ؛ لأنه مفعول « تركنا » كأنّه قال : وتركنا عليه في الآخرين هذا القول ، قال الشاعر :

(1) سورة فصلت الآية ٢٩ .

(2) في الأصل : « وقالوا إنّا لنعلم من يتبع الرسول » .

(3) سورة البقرة الآية ١٤٣ .

(4) انظر مغني اللبيب ٥٠٠ فما بعدها .

(5) انظر هامش رقم ١ ص ٨٣ .

(6) سورة الصافات الآيتان ٧٨ ، ٧٩ .

(7) انظر البيان ٢/٣٠٦ .

سمعتُ : الناسُ يَنْتَجِعُون غَيْثًا   فقلت لصَيْدَحَ انْتَجِعي بِلالاَ[1]

قوله : * الناس ينتجعون غيثًا * :

جملة وقعت في محلّ النّصب ؛ لأنها مفعول « سمعتُ » .

وإذا وقعت بعد « أن » فتقع في موضع الرفع بالفاعليّة أو الابتداء ، وفي محلّ النّصب بالمفعوليّة ، وفي محلّ الجر بحرف الجرّ أو بالإضافة نحو قولك : بلغني أنّ زيدًا منطلقٌ ، فالجملة مع « أنّ » في موضع الرّفع بالفاعليّة ، وقولك: حقٌّ أنّ زيدًا منطلقٌ ، في محلّ الرّفع بالابتداء والتقدير : الانطلاقُ حقٌّ .

وقوله : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾[2] في محلّ الجرّ بحرف الجرّ ،

وقوله تعالى : ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ ﴾[3] في محلّ الجرّ بالإضافة ،

وقوله : سمعتُ أنّ زيدًا ذاهبٌ ، في موضع النّصب بالمفعوليّة .

---

(١) البيت لذي الرُّمة .
انظر : ديوانه ١٥٣٥ ، والمقتضب ٤/١٠ ، والجمل للزجاجي ٣٢٩ ، وشرح التصريح ٢/٢٨٢ .
وورد من غير نسبة في : شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٤ .
وصيدح : ناقة ذي الرُّمة .

(٢) سورة الحج الآية ٦ .

(٣) سورة إبراهيم الآية ٣١ .

فصل

وإذا وقعت الجملة خبرًا للمبتدأ أو خبرًا لكان وأخواتها ، وإنّ وأخواتها ، ومفعولاً ثانيًا في باب « علمت » ، فالحكم في وقوعها في هذه المواضع واحدٌ ، وذلك أنّ أصلَ الكلام الجملة الابتدائيّة أو الفعليّة ثم يعتقب على الجملة الابتدائيّة هذه العوامل فتخرجها عن حالها التي كانت عليها قبل دخولها في حقّ الإعراب ، ولا تتغيّر عن حقيقتها في حقّ التّركيب ، فلمّا كان يجوز في خبر المبتدأ أن يكون جملة جاز في خبر « كان » و« إنّ » وأفعال القلوب أن تكون جملةً أيضًا ؛ لأنّ هذه الجملةَ هي التي كانت خبرًا للمبتدأ ، فلمّا كان وقوعها جائزًا ثمّ جاز وقوعه ها هنا ، وإنّما جاز أن يكون خبر المبتدأ جملةً ؛ لأنّ الفائدةَ حصلت بها كما حصلت بالمفرد ، ألا ترى أنّك إذا قلت : زيدٌ أبوه خارجٌ ، فقد أخبرت عن « زيد » بأنّه هو الذي خرج أبوه فتميّز عمّن لم يخرج أبوه ، كما إذا قلت : زيدٌ خارجٌ ، فتميّز عمّن ليس بخارجٍ ، فاستوى الإخبارُ عنه بالجملةِ والمفردِ كما بيّنّا .

وأمّا وصف النّكرة بالجملة فيدلُّ على أنّ معنى الجملة / نكرةٌ ، ٦٢/أ وكذلك الحال ؛ لأنّ من لوازم الحال أن يكون نكرة ، فلو كان معناها معنى المعرفة لصحّ[1] أن تُوصفَ المعرفة بها من غير واسطة « الذي »[2] .

---

(١) في الأصل : « يصح » .

(٢) وذلك يتضح من قولنا : جاء الرجل الذي قام أبوه .

فصل

اعلم أنّ الحالَ إذا كانت جملة فيها « واو » الحال فلا يكون هيئةً لذي الحال ؛ لأنَّ الحالَ إذا كانت له فإنّها تصلح جوابًا لـ « كيف » كما بيّنا في موضعه ، ولا يصحّ ذلك في هذه الجملة ، ألا ترى أنّك لو قلت : خرجَ زيدٌ ، ولو قيل : كيف خرجَ ؟ استحال أن تقول جوابًا له : الشمسُ طالعةٌ ، وإذا عرفت ذلك فينبغي أن تقسِّمَ الحال قسمين : أحدهما لبيان الهيئة ، والآخر لبيان الوقت(١) .

فصل

وأمّا الذِّكْرُ العائد من الجملة إلى المبتدأ ، أو إلى اسم « كان » أو إلى اسم «إنّ» ، أو إلى اسم الموصوف ، أو إلى المفعول الأوّل ، أو إلى ذي الحال ، فلازمٌ لكي تصير الجملة بما يحصل فيها من الضّمير أو ما يجري مجراه عبارة عمّا يعود إليه العائد ولترتبط عليه ، فلو لم يكن الضمير في قولك : زيدٌ خرجَ غلامُه ، لم تكن الجملة خبرًا عن « زيد » ، وكذلك الحكم في البواقي .

فإن قيل : ما تعني بالجاري مجرى الضّمير ؟ . قيل : أعني به ما يسدّ مسدّه وذلك في مثل قوله تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (٢)

---

(١) قال الزمخشري عن الحال في المفصل ٧٨ : « ولها بالظرف شبه خاص من حيث أنها مفعول فيها » . وانظر شرح ابن يعيش ٢/٥٥ .

(٢) سورة الكهف الآية ٣٠ . وانظر البيان ٢/١٠٧ .

كأنّه قال : إنّا لا نُضِيعُ أجرهم إلاّ إنّه وصفهم في خلال ذلك بحُسْنِ العمل ، وكذلك قوله تعالى :

﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ (١).

وُضِعَ [الظاهر](٢) موضع الضّمير فسدّ مسدّه(٣) ، كما سدّ اسمُ الإشارة مسدَّ الضّمير في قوله تعالى :

﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴾(٤)

لوقوعه موقع الضّمير على تقدير : إنّ صبرَه ومغفرتَه لمِن عَزْمِ الأمورِ(٥).

وأمّا في الجملةِ إذا وقعت حالاً فيجبُ أن يسدَّ « واو » الحالِ مسدَّ الضّمير في نحو قولك : خرجتُ والشمسُ طالعةٌ ؛ لأنّ « الواو » لِوَصْلِ ما بعدها بما قبلها .

تمّ بحمد الله وعونه وحسن تأييده ، والصلاةُ على خيرِ خلقهِ محمدٍ وآله الطيبين الطاهرين .

وقعَ الفراغُ من انتساخه يوم الجمعة في أواخر رجب سنةَ تسع وتسعينَ وستمائة .

---

(١) سورة يوسف الآية ٩٠ .

(٢) زيادة يتضح بها الكلام .

(٣) جاء في البيان ٢/٤٤ : « وكان الأصل أن يقال : فإن الله لا يضيع أجرهم ؛ ليعود من الجملة إلى المبتدأ ذكر ، إلاّ أنه أقام المظهر مقام المضمر » .

(٤) سورة الشورى الآية ٤٣ .

(٥) جاء في معاني القرآن للأخفش الأوسط ٢/٤٧٠ : « وأما (ذلك) فمعناه – والله أعلم – : إن ذلك منه لمن عزم الأمور » .

وقال ابن الأنباري في البيان ٢/٣٥٠ : « وتقديره : إن ذلك الصبر منه » .

ولم يرتضه في التخمير ١/٢٦٢ حيث قال : « قالوا تقديره : ان ذلك منه ، وفيه نظر » .

الفهـــارس


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ا ـ فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــة	رقم الآية	الصفحة
سورة البروج		
. ﴿ . وهو الغفور الودود . ﴾ .	١٦/١٥/١٤	٨٥
سورة الطارق		
. ﴿ . مم خلـق . ﴾ .	٥	٢٥١
سورة الغاشية		
. (﴿ . إن إلينا إيابهم . ﴾ .	٢٦/٢٥	١٤١
سورة الفجـر		
. ﴿ . كلا إذا دكت الأرض دكا دكا . ﴾ .	٢٢/٢١	٢٦٤
سورة البلد		
. ﴿ . أيحسب أن لم يره أحد . ﴾ .	٧	١٤٦
. ﴿ . فك رقبـة . ﴾ .	١٣	٢٣٠ ـ ٢٩١
. ﴿ . أو إطعام في يوم ذي مسغبة * يتيما . ﴾ .	١٥/١٤	٢٣١
. ﴿ . ثم كان من الذين آمنوا . ﴾ .	١٧	٢٩١
. ﴿ . بالمرحمة . ﴾ .	١٧	٢٢٩
سورة الشمس		
. ﴿ . والشمس وضحاها . ﴾ .	١	٣٠٨
سورة الليـل		
. ﴿ . فانذرتكم نارا تلظى . ﴾ .	١٤	٢٧١
. ﴿ . لا يصلاها إلا الأشقى . ﴾ .	١٥	١٦٤
سورة الضحى		
. ﴿ . ألم يجدك يتيما فأوى . ﴾ .	٦	٢١٣

٣ ـ فهرس الأحاديث النبوية :



٣ ـ فهرس الأشعار :

مطلع البيت	القافيــة	البحـر	القائــل	الصفحة
معاوي	الحديدا	الوافر	عقيبة الأسدي	١٠٢
فما كعب	الجوادا	الوافر	جرير	١٦٩
ومن فعلاتي	جليدها	الطويل	عبدالواسع بن أسامة	٩٩
أفد الترحل	وكأن قد	البسيط	النابغة الذبياني	١٤
قالت	فقد	البسيط	النابغة الذبياني	١٤١
جماد	حماد	الوافر	المتلمس	٦٢
مفرشي	حديد	الخفيف	المتنبي	٢٧٦
	قافية الـــراء			
فأبت	تصفر	الطويل	تأبط شراً	٨٧ ـ ١٠٤
وقال	بمقدار	البسيط	الأخطل	١٩٥
	قافية العـين			
ربَّ من	يطعْ	الرمل	سويد اليشكري	٢٤٩
ويحييني	رتعْ	الرمل	سويد اليشكري	٢٤٩
فتضحي	من دعا	الطويل	–	١٨٧
تعدون	المقنعا	الطويل	جرير	٢١٥
أبحر	وينفع	الطويل	المتنبي	٣٠٥
ترى	باكرع	الطويل	المعري	٢٧٦
كم في	نقاع	الكامل	الفرزدق	٣٢٩
	قافية الــلام			
سمعت	بلالا	الوافر	ذو الرمة	٣٥٣

٤ ـ فهرس الأرجاز :

القافية	قائله	الصفحة
يمصحا	رؤبة	١٠٥
أجمعا	ـ	٢٦٨
المخترق	رؤبة	١٩٦ ـ ٢٨٨
الخفق	رؤبة	١٩٦
الرفاق	ـ	٨
تشتاق	ـ	٨
التدلدل	جندل بن المثنى	٢٤٢
حنظل	جندل بن المثنى	٢٤٢
سمه	ـ	٥
المنهم	العجاج	٢٠٩

٥ ـ فهرس الأمثال :

المثل	الصفحة
« عسى الغوير أبؤساً »	١٠٤
« ما كل سوداء تمرة ، ولا كل بيضاء شحمة »	٢٤١

٦ ـ فهرس الأعلام :

٧ ـ فهرس القبائل والطوائف والأمم :

٨ ـ فهرس الأماكن والبلدان :

٩ ـ قائمة المصادر والمراجع :

أولاً : المخطوطات والرسائل العلمية :

١ ـ تعليل النحو لابن الوراق ـ ميكروفيلم بمعهد البحث العلمي ، جامعة أم القرى رقم (١١٩٠) نحو .

٢ ـ شرح الجمل للجرجاني ـ رسالة ماجستير ، ت : خديجة محمد حسين ، جامعة أم القرى ١٤٠٨هـ .

٣ ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي ـ ميكروفيلم بالمكتبة المركزية. جامعة أم القرى. رقم (٤٤٠٢) نحو .

٤ ـ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ـ رسالة دكتوراه ، ت : د . محسن العميري ، جامعة أم القرى ١٤٠٤ هـ .

٥ ـ طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة . نسخة مكتبة الأسد بدمشق ـ رقم (٤٣٨) الظاهرية .

٦ ـ عقود الجمان في شعراء الزمان لابن الشعار ـ ميكروفيلم بمعهد البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، رقم (٣٥٥) تراجم .

ثانيًا: المطبوعات :

١ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ت : د/ مصطفى أحمد النماس ، ط : المدني ـ مصر ، الطبعة الأولى .

٢ ـ الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي، ت : د/ عبدالله الحسيني و د/ محسن العميري ، ط : معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى .

٣ ـ الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، ت : عبدالمعين الملوحي ، ط : مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١ هـ .

٤ ـ أسرار العربية لابن الأنباري ، ت : محمد بهجة البيطار ، ط : الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ .

٥ ـ الأشباه والنظائر للسيوطي ، ط : دار الكتب العلمية – بيروت .

٦ ـ الأصول في النحو لابن السراج ، ت : د/ عبد الحسين الفتلي ، ط : النعمان – النجف ١٩٧٣م .

٧ ـ الأضداد لقطرب ، ت : د / حنا حداد ، ط : دار العلوم ١٤٠٥هـ .

٨ ـ إعراب القرآن للنحاس ، ت : د/ زهير غازي ، ط : العاني–بغداد ١٣٩٧هـ .

٩ ـ الاقتراح للسيوطي ، ت : أحمد صبحي فرات ، استانبول ١٣٩٥هـ .

١٠ ـ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ، ت : د/ عبدالمجيد قطامش ، ط : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

١١ ـ أمالي ابن الشجري ، ط : دار المعرفة ـ بيروت (بدون) .

١٢ ـ إملاء ما من به الرحمن ، ويسمى (التبيان في إعراب القرآن) للعكبري ، ت : إبراهيم عطوة ، ط : البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ .

١٣ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط : دار الفكر العربي ـ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

١٤ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، ت : محمد محي الدين ، ط : السعادة ، الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ .

١٥ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ت : محمد محيي الدين، ط : السعادة ـ الطبعة الرابعة ١٣٧٥هـ .

١٦ ـ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب النحوي . ت : د/ موسى العليلي . ط : العاني – بغداد ١٩٨٣م .

١٧ ـ الإيضـاح في علل النحـو للزجـاجي . ت : د/ مـازن المبـارك . ط : دار النفائس . الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ .

١٨ ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الأشبيلي . ت : د/ عياد الثبيتي . ط : دارالغرب الإسلامي . ط الأولى ١٤٠٧هـ

١٩ ـ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي . ط : دار الفكر الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ .

٢٠ ـ البداية والنهاية لابن كثير ، ت : عدد من الباحثين ، ط : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ .

٢١ ـ بغية الوعاة للسيوطي . ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط : البابي الحلبي . الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ .

٢٢ ـ البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري . ت : د/ طه عبد الحميد . ط : دار الكتاب العربي ١٣٦٩هـ .

٢٣ ـ تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي . ت : عبد الستار فراج وجماعة . طبعة الكويت ١٣٨٥هـ .

٢٤ ـ التبصرة والتذكرة للصيمري . ت : د/ فتحي أحمد علي الدين . مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى . الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .

٢٥ ـ التبيين لأبي البقاء العكبري . ت : د/ عبدالرحمن العثيمين . ط : دار الغرب الاسلامي ـ بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٢٦ ـ التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) لصدر الأفاضل الخوارزمي . ت : د/عبدالرحمن العثيمين . ط : دار الغرب الإسلامي ـ بيروت . الطبعة الأولى ١٩٩٠م .

٢٧ ـ تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي . ت : د / عفيف عبدالرحمن . ط : مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٢٨ ـ تفسير غريب القرآن لأبي بكر محمد السجستاني . ط : دار التراث. القاهرة (بدون) .

تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .

٢٩ ـ التكملة لأبي علي الفارسي . ت : د/ حسن شاذلي فرهود - نشر عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض ١٤٠١هـ .

٣٠ ـ التكملة لوفيات النقلة لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، ت : د/ بشار عواد . ط : دار الرسالة . الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .

٣١ ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي . ط : دار إحياء التراث العربي بيروت (بدون) .

٣٢ ـ الجمل في النحو للجرجاني . ت: د/ عبد الحليم عبدالباسط . ط : دار الهاني للطباعة .

٣٣ ـ الجمل للزجاجي . ت : د/ علي توفيق الحمد . ط : مؤسسة الرسالة . بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٣٤ ـ جمهرة اللغة لابن دريد . ط : دائرة المعارف العثمانية. حيدر أباد ١٣٥١هـ .

٣٥ ـ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي . ت : د/ فخر الدين قباوة ـ المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣هـ .

٣٦ ـ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي . ت : د/ حامد أحمد نيل . ط : مكتبة النهضة المصرية ـ ١٤٠٤هـ .

٣٧ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني . رتبه : مصطفى حسين أحمد . ط : دار الفكر ـ بيروت (بدون) .

٣٨ ـ الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي . ت : علي النجدي وجماعة . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .

٣٩ ـ حجة القراءات لابن زنجلة . ت : سعيد الأفغاني . ط : مؤسسة الرسالة بيروت . الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .

٤٠ ـ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه . ت : د/ عبدالعال مكرم . ط : دار الشروق .

٤١ ـ خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي . ط : عبدالسلام هارون . مطابع الهيئة العامة ١٣٩٩ هـ .

٤٢ ـ الخصائص لابن جني . ت : محمد علي النجار . ط : دار الهدى ـ بيروت الطبعة الثانية ١٩٥٢م .

٤٣ ـ الدر المصون للسمين الحلبي . ت : د/ أحمد الخراط . ط : دار القلم ـ دمشق . الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

٤٤ ـ ديوان تأبط شراً . ت : علي ذو الفقار . ط : دار الغرب الإسلامي . الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٤٥ ـ ديوان حاتم الطائي ليحيى بن مدرك الطائي . ت : عادل سليمان جمال ـ ط : المدني – ١٣٩٥هـ .

٤٦ ـ ديوان الحارث بن حلزة. ت : هاشم الطعان. ط : الإرشاد ـ بغداد ١٩٦٩م .

٤٧ ـ ديوان رؤبة بن العجاج . بعناية : وليم بن الورد . ط : دار الآفاق الجديدة – بيروت .

٤٨ ـ ديوان العجاج . ت : د/ عزة حسن . ط : دار الشروق . بيروت ١٩٧١م .

٤٩ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة . ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م .

٥٠ ـ ديوان القطامي . ت : إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب . ط : بيروت ـ الأولى ١٩٦٠م .

٥١ ـ ديوان النابغة الذبياني . ت : د/ شكري فيصل . ط : دار الفكر ـ بيروت (بدون) .

٥٢ ـ ديوان الهذليين . ط : دار لكتب ـ الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٥هـ .

٥٣ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي . ت : أحمد الخراط . ط : زيد بن ثابت بدمشق ١٣٩٥هـ .

٥٤ ـ سر صناعة الإعراب لابن جني . ت : مصطفى السقا وجماعة ـ ط : البابي البحلبي – الأولى ١٣٧٤هـ .

٥٥ـ سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى الترمذي . ت : عبدالرحمن محمد عثمان . ط : دار الفكر – بيروت ١٤٠٠هـ .

٥٦ ـ شرح أبيات سيبويه للسيرافي . ت : د/ محمد علي سلطاني . ط : الحجاز بدمشق ١٣٩٦هـ .

٥٧ ـ شرح أشعار الهذليين للسكري . ت : عبد الستار فراج . ط : المدني ـ القاهرة ١٣٨٤هـ .

٥٨ ـ شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل . ت : محمد محيي الدين . ط : دار الكتاب العربي ـ بيروت .

٥٩ ـ شرح ألفية ابن معطي لابن القواس . ت : د/ علي موسى الشوملي ـ ط: مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٦٠ ـ شرح التسهيل لابن مالك . ت : د/عبدالرحمن السيد . ط : سجل العرب ١٩٤م .

٦١ ـ شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري . ط : عيسى البابي الحلبي (بدون) .

٦٢ ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور . ت : د/صاحب أبو جناح . ط : دار الكتب - الموصل ١٩٨٠م .

٦٣ ـ شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري . ت : د/ عبدالمجيد دياب . ط : دار المعارف .

٦٤ ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضي ، ومعه شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي . ت : محمد نور الحسن وزميليه . ط : دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٧٥م .

٦٥ ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام . ت : محمد محيي الدين . ط : السعادة - مصر (بدون) .

٦٦ ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك . ت : عدنان الدوري . ط : العاني ـ بغداد ١٣٩٧هـ .

٦٧ ـ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام . ت : محمد محيي الدين . ط : دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

٦٨ ـ شرح الكافية في النحو لرضي الدين الاستراباذي . دار الكتب العلمية ـ بيروت (بدون) .

٦٩ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك . ت : د/ عبد المنعم أحمد هريدي . ط : دار المأمون للتراث . الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .

٧٠ ـ شرح اللمع لابن العكبري . ت : د/ فائز فارس . ط : المجلس الوطني للثقافة والفنون بالكويت . الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٧١ ـ شرح المفصل لابن يعيش . ط : عالم الكتب . بيروت .

٧٢ ـ شرح هاشميات الكميت لأبي رياش القيسي . ت : د/ داود سلوم و د/نوري حمودي . ط : عالم الكتب . الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٧٣ ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي. ت : د/ عبداللهالحسيني . ط : مكتبة الفيصلية ـ مكة .الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٧٤ ـ الصاحبي لأبي الحسن أحمد بن فارس . ت : السيد أحمد صقر . ط : عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧م .

٧٥ ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري . ت : أحمد عبدالغفور عطار. ط : دار العلم للملايين - بيروت ١٣٩٩هـ .

٧٦ ـ صحيح البخاري لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ـ طبع بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة باستانبول ١٣١٥هـ .

٧٧ ـ طبقات الحفاظ للسيوطي . ت : علي محمد عمر. ط : مكتبة وهبة ـ القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ .

٧٨ ـ طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي . ت : محمود محمد شاكر . ط : المدني - القاهرة .

٧٩ ـ طبقات الشافعية للأسنوي، ت : عبدالله الجبوري، ط : دار العلوم ١٤٠١هـ .

٨٠ ـ غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري . عني بنشره : ج . برجستراسر. ط : مكتبة الخانجي ـ مصر . الطبعة الأولى ١٣٥١هـ .

٨١ ـ فرحة الأديب لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني. ت : د/ محمد علي سلطاني . ط : دار قتيبة للطباعة والنشر . دمشق ١٤٠١هـ .

٨٢ ـ الكتاب لسيبويه، ت : عبدالسلام هارون، ط : دار القلم ـ القاهرة ١٣٨٥هـ .

٨٣ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب . ت : محيي الدين رمضان . مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ .

٨٤ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري . دار الفكر ـ بيروت (بدون) .

٨٥ ـ الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للأسنوي . ت : د/ محمد حسن عواد . ط : دار عمار . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٨٦ ـ لسان العرب لابن منظور . ط : دار صادر ـ بيروت .

٨٧ ـ اللمع في العربية لابن جني . ت : د/حسين محمد . ط : عالم الكتب . القاهرة . الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

٨٨ ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ، ت : المنجي الكعبي ، ط : الدار التونسية للنشر ١٩٧١م .

٨٩ ـ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج . ت : هدى قراعة . ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩١هـ .

٩٠ ـ المؤتلف والمختلف لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي . ت : عبدالستار أحمد فراج . ط : عيسى البابي الحلبي ١٣٨١هـ .

٩١ ـ المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني . ت : سبيع حاكمي . ط : مجمع اللغة العربية بدمشق ، (بدون) .

٩٢ ـ مجمع الأمثال للميداني . ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط : عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧م .

٩٣ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني . ت : علي النجدي ناصف وزميليه . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ .

٩٤ ـ مختار الصحاح للرازي . ط : دار الكتب المصرية .

٩٥ ـ مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه . ط : مكتبة المتنبي ـ القاهرة . (بدون) .

٩٦ ـ المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف . ط : دار المعارف بمصر . الطبعة الثانية ١٩٧٢م .

٩٧ ـ المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري . ت : د/ طارق الجنابي . ط : العاني ـ بغداد ١٩٧٨م .

٩٨ ـ المذكر والمؤنث للمبرد . ت : د/ رمضان عبد التواب ، و د/ صلاح الدين الهادي . ط : دار الكتب ١٩٧٠م .

٩٩ ـ المرتجل لابن الخشاب . ت : علي حيدر . ط : دار الحكمة – دمشق ١٣٩٢هـ .

١٠٠ ـ المستقصى في أمثال العرب للزمخشري . ط : دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ .

١٠١ ـ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب. ت : ياسين محمد السواس. ط : دار المأمون للتراث ـ دمشق . الطبعة الثانية .

١٠٢ ـ معاني القرآن للأخفش الأوسط . ت : د/ فائز فارس . الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .

١٠٣ ـ معاني القرآن للفراء . ت : محمد علي النجار وجماعة .

١٠٤ ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج . ت : د/ عبدالجليل عبده . ط: دار الكتب.

١٠٥ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي . ط : دار الفكر . الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ .

١٠٦ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي . ط : دار صادر – بيروت .

١٠٧ ـ معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون . ط : مكتبة الخانجي . الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ .

١٠٨ ـ معرفة القراء الكبار للذهبي . ت : محمد سيد جاد الحق . ط : دار الكتب الحديثة . مصر . الطبعة الأولى .

١٠٩ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام . ت : د/مازن المبارك وزميله . ط : دار الفكر ـ دمشق . الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ .

١١٠ ـ المفصل للزمخشري . ت : د/ محمد عز الدين . ط : دار إحياء العلوم .

١١١ـ المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني . ت : د/ كاظم بحر المرجان . ط:دار الرشيد ١٩٨٢م .

١١٢ ـ المقتضب للمبرد . ت : محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلي للشئون الإسلامية بالقاهرة ، ١٣٩٩هـ .

١١٣ ـ المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني . ت : إبراهيم مصطفى وعبدالله الأمين . ط : البابي الحلبي . الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ .

١١٤ ـ الموجز في النحو لابن السراج، ت : مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي. ط : بدران . بيروت ١٣٨٥هـ .

١١٥ ـ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي ، ت : د/عبد الحسين الفتلي ، ط : مؤسسة الرسالة . ط : الأولى ١٤٠٥هـ .

١١٦ ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه للشنتمري ، ت : زهير عبد المحسن ، منشورات معهد المخطوطات بالكويت ، ط : الأولى .

١١٧ ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، ت : محمد عبد القادر ، ط : دار الشروق ، بيروت ١٤٠١هـ .

١١٨ ـ هدية العارفين لإسماعيل محمد البغدادي ، ط : المعارف الجليلة باستانبول ١٩٥١م .

١١٩ ـ همع الهوامع للسيوطي ، ت : عبد السلام هارون و د/ عبد العال سالم مكرم ، ط : دار البحوث العلمية – الكويت ١٣٩٤هـ .

١٢٠ ـ الوافي بالوفيات لخليل بن ايبك الصفدي ، اعتناء : هلموت ريتر ، ط: دار النشر فرانز شتايـز ١٩٦٢م .



١٠ ـ فهرس الموضوعات :

أ ـ فهرس الباب الأول : الدراسة :

ب ـ فهرس الباب الثاني : النص المحقق :

جـ ـ الفهرس العام :

مطابع جامعة أم القرى